

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: اقتصاد

دور الرأسمال الاجتماعي social capital في تحقيق التنمية

الاقتصادية دراسة تطبيقية على دول MENA

2015 - 1990

تحت إشراف:

أ.د. دربال عبدالقادر

إعداد الطالب :

بن سكران البودالي

لجنة المناقشة

رئيس	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشر	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دربال عبدالقادر
ممتد	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شعيب بغداد
ممتد	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مليكي سمير بهاءالدين
ممتد	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صوار يوسف
ممتد	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	د. بلعربي عبدالقادر

السنة الجامعية 2015 - 2016

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين الغاليين وأختاي.....

إلى زوجتي الغالية وعائلتها الكريمة، ووالدتها الأم الطيبة.....

وإلى أمل الحياة ابنتي بسمة أرجوان نريمان

إلى الأصدقاء ومن نكن له المودة والإحترام بصدق.....

إلى أساتذتنا ومعلمينا

إلى الزملاء الأساتذة والطلبة.....

التشكرات

الحمد لله وحده الذي أعانني على اتمام العمل....

...أقدم الشكر والتقدير الكبير إلى الأستاذ المؤطر "دربال عبد القادر"

وبعد

أتشكر.....

كل من قدّم لـي المساعدة لإتمام الدراسة، وكل من بذل من اجل ذلك الجهد والوقت والدعاء، الى الأستاذة والزوجة الصالحة وسهرها المتواصل معي.....

وهذا ثمرة تلك الجهود.....

أسأل الله العظيم أن يجزي الجميع خيرا وينفع به الطلبة والباحثين.

المقدمة العامة

إن تغير الظروف الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة يتحكم بشكل كبير في مسار تطوير النظرية الاقتصادية والتوجه الإيديولوجي المؤطر لها، من فكر رأسمالي حر إلى اجتماعي تعاوني (P.Bourdieu.1980; J.Colman.1988; R.Putnam.1993-2000; M.Fafchamps.2002-2004; Woolcock.M.2004; OCDE 2001) ذلك بحسب ما تمليه المتغيرات الحاصلة داخل المجتمع ومنظمات الأعمال، وتحولات السوق الاقتصادية والمالية، خاصة الفترة الأخيرة مع نهاية ألفية ومطلع الألفية الجديدة والتحديات المنتظرة بها، والتي تدفع الى تعبئة من جديد للبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية لمواجهة الازمات والتعامل معها، والبحث يتناول اصدار مؤشرات اقتصادية اجتماعية، تعكس دور المجتمع المدني ووظيفته التنموية المستدامة (Weber 1914, Loury 1977, Lyda Judson Hanifan 1916, Jacobs 1961, loury 1977, P.Bourdieu.1980; J.Colman.1988; R.Putnam.1993-2000; M.Fafchamps.2002-2004; Woolcock.M.2004; OCDE 2001, WB (SOCAT)) بأدواته التي لها خصوصية المظهر والانتماء، ونوعية تعكس الدور والأثر الايجابي على تحقيق الاهداف وتسهيل العمليات وتحصيل مختلف الموارد، المادية والمالية المكونة لأنواع الرأسمال الاقتصادي والمالي، أو ما تحمله شبكة العلاقات من موارد معنوية كالتعاون والعمل الجماعي والثقة والترابط والمعلومة والقواعد والمبادئ المشتركة، هذه المظاهر الاجتماعية تمنح الشبكات خصوصية تجعلها قنوات نقل ومركز تبادل تلك الموارد ورؤوس الاموال الاقتصادية والمالية والاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، والأعضاء المنتمين لها، مما يدعم دور المجتمع المدني، من خلال تكوين و تراكم "الرأسمال الاجتماعي- Social Capital".

ان اهمية ودور الرأسمال الاجتماعي Social Capital ، يتم ادراكها بفقدانه، مثل ما عرفه البنك الدولي أنه "اسمنت" البناء الاجتماعي، وتميزه بتعدد وتنوع مكوناته لدرجة عدم تجانسها يفتح الباب امام تعدد وتنوع استعمالاته وتوظيفاته، على مختلف المجالات (اقتصاد، سياسة، ثقافة، طب....) والمستويات (الجزئي Micro ، الكلي Macro...، محلي، اقليمي، دولي...)، والدراسات السابقة المعلنة حوله قد اشارت الى ذلك، وقدمت نماذج وأمثلة تطبيقية تترجم دوره في تسريع التنمية وتحقيق الرفاهية المستدامة، واتاحة فرصة لنا لقياس مؤشرات اقتصادية اجتماعية، نوعية يصعب قياسها وتجانسها، والذي شينا فشيئا بعد دراسته وصياغته النظرية والقياسية أُعتبر عامل اساسي لتحقيق الأهداف التنموية، والبرامج والاستراتيجيات على المدى الطويل، لكونه خلاصة المجتمع المدني Civil society ، واعتباره جيل اصلاحات مكمل للإصلاحات الاقتصادية السابقة، سواء المتعلقة بالسوق الاقتصادي والمالي والحرية والاستقلالية، أو المتعلقة بالعمل الحكومي والهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، وما اطلق عليه "الحكومة او الحاكمة او الحكم الراشد".

ان الاستثمار في الراسمال الاجتماعي Social Capital وتبنيه من طرف الهيئات السياسية، القانونية والمؤسسية الحكومية لمجموعة الدول النامية، وما يتطلبه من حوكمة راشدة في اتجاه تنشيط الاستثمار والتحكم في الأزمات ومحاربة الفقر والتهميش والبطالة ومواجهة الفساد والبيروقراطية الخائفة وغيرها، وله أبعاده المهمة في مشاركة تطوير وصياغة البرامج الحكومية ذات المستوى والنوعية، وخاصة ان مجموعة MENA من المجموعات الاقليمية الدولية التي تمتلك ارضية خصبة لهذا النوع من المؤشرات النوعية.

ان مجموعة MENA رغم مؤهلاتها الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، البيئية والطبيعية والجغرافية، تتميز بتعطل التنمية، وغرقها اليوم في حميم عريض من الفساد الحكومي والصراع الاجتماعي والديني، وبالأخص خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2015، مما تثير اشكالية تستدعي كشف الغطاء على مختلف الاليات المتحكمة في هذا الانعكاسات الايجابية والموارد المفروض تحصيلها وما هي معيقاتها، وماذا يمكننا احداثه لو استثمرنا في هذا الراسمال النوعي الذي يترجم دور المجتمع المدني وموقعه، من مختلف العمليات والبرامج والسياسات المطبقة، محليا واقليميا ودوليا، في ظل املاءات العولمة والمجتمع الدولي مع الالفية الثالثة الجديدة، وما ينتظر الدول والمجموعات الاقليمية والعالمية من ملفات ومساءل عالقة تحتاج الى مراجعة وايجاد الحلول المستعجلة لها، سواء كانت ذات صبغة اجتماعية مثل التهميش والاقصاء والصراعات والبطالة والفقر.....، او سياسية وقانونية نوعية مثل الانقلابات والفوضى السياسية، والفساد والقيود القانونية.....، او مالية مثل التمويل وادوات الدفع المتعددة المتاحة واقتصادية كمية مثل مختلف رؤوس الاموال المادية والبشرية والتقنية مثل الراسمال الفكري البشري، الراسمال الاقتصادي المادي والموارد الاولية، والتكنولوجيا والمعلومة والاتصالات،.....، وهذا بالمقابل تحفيز لنا للبحث والدراسة والتفصيل اكثر، في دراسة دور الراسمال الاجتماعي في دفع وتسريع عجلة التنمية والتطوير، وبحث آثاره على الأشخاص والمجموعات الاجتماعية ودرجة رفايتها المستدامة على المدى البعيد، ومنه فإن التساؤل الذي يتصدر الدراسة ونسعى للإجابة عنه يكون كالآتي:

➤ ما هو دور الراسمال الاجتماعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية المستدامة؟

دراسة قياسية على دول MENA 1990 - 2015

• أهمية وأهداف البحث:

1. الأهمية العلمية:

البحث العملي بيان دور المجتمع المدني ودراسة علمية نظرية على العلاقة بينه وبين مؤشرات العمل الحكومي وبينه وبين المؤشرات الاقتصادية.

2. الأهمية العملية:

إن دراسة قياسية على النموذج خطي حول علاقة الراسمال الاجتماعي بمؤشر التنمية الاقتصادية والرفاهية، والعمل الحكومي او الحوكمة، على دول MENA

• أهداف البحث:

1. بحث نظري حول مفهوم الراسمال الاجتماعي ومختلف أبعاده وتدقيق ذلك اقتصاديا.
2. اسقاط الضوء على دور الراسمال الاجتماعي وأثره على التنمية وتحقيق الرفاهية.
3. بيان واقع MENA الاجتماعي ، الاقتصادي والسياسي المؤسسي القانوني.
4. الوصول للقياس والمقارنات الدولية في محاولة لتفعيل دور الراسمال الاجتماعي.

• منهج الدراسة والبحث:

تبعا لما تقدم فإنه لأجل معالجة الإشكالية ومحاولة الإجابة عليها يتم تحضير العمل وفق المنهج التحليلي و الاستقرار، ذلك كونه يناسب هذا النوع من المواضيع لأجل بيان العلاقات بين مختلف المتغيرات من خلال عرض المعطيات المتاحة في جداول وأشكال، وإجراء دراسة قياسية للنموذج المقترح.

• فرضيات البحث:

إن مفهوم الراسمال الاجتماعي له ارتباط وثيق بالمجتمع المدني، وذلك ينعكس على نشأته وتراكمه، وأثره على التنمية الاقتصادية والرفاهية، يجعل لهذا المفهوم دور هام يستدعي معرفته والإحاطة به، وعليه فإن فرضيات العمل المسطرة والمنظرة التوضيح داخل الدراسة تكون كالتالي:

1. الراسمال الاجتماعي اهميته ودوره يكمن في الاتصالات شبكة العلاقات المتنوعة وما تحمله من الموارد والمعلومة والثقة والعمل المتعاون.
2. الراسمال الاجتماعي له اثر ايجابي على عملية التنمية المستدامة كونه مؤشر نوعي طويل مدى في تعبئة
3. الراسمال الاجتماعي له قيمته العملية والنفعية التي يترجمها دوره في العمليات بين مختلف الأعوان، داخل وبين المجموعات والشبكات، وحسب توظيفاته المتعددة والمتنوعة لدى MENA

• مصادر البحث:

- أ- الكتب والمراجع العلمية والدوريات والرسائل الجامعية التي يعتقد الباحث أنها أغنت الرسالة وسهلت لها السبيل لبحث جوانب الموضوع على أساس علمي سليم.
- ب- التقارير السنوية والفصلية الصادرة عن المجلي الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، والمجموعات الإحصائية السنوية للديوان الوطني للإحصاء ONS.
- ت- البيانات المنشورة من قبل البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

• الدراسات السابقة

الدراسة 1

Mukaila. A. Ijaiya, O.B.Sakariyau,, Social Capital and Poverty Reduction in Nigeria: A Case Study of Minna Metropolis, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 12, The Special Issue on Contemporary Research in Arts and Social Science © Centre for Promoting Ideas, USA , Special Issue – June 2012 ,Nigeria, pp229-236

الرأسمال الاجتماعي = f (soc,; cap,;) = الفقر Povi

(العمل التطوعي vol.act, المسؤولية المدنية civ.res, الثقة البيئية int.tr) = f soc. Cap;

(العمل التطوعي vol.act, المسؤولية المدنية civ.res, الثقة البيئية int.tr) = f Povi الفقر =

وقد أجريت دراسة ميدانية لتأثير رأسمال الاجتماعي للحد من الفقر في Minna بها استخدام جمع البيانات وتحليل الانحدار وتشير النتائج إلى أن رأس المال الاجتماعي له تأثير كبير على الحد من الفقر في Minna. هذه النتيجة على الرغم من والأفراد والحكومات وصانعي السياسات في Minna ، النيجر دولة لا تزال بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار التدابير التالية التي من المرجح أن تحسّن تدفق والاستخدام الفعال لرأسمال الاجتماعي، والذي بدوره سيزيد من الحد من مستوى الفقر.

الدراسة:2

Marcel Fafchamps and Bart Minten, Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade -Madagascar, The World Bank Social Development Family Environmentally and Socially Sustainable Development Network, Social Capital Initiative Working Paper No. 17 , 1818 H Street, NW, Room MC 5-232 Washington, DC 20433, USA, September 1999, Fax: (202) 522-3247, Email: sdpublications@worldbank.org

النموذج

$$Q=f(L,K,H,S; C)$$

حيث Q النتائج والمحصلات، L العمل، K الراسمال المادي، H الراسمال البشري، S الراسمال الاجتماعي، C الثابت

الهدف منها بيان تأثير رأسمال الاجتماعي - التي تقاس من خلال عدد ونوع العلاقة - على الأداء الفردي للشركة، استخدام بيانات واسعة على التجار الزراعيين في مدغشقر، وتبين أن الراسمال الاجتماعي يؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال: (1) تخفيض تكاليف البحث عن المنتجات والموردين والعملاء (2) بديلا عن مؤسسات سوق الفقيرة للانتماء، والتأمين، وإنفاذ العقود و (3) الحد من الكمال معلومات عن حالة السوق، وعلى الموردين والعملاء، وعلى نوعية المنتج .

الدراسة 3

Levesque.M, « Le Capital Social Comme Forme Sociale De Capital: Reconstruction D'un Quasi-Concept Et Application A L'analyse De La Sortie De L'aide Sociale », Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophi et Doctor (Ph.D.) en sociologie, Universite De Montreal, Aout 2000 , Bibliotheque nationale du Canada, acquisitions et services bibliographiques 395, rue Wellington, Ottawa ON K1A ON 4 Canada , 2000

وتهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الظروف التي يمكننا الحديث عن وجود شكل من رأسمال الاجتماعي وتطوير نموذج نظري منظم، حوله لأنه يقوم على وجود كمية كبيرة متعددة حول مفاهيم مختلفة من رأسمال الاجتماعي، والتي تواجه هذا، يسأل ثلاثة الأسئلة : يمكننا أن نتكلم عن رأسمال الاجتماعي كرأسمال واجتماعي، وإذا كان الأمر كذلك، لديها ما هي الشروط؟ ما الطريقة ; ما هو الفضاء الاجتماعي، المنتج لهذا الراسمال؟ ما هي الطريقة يمكننا أن نعمل قياس أو تقدير القيمة الراسمال الاجتماعي؟

الدراسة 4 :

دراسة دور العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية للمناطق، لذا الأجهزة لها تحديات كبيرة سواء كانت علمية (تقييم نهج التنمية المحلية) والعملية (مباشرة سياسات التنمية المحلية)، هذه الأطروحة يهدف إلى المساهمة نظريا وتجريبيا، خاصة المناطق الريفية الفرنسية، وعرض نتائج نوعين من دراسات تجريبية أجريت الريف الفرنسي، أولا أجريت ست حالات لفحص وجود مجال آليات العمل من الرأسمال الاجتماعي، وإمكانية قياس الرأسمال بواسطة المؤشرات الاجتماعية الإحصائية، ثانيا اختبار دراسة الاقتصاد القياسي تأثير رأس المال الاجتماعي على التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية الفرنسية .

Jean-Marc CALLOIS, "Approches Microéconomiques Du Développement Économique Local: Prise En Compte De La Notion De Capital Social Dans L'analyse Des Espaces Périphériques", Thèse Pour Obtenir Le Grade De Docteur En Sciences Economiques, Universite De Bourgogne, U.F.R. De Sciences Economiques, Année.2005 , france

صفحة	خطة البحث
	المقدمة العامة
10	الجانب النظري
10	الفصل الأول : مدخل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالرأس المال الاجتماعي social capital
10	المبحث الأول: المجتمع المدني والبناء الاجتماعي Construction The Civil Society And The Social
10	المطلب الأول : مفاهيم متعددة حول الرأس المال الاجتماعي
17	المطلب الثاني: البناء الاجتماعي Social Structure
19	المبحث الثاني: الاطار النظري للرأس مال الاجتماعي لدى Bourdieu و Coleman و Putnam
20	المطلب الأول: الطرح النظري لـ Bourdieu
23	المطلب الثاني: الطرح النظري لـ Coleman
29	المطلب الثالث الطرح النظري لـ Putnam
38	المبحث الثالث الطرح النظري لـ Fafchamps ولدى المنظمات الدولية
38	المطلب الأول الطرح النظري لـ Fafchamps
47	المطلب الثاني: الطرح النظري لدى المنظمات الدولية BM, FMI, OCDE والباحثين المعاصرين
50	الفصل الثاني
51	الفصل الثاني: دراسة نظرية تفصيلية للرأس مال الاجتماعي
51	المبحث الأول: الرأس مال الاجتماعي وأبعاده المهمة في الدراسة والبحث
51	المطلب الأول أهمية الرأس مال الاجتماعي وارتباطاته
54	المطلب الثاني الرأس مال الاجتماعي والعمل الجماعي المتعاون
58	المبحث الثاني: الرأس مال الاجتماعي ;المحددات والصادر
58	المطلب الأول: مصادر نشأة الرأس مال الاجتماعي
65	المطلب الثاني: انواع محدثات الرأس مال الاجتماعي
71	المطلب الثالث: المعايير التكوينية للرأس مال الاجتماعي
75	المبحث الثاني: انواع واشكال الرأس مال الاجتماعي
75	المطلب الأول: أشكال (انواع / مستويات) الرأس مال الاجتماعي.
81	المطلب الثاني: أنواع الرأس مال الاجتماعي حسب شبكة العلاقات
84	المطلب الثالث ابراز أهمية الرأس مال الاجتماعي وأثره الايجابي
90	الفصل الثالث
91	الفصل الثالث دراسة الخصائص الاجتماعية لمجموعة دول MENA والرأس مال الاجتماعي
96	المبحث الأول: الخصائص الاجتماعية المشتركة للمجموعة
96	المطلب الأول: تركيبة البناء الاجتماعي للمجموعة Social Structure
112	المطلب الثاني الاتفاقيات الدولية والاقليمية حول أهمية المجتمع المدني ومكانته ودوره
131	المطلب الثالث: الصراع الاجتماعي والحقوق والحريات داخل MENA
139	المبحث الثاني اللغة والدين والطوائف والعرقيات
139	المطلب الأول: اللغات والديانات والطوائف في MENA
141	المطلب الثاني: انواع اللغات الموجودة لدى MENA وحسب لهجات كل عائلة لغوية
146	المطلب الثالث : انواع الديانات في دول MENA
151	المبحث الثالث الخصائص الاجتماعية السكانية
151	المطلب الأول الديناميكية السكانية ومميزاتها
153	المطلب الثاني تطور البيئة الاجتماعية حسب اهداف برنامج الالفية الجديدة
155	المطلب الثالث واقع متغيرات اخرى ذات دلالة اجتماعية

	الجانب التطبيقي
160	الفصل الرابع : الحالة الاقتصادية والسياسية لدى مجموعة MENA وواقع التنمية
160	المبحث الاول: نظرة عامة عن الاقتصاد لدى دول MENA
160	المطلب الاول مؤشرات الاداء الاجتماعية والبنية
166	المطلب الثاني : مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية
172	المطلب الثالث حجم الاقتصاد والنمو وحجم الاقتصاد الخاص
174	المبحث الثاني تطور المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة التنموية لدى MENA
174	المطلب الاول دلالة المؤشرات المالية والمعلوماتية
179	المطلب الثاني المؤشرات والسلع الخدمائية
182	المطلب الثالث: مؤشرات البحث والمعرفة والتطوير والتنافسية
189	المبحث الثالث: العمل السياسي او الحكومي – الحوكمة في MENA
189	المطلب الاول: بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA
192	المطلب الثاني المساعدات الانمائية المتلقاة والهجرة من الخارج
194	المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية والمؤسساتية MENA
197	الفصل الخامس دراسة قياسية للرأسمال الاجتماعي على دول MENA
202	المبحث الاول تقديم دراسات ونماذج تطبيقية لقياس اثر ودور الرأسمال الاجتماعي حسب الدراسات
203	المطلب الاول دراسة تطبيقية PUTNAM للولايات المتحدة الامريكية
204	المطلب الثاني الدراسة التطبيقية على نيجيريا Nigeria
207	المطلب الثالث الدراسة التطبيقية على Madagascar و خلاصة الدراسة على Albania
216	المبحث الثاني اهم دراسات رأسمال الاجتماعي والمؤشرات القياسية دوليا
216	المطلب الاول دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى PERS/MICRO
221	المطلب الثاني: دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى MACRO / PUB
226	المبحث الثالث: استعمالات الرأسمال الاجتماعي
226	المطلب الاول: الراسمال الاجتماعي دوره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:
230	المطلب الثاني: تحديد المؤشرات القياسية المتدخلة في صياغة وتراكم الرأسمال الاجتماعي
238	المطلب الثالث: الدور والاهمية لمؤشرات القياسية للرأسمال الاجتماعي
240	الفصل السادس: دراسة قياسية للرأسمال الاجتماعي ودوره في عملية التنمية في دول MENA 1990 - 2015
241	المبحث الاول دراسة مختلف جوانب وارتباطات وقياسات مؤشر التقدم الاجتماعي SPI
241	المطلب الاول مكونات مؤشر الراسمال الاجتماعي
246	المطلب الثاني: قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي
248	المطلب الثالث قياس محاور الراسمال الاجتماعي عالميا ومقارنة MENA
250	المبحث الثاني: دراسة النموذج القياسي حول الراسمال الاجتماعي
250	المطلب الاول فرضيات الدراسة التطبيقية وتقديم النموذج
252	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحديد نوع الانحدار
276	المطلب الثالث: التقدير البياني للنموذج محل الدراسة
278	المبحث الثالث: قياس مؤشرات التنمية والرفاهية داخل MENA بين 1990 و 2015
278	المطلب الاول مؤشرات الراسمال الاجتماعي
280	المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية
282	المطلب الثالث مؤشرات العمل الحكومي
284	الخاتمة العامة

الجزء الأول

الجانب النظري

الفصل الأول

مدخل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالرأسمال

الاجتماعي social capital

الفصل الأول : مدخل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالرأسمال الاجتماعي social capital

إن المفهوم يتسم بالكثير من التعقيد، حيث إن الدولة ما زالت تلعب دورا هاما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى، وترى الباحث يلاحظ بجلاء كثرة الحديث عما يعرف اليوم بالمجتمع المدني Civil Society¹، ولا يوجد عموما اتفاق عام على مفهوم المجتمع المدني، الذي يشمل بطبيعة الحال التنظيمات غير الرسمية "Informal Organizations" حسب مستويات الدولة، والنظام الإقليمي، والنظام العالمي، لغرض تحديد مفهوم المجتمع المدني نظريا ودراسته عمليا لدى مجموعة MENA.

المبحث الأول:

المجتمع المدني والبناء الاجتماعي The Civil Society And The Social Construction

على اساس ثلاثة مدارس فكرية رئيسية تتعامل مع مفهوم المجتمع المدني:

1-المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني .

2-المفهوم الاشتراكي للمجتمع المدني .

3-المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني .

المطلب الأول: مفاهيم متعددة حول المجتمع المدني

المفهوم الليبرالي-الكلاسيكي للمجتمع المدني:

ينبعث المفهوم من المصطلح اللاتيني "Civilis Societas"، ويلاحظ أن المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني قد تأثر أيضا بفلسفة العقد الاجتماعي، لا سيما فلسفة جون لوك (1632-1740)، الذي أكد على وجود علاقة وثيقة بين المجتمع المدني وفلسفة العقد الاجتماعي، اعتبار أن الأفراد في حالة الطبيعة الأولى يمكنهم تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة ويمكنهم فعل نفس الشيء في إطار تنظيمات المجتمع المدني. لكن فريدريك هيجل (1770-1831) يؤكد بدوره على تقديس وسمو الدولة على ما عداها من تنظيمات، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني، ومن ثمّ فهو يؤكد على عدم التعويل على شرط الاستقلالية كشرط كلاسيكي من شروط بروز المجتمع المدني، وأن الدولة تعتبر

¹ Maxime.H et Philippe.P.R, « les sociétés civiles face au marché, Le changement social dans le monde post-colonial », Paris , Karthala,2000,p.33

Dominique.C, Le Glaive et le fléau .Généalogie du fantasme et de la société civile, Paris ,Grasset ,1992,p.44

Planche.J, « Accompagner l'émergence et le renforcement des sociétés civiles »,in Coopérer aujourd'hui , N° 38,Aout 2004.

بالتالي الفكرة البديلة أو الفضلى لكل من الأسرة والمجتمع المدني معا. وإذا كان الفرد يمكنه تحقيق العاطفة والسعادة في إطار الأسرة، فإنه يتمكن من تحقيق مصالحه في إطار المجتمع المدني، والأمن والطمأنينة في إطار الدولة.

يلاحظ مما سبق أن المفهوم المبكر للمجتمع المدني يعنى المجتمع السياسي " Political Society" أي المجتمع والدولة معاً، لكنه تطور فيما بعد ليعنى التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة عن الدولة أو الحكومة. كما يشتمل المفهوم المبكر للمجتمع المدني أيضاً على الظروف المعيشية للجماعة السياسية المتحضرة " Civilized Political Community"، التي تشمل المدن أو الدول التي لديها نظمها القانونية " Legal Codes"، وعليه لا تعتبر النظم التي تفتقر إلى الحضر "Urbanization" والنظم القانونية مجتمعات مدنية وفق المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني، الذي يعكس عموماً بعدين أساسيين هما¹:

1- بيئة أو مكان المجتمع "Space" حيث إن المجتمع المدني يعتبر مستقلاً ليس فقط عن الدولة، ولكنه يعتبر مستقلاً أيضاً عن الأسرة ونظام السوق "Market Economy"، ويطلق على المجتمع المدني مصطلح القطاع الثالث "The Third Sector" على أساس أنه يلي القطاعين العام والخاص، لكن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعنى بالضرورة أن المجتمع المدني لا يتداخل ويتفاعل مع القطاعين العام والخاص، لاسيما إذا كانت مصالحه وأهدافه تتوافق وتتماشى مع هذين القطاعين، لأن الأفراد ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بقصد تحقيق منافع ومكاسب مشتركة، على اعتبار أن المجتمع المدني يشمل طوائف وتنظيمات فرعية مختلفة تجمعها أهداف مشتركة ومصالحة واحدة، وإن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني يقر بوجود خصائص محددة، وليس طبيعة موحدة على غرار رابطة الدم الموجودة مثلاً في إطار الأسرة.

2- نظام القيم "The Value System" السائد في المجتمع، ويلاحظ أنها تعكس إلى حد كبير المبادئ الإيديولوجية لليبرالية والرأسمالية، خاصة المبادئ المتعلقة بالحرية، والانفتاح، والشفافية. ففيما يتعلق بالحرية، فإن الأفراد يعتبرون أحراراً في أن ينضموا أو لا ينضموا إلى تنظيمات المجتمع المدني. لكن متى تأسست تنظيمات المجتمع المدني على أساس تطوعي، فإن السمة المميزة لهذه التنظيمات تتجسد في الانفتاح والشفافية معاً، على أساس أن العملية السياسية تعني الحوار وتقبل وجهات نظر الآخرين. ونظراً إلى أن الإيديولوجية الليبرالية تقوم على أساس الحرية الفردية "individualism" فإنها تقر بهذه الحرية كمطلب أساسي لتشكل تنظيمات المجتمع المدني.

¹ Maxime.H et Philippe.P.R, op.cit. p. 33

فإن نظام القيم الذي يقوم عليه المجتمع المدني لا يعنى فقط قيام هذه التنظيمات على أساس تطوعي، ولكنه تعني أيضاً توفر خصائص أخرى، مثل الانفتاح على الآخرين والشفافية.

المفهوم الماركسي للمجتمع المدني:

إن طبيعة بيئة المجتمع المدني في النظم الاشتراكية تختلف عموماً عن طبيعة بيئة المجتمع المدني في النظم الليبرالية، وذلك لأنها تغلب الجماعة على الفرد من ناحية، ولأنها تؤكد على تدخل الدولة في كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ويلاحظ أن الإيديولوجية الماركسية ترفض المجتمع المدني، وعليه لا تسمح لتنظيماته ومؤسساته بالعمل في إطار النظم الشيوعية استناداً إلى تغليب الجماعة على الفرد من ناحية، واستناداً إلى أن بروز وتطور المجتمع المدني قد تم في إطار الليبرالية والرأسمالية من ناحية أخرى.

وينطلق المفهوم الماركسي للمجتمع المدني من فرضية تأثير وهيمنة العامل الاقتصادي على التاريخ الاجتماعي، حيث يلاحظ أن سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج يعني تحكمها في مؤسسات وأجهزة الدولة إلى جانب تحكمها في تنظيمات المجتمع المدني والبيروقراطية، إن المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يأتي عموماً في إطار هيمنة الصراع الطبقي إلى جانب قيام دولة البروليتاريا التي تعني اختفاء النظام الطبقي إلى الأبد، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى تنظيمات المجتمع المدني. وإذا كان المجتمع المدني يعني تلاحم شرائح المجتمع المختلفة في تنظيمات تحقق مصالحها، فإن مرحلة الانتقال الاشتراكية تعني وجود طبقة عمالية متجانسة لا تتطلب وجود مجتمع مدني على غرار ما هو موجود بالمجتمعات الرأسمالية ذات التقسيم الطبقي الحاد. كما أن مرحلة الشيوعية، التي تعني نظرياً تحقق مبدأ المساواة واللاطبقيّة، لا تتطلب أيضاً وجود تنظيمات للمجتمع المدني، على أساس أن مصلحة الجميع تتحقق في هذه المرحلة¹.

¹ Aristote, Ethique à Nicomaque , Livre de Poche, L.G.F.,Paris,1992, Ch.V, PP.248-249.

إن رفض المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يستند عموماً إلى عدة عوامل لعل أهمها:¹

1- استمرار وجود النظام الطبقي، وامتلاك طبقة ما وسائل القوة والسيطرة، الأمر الذي يعني أن تنظيمات المجتمع المدني لن تسلم في مثل هذه الحالة من الهيمنة والتبعية للطبقة الأقوى، لاسيما الطبقة التي تملك المال والنفوذ معاً.

2- غياب العدالة الاجتماعية "Social Justice" يعني استمرار وجود صراع طبقي، الأمر الذي يعني أيضاً أن تنظيمات المجتمع المدني ستكون متفاوتة من حيث مستوى الولاء والتلاحم والتميز لطبقة أو أخرى.

3- إن وجود الطبقيّة وغياب العدالة الاجتماعية يعني عدم الحاجة إلى وجود تنظيمات المجتمع المدني، نظراً إلى أنها ستكون أداة تابعة للأقلية التي تهيمن على الاقتصاد والسياسة.

4- إن تنظيمات المجتمع المدني- وإن كانت موجودة في إطار النظم الاشتراكية والشيوعية- فإنها يجب أن تكون مراقبة من قبل الدولة حتى لا تنحرف عن تحقيق أهدافها التي يجب أن تعكس تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية أو مصلحة الأقلية. وإذا كانت تنظيمات المجتمع المدني تخضع لرقابة الدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، فإن الشيوعية ليست في حاجة إليها مادام مبدأ المساواة واللاطبقيّة يفترض أن يتحقق في هذه المرحلة.

ويلاحظ أن النظم الماركسية، مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا، تسمح بنشاطات تنظيمات المجتمع المدني من ناحية، ولكنها تخضعها للرقابة المستمرة من ناحية أخرى فأحداث الطلبة في الصين عام 1989، التي نظمها الاتحاد العام للطلبة الصينيين، قد تم القضاء عليها بالقوة بالرغم من الدعاية الغربية لتأييد مطالب هؤلاء الطلبة في الحرية. فالحكومة الصينية استخدمت القوة لتفريق الطلبة المحتشدين في ميدان "Tiananmen Square"

ومن أمثلة هذه التنظيمات: النخب السياسية المتقاعدّة، نقابات العمال، ورابطة المنشقين والمعارضين لسياسات الحكومة.

¹ Aristote, op. cit.,p.37,248.

المفهوم الليبرالي- الجديد للمجتمع المدني:

يتسم المفهوم الليبرالي - الجديد "Neo-Liberal Concept" بشمولية مفهوم المجتمع المدني، حيث إنهم يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية " Non-Governmental Organization" بدلا من مفهوم المجتمع المدني، وعليه فإن المصطلح الجديد يشمل كل التنظيمات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات عبر القومية التي تسعى إلى تحقيق الربح، والأسرة التي تقوم على رابطة الدم. إن توسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية يعنى تقليص دور الدولة أو الحكومة في المجتمع ككل¹.

كما يوسع المفهوم الليبرالي- الجديد من نطاق المجتمع المدني، حيث أنه يمتد ليشمل التنظيمات المدنية على المستويات الجهوية "Sub-Regional"، والإقليمية "Regional"، والعالمية "Global"، الأمر الذي يعنى أن هناك مجتمعا مدنيا جهويا وإقليميا، إلى جانب مجتمع مدني عالمي "Global Civil Society".

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني لا يتعدى فقط نطاق الجماعة السياسية التي تتكون من كافة التنظيمات غير الحكومية " Non-Governmental Organizations"، ولكنه يتعدى أيضا مستوى الدولة إلى مستوى النظام العالمي، حيث برز مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم المجتمع المدني العالمي "Global Civil Society". فالمجتمع المدني إذن هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية تجسد العلاقات الاقتصادية، والأسرة، والجماعات القبلية والمدنية وغيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، والتي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية.

ومادام المفهوم الليبرالي- الجديد يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية، عليه فإنه سيتم توضيح هذا المصطلح لكي نتعرف على الأنماط المختلفة لهذه التنظيمات ذات الطابع المدني، وبالتالي يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن منظمات دولية غير حكومية - Non Governmental Organizations، أو هي عبارة عن جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تضم في عضويتها جماعات من الأفراد أو الروابط الأهلية في مجالات ذات علاقة تجسد وجود تضامن عبر وطني أو عبر قومي، أي وجود تضامن بين جمعيات وروابط أهلية أو خاصة بغض النظر عن الحدود السياسية والإدارية بين الدول. فالحدود في مثل هذه الحالة لا تحول دون تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية نتيجة لوجود تضامن واتفاق في الأهداف بين أعضائها. ويمتد نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ليغطي عموماً نشاطات متنوعة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والمدنية والسياحية وغيرها.

¹ Aristote,op.cit.p.51.

وتتشارك المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات الدولية الحكومية عموماً في مجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في مجموعة النقاط التالية¹:

- أ- عقد كل منها اجتماعات عادية محددة لأعضائها .
 - ب- تبني كل منها آلية محددة متفقا عليها لعملية اتخاذ القرارات .
 - ج- امتلاك كل منها هيكلًا تنظيميًا له أمانة أو سكرتارية عامة .
- وكما أن هناك أنماطًا مختلفة للمنظمات الدولية الحكومية، فذلك يمكن القول بأن هناك عدة أنماط للمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي كما يلي:

أ- منظمات ذات طابع تجاري، ومن أمثلة ذلك المشاريع عبر الوطنية "Transnational Enterprises" الهادفة إلى تحقيق الربح عن طريق نقل التقنية أو التكنولوجيا ورؤوس الأموال والإدارة، والشركات، والجمعيات التجارية، والنقابات الأممية، وشركات تصدير الأسلحة.

ب- منظمات ذات طابع إعلامي، وتتمثل في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء الحرة أو غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، ومن أمثلة ذلك شبكات الإعلام العالمية التي لها فروع ومراسلون في معظم دول العالم.

ج- منظمات ذات طابع أكاديمي، ومن ذلك الجامعات التي لها فروع في أكثر من دولة ومراكز البحوث العالمية.

د- منظمات ذات طابع غير أكاديمي، نظراً إلى عدم تبعيتها مؤسسات علمية ذات طابع أكاديمي، ولكنها تنظم باستمرار حلقات نقاش يشارك فيها أكاديميون وغير أكاديميين أو ما يعرف " Think Thank". ويركز هذا النمط من المنظمات عموماً على الأبحاث العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات العلاقة بإدارة المشكلات أو القضايا الدولية المعاصرة .

هـ - منظمات دولية غير حكومية ذات طابع أممي، ومن أمثلة ذلك أمميات الأحزاب السياسية التي من أبرزها الأممية الاشتراكية، والأممية النقابية كالفدرالية النقابية العالمية، والاتحاد العالمي للعمل، والاتحاد العالمي للنقابات الحرة.

و- منظمات ذات طابع ديني، وهي عبارة عن منظمات غير حكومية لها فروع دولية يتم من خلالها التأثير في مجريات السياسة العالمية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الكنيسة الكاثوليكية التي

¹ Machiavel ,Œuvres complètes, N.R.F.,Bibliothèque de la pléiade ,Paris, 1964, p.339 ;Ed. 10/18, p.123.

تعتبر من أكثر هذه التنظيمات تلاحماً. فدولة الفاتيكان لها وضع دولي خاص بموجب اتفاقية لاتران لعام 1929، حيث إنها مخولة بتوقيع الاتفاقيات، وحق التمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي، والمشاركة في مؤتمرات دولية.

ز- منظمات ذات طابع إنساني ، لا سيما أثناء الكوارث الطبيعية والحروب وما ينتج عنها من دمار، ومن أمثلة ذلك منظمة الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر. ولقد تأسس الصليب الأحمر الدولي عام 1863، بمبادرة من المواطن السويسري “ Henri Dunant ” ، الذي تأثر كثيراً بالأهوال والأضرار التي يعاني منها العسكريون والمدنيون معاً أثناء وبعد الحروب، بهدف تقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحروب. وتنظم اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 أهداف ووظائف الصليب الأحمر الدولي في المجال الإنساني.

ح- منظمات ذات طابع علمي، وهي عبارة عن تنظيمات يخطر في عضويتها علماء وباحثون يدعون إلى نزع السلاح النووي وإلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو المحافظة على سلامة البيئة من التلوث، خاصة التلوث النووي.

ط- منظمات ذات طابع شبابي، وهي عبارة عن تنظيمات هدفها خلق علاقات تفاهم وتفاعل بين الشبيبة في العالم ، ومن أمثلة ذلك وجود اتحاد عالمي للشبيبة الديمقراطية، واتحاد دولي للطلاب، وجمعية عالمية للشبيبة.

تعريف المجتمع: Society

تعريف المجتمع يشترط وجود المقومات الأساسية للمجتمع وهي:

1. وجود مجموعة الأفراد.
2. استقرار المجتمع في بيئة معينة.
3. وجود مجموعة من الأهداف والرغبات العامة والمنافع المشتركة المتبادلة.
4. توافر القواعد والأساليب المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقاتهم المتبادلة.

ان المجتمع هو الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد، الذين يعيشون داخل نطاقه على هيئة وحدات أو جماعات ويتميز المجتمع الحديث بـ تعقد جماهيره، وهيئاته وتعدد النظم والأوضاع التي تنشئها هذه التشكيلات أو الحشود الإنسانية، التي يتلاقى بعضها ويتباعد البعض الآخر في نطاق الإطار العام للمجتمع ، مع اختلاف درجة ونوع العلاقات بين الأفراد والمجتمع بصفة عامة هو.. جماعة من الناس يشتركون في ثقافة عامة معاً، ويقومون في حيز مكاني خاص بهم، ويشعرون أنهم يمثلون معاً كياناً واحداً متميزاً ، ولكن هناك تصورات سوسيولوجية عديدة ومختلفة لهذا المفهوم.

المطلب الثاني: البناء الاجتماعي The Social Structure

مفهوم البناء الاجتماعي:

يشير مفهوم البناء بالمعنى الواسع إلى العلاقات المتبادلة التي تربط بين مجموعة من الأجزاء ليشكل كلاً متماسكاً، فقد استخدم المفهوم في مناقشته للطواهر الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل إلى جيل آخر، ولكن "رادكليف براون" وهو من أشهر العلماء الذين استخدموا هذا المفهوم واعتنوا بتحديد معناه فالبناء عنده يشير إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين "الأجزاء" (الأفراد) التي تدخل في تكوين "الكل" (المجتمع) الذي يسمى "بناء"، واتجاه آخر ينظر إليه من منظور الدور الاجتماعي فقط من خلال "الكشف عن العلاقات السائدة بين الأفراد" وذلك بعد التعرف على قدرتهم على أداء الأدوار المختلفة".

نقول **البناء الاجتماعي**: هو الإطار التنظيمي العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما.. وبمعنى آخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، و يمكن القول البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام .. ، وبذلك يتكون من مجموعة نظم اجتماعية رئيسية (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي ... الخ) وتتألف النظم الاجتماعية الرئيسية بدورها من مجموعة نظم فرعية.

او نقول هو الإطار المكون للمجتمع ككل في شكل علاقة منظمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة وهكذا فالبناء الاجتماعي هو تنظيم الأشخاص في علاقات منضبطة ومحددة مؤسساتياً، وهو شبكة مركبة من العلاقات الاجتماعية مثل التجمعات القائمة على القرابة، والجنس والسن، والمصلحة

المشتركة، والمكان والمنزل، المؤسسة وفق ثقافة ومبادئ وقيم،... ، هو.. ترتيباً للأفراد في علاقات تخضع لنظم معينة، وإن وحدة البناء الاجتماعي هي العضو المنتمي لها.

خصائص البناء الاجتماعي :

أولاً: يتكون البناء الاجتماعي من أنماط العلاقات الاجتماعية:

ثانياً: البناء الاجتماعي هو كل متشابه الأجزاء: أي أنه يتألف من أجزاء متشابهة متداخلة تكون نسيجاً متماسكاً يصعب عزل بعضه عن البعض الآخر، وهذه الأنماط يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام:

1. الجماعات أو التجمعات التي يتكون منها المجتمع (الأسرة ، المدرسة، الهيئات...)
 2. النظم الاجتماعية التي تمثل الجهاز الذي عن طريقه يستمر البناء الاجتماعي ويبقى على مر الزمن (النظام التربوي، النظام الصحي، النظام السياسي، النظام العسكري...)
 3. المراكز الاجتماعية، والأدوار التي يقومون بها (القائد، المدير، الطبيب، النجار....)
- ثالثاً: البناء الاجتماعي مستقر ومستمر: إن الاستقرار والاستمرار هما من الشروط الأساسية لأي مجتمع، حتى يقوم أي مجتمع من المجتمعات بوظيفته الأساسية (الحفاظ على تماسكه وكيانه)، من خلال وظائف البناء الاجتماعي، المتمثلة في الحفاظ على تماسك المجتمع وكيانه والترابط والتكامل في المجتمع .

المبحث الثاني:

الاطار النظري للرأسمال الاجتماعي لدى الاساتذة Bourdieu و Coleman و Putnam

عند تتبع ظهور الفكرة وتطورها تدريجيا داخل الأعمال والبحوث المتقدمة، حيث نجد تسطير المعالم النظرية لهذا المفهوم لدى Weber في دراساته الاختلالات الاجتماعية عند تأليفه حول الاقتصاد والمجتمع المنشور 1914، وحسب Weber فان الشخص يسعى ليحضّر ثلاثة أصناف من الموارد الممكنة لأجل تحسين شروط الحياة: الموارد الاقتصادية –الموارد السياسية والموارد الرمزية الصورية(العلاقات الاجتماعية)، حسب الكاتب فان كل علاقة اجتماعية هي تصرف دافع ومحفز للآخرين وامتياز لهم بحسب شكله وأهدافه.

ان مصطلح "Capital Social" ظهر أول مرة في تأليف كتاب "Community Center" - 1916 لـ Lyda Judson Hanifan – نقاش حول المراكز التعليمية والمجتمعات النائية بالولايات المتحدة الأمريكية، وفيه حاول الكاتب صياغة تعريف لهذا المفهوم بحيث أنه اشترك للعلاقات الصديقة، الودية الطبيعية، المتعاونة المتبادلة والتضامنية التي تميز أطراف المجتمع، وحسب Hanifan هذه العلاقات تحتوي في ذاتها على ثروة أي رأسمال نافعة لأجل رفع رفاهية أطراف المجتمع.

بعده استعمله في 1961 "The Life and Death of Great American Cities" في تحليله للمقاطعات الحضرية، ثم أعطي لهذا المفهوم الصبغة التجريبية مقارنة بالرأسمال البشري في المقال المنشور 1977 لـ Loury تحت عنوان:

"A Real Dynamic Theory Of Racial Income Differences" ، وحسب الكاتب للرأسمال الاجتماعي يرجع لمجموعة علاقات الثقة والسلطة، والمبادئ الاجتماعية التي يلتزمها الشخص داخل الميدان الاجتماعي، ولدى Loury أن العلاقات الاجتماعية تحتوي على أداة نافعة حيث الأفراد يسعون لربح خصوصي لأغراض اقتصادية بفعل الطريقة التي فيها العلاقات هاته المستعملة تترابط بقواعد اجتماعية سواء قطعية أو غير صريحة هي مميزة لكل مجتمع، وبالمماثلة للرأسمال البشري تعتبر العلاقات الاجتماعية لدى الكاتب كجهاز كامن لأجل تحقيق الأهداف، وهي المتحركة ضمنا في تركيب الإنتاج بالولايات المتحدة والزيادة غير المنتظمة المتفاوتة في توزيع المداخل وهي مؤسسة على التدرج بين العائلات أي بمعنى آخر النظام الاجتماعي والدخل عند كل جيل جديد هي أقل خصوصية بمميزات الشخص نفسه مقارنة بالبنية الاجتماعية، وهكذا فان تجدد التفاوت بين الأجيال يشرحها عمل العائلات أكثر من اختلاف الأفراد وخصوصياتهم كل على حده، إذن الرأسمال الاجتماعي يحتل أعمال أساسية عليها مدار الدراسة والبحث.

وحتى إلى غاية نهاية سنوات 1970 نظرية الرأسمال الاجتماعي بقيت في حالة جنينية أولية، خاصة أن المفهوم يستعمل بقلة داخل التحاليل النظرية وكذلك الأمر في البحث التجريبي، ثم بعد ذلك نجده أنه أثار اهتمام السوسيولوجيين والاقتصاديين المتخصصين مع بداية سنوات 1980 مع أعمال Bourdieu وبعدها بفترة تأتي أعمال أخرى للأمريكيين Coleman (1988-1990) و Putnam 1995-2000، حيث تناولت الموضوع بشكل تفصيلي إما من ناحية المفهوم النظري والتكوين وإما من ناحية الدور العملي وبحث المستوى والنتائج التابعة لذلك، وأعمال الاساتذة هي مصادر أولية يرجع إليها الباحث، وبالاعتماد عليها تتابع إصدار الدراسات بعدها والتي تعددت أيضا وتنوعت حسب مختلف التخصصات (علم الاجتماع، الاقتصاد، التسيير والـ (Management)، التعليم، الصحة العمومية، التنمية والتخطيط والبيئة وغيرها) خلال فترة ما بين 1989 و 2005 ونسبة إلى دول معينة كذلك هي على الترتيب الولايات المتحدة 51%، إنجلترا 16%، كندا 8%، أستراليا 4%، ألمانيا 4%، وبعدها فرنسا وإسرائيل بـ 3% و 2% وذلك ما جاء في الإحصائيات حول المقالات المنشورة في مختلف المجالات العلمية المتخصصة، حيث أخذ الموضوع في دراساتهم المحور الذي يدور البحث حوله وأصبح له تلك الأهمية العالية من خلال ربطه بالمتغيرات المستجدة في البحوث الاقتصادية حول ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية مثل مؤشرات النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر ومثله الحوكمة "الحكم الرشيد"، ودراسة مؤشرات الرفاهية الانسانية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة فيما بينها، وهو ما يجعل دراسة الرأسمال الاجتماعي تكتسب نوع من الأهمية لدرجة عالية.

المطلب الأول: الطرح النظري لـ Bourdieu

الاستاذ Bourdieu إنه أول من وضع تعريفا وتحليلا منسق ومنظم للرأسمال الاجتماعي، وإن توالي الدراسات تعلق بهذا التعريف وأيضا بالأعمال التي جاءت فيما بعد لـ Coleman و Putnam، وعدد متنامي للباحثين الذين يكشفون أهمية مفهوم الرأسمال الاجتماعي وتكوينه وأبعاده العملية.

مفهوم الرأسمال الاجتماعي: عرّف Bourdieu الرأسمال الاجتماعي انه هو "مجموع الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون اقل أو أكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة بمعنى آخر هو الانتماء لمجموعة"¹، من ذلك فالرأسمال الاجتماعي يتألف من العلاقات الاجتماعية المتاحة لدى الشخص أو المجموعة والمستعملة لأجل الوصول للموارد التي يتم توظيفها في العمليات الاقتصادية بما فيها الموارد الكمية والنوعية، ذلك

¹ Bourdieu.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3, p. 2

كونه "يتجلى في العلاقات بين الأفراد وبين المجموعات ويتجلى كذلك في الموارد الاجتماعية كجزء خاص ومهم من تركيبه".¹

بيان المفهوم النظري

إن تعريف Bourdieu يجعل الرأسمال الاجتماعي هو بالمرّة سبب وهو الأثر والنتيجة للمؤسسة الاجتماعية لاختلاف وتباين المستويات الاجتماعية فهو بمنزلة الأداة لإصابة (الوصول) للأهداف وتحقيق الأرباح وبذلك هو المورد المحصل بالمنزلة الاجتماعية وهو منشأ متعلق بالمجموعة أو الشبكة الاجتماعية التي إليها ينتمي الشخص، نقول أن تحليل Bourdieu يركز على مكونين أساسيين أحدهما شبكة العلاقات التي تسهل الوصول للموارد والآخر هو هذه الموارد نفسها وذلك بالإضافة إلى عنصر ثالث أساسي في مفهوم الرأسمال الاجتماعي هو التنظيمات الاجتماعية والمجموعات كما أشار إليها الكاتب نفسه لأنها أرضية خصبة وغنية لإثراء شبكة العلاقات والموارد المحصلة :

- **الرأسمال الاجتماعي** مورد مصدره الإجراءات والعمليات المتبادلة أين تكون الروابط الاجتماعية أكثر وضوح في طبيعة هذا المفهوم لأن "نظرية الموارد الاجتماعية تعتمد على فكرة أن الأشخاص يستعملون مجموعة الموارد من خلال موقعهم داخل الشبكات الاجتماعية"²، وعليه نقول أن "الموارد الاجتماعية تشكل عنصر أساسي في تكوين الرأسمال الاجتماعي" و"الموارد هاته تتوفر من خلال العلاقات مع الغير"³، سواء الموارد الكمية أو النوعية وهذا له دوره في العملية الاقتصادية وخدمة التنمية.
- **شبكة العلاقات و Bourdieu** يرى أنها تتميز أولاً بطابع التنظيم بأقل أو بأكثر والمتمثل في الخصائص المشتركة لأفراد هذا التنظيم وثانياً تتميز بطابع المعرفة والاستطلاع أي بمعنى أن الروابط تكون متواصلة ومستمرة ونفعية ولا تقتصر على ميزة المظاهر المشتركة فقط وقد ترجمها Bourdieu في الانتماء إلى مجموعة معينة وهذا له فوائده المادية والمعنوية بما فيها التضامن والثقة، والرابط هنا منشأ التبادل عموماً أي تبادل السلع والخدمات (المادي والمعنوي) من خلال الاتصالات، ما يعمل على دعم هاته المعارف والاستطلاع، وأبعد من ذلك أيضاً فإن شبكة العلاقات والروابط هي من إنتاج إستراتيجية استثمار اجتماعي ولو غير مقصودة موجهة نحو تأسيس علاقات اجتماعية

¹ Levesque.M et Deena.W, « Le Concept De Capital Social Et Ses Usages », Lien Social Et Politiques, n° 41, 1999, Erudit, Université De Montreal, p.p 23-33, p. 27

² Levesque.M Et Deena.W, op. cit. p. 27

³ Idem

توظف مباشرة على المدى القصير والطويل، أي تحويل العلاقات الحادثة والعابرة مثل الجوار في العمل والسكن إلى علاقات ضرورية ومنتخبة بعناية، ومربحة، لأن "شبكة العلاقات الاجتماعية ليست متوفرة هكذا طبيعياً أو اجتماعياً وإنما هي أيضاً من إنتاج إستراتيجية استثمار اجتماعي موجهة نحو إنتاج مستمر للروابط والصلات الدائمة والنافعة بشكل مباشر والمستعملة في المدى القصير والطويل"¹.

● إن الإشارة لشبكة العلاقات والموارد يستدعي بالضرورة الإشارة إلى التنظيمات الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص بصفة رسمية أو الأخرى المتعارف عليها بين المشتركين مثل الحال في الصناعات والحرف، وعلى كل فهي غير متوفرة هكذا طبيعياً أو اجتماعياً كما تقرر عند Bourdieu ولكن بتدخل مقصود من المتعاملين لأجل توفير روابط استثمارية موظفة بالدرجة الأولى مباشرة وكذلك الاستفادة من الثقة الموجودة وتوسيعها وامتدادها بين الأعضاء والمتصلين بهم من خلال القواعد والمبادئ المسطرة أو المتعارف عليها داخل التنظيم وكذلك توفر المعلومة والعمل المتعاون، وعليه الرأسمال الاجتماعي له اتصال بعوامل اجتماعية على المستوى الكلي والجزئي، فهو يخضع للتركيب الاجتماعي خاص، ومنه أن التجمعات الاجتماعية تملك فاعلية قوية ولها أفضلية، فهي تعتبر كوسط خصب لتكوين وتراكم الرأسمال الاجتماعي، وبالتالي نقول "إن إنتاج الرأسمال الاجتماعي يرتبط بالمؤسسات المسؤولة عن تحسين مستوى المبادلات بصفتها مبادلات عادلة وقانونية وملائمة، وإقصاء الأخرى غير الملائمة لإعطاء وتوفير فرص للقاء مثل السباقات، الحفلات الخاصة، المعارض.. الخ، والأماكن مثل المدارس الخاصة، الجمعيات، المنتديات.. الخ والأعمال الاحترافية مثل رياضة فنة معينة، ألعاب خاصة داخل المجتمع.. الخ، أين تكون المشاركة جماعية متوافقة وفيها تجانس بين الأعضاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط بالعمل الذي فيه الألفة والمشاركة إلى جانب توظيف الكفاءات والمهارات المتاحة لدى الأطراف وتبادلها دون تكلفة وتضييع كثير للوقت أي عبء إقتصادي له قيمته، إذن عائدات تراكم الرأسمال الاجتماعي تكون بالغة الأهمية حسب درجة أهمية هذا الأخير"²، في حين نجد أن "الانتماء للتجمعات السياسية والاقتصادية للقطاع الخاص أو الأوساط المرتبطة مباشرة بهيئة الحكومة تبقى قليلة الاعتبار في ذلك"³ رغم أنها قد تكون كذلك هي الأخرى موجهة لخدمة المصلحة العامة،

¹ Bourdieu.P, op. cit. p. 2

² Bourdieu.P, op. cit. P. 3

³ Levesque.M Et Deena.W, op. Cit. P. 31

لكن الفرق واضح بين التركيب الاجتماعي وتركيب الأجهزة الخاصة والحكومية بالنظر لنوع العلاقات والروابط داخلها والترابط الاجتماعي الذي لا بد منه وكذلك بالنظر للأهداف وكذلك لهندسة التركيب وتناسقه.

إن دراسة P.Bourdieu كما تبين تصنف الرأسمال الاجتماعي كأحد الموارد المنتجة والممكن توظيفها واستغلالها و" هو استثمار للشخص بعلاقاته مع الغير"¹ ، خاصة وأن "حجم الرأسمال الاجتماعي الذي يمتلكه الشخص خصوصاً يرتبط أولاً بشبكة الروابط والعلاقات الممكن تعبئته، وثانياً حجم الرأسمال الاقتصادي والثقافي لدى الأشخاص المنتمين للمجموعات"² ، وبالتالي إن قياس أثره على التنمية الاقتصادية يعتمد على تحديد المكونات أو المحددات التي تضبطه، خاصة أنه متشعب في ارتباطاته ومؤثراته.

المطلب الثاني: الطرح النظري لـ Coleman

إن Coleman كان له الأثر الواسع في تطوير مفهوم الرأسمال الاجتماعي في أمريكا الشمالية، حيث يجد أنه كذلك هو مورد هام ضروري للمجموعات التي تعاني من نقص المستوى.

- **مفهوم الرأسمال الاجتماعي:** عرّفه بأنه "سلسلة من الوحدات المختلفة المتباينة التي لها عنصرين مشتركين هما من جهة أنها تشكل تركيب أو جهاز اجتماعي، ثم يسهل العمليات وتنفيذ مهام الأشخاص داخله كجزء آخر منه، بخلاف باقي رؤوس الأموال فإن الرأسمال الاجتماعي ينحل في العلاقات بين الأشخاص، وهو لا ينحصر في الأشخاص بعينهم ولا في أجهزة الإنتاج المادية"³، ومن بين مميزات هذا التركيب نجد مثل الالتزامات والواجبات، العوائد المنتظرة، قوة المعلومة، المبادئ الفعالة والقانونية المتفق عليها، علاقات المسؤولية والسلطة، والتنظيمات الاجتماعية وغيرها، جميعها تعمل على خدمة العمليات والوظائف وتسهيلها على الأشخاص في ظل هذا التركيب، هذا تعريف Coleman العملي وهو "قيمة هذه المميزات والمظاهر لدى التركيب الاجتماعي للعمل كمورد والتي يمكن استعمالها لتحقيق الأهداف"⁴.

¹ Idem. p.27

² Bourdieu.P op. cit. p. 2

³ Coleman.J, "Social Capital In The Creation Of Human Capital", The American Journal Of Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, The University Of Chicago Press, Chicago, Illinois 60637.JSTOR, 1988, p.p s95-s120, p.s98

⁴ Idem, p. s101

- **الطرح النظري:** إن Coleman يرى الرأسمال الاجتماعي مورد من الموارد المنتجة وسيطية تستغل في وظائف أخرى لدى المجموعات التي هي بحاجة لهذا النوع من الموارد ولديها ندرة فيها ، ثم إنه قدم لنا مفهوم موسع لهذا الرأسمال، والملاحظ خصائص الجهاز الاجتماعي متعددة والتي تكون غير متجانسة تماما، ولكن يجمعها شيء هو عنصر تسهيل العمليات والوظائف الذي وضعه في تعريفه السابق، رغم أن ذلك يجعل تصنيفها إلى محددات، ومصادر، ونتائج فيه تداخل كبير، لكن ان تحليل Coleman جاء ما يعرف بـ"الأولوية لدور التراكيب العائلية المحافظة وأيضا لمساهمة العقيدة والدين في إثراء الجيل الحاضر للرأسمال الاجتماعي"¹ وارجع الرأسمال الاجتماعي إلى خصائص البناء الاجتماعي الذي ينشأ منه بالأساس والذي يعكس لنا دورها في خلق ترابط اجتماعي يتولد عنه المبادئ والقواعد الفعالة المشتركة، الالتزامات والواجبات والمستحقات، بطريقة أن الأطراف داخل هذه الشبكات الاجتماعية يسطرون المبادئ الصحيحة التي تضبط التبادل والثقة في المعاملات والتي لها قيمتها ودورها الثمين داخل التجمع الخاص بهم والمثال²: تبادل الجواهر الثمينة بين تجار المجوهرات له مبادئ وآليات التعامل بين المشتركين دون تعميمها وهكذا، والملاحظ في هذا التحليل أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي يصنف كتحويل جزئي يتم على مستوى الوحدة (الأشخاص، العائلات) داخل التجمع الاجتماعي الذي له مميزاته المسطرة مثل شبكة العلاقات والروابط، الثقة والتضامن، توفر المعلومة، المبادئ والمعتقدات العامة الفعالة، والترابط الاجتماعي وغيرها يتم الاستفادة منها في تسيير الوظائف والعمليات بنجاحة أكبر في توفير الموارد واستغلالها بتكاليف أقل ما يخدم الدورة الاقتصادية وتنمية الاستثمارات ثم تعبئة الرأسمال الاجتماعي وتراكمه، ان Coleman يبرز الرأسمال الاجتماعي أنه ليس وحدة واحدة بل هو مؤلف متعدد من وحدات مختلفة تحمل اثنان من الميزات المشتركة إنها أولا كلها تجتمع في مجموع مظاهر التركيب الاجتماعي، وثانيا أنه تشترك في تحقيق الاهداف وتسهيل العمليات للأعضاء فيها، ويتحكم في ذلك الادوات التالية³:

1. التنظيمات المتنوعة والعضوية فيها.

2. القواعد والقوانين المسلم بها والمقبولة من الأعضاء داخل التنظيم الاجتماعي.

¹ "Atelier Sur Le Capital Social", Projet De Recherche Sur Les Politique PRP, Canada, juin.2003, p. 17

² Idem

³ Kamanzi.P.C., « D'influence Du Capital Humain Et Du Capital Social Sur Les Caracteristiques De L'emploi Chez Les Diplomes Postsecondaires », These Au Canada-Universite Laval Quebec –Canada, Quebec, avril .2006, p. 44

3. الواجبات والالتزام - التوقعات الاجتماعية - علاقات الثقة و كلها يعمل بها إزاء الأطراف الآخرين (التبادل) داخل التنظيم وخارجه (علاقات داخلية وخارجية).

4. إمكانية الوصول للمعلومة.

5. مشاركة السلطة والمسؤوليات.

إن وظيفة الرأسمال الاجتماعي وأثره وتعريفه تجعله متداخل مع الرأسمال البشري والرأسمال المادي المكون من تراكم الموارد المستثمرة من طرف الشخص، وبخلاف الرأسمال البشري الذي يتحدد عند مميزات الشخص والقدرات والكفاءة الخاصة فإن الرأسمال الاجتماعي يتحدد بالرجوع إلى المجموعة ويعود للفرص والمناسبات المتاحة حسب المكانة داخل التركيب الاجتماعي، وهكذا أيضا فإن الرأسمال البشري يتحصل عليه بواسطة تراكم المعارف وتطوير المهارات التي يمكن للعامل توظيفها في وضعيات جديدة، وبالمقابل نجد الرأسمال الاجتماعي يتحصل من خلال إنشاء العلاقات بين العاملين بطريقة تعمل على تسهيل الأعمال المتبادلة بين الأشخاص.

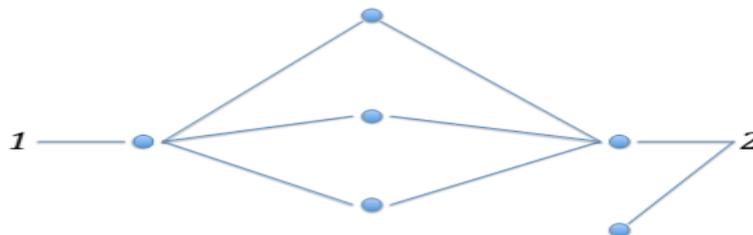
وانه بعكس الرأسمال الفيزيائي (المادي) والبشري فإن الرأسمال الاجتماعي هو كذلك مضبوط ومحدد ولكن قيمته تتغير بفعل الوظائف والعمليات ولا يرتبط بالشخص فقط بل يرتبط بقوة بشبكة العلاقات بين الأعوان، وكذلك أيضا بخلاف الرأسمال المادي ولكن في سياق الرأسمال البشري، الرأسمال الاجتماعي يتطور مع الوقت، هو يتقوى مع السنوات حيث أن الشخص يمضي الزمن داخل المؤسسات التعليمية مثلا فترة محددة، داخل الوظائف الدينية، داخل الوظائف الرياضية، وفي آخر الأمر الرأسمال الاجتماعي ليس مورد نهائي في حد ذاته حيث يبحث عنه الشخص لاستهلاكه مباشرة بل هو بالأعم أداة للوصول إلى الموارد المملوكة من طرف أشخاص آخرين.

وفيما يتعلق بتراكم وترقية الرأسمال الاجتماعي، إن Coleman يقرر أن ذلك يظهر أثره في قابلية الأشخاص على تعبئة اتصالاتهم وعلاقاتهم، على أوجه متعددة مرجعها جميعا إلى الرقابة الاجتماعية كعامل رئيسي وأساسي يتفرع منه باقي الأشكال¹ المحددة له، بحيث نجد منها أولا شكل الالتزامات الواجبة والحقوق والتطلعات المشتركة التي يضبطها التعامل الناشئ بين الأفراد من علاقات وروابط بمعنى ما يدعى بـ "Trustworthiness" أي المعتمدية وهي كون الشيء جديراً بالثقة والاعتماد وهذا يدعم المشاركات ويقويها بين الأطراف لوجود العوض والمنفعة الحالية أو الأجلة المتبادلة وهذا معناه أن تقديم الشخص a لخدمة أو امتياز للشخص b يجعله صاحب حق ينتظر العوائد عليه وهو الشيء الذي يخدم فعالية المؤسسات وهو عامل مهم يساعد في التنمية الاقتصادية، ثم ثانيا تدفق المعلومة وقدرة انتقالها داخل قنوات الجهاز الاجتماعي والمقصود هو المعلومة الكامنة

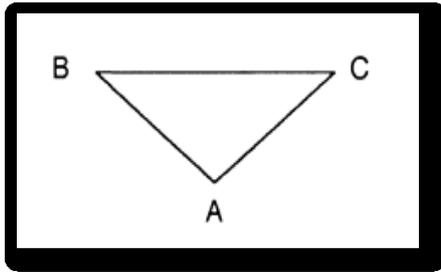
¹ Coleman.J, op. cit. p.p s101-s105

في العلاقات الاجتماعية، وهذا الشكل هو معيار على قدرة هذا الجهاز وكفاءته، وأهمية ذلك تظهر في تكوين قاعدة غنية وصلبة من المعلومات لتسهيل التعامل مع مختلف الأفراد واتخاذ القرارات كل ذلك يترجمه في الأخير الموارد المتدفقة، وثالثا يأتي الشكل المتضمن للمبادئ والقواعد الفعالة المتفق حولها، ويجري العمل عليها لتكتسب قوة في تفادي الانتهازية وإعطاء التقدير والاحترام للآخر، وهذا عامل له منزلة مهمة لأنه يساعد على إظهار الكفاءات وتشجيعها، ويخدم إعطاء الفرص المتساوية وفتح المجال أمام المنافسة والإبداع، وأيضا من بين هذه المبادئ التي تخص الرأسمال الاجتماعي هو المبدأ الذي يخدم مصلحة الفرد وله الأثر الكبير والايجابي على المصلحة العامة المشتركة، في هذا الجانب، وقد أشار Coleman إلى نوع خاص من القواعد التي تهتم لخدمة الفئة الشابة وتتماشى مع تطلعاتهم وتوفير الوقت الجيد وبالمقابل من أجل سد المنافذ أمام السلوكيات العدائية، لأن منهج التفكير الصحيح يعود بالنفع على كل فرد وبالتالي خدمة المصلحة العامة وترقية المبادئ والقواعد الفعالة التي تعتبر كمحدد من المحددات عند "Coleman" الذي يرى أن التركيب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية يساهم في تقوية فعالية هذه المحددات، وذلك أن الأشخاص يسعون لعقد علاقات وبناء روابط خاصة تحقق مصالحهم ويعملون على استمرارها والحفاظ عليها من أجل ذلك الهدف، إذن نوعية التركيب الاجتماعي له أهميته الخاصة، وفي هذا الجزء قدم Coleman نوعين من الشبكات الخاصة بالعلاقات إما المفتوحة أو المغلقة، والمقصود بالمغلقة تكون على نحو من الروابط المؤسسة ولو نسبيا أو بمعنى الانطواء تحت مجموعة معينة تأخذ شكل تنظيمي مختار، أين أفرادها تجمعهم خصائص مشتركة وروابط وعلاقات نفعية دائمة وهنا نجد تأسيس قوي للمبادئ والقواعد المشتركة الفعالة (وجود علاقات متبادلة بين الأطراف a-b- c في الشكل ، وعلى العكس إذا كانت الشبكات مفتوحة فإنها تتميز بعدم الترابط (العلاقات) (الظرفية) (الضعيفة) وبالتالي فإن هذه المبادئ والقواعد تفقد تلك الفعالية والاتفاق العام حولها و تضطر لأن تأخذ شكل آخر يفقد هذه الميزة التي تضبط التبادل والتعامل بدرجة تختلف عن السابق، وقد تفقد تدريجيا فيها بين الأطراف صفة المعتمدية المشار لها والالتزام بالواجب والوفاء في تقديم الحقوق (وجود علاقات أحادية بين الأطراف a-b- c).

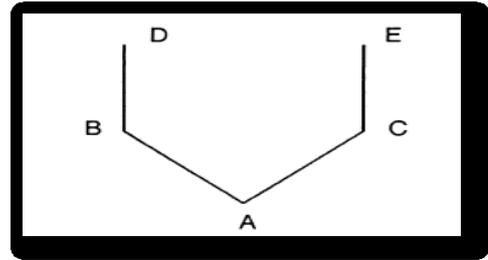
الشكل 1 يبين الشبكات المفتوحة والمغلقة



الشبكة المغلقة



الشبكة المفتوحة



المصدر:

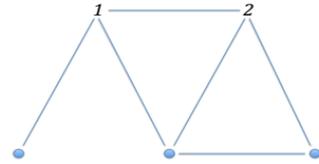
Laurence.S, Delphine.D, Cécile Cézanne.Etendue du capital social : Une proposition de mesures opérationnelles. Revue d'Economie Industrielle, De Boeck Supérieur, 2013, pp.177 - 204. <hal-00876002 >

Coleman.J,"Capital Social In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, the university of chicago press, chicago.illinois.60637.JSTOR, 1988, p.s106

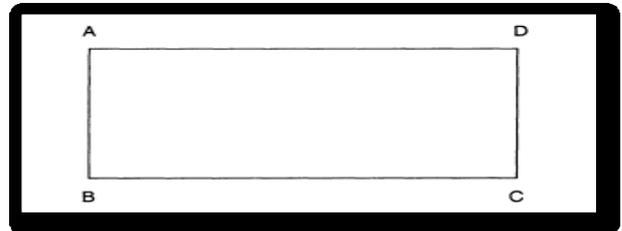
وايضا يتكرر عند أخذ مثال للعلاقات بين الأجيال على مستوى المدرسة، الروابط الأفقية تترجم العلاقات بين أفراد الجيل، والعلاقات العمودية تترجم الروابط الأولياء (A-D) والأبناء (B-C)، الشبكة المغلقة تعطي عمل متعاون ومحفز بين الأولياء يخدم الجميع لكلا الطرفين أفقيا وعموديا بحيث يوفر الرأسمال الاجتماعي للأولياء حتى خارج المدرسة، خلاصة ذلك أن التركيب الاجتماعي المترابط ضروري ليس فقط من إيجاد القواعد والمبادئ وإنما أيضا لباقي الأشكال الأخرى المذكورة في تحديد الرأسمال الاجتماعي مثل الالتزامات والواجبات والحقوق أي معتمدية الجهاز الاجتماعي، و نفس التحليل السابق يكون للشبكة المفتوحة والمغلقة غير المكثفة، حيث يصور الشكل لنا عمليا الفاعلية القوية للشبكة الكثيفة في الاتجاه العمودي والافقي للعلاقات بعكس المفتوحة عند المقارنة بينها والمثال المعروض فيها هو فاعليتها في خدمة الكفاءة والرفاهية لدى الجيل الجديد وضرورة الترابط المغلق (المكثف) بين الاعضاء فيها والذي له الاثار الايجابية على جيل الابناء في كلا الاتجاهين للعلاقات أي سواء بين الابناء أنفسهم في تبادل المهارات وتبادل المعارف وتحقيق الكفاءة أو بين الاولياء في المشاركة الفعلية لهم في تحسين الخدمات والتاثير وإزالة العقبات ومتابعة تطور السلوكيات في الاتجاه الصحيح وتنمية القدرات لدى الابناء.

الشكل 2 يوضح اشكال الروابط المفتوحة والمغلقة بين الاباء والابناء في المجتمع

نموذج شبكة الروابط المفتوحة بين الأولياء (A-D) والأبناء (B-C)



نموذج شبكة الروابط المغلقة بين الأولياء (A-D) والأبناء (B-C)



المصدر

Laurence.S, Delphine.D, Cécile Cézanne. Etendue du capital social : Une proposition de mesures opérationnelles. Revue d'Economie Industrielle, De Boeck Supérieur, 2013, pp.177 - 204. <hal-00876002 >

Coleman.J, "Capital Social In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, the university of chicago press, chicago.illinois.60637.JSTOR, 1988, ps107.

المطلب الثالث: الطرح النظري لـ Putnam

هو المتخصص في علم الاجتماع ومع بداية التسعينات، Putnam أصدر تأليفه لكتاب بعنوان: " (1993) Making Democracy Work" في دراسة مقارنة جهوية داخل إيطاليا وفروق التقدم المسجلة والتي أرجعها لمستوى الرأسمال الاجتماعي وفعالية العمل الحكومي¹، والكتاب حقيقة هو ما فتح الباب أمام الدراسات التجريبية في ما يتعلق بالعمل الحكومي والمجتمع المدني والبحث في قياس المستوى وتطوير المعايير، والملاحظ أن مؤلفات Putnam في موضوع الرأسمال الاجتماعي توجهت لإثراء فكر النخبة والفكر العام لدى الجمهور في الموضوع، حيث نجد المقال المنشور له سنة (1995) تحت العنوان: « Bowling Alone » بين فيه تطورات المشاركة المدنية داخل الولايات المتحدة، كخلاصة لدراسة إنخفاض مستوى الرأسمال الاجتماعي لفترة طويلة بسبب تراجع المشاركات الجماعية لأسباب محددة (لاحظ الشكل 3)، وقد وسّع Putnam من الأفكار المطروحة في مقالته "لعبة البولنج المنفرد" وذلك في كتابه بنفس العنوان: لعبة البولنج المنفرد عام 2000: الانهيار والعودة للمجتمعات الأمريكية، مستندا إلى بيانات جديدة واسعة، أظهر خلالها كيف أن الأمريكيين انفصلوا بشكل متزايد عن عائلاتهم، وأصدقائهم وجيرانهم، وعن البنى السابقة وكيف يمكن أن يعيدوا الاتصال إليها، أي أن حدوث تحولات في السلوك الاجتماعي هو ما يثير الدراسة في الرأسمال الاجتماعي وبيان الأهمية المتعلقة به في دراسات وبحوث آليات التنمية وتحقيق الرفاهية، وإن اختيار Putnam لعنوان اللعبة البولنج المنفرد مرتبط بما تذكره الكاتب عندما كان طفلا، إذ كان يذهب للعبة البولنج في فترة الخمسينات، حيث كان الناس يلعبون البولنج في فريق، لكن الأمر لم يعد كذلك في أواخر التسعينات، فالناس لم يعودوا يلعبون البولنج في فريق، وإنما يلعب كل صديق مع اثنان من أصدقائه أو من أعضاء عائلته، حيث وجد أنه بين عامي 1980 و1993 بينما كان هناك 10% ارتفاع في العدد الكلي للناس الذين يلعبون البولنج في الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك 40% انخفاض في عدد الأشخاص الذين يلعبون البولنج في فريق منظم.

مفهوم الرأسمال الاجتماعي عنده: عرّف الرأسمال الاجتماعي بأنه يرجع بالأساس إلى [مميزات و معالم التنظيم الاجتماعي مثل: الشبكات، المعتقدات، المبادئ والثقة الاجتماعية التي كلها تدعم الفعالية والنجاحة من أجل التيسير، التنسيق والتعاون، من أجل المنفعة المتبادلة بتحسين التصرفات والأعمال المشتركة]²، ثم أتبعه بتعريف آخر متوافق له في كتابه هو أن الرأسمال الاجتماعي يكمن في "الارتباطات بين الأفراد وفي الشبكات

¹ Putnam.R, Leonardi.R And Nonetti. R.Y., "Making Democracy Work ; civic traditions in modern italy", Princeton University Press, 41 William Street Princeton, ISBN 0-691-07889-0, New Jersey 08540, the United Kingdom, 1993, p.163

² Putnam.R,"Bowling Alone", Journal of democracy 6:1-1995, National Endowment For Democracy And The Johns Hopkins-University Press, Access Provided By Stony Brook University SUNY, 1995, p.p 65-78, p. 67

الاجتماعية، قواعد التبادل والمعتمدية الموفرة من خلال ذلك "Putnam(2000)¹ ، وقبل ذلك في دراسته على إيطاليا ساق تعريف بنفس المعنى الأول، والذي جاء فيه أن "الرأسمال الاجتماعي يرجع إلى مظاهر التنظيم الاجتماعي: من مثل الثقة، القواعد والشبكات، والتي تمكن من تحسين فعالية المجتمع في تسهيل تنسيق الأعمال"².

بيان Putman الطرح النظري للرأسمال الاجتماعي

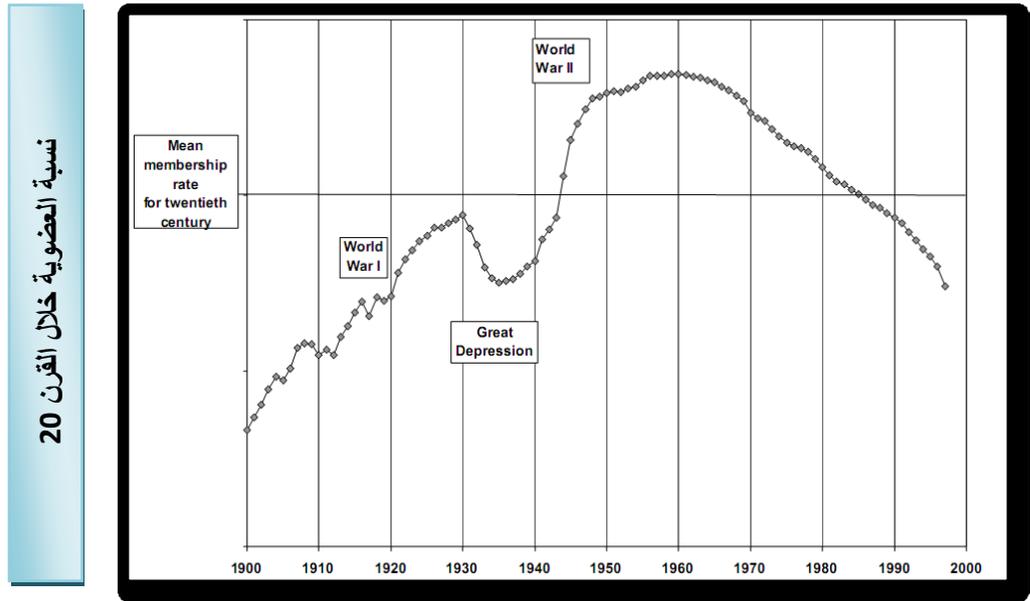
إن شبكات الارتباطات والمشاركات المدنية مصدر القواعد والمبادئ الخاصة بفعالية التبادل، وتشجع نمو الثقة الاجتماعية، فهي إبتداءا تقدم تسهيل الترابط والتضامن بين الأعضاء والاتصال وكسب السمعة الاجتماعية وجميعها موارد ضرورية لا غنى عنها ولها قيمتها، ولها دورها في رفع مستوى الاستثمار وخدمة المصالح العامة والخاصة من خلال توظيفها والاستفادة منها خاصة على المستوى الاقتصادي، والبحوث الاقتصادية المختلفة في الولايات المتحدة، قد أثبتت أهمية الروابط الاجتماعية داخل كل مجموعة، هذه النتائج "وضعت البحث في مجموعة واسعة من البيئات التي تدل على حيوية أهمية الشبكات الاجتماعية من أجل إيجاد فرص عمل وغيرها الكثير من النتائج الاقتصادية"³ ، والشبكات الاجتماعية المقصودة نجد معظمها من مجالس الآباء والمعلمين، المجموعات الرياضية، النقابات المهنية، والجمعيات الأدبية، الأندية الرياضية، النقابات العمالية، والجمعيات المهنية، والجماعات الشقيقة، جماعات لقدامى المحاربين، ونوادي الخدمات كلها شعبية نسبيا والانتماء الديني هي أكثر ارتباطيه أيضا، والدول الغنية والكثيفة في ارتباطية هذه الشبكات تسهل الظروف من الثقة المتبادلة، والتسامح والتعاون الاجتماعي. (انظر الشكل 3 التالي) حيث إن جيل ما بعد 1950 تميز بقلّة الارتباط بالتنظيمات والتجمعات والانتخاب والمشاركة الاجتماعية وتراجع الثقة اتجاه الآخرين، لذلك يرى Putnam إن تفاعل الأجيال بينها هو عامل مهم على المدى الطويل، ويؤكد أن الحرب العالمية الثانية أظهرت روح التعاون المدني الوطني لأجيال المولودين بين (1910 - 1940) حيث عاد تطور الرأسمال الاجتماعي مع بداية القرن 20 بعد انحطاطه نهاية فترة القرن 19، وتساءل Putnam اذا كان التطور الحاصل باستراليا يأخذ نفس تفسير التفاعل بين الأجيال مثل الولايات المتحدة فلماذا لم نره بنفس الحال في باقي الدول.

¹ Putnam.R, "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", (New York: Simon and Schuster 2000), cité par PUTNAM.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University; 2000.

² Putnam.R 1993, op. cit. p. 167

³ Putnam.R 1995, op. cit. p. 66

الشكل 3 : العضوية داخل 32 فرع قاعدي وطني للمجموعات المتطوعة.

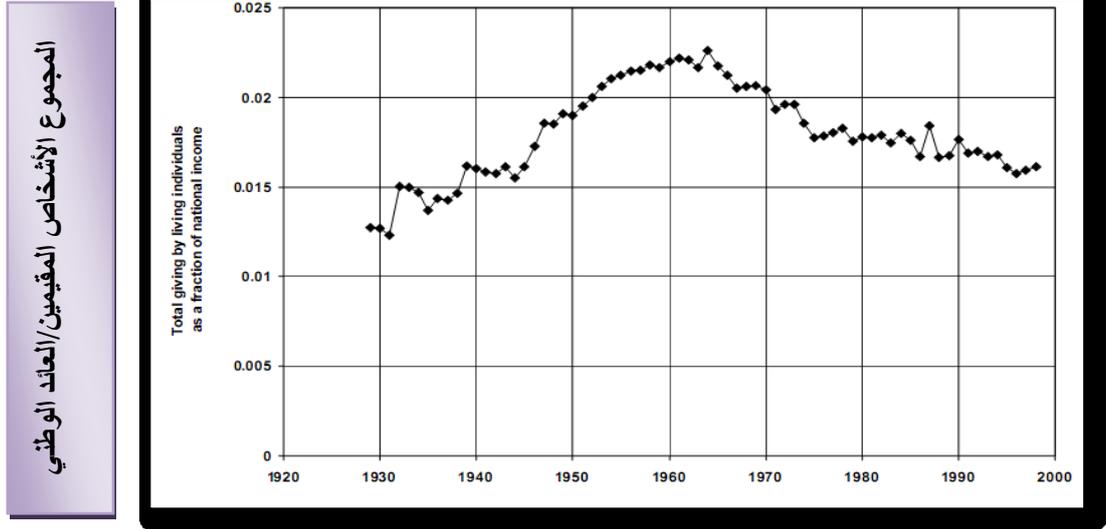


المصدر

Putnam.R, "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster 2000) ", cite par PUTNAM.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University, 2000, figure 1

وأما العمل التطوعي كذلك فيه تراجع مسجل تبعا لتراجع العضوية والثقة الاجتماعية والعمل الجوار (الشكل)، نتيجة انحلال الترابط الاجتماعي وانخفاض السلوك الاجتماعي للمواطنين بدلالة الاستجابات بين 1974 و 1993 حول "هل تجتمع بكثرة مع الجوارين وتمضي فترة اجتماعية" كانت النسبة من 72% الى 61% ، وبطريقة أخرى التساءل كان حول التصرف الاجتماعي مع "الاصدقاء الذين هم ليس لهم جوار من حيث الإقامة"، وبعد ما تقديم المعطيات تساءل Putnam حول الاسباب المؤثرة على التحولات الحادثة في السلوك الاجتماعي داخل المجتمع الأمريكي خاصة اجيال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فأرجعه الى أسباب منها انتشار السلوك الخصوصي الانفرادي Privatisée أو Individualisme والذي جاء نتيجة لعوامل متعددة منها التطور التكنولوجي (التلفاز وغيره) الذي أثر على الاجتماع ولقاءات الصداقة والجوار خارج العمل ومنها ايضا الخصوصية الاجتماعية (الايدولوجية) نفسها المتوجة نحو هذه السلوكيات التي أثرت على تكوين الرأسمال الاجتماعي ومن إنعكاسها العميق على العلاقات الاجتماعية داخل المجموعات المتألفة (العائلة مثلا)

الشكل 4 يوضح زيادة ثم تراجع العمل المتعاون والمساعد الموسع فترة 1929-1998



المصدر

Putnam.R, " Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster), cite par Putnam.R,"Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University, 2000, Figure 5

الملاحظ في الدراسة انه سجل تناقص في المشاركة العامة وحضور الاجتماعات واللقاءات العامة المرتبطة بين العمل الحكومي والمجتمع المدني خلال عشرينات مابين 1973 الى 1993 من 22% الى 13% وكذلك في نفس السياق نسبة المواطنين في الاستجابات أنهم "يضعون الثقة (العامة) في الحكومة لواشنطن" فقط "احيانا" او "غالبا لا" كانت 30% في 1966 الى 75% في 1992، وأما الثقة الخاصة (الشكل 7) قد تراجعت من 58% الى 37% ما بين 1960 الى 1993، كذلك الحال في تراجع العضوية في الجمعيات الدينية من 48% الى 41% ما بين 1950 و1970 ومثله تراجع العضوية في الاتحادات التضامنية المتنوعة من 32.5% الى 15.8% في 1992.

عمليا إن Putnam قدم طرح نظري عملي للرأسمال الاجتماعي وعلاقته بمؤشرات الرفاهية مثل الصحة والتعليم والنجاح، واختار Putnam قياس الإدارة الجهوية في إيطاليا شمالا وجنوبا للمقارنة بين مستوى الرأسمال الاجتماعي ثم اختار مؤشر الرأسمال الاجتماعي الذي يضم معايير كل من العضوية والحياة التنظيمية، المشاركة المدنية والترابط الاجتماعي، العمل التطوعي والثقة ليبين انخفاض الرأسمال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أرجعه لأسباب أساسية¹ :

1. أولا / تغير سلوكيات الجيل الأخير كحركة المرأة في قوة العمل: هذه أكثر من اثنين أو ثلاثة عقود عدة ملايين من النساء الأمريكيات قد خرجت من المنزل إلى العمل المأجور لأسباب، ومنها ساعات العمل الأسبوعية، وأيضا انخفاض الأجور الحقيقية.

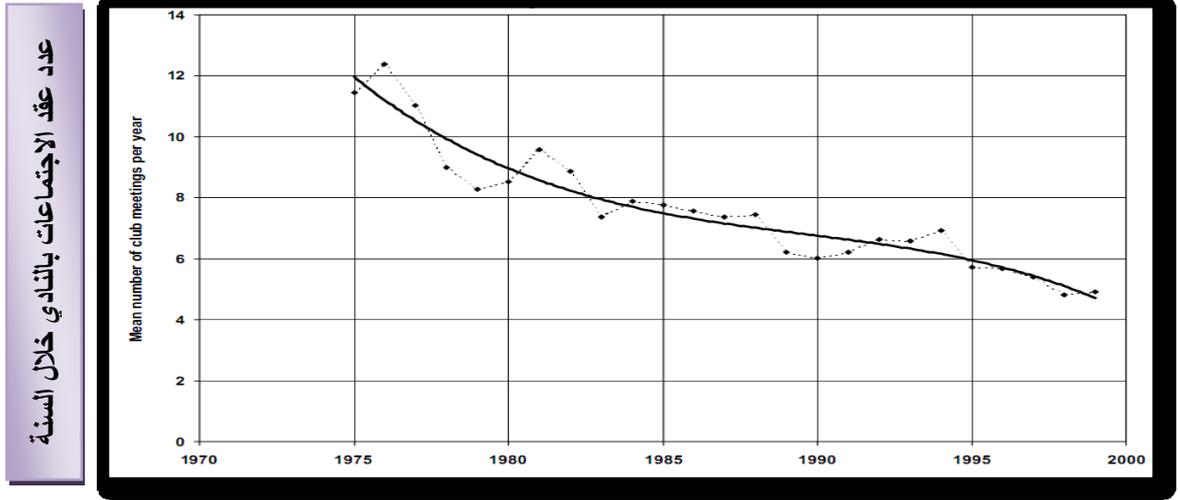
¹ Putman.R 1995, p.p 74-75

2. ثانياً / يبدو أن الثورة الكامنة وراء تآكل رأس المال الاجتماعي حيث لدينا التنقل و التحولات الديموغرافية الأخرى، فالعديد من الدراسات التنظيمية المشاركة أظهرت أن مثل هذا الاستقرار والسكنية ذات الصلة وأثر على المشاركة المدنية في الفترة الماضية، ومن المؤكد الآن هو أعلى مما كان عليه خلال 1950، وعند الترابط الاجتماعي من خلال تدابير بالتأكيد أعلى من ذلك.

3. ثالثاً / كل من هذه تغييرات قد تمثل بعض من ضعف المشاركة المدنية، إنتشار التلفزيون (الدراسات التجريبية أوضحت أن أثار الإنترنت على الرأسمال الاجتماعي انطلقاً من عينة 700 شخص يسأل (1998 و 2001)، أثبت Franzen 2003 أن استعمال الانترنت ليس له اثر على الشبكة الاجتماعية للشخص (عدد المعارف المرتقبين وزمن البقاء معهم في حين الزمن الممضي أمام التلفزيون يقل مقابل ذلك)، بل بيّن Franzen أن وجود الرأسمال الاجتماعي القوي يستدعي استعمال الانترنت بكثرة وتسهيل استعماله، وعلى العكس برهن Wellman et Al - 2001- أن تطور استعمالها يؤثر في ارتفاع المشاركات والمبادرات المدنية المباشرة، وكذلك دراسات Kraut et Al (2002) ودراسات أخرى أكدت ذلك، الخلاصة هي وجود أثر ايجابي لاستعمال الانترنت على الرأسمال الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والعمل المتعاون المشترك(وهو ما قرره OCDE 2001 لكن أثاره لا تزال غير مكتملة بعد). بصفة خاصة والأجهزة الالكترونية وإمضاء الزمن في المتابعة، ولكن على حساب العوامل الخارجية الايجابية والاجتماعية ما جعل مجتمعاتنا (أو بالأحرى مع تجربة مجتمعاتنا المحلية) على نطاق أوسع أكثر سطحية في لغة الاقتصاد، إن Putnam في دراسته (1990-1994) أثبت وجود ترابط عكسي بين تحسن مستوى الرأسمال الاجتماعي وبين الزمن المستغرق في مشاهدة التلفزيون لدى الجيل الجديد، أي تغير سلوك المجتمع داخل الولايات، بحيث أنه وجود ارتفاع مستوى الرأسمال الاجتماعي يتوافق مع انخفاض زمن الجلوس أمام التلفزيون وتعطيل العمل المشترك، والاتصال مع الآخرين.

نتيجة دراسة Putnam هناك دلائل على بداية انهيار "الرأسمال الاجتماعي الأمريكي"، فهو يحاول إثبات فكرة أن الشعب الأمريكي انخفض انخراطه في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في مقالته "العيب البولنج المنفرد".

الشكل 5 انخفاض معدل الاجتماعات واللقاءات الدورية السنوية للنادي (1975-1999)



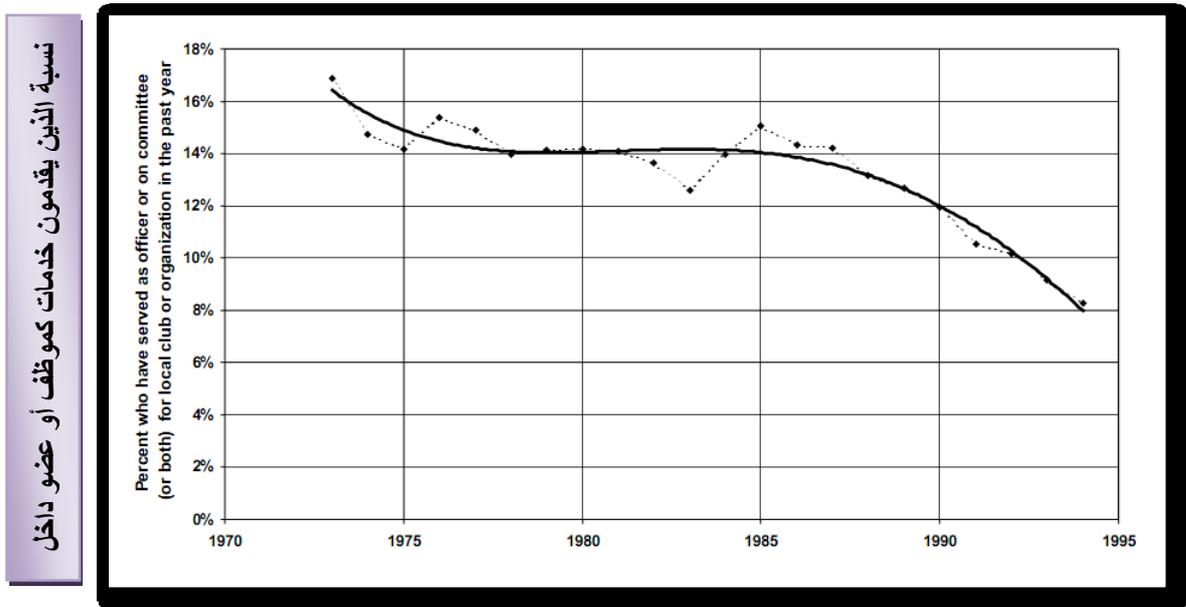
المصدر

Putnam.R, "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", figure11, p61 (New York: Simon and Schuster 2000), Cité Par PUTNAM.R,"Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University, Figure 3.

في مقال R.Putnam نجد أنه يثبت وجود ترابط بين الرأس المال الاجتماعي وبين المجتمع المدني، ويمكن ملاحظة ربط للمفهومين في أكثر من موقع، فعلى سبيل المثال نراه يشير إلى أن الحياة في المجتمعات تكون أسهل ومباركة أكثر مع وجود أسهم ملموسة من الرأس مال الاجتماعي، وهو يرى أن شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل وتشجع ظهور الثقة الاجتماعية، ومثل هذه الشبكات تسهل التعاون والاتصال بين أعضائها بسبب العمل الجماعي لمواجهة العضلات الصعبة (Putnam.R.1995). ويقول في موضع آخر إن ارتباط الأمريكيين المباشر بالسياسة والحكومة تراجعت بشكل ثابت وبحدة خلال الجيل الأخير، ولاحظ أن العضويات في الاتحادات والنادي الرياضية قد تراجعت خلال الأربعة عقود الماضية، وقدم أمثلة كثيرة على تراجع العضويات، من بينها انخفاض العضوية في المجموعات النسائية التقليدية منتصف الستينات، فعلى سبيل المثال، لاحظ أن العضوية في الاتحاد الوطني لنادي النساء انخفض إلى أكثر من النصف، كما قدم أمثلة على تراجع المشاركة في الانتخابات. وفي كتابه "Bowling Alone" يؤكد على الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت انهياراً غير مسبوق في كل من الحياة المدنية والاجتماعية والتجمعية والسياسية منذ الستينيات من القرن العشرين، مما استتبعها عدداً من النتائج الخطيرة، وعبر الكاتب عن هذا الانهيار بقياس كمي في العديد من المظاهر، ويبيّن أن التنظيم المدني والاجتماعي والأخوي التقليدي قد شهد انخفاضاً ملحوظاً في عضويته (الشكل السابق الخاص بنسبة العضوية، والشكل التالي الخاص بمعدل الاجتماعات واللقاءات داخل الشبكات) (1975-1999).

Putnam عرض المؤشرات التي تثبت صحة رؤيته بوجود انهيار "للرأسمال الاجتماعي الأمريكي"، وإنما يحاول إجراء تحقيق لمعرفة ما اسماه "بالاختفاء الغريب للمدنية الأمريكية"، وتساءل: "لماذا لم يعد الأمريكيون يرغبون بشكل متزايد بالمشاركة في ذلك النوع من نشاطات المجموعات، التي تتراوح بين فرق البولنج إلى المشاركة في المناسبات الاجتماعية للجيران إلى حضور الكنائس إلى المشاركة في الانتخابات؟" الجواب الذي اقترحه على تساؤله هذا هو أن الأمريكيين استسلموا لمشاهدة جهاز التلفاز والمتع السهلة التي يقدمها والسلوك الانفرادي وفضلوها على النظام الصارم للتفاعل الاجتماعي، إذن إن التراجع المسجل في العضوية ومعدل اللقاءات الدورية كان له أثر سلبي على كل من العمل الخيري والمساعدة والتعاون الاجتماعي وكذلك أثره سلبي على مستوى الثقة، وفي نفس الإطار قدم Putnam نتائج الدراسة حول نسبة الناشطين داخل التجمعات لبيان تطور فاعلية هاته التجمعات خلال الفترة بين 1973 و1994 (لاحظ الشكل).

الشكل 6 يوضح نشاط وفاعلية التجمعات النشطة 1973-1994



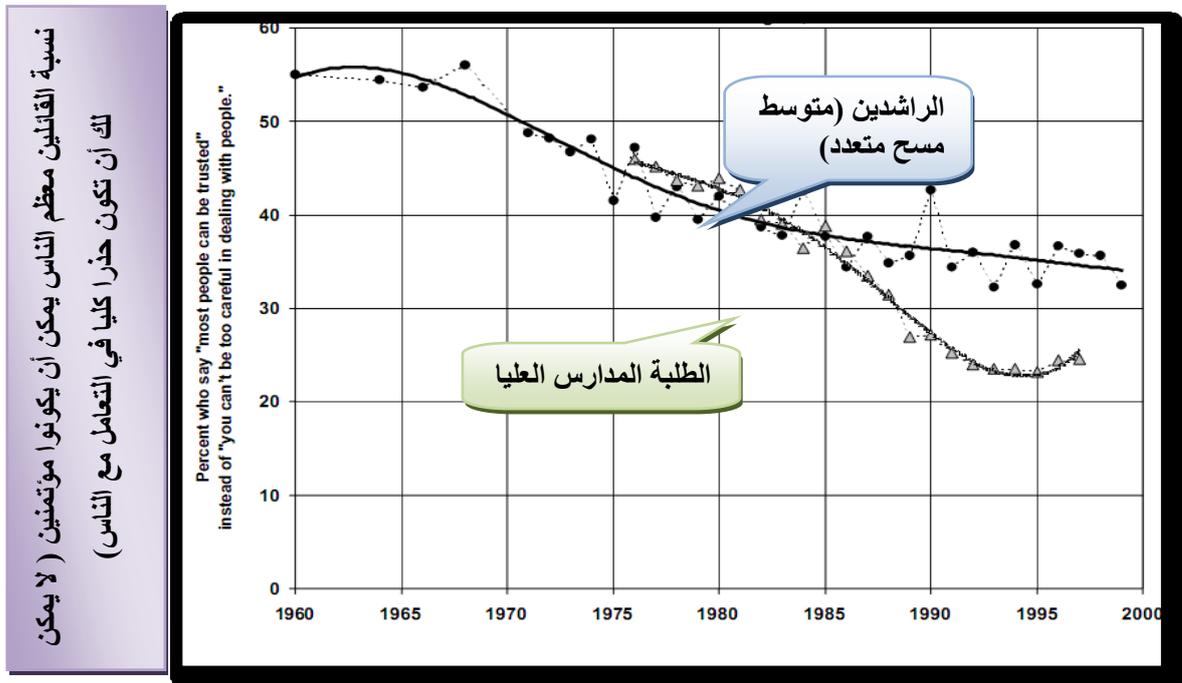
المصدر

PUTNAM.R, "Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster)", Cite Par PUTNAM.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University, 2000, Figure2

Putnam بيّن أن التعايش الاجتماعي المشترك المتعاون ينتج عنه بالضرورة الثقة الاجتماعية بين الأشخاص والعامّة، التي أثر عليها تراجع هذه الأعمال المشتركة (لاحظ الشكل التالي)، لأنه يعتبر أن الرأسمال الاجتماعي هو مساهمة الشخص في الوظائف والأعمال الجماعية: من امتهان الهوايات، الوظائف السياسية، الدينية... الخ، و الكاتب يتبنى فكرة الرأسمال الاجتماعي يتأتى من مجموع علاقات الثقة، المشاركة والتبادل وعلى مميزاتها النفعية وانطلاقاً من الوظائف الاجتماعية والحركات والتعبئات الدينية، السياسية والرياضية

والاقتصادية..الخ، وهذا تحليل يقدم طرح نظري في الأخير حول الرأسمال الاجتماعي على مستوى كلي بخلاف الطرح النظري السابق لـ Bourdieu جاء على مستوى الأشخاص، في حين طرح Coleman كان على مستوى العائلات وأفرادها، المستوى الكلي بمعنى على مستوى التنظيمات والهيئات الفاعلة والمشاركة في تعبئة البرامج وتوجيهها الشيء الذي يرفع من النوعية والأداء، وهذا له أثره الايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك باعتبار أن النظام الاقتصادي والمجتمع المدني يتصلان بتركيب الجهاز الحكومي إلى جانب النظام السياسي والقانوني، الجهاز المسؤول عن تسيير الموارد والمراقبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أين أن المعايير والشبكات والارتباطات المدنية تؤثر على أداء الحكومات، وكما نلاحظ هنا أن Putnam ربط كثيرا بين مفهوم الرأسمال الاجتماعي ومفهوم المجتمع المدني، وبالإضافة إلى ما أوضحناه سابقا، تصل قمة ربطه بين مفهوم المجتمع المدني والرأسمال الاجتماعي عندما حاول أن يقيس الرأسمال الاجتماعي من خلال استخدامه "للمجتمع المدني"، لقد قدم حساب مؤشر الرأسمال الاجتماعي من خلال حساب المجموعات في المجتمع المدني وتعقب حجم العضويات في نوادي الألعاب الرياضية، وفرق البولنج، والمجموعات الأدبية، والنوادي السياسية، وما شابه ذلك، التي تتفاوت مع مرور الوقت وعبر المناطق الجغرافية المختلفة، وهي متغيرات مصدرها المجموعات الاجتماعية والتنظيمات داخل المجتمع المدني.

الشكل 7 الثقة لدى الراشدين 1960-1999

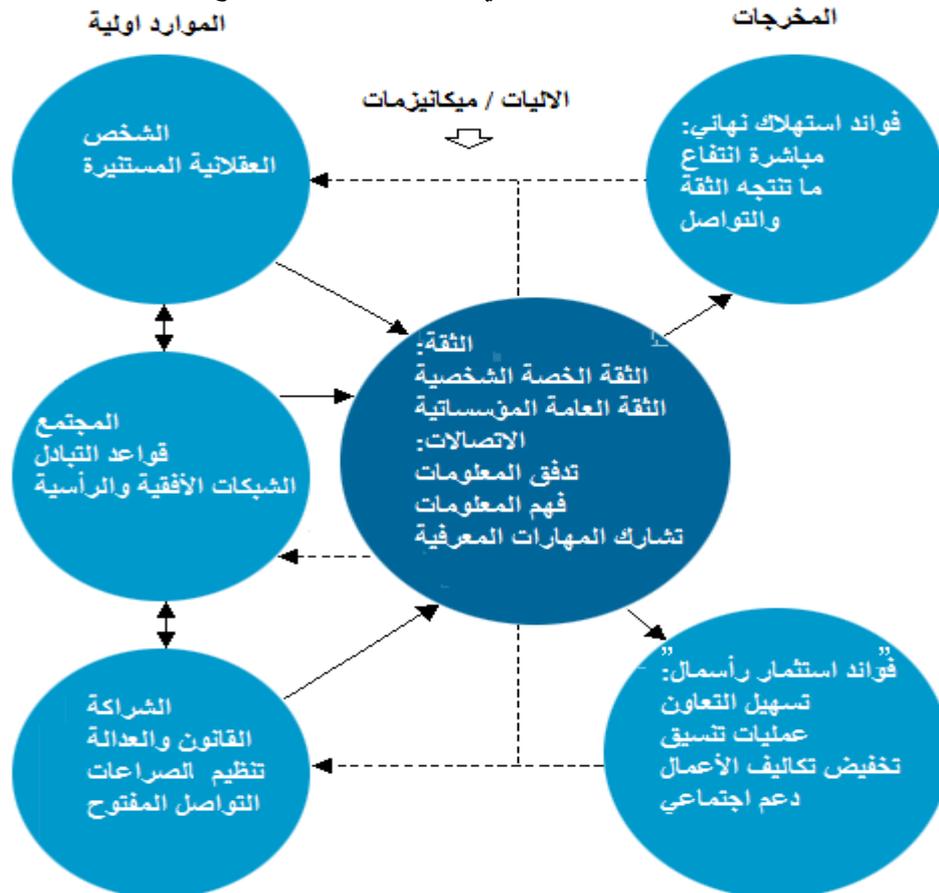


المصدر

PUTNAM.R,"Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster)", Cite Par PUTNAM.R,"Social Capital: Measurement and Consequences", , Kennedy School of Government, Harvard University, 2000

عند الجمع Bourdieu و Coleman و Putnam نستنتج أن الرأسمال الاجتماعي هو المورد المرتقبة والمحصلة من خلال توظيف شبكة العلاقات المتوفرة بواسطة الانتماء إلى المجموعات والتنظيمات الاجتماعية، والتي هي تركيب اجتماعي له مميزاته التي تسهل العمليات وتجعل هاته العلاقات المتبادلة لها استمرارية وتصبح أكثر نفعية كما أشار اليها Bourdieu في تحليله للعلاقات والروابط وتحويلها من روابط لحظية عابرة الى علاقات مختارة وضرورية ونفعية من خلال التعارف والاعتراف واستطلاع المعارف بين الأعضاء وبين المجموعات وكأنها استراتيجية استثمار اجتماعي لتأسيس العلاقات الاجتماعية ويدخل في ذلك القواعد والمبادئ أو المعتقدات، توفر المعلومة، الثقة المكتسبة والموسعة بين الأعضاء والمتعاملين معهم، التضامن والعمل المتعاون المنسق، وهكذا أيضا السلع العامة والتبادل المشترك، كلها تدعم ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى يتحقق بذلك تعبئة للرأسمال الاجتماعي (اعادة انتاج) عبر مراحل الزمن بتوقيع الروابط وتحديثها بين الأعوان داخل الشبكة وتحصيل الموارد والعوائد المنتظرة لأجل أن حجم الرأسمال الاجتماعي يرتبط كذلك بحجم الرأسمال الاقتصادي لدى الأشخاص داخل المجموعات (Bourdieu). ولا بد من "الكفاءة الخاصة المعتبرة في معرفة الروابط الحقيقية وفن توظيفها بعناية لأجل التبادل الاجتماعي والتي تحتاج الى تكلفة في الجهد والزمن"¹

الشكل 8: خلاصة السياق للرأسمال الاجتماعي تكونه وتراكمه ونتائج التحصيلات بعد توظيفه



المصدر: من اعدادنا : خلاصة

Putnam.R , Coleman.J, Bourdieu.P

¹ Bourdieu.P, op. cit.

المبحث الثالث الطرح النظري لـ Fafchamps ولدى المنظمات الدولية

المطلب الاول الطرح النظري لـ Fafchamps

هنا نحن بحاجة إلى تعريف موضوعي له، إن البحث يبدأ بإدراج أبرز التعريفات التي وضعها الباحثون الذين كان لهم الأثر الواسع على دراسات الرأسمال الاجتماعي، ثم تحديد العناصر الأساسية للتعريف النظري الموضوعي لهم من خلال العرض المتقدم وذلك من أجل السعي للخروج بالفكرة الأساسية التي تعكس الصورة الواضحة لمفهوم "الرأسمال الاجتماعي".

تقييم Fafchamps للمفاهيم المتقدمة للرأسمال الاجتماعي

يرى Coleman (1990) انه يحدد الرأسمال الاجتماعي على النحو التالي: "... التنظيم الاجتماعي يشكل الرأسمال الاجتماعي، وتيسير تحقيق الأهداف التي لا يمكن أن يتحقق في غيابه أو لا يمكن أن يتحقق إلا بتكلفة أعلى"، بعد ذلك نجد تعريف Putnam وآخرون (1993) ينص على خصائص مماثلة "...الرأسمال الاجتماعي يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والقواعد، والشبكات التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع...". هذا يؤكد الآثار المفيدة للرأسمال الاجتماعي، ووفقا لهذا فإنه يعالج مجموعة العوامل الخارجية بحيث Coleman تعريفه أشار إلى أن هذه العوامل الخارجية تتحدد انطلاقا من مظاهر التنظيم الاجتماعي ككل، وفي تعريف الرأسمال الاجتماعي يتبين أن بعض القواعد والقيم المشتركة ينبغي النظر لها كرأسمال اجتماعي، ونص التعريف أن الرأسمال الاجتماعي يمكن تعريفه بمجرد وجود مجموعة معينة مجموعة من القواعد أو المعايير غير الرسمية المشتركة بين أعضاء مجموعة التي تسمح للتعاون فيما بينهم وتقاسم القيم والقواعد، وتشمل فنيا الفضائل مثل الحقيقة الواقعة، واجتماع الالتزامات، والتبادل و المعاملة بالمثل، هذه مجموعة المفاهيم ركزت على المظهر الخارجي للتنظيم الاجتماعي وكذلك العوائد والنتائج المحصلة من تراكم الرأسمال الاجتماعي لصالح أفراد التنظيم الاجتماعي.

في نفس السياق "هناك تعاريف أخرى تميز الرأسمال الاجتماعي ليس من حيث النتائج ولكن من حيث العلاقات أو الترابط بين الأفراد"¹ والموارد المتوفرة والمحصلة من خلالها وهي الفكرة الأساسية التي يتم عرضها من طرف الباحثين بصور مختلفة والبحث حولها، بحيث في وقت لاحق من البحث نجد (Putnam-2000) يعرفه على النحو "...الروابط بين الأفراد - الشبكات الاجتماعية، وقواعد المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنشأ منها"²، وأيضا نجد Ostrom - 2000 كتب الرأسمال الاجتماعي هو "تبادل المعرفة، والتفاهم، والقواعد والتوقعات بشأن أنماط التفاعلات التي تحدثها فئات الأفراد من خلال العمليات المتكررة"³، وفي سياق مماثل نجد (Bowles et Gintis - 2002) "أرجعه عموما إلى الثقة، والمتعلقة بارتباطات

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004, p. 4

² Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit. p.4

³ Idem, p.5

الشخص، والرغبة في أن تعيش بالقواعد الموافق عليها والمقررة داخل مجتمع معين ومعاينة المعارض¹، وكذلك يأتي تقديم Lin (2001) ... للرأسمال الاجتماعي في إمكانية تعريفه عمليا أنه الموارد التشغيلية المتوفرة في الشبكات الاجتماعية وكذلك الوصول إليها واستخدامها من قبل الأعوان في العمليات، ويتقرر بذلك أن الرأسمال الاجتماعي هو شبكة العلاقات الاجتماعية المنظمة التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الموارد واستغلالها بفضل تلك المظاهر والخصائص الاجتماعية الموجودة، ولهذا فإن المفهوم له عنصرين هامين هما²:

1. العلاقات الاجتماعية وما تحمله من موارد ضمنية فيها.

2. الوصول للموارد واستثمارها بفاعلية.

✚ إن المفاهيم المتقدمة للرأسمال الاجتماعي تجمع ثلاثة أفكار أساسية³:

(1) فيها إشارة الى المظهر الخارجي الايجابي (من رفع المستوى الاجتماعي، السمعة، الصيت

الحسن والنتائج المفيدة) لأعضاء المجموعة.

(2) وجود الثقة المشتركة، القواعد، القيم وما يترتب عليها من آثار على السلوك و التوقعات

المرتبطة بالموارد المحصلة وكذلك العوائد المنتظرة والمحقة.

(3) مصدر الثقة المشتركة والقواعد والقيم من الأشكال غير الرسمية، ومن المنظمات والجمعيات

التي تقوم على بناء الشبكات الاجتماعية.

إن المعايير النوعية⁴: " التنظيمات ، الثقة ، والشبكات الاجتماعية لها دور مهم في تنشيط التبادل الاجتماعي

لابد التركيز عليها بخبرة في الدراسات الخاصة بالموضوع" لان الأخلاق وتعزيز الثقة وتعميمها تمكن الوكلاء

الاقتصاديين على العمل بكفاءة أكبر، وأيضا النوادي والشبكات هذه المفاهيم المختلفة لها علاقة مع هيكل الروابط

وبين العوامل الاقتصادية (الأندية المحدودة، تجمعات مغلقة والجمعيات)، ومفهوم "شبكة" وصف مجموعة

لروابط .

طرح Fafchamps للرأسمال الاجتماعي ومعايره المتنوعة

ان الاطروحات العادية من المنظرين تركز على الروابط والعلاقات بين الأشخاص والشبكات الاجتماعية

وأثار ذلك على فعالية التبادل الاجتماعي بما فيه توفير السلع العامة، فعالية التبادل تعطي أفضلية في دراسة

القيمة والمستوى، لابد من كشف جانب مهم من ترابط بعض العناصر وتركيبها وهي من العناصر المشاركة في

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op cit.

² LIN.N, "Building A Network Theory Of Social Capital", Dept Of Sociology, Duk University, connections 22(1): 28 51, insna.1999, p. 35

³ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. Cit. p. 5

⁴ FAFCHAMPS.M, "Social Capital, Trust And Development", Department of Economics, University of Oxford, Manor Road, Oxford, February.2002,

Email: marcel.fafchamps@economics.ox.ac.uk.

تكوين الرأسمال الاجتماعي كما قدمها الباحثان Durlauf et Fafchamps فيما يلي:¹

1. الرأسمال الاجتماعي ودرجة الثقة وكفاءة التبادل الاجتماعي:

الثقة هي من جهة "مصدر يعتمد عليه الرأسمال الاجتماعي ومن جهة هي نتيجة له وهو كمثل قيمة بديلة تقريبا لعدد من القواعد والمعتقدات والقيم المدعومة للتعاون الاجتماعي"²، والثقة تتعلق بالأشخاص وثقتهم بالآخرين، وكذلك التساؤل إذا كان الأشخاص فعلا هم جديرين بالثقة، أي ما نسميه بالثقة المتبادلة، والثقة مؤشر جيد على الصدق والأمانة التي تجمع عوامل متعددة منها الشبكات والقيم والقواعد المشتركة، وبالمكان التفريق بين ثلاثة أصناف من الثقة:³

1. الثقة بين الأشخاص المتعارفين (داخل وحدة اجتماعية واحدة كئيل العائلة، الزملاء، الجيران) والثقة بين الأشخاص الأجانب.

2. الثقة اتجاه بالمؤسسات العامة والخاصة والدولية.

- وفق قاعدة الخبرة الثقة "تبنى حول تفاعل متواصل مع اشخاص معينين خلال فترة من الزمن"⁴ العلاقات الشخصية والعضوية في النوادي والجمعيات والشبكات الاجتماعية كان لها الأثر الواسع على كفاءة التبادل الاجتماعي والسلع العامة سواء، وبطبيعة الحال وجود التعاون و تنوع الروابط ضروري لخدمة الايجابية الخارجية التي تم التركيز عليها كجانب مهم في التعاريف المتقدمة للرأسمال الاجتماعي، أولا **الثقة بمعنى "Behaviorisme"**، ان البحث والثقة عند Fafchamps هما محددان أساسيان لفعالية التبادل الاجتماعي، ومتى يتم ايجاد طرق لتسهيل البحث وتشجيع الثقة المتبادلة فإنه نستطيع تطوير وتنمية التبادل الاجتماعي، وابتداء هناك طريقان لتحصيل هذين الهدفين اما بواسطة صياغة التنظيمات الخاصة والمؤسسات واما بواسطة العلاقات النفعية بين الأشخاص وهو الطريق الذي نجده غالبا ما يركز عليه التعريف⁵، بعد ذلك فان الثقة يعكسها التفاعل المترقب او المتوقع او الايمان فيما يتعلق بتصرفات وسلوكيات الأعوان الآخرين، وحقيقة مستوى الثقة قد يتغير فأحيانا يتحقق من خلال تكرر التفاعل الخاص بالعلاقات بين الأشخاص، وأحيانا أخرى تتحقق الثقة من خلال الاطلاع والدراية العامة عن بيئة الأعوان والحافز الموجه لهم ونشأتهم، ولدينا هنا الثقة الشخصية والثقة العامة، والفرق الأساسي بينهما أنه لأجل ابرام عقد بين زوج من الأعوان الجدد فالأول يحتاج الى زمن وكلفة وجهد لإعداده في حين الثاني يعتبر جاهز التداول وحاضرة وفورية التحقق (السرعة في التعاقد) بالانتماء لمجموعة اجتماعية مشتركة وأخذ العضوية فيها، وفي كثير من العقود والتأسيسات ان الثقة في الأخير

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit. p.p 7-14.

² OCDE, "Du Bien Etre Des Nations: Le Role Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André – Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001, p. 47

³ Idem, p. 48

⁴ Salaj.B, 2006, Social trust: Croatia 1995-2003, Politicka misao, Vol.XLII, No.5, pp.77-98, Pregledni članak,323.21(497.5), Primljeno: 20. kolovoza 2006, p. 82

⁵ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit. p. 8

هي التي تمكن الأعوان الاقتصاديين العمل بكفاءة وفاعلية أكبر، وإذا كان الأمر كذلك فهي تمنح حصيلة فعالة وانتاجية، وهذا مسجل في انتروبولوجيا الأخلاق العامة، وميزتها الفعالة ومكاسبها لكونها تكون مصقولة اجتماعيا.

النوادي والشبكات هي مفاهيم مختلفة يجري العمل عليها داخل التنظيم الاقتصادي بين الأعوان، النوادي وصف نهائي ومحدود، مجموعة مقصورة على أفراد ومغلقة والشبكات هي وصف محل أكبر تعقيد حيث يكون لأفراد معينين علاقات مع مجموعة أعوان الآخرين وليس شرط الجميع، نلاحظ أحيانا يستعمل "شبكة" لوصف هيئة كلية من الهيئات مرتبطة مع مجموعة محددة من الأعوان، وأحيانا يستعمل لوصف هيئة كلية لأشخاص معينين (خاصة)، النوادي والشبكات نستطيع استعمالها لوصف امتداد كامل الثقة الخاصة والثقة العامة الموجودة داخل البيئة الاجتماعية، ان اكمال واتمام الثقة العامة يتوافق مع حالة اين كل الأعوان ينتسبون الى نادي معين أو شبكة كاملة، او المجموعة شبه العامة (التجار اليهود للألماس نيويورك 1992)، وحالة كون الأعوان ثقتهم مقصورة عليهم يمكن ان توصف كشبكة مغلقة.

ومما تقدم أصبح من الواضح أن الثقة نافعة للنجاعة الاقتصادية، ونقصان الثقة وقصورها تستطيع رؤيتها كإختلاف بين الثقة لدى الشبكات الحالية والشبكات المصغرة التي تحتاج لمساندة في المنافع المتبادلة التجارية(المضاربة)، والمستنتج من الوقائع كبراهين ناشئة اللاكفاءة واللافاعلية ينتظر ان تكون عالية داخل التجمعات(المجمعات) التي تكون فيها الثقة ضئيلة(قليلة) وأيضا تكون اللاكفاءة ضئيلة اذا كانت شبه المجموعات القائمة بالعمليات التجارية مع الآخرين لها تحكم واسع في هؤلاء(مثاله العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل المستخدمين اليهود)¹، من ناحية أخرى يبدو ان هناك قدرة في اتمام بناء رابط متواصل حتى مع التجمعات غير الودية(المعادية) وانشاء الثقة العامة وهذا له اثره القوي في وصل القطع والثغر بين المجتمعات الجاهلية او العدائية مع أطرافها الأخرى، والتطبيق لذلك يتجلى في معاهدات الأمن (كوسوفو ومقدونيا ودراسة حول البانيا في الشكل)، والنشاطات الايجابية في جنوب افريقيا وبرامج التبادل التجارية مع رجال الاعمال الاوربيين وأفريقيا². والثقة كذلك اتجاه المؤسسات الدولية على المستوى العالمي له اثره في الدراسات الحديثة والعولمة الازمات والتعاون الدولي.

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit. p. 10

² Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit.

2. **العمل وتسهيل البحث واثر الشبكات الاجتماعية:** إن دور الرأسمال الاجتماعي في البحث¹ يوضحه تكاليف البحث فيما يتعلق بالموردين والزبائن وخدمات الإنتاج والسوق من التخزين والنقل، إن الإنصاف الموسع المستفاد والعمل في الأسواق والمتاجر، بحيث إن حالة وجود المخزونات بكل سهولة يتم بيع المخزون وتصفية الثمن، وحالة العمل بالأسواق أين لا يوجد تكافؤ متداول ومضبوط للمعلومة الأنثوية حول المهن والوظائف المتاحة واليد العاملة-العمال-، هنا يأتي دور شبكة الروابط والعلاقات بين الأعوان الاقتصاديين في بعث قنوات المعلومة الخاصة بالمهن وطلب العمل، ثم يتبين أن حصة كبيرة من المهن تتحدد على قواعد التوصيات الشخصية (موضع ثقة وحسن الظن)، أو الشخص المفوض وهذا شيء عفوي باطني مرجعه غياب مسؤولية تحديد التكافؤ والأولويات، في مثل هذه المقارنة المبرهنة، نلاحظ أن الرأسمال الاجتماعي يلعب دور في خفض التكاليف البحث على مستوى الأسواق. والمعلومة المتوفرة حول الوظائف وعروض العمل مرجعها الشبكات وكثافتها Darlauf Et Fafchamps

3. **الرأسمال الاجتماعي وتوفير السلع العامة وترقيتها:**

السلع العامة ميزة أساسية للرأسمال الاجتماعي، مثالها التعليم، الصحة، الخدمات المقدمة وغير ذلك، حيث جميعها جاءت تخص المجموعة والاعضاء المنتمين إليها، ذلك بما أن الرأسمال الاجتماعي منشأه الشبكات الاجتماعية، وبما أن مفهومه لا يكمن في الشخص وحده ولا في المجموعة، بل في الروابط الغنية المنشأة بين الأعوان داخل هذه الشبكات، تصبح الموارد المحصلة والمتعلقة بهذه الشبكات هي سلع عامة، أين الاستهلاك والاستفادة منها ليس له خصوصية ودرجة معينة، لذا فإن السلع العامة تحتل مرتبة عالية في دراسة الرأسمال الاجتماعي. وناقشنا دور الثقة في تسريع التبادل ونجاعته، والثقة هي مقوم أساسي في تحرير السلع العامة وتحصيلها خاصة في حالات كون السلع العامة غير معدة وغير مجهزة من طرف الهيئة المسؤولة المتدخلة، وفي حالات كثيرة الهيئة المسؤولة تستطيع تنظيم السلع العامة من خلال إلزام شخص خاص، مثاله كما أكده Coleman إن مشاركة الأولياء في الشؤون المدرسية هو من المكاسب التي لها أثرها الظاهر في انجازات الطلبة الدراسية، وتنعكس عليهم ايجابيا أن أولياءهم مهمين بدراساتهم، ومشاركة الأولياء تفرض الثقة لأجل خفض وحل الخلاف والصراع الشخصي وكذلك نقص التخوف من الدوائر الإدارية وهو نوع آخر من أمثلة المظهر الخارجي للرأسمال الاجتماعي متمثل في السلع العامة، إن القوة الإرادية لمشاركة الأولياء أساسية، نقول العمل المتعاون الجماعي يبرز كبديل دائم وقوي للهيئة المسؤولة بدل الاعتماد على الإلزام والإكراه لقوة السلطة المسؤولة، واستعمالها لقدرتها على وضع الرسم وفرض الإلتزام بالعقد بالإجبار، وهناك مقومان أساسيان مطلوبان هما²:

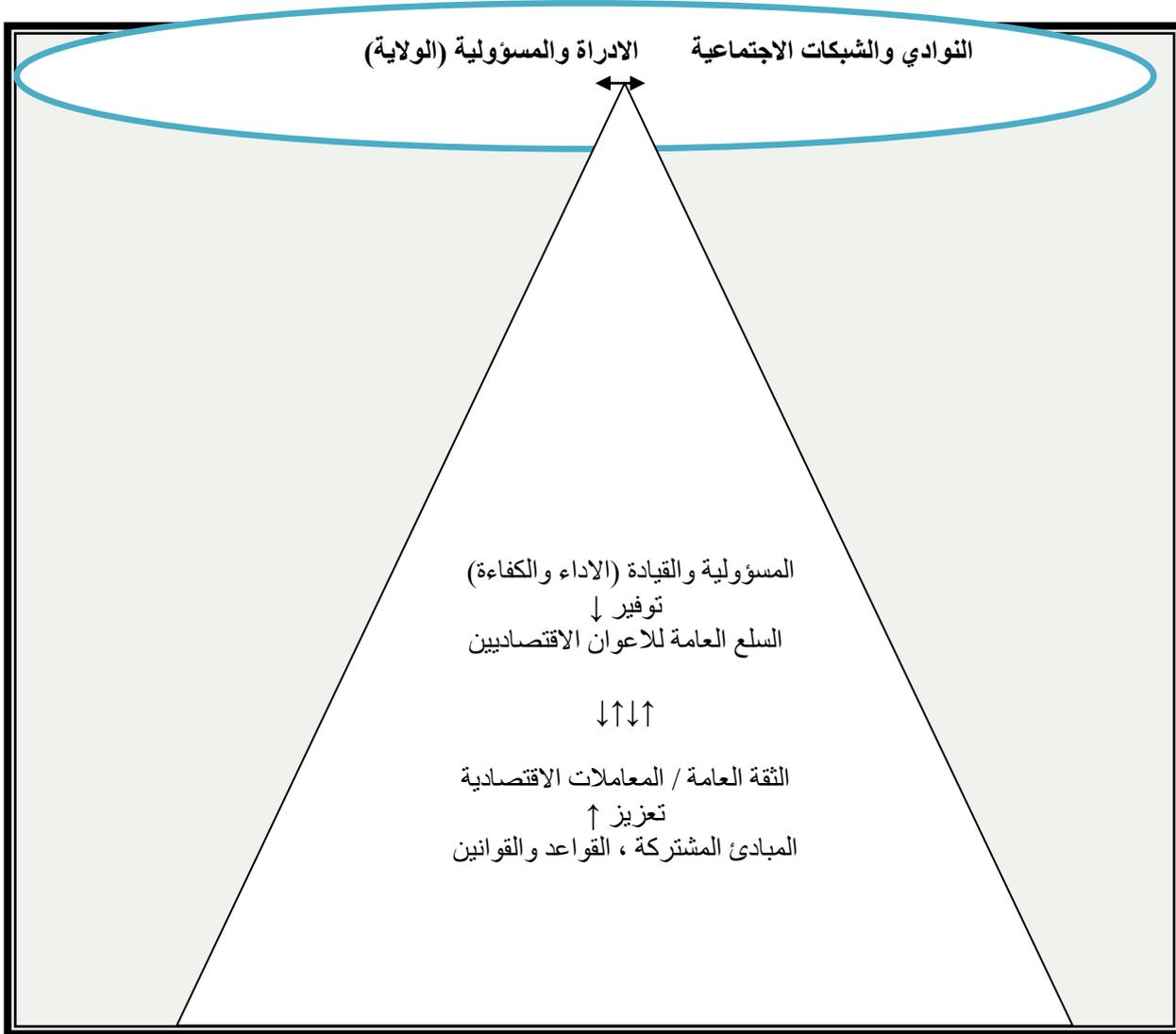
▪ **الثقة** *confiance*

▪ **المسؤولين** *leadership*

¹ Idem, p. 8

² Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op cit p.11

المسؤولية: هو الشخص العام المكلف الذي يستطيع الانابة عن افراد المجتمع والتنظيم
الثقة: لأجل حل الصراع بين التسابق في تحقيق المنافع ومن أجل نقص خطر الأعمال الحرة غير المراقبة،
 والمسؤولين يستطيعوا المساعدة في رفع الثقة داخل المجتمع.
**الشكل 9 دور الشبكات والمجموعات في احداث المشاركة المدنية وتوفير السلع العامة وعلاقتها بالإدارة
 والمسؤولية.**



المصدر: من اعدادنا

Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004

السلع العامة توفرها الهيئات الإدارية من جهة والمرتبطة بمستوى الثقة المحققة والمسؤولة من جهة أخرى، لأن المسؤولين وقوة نشاطهم أثره واضح على سير المشاريع وارتباطهم بالمسؤولين الآخرين عن المشاريع ذلك مقارنة بالمراكز التي يكون فيها المسؤولين مقصرين بالأداء، بالإضافة إلى الإشارة إلى مؤشر

المساهمة والمشاركة المدنية الاجتماعية في تحرير السلع العامة ومن ذلك إن المشاركة في اتخاذ القرارات من طرف الهيئة المسؤولة وتوجيه السياسات والبرامج العامة، كما هو معلوم له دوره في رفع الثقة على أنواعها وتقويتها من خلال إيجاد نوع من الرقابة الاجتماعية¹ وتعزيز المشاركة المدنية².

4. الرأسمال الاجتماعي والعدالة الاجتماعية:

ان الثقة والتبادل المتواصل عاملين اساسيين لدى الأطراف الاقتصاديين وكذلك تحرير السلع العامة، وتم اثبات ان النوادي والشبكات تستطيع دعم نقص الثقة العامة، وفي حال فقدان الثقة العامة يصبح من الضروري الاعتماد على النوادي والشبكات التي تعتبر كطريق وقنوات لرفع الكفاءة مع اعتبار كون النوادي والشبكات تعكس جزء من المجتمع وليس كله فقط، حيث إن المنتمين إلى هذه الشبكات والذين يسعون في ان تشملهم يكن لهم نصيب من الكفاءة وتحقيق النجاعة الواسعة وبالمقابل المقصيين البعيدين عنها لا ينتفعون بذلك كما هو الملاحظ في عمل إنشاء النوادي والعضوية فيها كون الأعضاء يؤسسون علاقاتهم بكل سهولة والنتائج ايجابية مع الآخرين بعكس الذين ليسوا أعضاء فيها، وعليه إن التنظيمات الاجتماعية تعمل لأجل الإنصاف لأعضائها ومجموعاتها الخاصة، حسب المبادئ والقواعد المنظمة لها وهكذا حسب شروط العضوية فيها والتي تتحكم في توزيع الوظائف والأدوار من جهة وبالمقابل الاستفادة من العوائد والنتائج المحققة من جهة أخرى، و"النتائج تكون سيئة غير مرغوب فيها، غير منصفة متى كانت"³:

1. الفوائد المحققة تعود لأعضاء مخصصين تقدم لهم فقط.

2. الدخول في العضوية في الشبكة ليست فورية بل على التدرج.

خاصة أن التركيز على الإنصاف والترابط يعتبر نتيجة مهمة تماما تعكس وجود عمل متعاون مؤسس أو شبه مؤسس بين الأشخاص، وكذلك وجود الاتصال والمبادلات وتطلع المعارف والتعارف وهي مؤشرات على "إنتاج وإعادة إنتاج الروابط النفعية المتواصلة"⁴، والعمل على تحقيق الأهداف وتحصيل الموارد المستثمرة في الدورة الاقتصادية، إن الإشارة للرأسمال الاجتماعي من خلال العضوية في الشبكات، والإنصاف المحقق هو تحليل يتماشى مع عرض Bourdieu وتحليله الخاص بنشأة الرأسمال الاجتماعي وأنه ليس معطى اجتماعي جاهز وإنما هو نتيجة استثمار في الروابط والعلاقات بتحويلها من علاقات عابرة ظرفية وطارئة مثل الجوار والزملاء والتلاقي المؤقت إلى أخرى نفعية مستمرة لها قيمتها الاقتصادية في حضان المجموعات الاجتماعية ولو شبه المؤسسة ..

إن فكرة الانصاف في مجال التنمية البشرية تركز على المساواة للجميع في المجتمع المدني والمجموعات المتنوعة فيه لأجل الحصول على التعليم والصحة والحقوق المدنية والسياسية، بحيث تتعدى فكرة الانصاف

¹ Coleman.J, op cit

² Putnam.R 1995, op cit

³ Putnam.R 1995, op. cit. p. 10

⁴ Bourdieu.P, op. cit.

مفهومها المقتصر والمرتكز على الثروة والدخل فقط، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يتوجب العمل على برامج تعزيز ورفع من القدرات وخيارات الناس التي تهدف إليها التنمية، بأن تكون لصالح الاجيال الحالية والمستقبلية على السواء دون التضحية بقدرات وفرص أحدها في سبيل الآخر فالانصاف المطلوب هو الانصاف داخل الجيل الواحد وفيما بين الاجيال، ومن جهة أخرى فإن التنمية تستهدف رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى الافراد وتجميع وتكريس كل المهارات والمعلومات المكتسبة.

5. الرأسمال الاجتماعي وتنوع الشبكات (المشاركة والمساهمة الاجتماعية):

إن دراسة العضوية ومعدلاتها، والعمل المتعاون والتبادلات الحادثة وما ينتج عنها، ومن ذلك المشاركة المدنية في عمليات التنمية وتوفير الموارد والسلع العامة، وهو ما يدل على فعالية تلك الشبكات والعضوية والتي تكون حسب درجة المساهمة والمشاركة، التي تدعم العمل الحكومي في هذا الاطار بالخصوص في إحداث علاقات قوية بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وهذا مهم لا بد من التركيز عليه في دراسات التنمية وإصدار البرامج، أي لدينا مدخل لآلية إتصال المستوى الجزئي والمستوى الكلي وبحث العلاقة بينهما، في الشكل التالي تمثيل مبسط لهذه العلاقة بين المجتمع المدني والولاية الادارية. وعمل Putnam (1993) برهن فيه إن شمال ايطاليا حدث فيه تطور ملحوظ بسرعة مقارنة بالجنوب، والسبب لوجود اختلاف في مستوى الأداء بدرجة أعلى في الشمال دون الآخر، وهذا المرجع قد ألقى الضوء على آثار الرأسمالي الاجتماعي وإيجابياته الكثيرة، ثم إن Putnam في دراسته الاخيرة بالولايات المتحدة (1995، 2000) وضع الأساس الصحيح الحقيقي، حيث ركّز على مسار تطور السلوك الاجتماعي بالولايات المتحدة منذ 1950، والملاحظات المسجلة كانت انخفاض مستوى الرأسمال الاجتماعي والمعرّف بحجم الشبكات ومعدل العضوية في النوادي والمجموعات المنظمة وغير المنظمة والعمل الاجتماعي التطوعي، والدارسة تناولت كل الولايات وقدمت تطور مؤشر الرأسمال الاجتماعي حسب كل ولاية وخلال جميع العشريات، والذي قابله نمو اقتصادي كلي والشاهد أن سنوات 1990 هي فترة سرعة النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة وأيضاً سرعة انخفاض في الرأسمال الاجتماعي، ذلك تفسيره أن النمو الاقتصادي المحقق ارتبط مع مستوى الرأسمال الاجتماعي الذي تم تعبئته في مرحلة سابقة وعلى المستوى الكلي عند تعميم القياس والنتائج وأما العمل على المستوى الجزئي أي على مستوى كل ولاية على حدى أصبحت النتائج تبرهن على فاعلية الرأسمال الاجتماعي وإرتباطه الايجابي بمؤشرات التنمية وبالنمو الاقتصادي الحادث خلال الفترة (لاحظ الشكل 14، 15، 16، 17، 18)، وعلى المستوى الكلي فسره Putnam إن الثقة العامة تحسنت بداية فترة الحرب العالمية، وتراجعت بعدها بمدة وبالتالي أصبحت العضوية في النوادي والتنظيمات أقل ضرورة، والاختبار في ايطاليا لمستوى الرأسمال الاجتماعي من طرف Putnam جاءت في فترة مبكرة أين الثقة العامة مازالت منشأة حديثاً وغير تامة خاصة مع إصلاحات الجهاز الحكومي والتعديلات، وتلك النوادي المصغرة ساعدت في توسع نطاق الثقة الخاصة، ويدخل هنا عامل الزمن وأثره على الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي، خاصة عند تركيزه على قياس الإدارة والتسيير بايطاليا.

إن العمل المتقدم أوضح الفكرة التي تخص أن النوادي والشبكات لها دورها وأهميتها في الوساطة لرفع المستوى وتحقيق التنمية، من خلال توسيع مدى التبادل الاجتماعي وتسريعه الى ما بعد حدود الثقة الشخصية أي توسيع الاستفادة من تلك الموارد وتسهيل العمليات والتعاون، وبالمقابل فإن الملاحظ أن تحقق المستوى المرتفع للثقة العامة يعكس نوع من الإيجابيات مصدرها هذه الشبكات وضرورتها في هذا الجانب دون الاستغناء عنها، ولكن تبقى الحاجة إليها قائمة في جوانب أخرى عديدة منها الاستفادة من السلع العامة (الموارد الاجتماعية) والإنصاف وضرورة التبادل والاتصال والمعلومة وأيضا ما يخص تعبئة الرأسمال الاجتماعي ولو على المستوى الجزئي، والعون الاقتصادي له أغراضه على المدى البعيد أيضا وليس فقط الوقوف على حدود تحقق الأغراض في المدى القصير، خاصة إذا كانت الدراسة تتعلق بمواضيع التنمية الاقتصادية والرفاهية التي مجالها هو المدى البعيد.

ان عدم العناية بالمجموعات والشبكات الاجتماعية يؤدي إلى فقدان الثقة العامة في المعاملات والعقود التجارية، وكذلك يؤدي لوجود الصعوبات والعراقيل في الاستفادة من السلع العامة، وعلاج ذلك¹ في "إيجاد المؤسسات الشرعية القانونية وتنظيمات الولاية للقضاء والقوانين التي تحقق جزء من الثقة العامة المفقودة كعوض جزئي عن ذلك، لأنها قاصرة عن كفالة فرض الالتزام في العقود التجارية خاصة عند فقدان قضاء يمنح التعويضات، وبالنسبة للسلع العامة فهي تنظم من طرف الولاية بكلفة قليلة حسب معاييرها القياسية وحسب براءة المسؤولين وكفاءتهم، لتصبح أكثر فاعلية في توفير وتحرير السلع العامة"، وذلك يتم جيدا إذا كانت السلطة الإدارية أثناء عملية تعبئة الموارد وتقدير الضريبة توفق بين كسب الثقة وبين الارتباط الاجتماعي، إلى جانب المبادرة والتطوع المنضبط أي المشاركة وإلا يبقى العمل الحكومي غير كفاء(الرسوم لا تدفع، التوجيهات لا يتم إتباعها، الفساد في الوظائف الحكومية وأيضا درجة المشاركة في اتخاذ القرارات)، وبوجه آخر هو علاج لأعمال العدائية والفساد وإقامة للإنصاف والتنسيق والتعاون، نقول إن النوادي والشبكات والتجمعات المنظمة المتطوعة تستطيع توفير جزء من التبادل الناجع للاقتصاد وتحرير للسلع العامة، و"ذلك يرتبط بين اتحاد للثقة الخاصة، الممثلة في المؤسسات القانونية من فرض العقود ومدتها والعقوبة ضد المخالفة، وبين المعلومة والاتصال للمؤسسات المستثمرة (سمعة الشبكات والتجمعات والشهرة، العمل التجاري،..)"²، ومنه فانه من أجل التدخل لضبط هذا الارتباط بدقة وتدرج في العمل، يتم توظيف الرأسمال الاجتماعي لتسهيل التبادل ويتم اختبار ذلك من خلال اختبار مقدرة المؤسسات الاجتماعية الرسمية على المساندة والتأثير ونوعية الخدمة المقدمة، وعليه الأهمية تكمن في الفائدة المنتظرة من الرأسمال الاجتماعي والتي تظهر في فقدانه، والمتمثلة في مواجهة المعوقات البارزة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي ركز عليها البنك الدولي بعد تطبيق برامج التصحيح الهيكلي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، خاصة منها المشاكل المتعلقة بالعمل الجماعي المشترك في تسيير المشاريع وإدارة البرامج الحكومية التنموية، ودوره الفعال تبعا للمستوى والتي يصورها كثافة الرأسمال الاجتماعي.

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit. p. 11

² Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, op. cit.

المطلب الثاني:

الطرح النظري لدى المنظمات الدولية BM, FMI, OCDE والباحثين المعاصرين

- تعريف الرأسمال الاجتماعي حسب الدراسات والبحوث المقدمة.

نجمع التعاريف التي تم تبنيها من طرف الباحثين في إشكالية الرأسمال الاجتماعي لأجل توسيع النظرة المستخلصة وإثرائها أكثر وأكثر وإزالة الغموض الحاصل في مفهومه، والملاحظ أنها ركزت عموماً على المجموعات والشبكات وخصائصها من الثقة والقواعد والقيم المشتركة والمعلومة والاتصال وغيرها، وركزت بالمقابل على عملية هذه الأخيرة ودورها أي التبادل المشترك والعمل المتعاون والترابط وتسهيل العمليات والوصول إلى الموارد، أي أنها تعاريف تتناول خصائص ومعالم المجتمع أو التركيب الاجتماعي بما فيه المجموعات والشبكات ومميزاتها أو مظاهرها، ركزت على الجانب العملي لها (انظر الجدول التالي).

الجدول 1 جمع تعاريف المنظمات والباحثين داخل الدراسات حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي

Schiff (1992:160)	" هو وحدة مشكلة من عناصر البناء الاجتماعي والتي تنتج العلاقات بين الأشخاص، وهي دعائم وبراهين للإنتاج و/أو منافع العملية".
R.Putnam (1995:664)	"مظاهر الحياة الاجتماعية: الشبكات، القواعد، الثقة، التي تخول المشاركة في العمل الجماعي المتعاون بفاعلية وتتابع لتحقيق الأهداف ... الرأسمال الاجتماعي يرجع باختصار إلى الاتصالات الاجتماعية مع ملازمة القواعد والثقة".
Fukuyama (1995:10)	" قابلية الأشخاص للعمل الجماعي لأغراض مشتركة داخل المجموعات والتنظيمات" " 1999 هو هيئة لقيم والقواعد غير رسمية (منتظمة) المتقاسمة بين الأعضاء في المجموعة والتي تتيح التعاون بينهم" "2000 هو تثبيت غير رسمي للقواعد التي تعزز التعاون بين شخصين أو أكثر"
Knack et Keefer (1997:1251)	"الثقة وقواعد التعاون، المترافقة مع الانتماء للمجموعات"
Woolcock (1998:155)	"المعلومة، الثقة وقواعد التبادل الرابطة داخل أحاد الشبكات الاجتماعية" (1998: 153)، "القواعد والشبكات التي تسهل العمل الجماعي لأرباح متبادلة"، بواسطة "1- موقعهم داخل تجمعاتهم 2- بين التجمعات الحالية والمجموعات الخارجية ذات الكثافة في شبكة العلاقات الاجتماعية في ظل المجتمع المدني.3- بين المجتمع المدني ومؤسسات المستوى الكلي macro، 4- مؤسسات القطاع العام".
N.Lin (1999:471)	"الموارد المحصلة داخل الشبكات الاجتماعية... بالتركيز على المنافع الآلية لمثل هذه الموارد"
Gargiulo et Benassi (1999:299)	" الشبكات التي تسهل الوصول للمعلومة والموارد والفرص المناسبة... التي تساعد العاملين للتعاون ضد الأعمال الحرجة والشاقة المتداخلة والتغلب على معضلات العمل الجماعي".

Serageldin et Grootaert (2000:44- 46)	"هو درجة من الثقافة المشتركة المتعارفة، هي فكرة التي تخص "الانتماء" وتقاسم قواعد الثقة والتعامل"، "المجال الاجتماعي والسياسي الذي يقبل تطوير القواعد، ويصوغ تركيب اجتماعي"
Nooteboom (2000b:1)	"المزايا الايجابية، وهو يستلزم كلا من تشكيل وتوظيف الشبكات، الالتزامات، التطلعات، والقواعد، والقوانين: كلها تركز على الشبكات وتشكل قاعدة للشبكات"
Burt (2000: 347)	"المزايا التي لدى الأفراد والمجموعات بسبب موقعهم داخل البناء الاجتماعي"
Adler et Kwon (2002: 17)	"الارتياح المتولد عن عقد العلاقات الاجتماعية التي يمكن تعبئتها لأجل تسهيل الأعمال"
OCDE 2001	"الرأس مال الاجتماعي يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها إلى التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين، التي تهيأ عمل مشترك، وأما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى الاستعدادات والمعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضا مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات". (OCDE 2001)
La Banque Mondiale	"الرأس مال الاجتماعي يكمن في التأسيس للعلاقات والقواعد التي تحدد نوعية وكمية التفاعل الاجتماعي للمجتمع، وتدرجيا عناصر عاملة أثبتت أن: الترابط الاجتماعي هو رأس مال للمجتمعات الناجحة اقتصاديا ولأجل إحداث تواصل للتنمية، الراسمال الاجتماعي ليس فقط هو مجموع تلك المؤسسات المجتمع وانما هو الاسمنت الذي يؤلف بينها"(OCDE 2001) (من الموقع الالكتروني للبنك الدولي) http://www.worldbank.org/proverty/scapital/whatsc.htm
Baker 1990:619	"مورد حيث ان الاعوان يشتهق من اختصاص التركيبات الاجتماعية ويستعمل لاحراز مصالحهم، يتم صياغته من تبادل العلاقات بين العاملين"
Belliveau, O'Reilly et Wade (1996: 1572)	"الشبكات الشخصية للأفراد ونخبة التأسيسات المنضم إليها"
Boxman, De Graaf et Flap (1991: 52)	"عدد الاشخاص الذين المنتظر منهم الدعم والموارد التي متاحة للأفراد من خلال نقلهم للاخرين"
Burt	"الاصحاب، الزملاء وبصفة عامة العلاقات مع الذين تستقبل منهم الفرص المناسبة لاستعمال الراسمال المالي والبشري" (1992: 9) "مناسبات السمسة داخل الشبكات" (1997 b: 355).
Knocke (1999:18).	"هو التجمع الذي به العاملين يصنعون ويعبؤون شبكة الاتصالات داخل وبين التنظيمات لكسب الوصول الى الموارد لدى المتعاملين الاجتماعيين الاخرين"
Portes (1998: 6).	"براعة العاملين في تامين الارباح بمزية العضوية في الشبكات الاجتماعية او في التراكيب الاجتماعية الاخرى"
Brehm et Rahn (1997: 999).	"شبكة علاقات التعاون بين المواطنين التي تسهل حلول مشاكل العمل الجماعي"

Inglehart (1997: 188) .	"ثقافة الثقة والتسامح، في الشبكات الموسعة لاجل التجمعات التطوعية البارزة".
Portes & Sensenbrenner (1993: 1323).	"تلك التوقعات للعمل داخل الجماعة التي تبعث الاهداف الاقتصادية وهدف التصرف لاجل اعضائها، وكذلك اذا لم يتم توجيه التطلعات قريب من الدائرة الاقتصادية".
Thomas (1996: 11)	"تلك المقاصد التطوعية والمجمعات المطورة داخل المجتمع المدني، لتعزيز التنمية لاجل الكل العام"
Pennar (1997:154).	"شبكة العلاقات الاجتماعية التي لها تأثيرات على السلوكيات الشخصية أين يتم التأثير على التنمية الاقتصادية"

المصدر:

- OCDE, "Du Bien Etre Des Nations: Le Role Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André –Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France,2001
- Tamaschke.L, "The Role Of Social Capital In Regional Technological Innovation: Seeing Both The Wood And The Trees", The University of Queensland, Australia.
- Adler.P.S. ET Kwon.S.W., "Social Capital: Prospects For A New Concept", University Of Southern California, Academy Management, vol.27.No.1, 2002, p.20
- Darlauf.S.N. ET Fafchamps.M, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004

الفصل الثاني
دراسة نظرية تفصيلية للرأسمال الاجتماعي
social capital

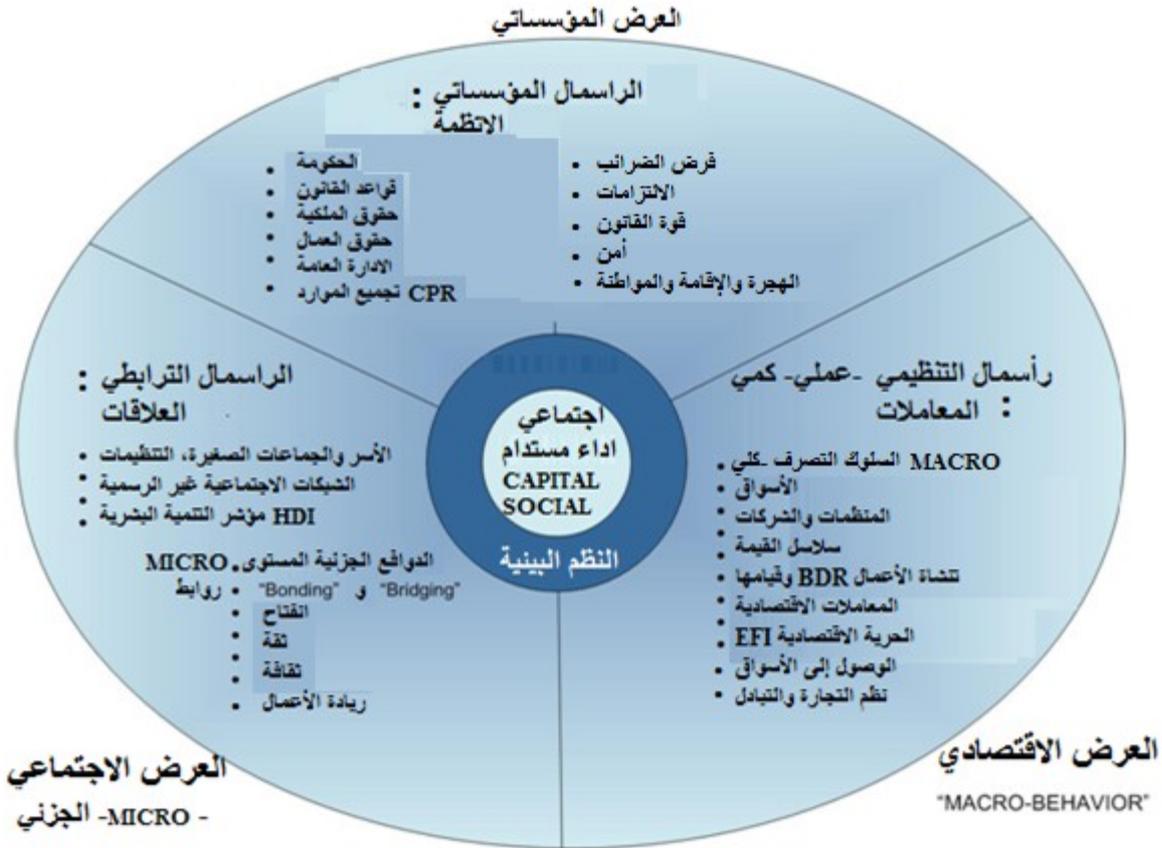
الفصل الثاني: دراسة نظرية تفصيلية للراسمال الاجتماعي

المبحث الاول: الراسمال الاجتماعي وأبعاده المهمة في الدراسة والبحث.

ان أبعاد الراسمال الاجتماعي وعلاقته بمفاهيم أخرى له صلة وأهمية بالغة في الدراسة، من ذلك العرض النظري المتشابه للراسمال الاجتماعي، التعاريف التي تناولته في الدراسات، الترابط الاجتماعي والاندماج والعمل المتعاون والتطوعي وعلاقته بها.

المطلب الاول اهمية الراسمال الاجتماعي وارتباطاته

الشكل 10: الراسمال الاجتماعي ومختلف التكوينات والارتباطات حسب مستوى العرض والدور



المصدر: من اعدادنا

Buddhajeans, <http://buddhajeans.com/sustainable-fashion-design-contents-page/diagram-downloads-library/social-capital-diagram-library/>

إن التحليل النظري للرأس المال الاجتماعي أصبح يفرض وجود مفهوم تركيبى له ولا يتم تعريفه بربطة مباشرة بعنصر تكويني محدد يقتصر عليه وحده فقط ولا يتعدى إلى غيره، وهذا له دلالة واضحة أن الرأس المال الاجتماعي هو من "المفاهيم المتعددة المؤشرات والمستويات للعاملين (Micro, Macro) بخلاف الرأس المال الاقتصادي، البشري والطبيعي" ¹. وتتنوع المؤشرات فيه بحسب الاختلاف البنوي للشبكات الاجتماعية التي ستتحكم لاحقاً في محددات وأشكال الرأس المال الاجتماعي وأنواعه (نظرية المسارات لـ Burt 1992) (الروابط الضعيفة) "المؤقتة العابرة Coleman, Bourdieu"، لأنه في طبيعته ذو منشأ اجتماعي مشترك مما يستدعي هذا التعدد والتركيب المتشابه، والذي في الأخير يتم تناول دراسته بحسب إشكالية البحث المختارة وتوجيهها سواء اقتصادياً أو اجتماعياً أو غير ذلك، وهذا المفهوم الذي فيه نوع من التركيب له إيجابيات عملية وخصائص معتبرة²:

1. أصناف ومستويات متعددة من المزايا والموارد مثل المعلومة، والمراقبة، وروابط التضامن.
2. استعماله في تحقيق أهداف متعددة ومختلفة.
3. فقدان الأثر الإيجابي عند فقدان توظيفه في خدمة المجموعة ومحاربة الفساد.

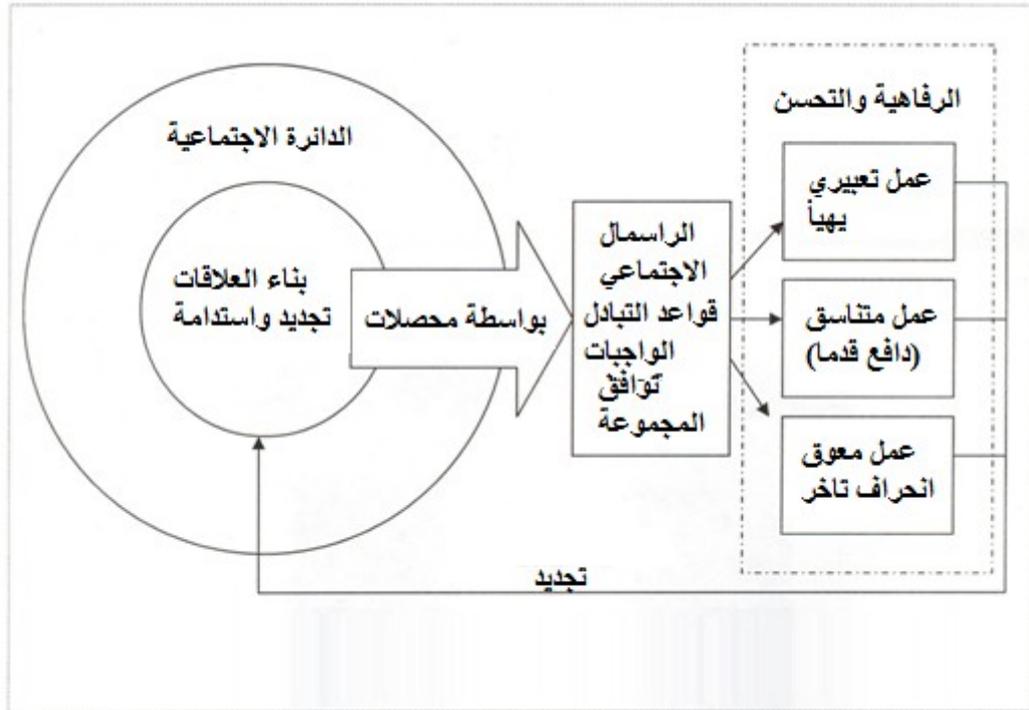
في الشكل الاتي نجد بالضرورة أن تعريف الرأس المال الاجتماعي يجب أن يتصل بالشبكات الاجتماعية والعلاقات والأشخاص داخلها المنتمين لها ومميزات البناء الاجتماعي ومظاهره من المبادئ والقيم المشتركة والمعلومة والسلع العامة والخدمات القاعدية التي تسهل العمليات والوصول إلى الموارد التي يرجى استثمارها، ونجد من البحوث التي تضع الرأس المال الاجتماعي كمجموعة الموارد (نظرية الموارد الاجتماعية) المستقرة في الأعمال الاجتماعية المشتركة والمتعاونة أين شبكة العلاقات والروابط تعكس طبيعة النظرية التفسيرية للرأس المال الاجتماعي بما تحمله من خصائص مشتركة (القيم، الالتزامات، ..)، أي نظرية الموارد الاجتماعية التي تركز على فكرة أن الأشخاص يستعملون وساطة الانضمام إلى الشبكات الاجتماعية للوصول إلى الموارد الشيء الذي يسمح تحقيق الأهداف ويعود على حفظ الموارد الاجتماعية المحققة وتراكم للرأس المال الاجتماعي بشكل دوري

¹ Ndayegamiye.A, "Elargir Le Champ De Conception Des Indicateurs Sociaux Proposition D'une Approche Relationnelle A Partir Du Contexte Socio-economique Des Annees 90 - Cas Du Burundi", Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences sociales (développement-population-environnement), Université Catholique De Louvain -Faculte Des Sciences Economiques, Sociales Et Politiques, Département Des Sciences De Population Et Du Developpement (Sped), juin.2007, p. 101

² Levesque.M, « Le Capital Social Comme Forme Sociale De Capital : Reconstruction D'un Quasi-Concept Et Application A L'analyse De La Sortie De L'aide Sociale », Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophi et Doctor (Ph.D.) en sociologie, Université De Montreal, Aout.2000, p. 24

كما هو ملاحظ، وحسب هذا الطرح يكون مفهوم الرأسمال الاجتماعي هو استثمار الشخص بعلاقاته مع الآخرين وبالتالي إن الموارد الاجتماعية المتحققة عنصر مركزي في تكوين الرأسمال الاجتماعي وهي كامنة في داخل المجموعات والعلاقات مع الغير كما قرره مثلا Bourdieu - 1980، Glover Et Parry - Lin- وآخرون.

الشكل 11: النموذج المفاهيمي لتركيب الراسمال الاجتماعي التنموي وأثره على الرفاهية



المصدر:

Glover.T.D, ParryD.C, & ShinewK.J, "Building relationships, accessing resources:

Mobilizing social capital in community garden contexts", Journal of Leisure Research, 37(4), 450-474,(2005),Figure1

هناك بحوث ذكرناها انتهجت المذهب العملي في عرض مفهوم الرأسمال الاجتماعي، وتقديمه انطلاقاً من أثره الوظيفي المسجل مثل ما قدمه Coleman و Putnam وآخرون كذلك، أي الانتقال إلى بديل آخر عملي أكثر وضوح لمفهوم الرأسمال الاجتماعي المعقد، وهو تعريفه من خلال قيمته العملية وأثره، وهذا وإن كان يبدو أنه يعطي للرأسمال الاجتماعي إطار نظري أوسع من الأول (بحيث تدخل في مفهومه عناصر أخرى تشاركه عملياً ولا تخصه ولكنها لها نفس الوظيفة)، ويكتمل بذلك مفهوم الرأسمال الاجتماعي، حيث يقتصر تعريفه على الشبكات العملية المكثفة والنفعية المستمرة بما تكتسبه من مميزات ومعالم خاصة بها تستمد من الانتماء لمجموعة ومن معالم البناء الاجتماعي ومظاهره، أي لا بد من بقاء صفة التركيب والتشابك في مفهومه لكن نستفيد من ذلك في توجيهه نحو الأدوار والوظائف المتعددة.

المطلب الثاني: الرأسمال الاجتماعي والعمل الجماعي المتعاون.

إن وظيفة الرأسمال الاجتماعي تسهيل العمليات حيث ترتبط خصائص التركيب الاجتماعي كلها من مثل المجموعات والشبكات والقواعد والتبادل والثقة والمبادئ المشتركة والمعلومة بعامل مشترك هو تدخلها في تسهيل العمليات، وكما تقدم معنا أن الرأسمال الاجتماعي لا يكمن في الشخص بمفرده وخصوصيته وحده بل هو يكمن فيما بين الأشخاص وخصوصياتهم المشتركة بينهم، إذن هذه العوامل المذكورة عند إضافة لها ما قرره Bourdieu أن "الرأسمال الاجتماعي ليس مستقل كليا أبداً بفعل أن التبادلات المؤسسة بين المتعارفين تفترض الاعتراف بأقل تجانس "الهدف" والذي يمارس أثر مضاعف على الرأسمال المملوك بخصوصية"، أي نقول أن نظرة Bourdieu مؤداها لا بد من فرضية حد أدنى من تجانس في الاهداف لدى المشتركين في العمليات بينهم، ينتج لدينا "العمل الجماعي المتعاون" وهو من خصوصية التركيب الاجتماعي كباقي المميزات، وعليه يرى Putnam أن "التقريبات النظرية التي نطورها تصور منطقية العمل الجماعي ومفهوم الرأسمال الاجتماعي، والذي هو مقصود ليس لأجل وضعية إيطاليا فحسب، ولكن لجمع الخيار النظري التاريخي والعقلاني في الطريق الذي يمكن من تحسين فهمنا للفعالية المؤسساتية، والحياة المدنية العامة داخل مراتب أخرى متعددة"¹، لكن الفكرة الأساسية هنا أن العمل الجماعي والتعاون تصبح هي موضوع عمل الرأسمال الاجتماعي، لأن ذلك مرتبط كما بينا بعامل الشبكات والمجموعات الاجتماعية وتحقيق الاهداف المشتركة والمصالح المتبادلة بين الأعوان، والرأسمال الاجتماعي "يعكس المظهر الاجتماعي داخل المجتمع المدني، ويتناول حل المشاكل حول العمل الجماعي والمصالح المشتركة وما يتعلق بالانتهازية (الفساد)، وبدوره العمل الجماعي هو يتصل بمكسب الرأسمال الاجتماعي في المجتمع ذلك أن محددات الرأسمال الاجتماعي ومكوناته على العموم هي رمزية أخلاقية على ثلاثة أقسام منها : الثقة الفاعلة والتبادل الفعال لخدمة التنمية، القواعد والالتزامات المنظمة، والشبكات الاجتماعية والتجمعات التطوعية المرتبطة بالنشاط المدني"².

الرأسمال الاجتماعي والترابط الاجتماعي (The Social Cohesion):

إن الارتباط الاجتماعي أصبح مفهوم متداول منذ حوالي 20 سنة لدى التنظيمات العالمية والدولية، والاتحادات الأوربية مثلا تستعمل المفهوم لربطه بالانشغالات الخاصة بالسلم الاجتماعي وعدم العدالة، والأدبيات حول المفهوم تبين انه ذو استعمال متعدد التكافؤ داخل القياس أين يوظف لإيجاد الحلول لمجموعة من المشاكل الاجتماعية، والسؤال يكون له اتجاهين الأول يخص الاستعمال ووظيفته العملية بعد تحليل Durkheim كأول مؤسس له، والثاني استكشاف مظاهره المختلفة، ولا يظهر له تعريف محدد كباقي المفاهيم المشتركة والتي تمتد لمجال موسع كالحرية والمساواة، إن الارتباط الاجتماعي يحوي ثلاثة مكونات³: العدالة، الاتصال

¹ Putnam.R 1993, OP. CIT. P. 16

² Siisiäinen.M, "Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam", Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyväskylä, Ireland, July.2000, p. 4

³ Delors.J Et D'autre, « Le Conseil De L'emploi, Des Revenus et De La Cohesion Sociale », Dossier N° 3 Du Cerc 113, Rue De Grenelle 75007, Paris, 2007.

الاجتماعي، والاتحاد، المفهوم يصف الحالة الاجتماعية التي يكون فيها التباعد بين الأشخاص والمجموعات الاجتماعية مختزل ومنقوص أو قابلية معتدلة في الرضا بالاختلاف في الوضعية (تجانس أدنى للأهداف Bourdieu)، وكذلك أين هؤلاء الأشخاص مدمجين داخل روابط الانتماء لمجموعة اجتماعية تدمهم الشعور بالعضوية المكتملة للأولى، "الشرط الأول المساواة ليس القصد منها المعاني المثالية تساوي الخصائص والشروط والمداخل كليا ولكن التباين بدرجات اقل وهناك قابلية لها، والشرط الثاني والثالث يرتبط ايجابيا مع كثافة العلاقات الاجتماعية وقوة شعور بالانتماء"¹، والمجتمع المتماسك يملك ميزة تدينه اللامساواة وكثافة الراسمال الاجتماعي كما عند Putnam هو الانتماء، والمجتمعات تكتسب الشمولية من قوة الترابط الاجتماعي المشار إليها ومؤشرات الدلالة على ذلك معدل الصراعات الاجتماعية، واختفاء الصراع كليا يبقى غير واقعي، وإنما الغرض إرتفاع معدلات الترابط وبالمقابل تدني الصراع، خاصة ما هو متعلق بتصادم المجموعات داخل المجتمع المدني، اي وجود شبكات متعددة من الروابط الداخلية القوية داخل التجمعات المتماثلة أو المتجانسة وضعف الاتصال بينها، وهو يعكس هشاشة البناء الاجتماعي المحتوي لها.

إن انبعاث وعودة مفهوم الارتباط الاجتماعي بعد زمن هو مؤشر ينبئ بوجود قلق وانشغال متزايد لعلاج مشاكل وأخطار تواجه النظام الاجتماعي، وإن الاستقرار الاجتماعي ليس مضمون جيدا، لأن المفهوم الحديث لا يعالج الصراع بين الطبقة الكادحة والطبقة البرجوازية كما الحال عند Durkheim (1893) مع نهاية القرن 19 والذي هو نفسه يفرق بين نوعين من الارتباط، "الأول هو يسميه الارتباط الميكانيكي الآلي أين الأشخاص يكونوا خاضعين كجزء تابع للمركز الأكبر المصنع ومحكوم عليهم من جهته، وجميعهم بنفس الاعتقاد بما في ذلك نفس القواعد والعادات والتقاليد، والنوع الثاني هو الارتباط العضوي"²، وتطوير تقسيم العمل سمح بإيجاد ارتباط اجتماعي على قواعد جديدة، تعتمد على الاستقلالية في تقسيم العمل وعلى موقع الأشخاص داخل المجتمع، وبالتالي اختلاف الأشخاص وتحصيلهم حرياتهم من خلال صلتهم بالجهاز الاجتماعي المنتمين إليه يقوم بتعديل المواهب والملكات، وفكرة تقسيم العمل والانتماء لا بد من قابليتها كشرط أساسي من جهة الأشخاص ومن جهة الحكومة يكون تنفيذ العمل البيداغوجي العلمي، أي ما يتصل بضمان الحقوق، ومن جهة نجد أن الشروط النظرية لتطبيق الارتباط العضوي تغير وأصبح هنا المصلحة الشخصية هي المسيطرة كما سبق والمنافسة القوية، التي أفقدتها المصادقية، وهو ما إقترحه Putnam لتفسير تراجع مستوى الراسمال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تحول في السلوكيات والتصرفات الاجتماعي إنعكست سلبيا على العمل الاجتماعي والعضويات والمساهمات التجمعية للأشخاص، وقد أرجعها لأسباب ظهور تكنولوجيا التفاضل في تلك الفترة، إرتفاع معدلات التنقل تبعا لمباشرة الأعمال والوظائف وغيرها،

وأما الخطر على الارتباط الاجتماعي يأتي على ناحيتين أساسيتين داخل التحليل:³

¹ Delors.J Et D'autre, op. cit

² Idem

³ Idem

- الأولى هي ذوبان الشبكات المعهودة وحلها لأجل ترقية الفكر "L'individualisme" القائم على سيطرة الحقوق الشخصية واستئثارها على الحق العام المشترك، وهذا الجانب زاد من حدة اللامساواة "L'inégalité" ولإطلاق الحرية الشخصية بلا حد ضابط تماما انعكست على تعظيم المنفعة وتغليب المصالح الشخصية بإطلاق أيضا، لكن وكما تبين أن الرأسمال الاجتماعي يهتم بما يكمن في العلاقات بين الأشخاص والمجموعات ما يستدعي وجود مصلحة عامة تفرض العمل المتعاون والتبادل المشترك للوصول لأغراض مشتركة، لذلك الحرية المذكورة والمصلحة الشخصية لا بد أن تتماشى بالموازاة معها، ولا تعارض هنا لأن هذا بمثابة تعديل وتهذيب للحرية والمصلحة الشخصية إذا أدرجت في الأعمال المشتركة التي هي محل الدراسة من طرف الرأسمال الاجتماعي، وإذا تقرر هذا يصبح لدينا نوع من الرضا الايجابي بمستوى أدنى لـ (L'inégalité) التفاوت النسبي والمعتدل كما أشار اليه Bourdieu نظريا حيث يفترض وجود حد أدنى من التجانس بينها حيث يرى أن "الرأسمال الاجتماعي ليس هو مستقل كليتا بفعل التبادلات المؤسسة للتعارف بينها الذي يفترض اعتراف بتجانس أدنى "الغاية" وهو يمارس أثر مثل المضاعف للرأسمال المملوك بخصوصية"¹، وهذا موضوع دراسة لدى البرامج الوطنية والأوربية القائمة على الفكر السابق، كمثل الاتحاد الأوربي وتفضيله للارتباط الاجتماعي جاء يقتصر على التحيز والتهميش الممارس، محاربة الفقر، خفض من اللامساواة الاجتماعية وتعزيز العدل.

- الأخرى ترجع إلى بروز التجمعات الاجتماعية التي تتميز فيها العلاقات والروابط بصفة المنحازة والذاتية مثل الدينية المتطرفة، الانتماء الطائفي والجغرافي وغيرها بتفوقها وتغلبها على الانتماء الاجتماعي الكلي المشترك (الوطني والقومي)، أي أن مسار تحقيق الأهداف المشتركة بواسطة العمل المتعاون يأخذ منحى آخر فيه تغليب لمصالح لا تخدم التركيب الاجتماعي على المستوى الكلي(المجتمع المدني)، وإنما فيها نوع من تهديم وتكسير ذلك الترابط الاجتماعي إذا سارت المجموعات الاجتماعية على نفس السياق، وإنما الفكرة الأساسية للرأسمال الاجتماعي في هذه الجزئية هي أن المجموعات الاجتماعية تمثل صورة مصغرة للمجتمع المدني (التركيب الاجتماعي) في خصائصه ومصالحه المستهدفة، والتي تقاسمتها تلك المجموعات مثل حصص فيما بينها بحسب أشكالها وأنواعها ومركزها الاجتماعي وحجمها وهكذا باقي المعطيات.

حسب اللجنة الأوربية لأجل الارتباط الاجتماعي 2004 ترى " إن الارتباط الاجتماعي هو قدرة المجتمع على ضمان تحقيق الرفاهية لكل أعضائه على تدنية التباين وعدم التناسب وتجنب الاستقطاب، والمجتمع المتناسك هو مجتمع متضامن مؤلف من أعضاء يتابعون تحقيق أهدافهم المشتركة على مذهب الحريات"²، والمبحث أشار إلى أن التعدد والاختلاف الطائفي والثقافي، وتفاوت المداخل هي مشكلة أساسية تستحق العلاج

¹ Bourdieu.P, op. cit. p. 2

² Delors.J, op. cit.

لضمان الارتباط والتماسك الاجتماعي، والجهود الحكومية توجه لتحويل أمام هذا الاختلاف والتباين أن يتحول إلى صراعات، والمجتمع المترابط لديه تلك الطرق والآليات التي يضعها في الموقع الصحيح المواجه لامتناس التوترات الحاصلة بكل حرية وشفافية.

يجب تقبل فكرة أن الارتباط الاجتماعي اليوم ليس هو تعزيز للعدالة الاجتماعية فقط، بل تجتمع حوله مخاطر مؤثرة على مجالات متعددة منها عجز الحكومات الوطنية على ترسيخ البرامج والمؤسسات الكلية الفعالة، وعلى المستويات العائلة، المجتمع والعمل، وكذلك بالمقابل يدفع إلى التنمية الاقتصادية، تحسين القدرة الشرائية والتمثيل السياسي وتأكيد التقدم، إن مختلف هذه المظاهر يهتم لها.

عند المقارنة بالوضع الأولى المذكورة عند Durkheim، الوضعية الحالية المستجدة هي ضعف المشاركات الجماعية المشتركة، وتبخرها (العمل المشترك الاجتماعي، النقابي والسياسي)، تباعد الأشخاص عن المجموعات الاجتماعية المنتمين إليها (العائلة، المهنة، التجمع الديني.. الخ)، وربما تغير واقع هذه التجمعات المنشأ وتعرضها للأزمات المؤثرة على أعضائها والشبكات الموجودة ضمنها وخيبة الأمل اتجاهها توافق مع اللامبالاة والأنانية والنتيجة التخلي عن العمل الجماعي، لذلك الترابط الاجتماعي يوحد المجموع الاجتماعي ككل ويخدم القدرة على التكامل.

إن الترابط الاجتماعي يخفض من الاختلاف، ويضع حد للصراعات، وينشط السياق الاجتماعي ويكثف العلاقات وهذه الجزئية الأخيرة لها اتصال مع الرأسمال الاجتماعي والأعمال المقررة حوله لدى (Coleman - PUTNAM - OCDE) حول بحث الأهمية الاقتصادية بخاصة، ووجد Putnam في دراسته على أمريكا أن الفترة 1960 - 1990 هي انخفاض للرأسمال الاجتماعي لكن الولايات المتحدة تملك مستوى عال من التسامح خلال نفس الفترة، وتبين لديه أن مجموعة الولايات التي سجلت مستوى مرتفع للرأسمال الاجتماعي سجلت بالمقابل مستوى مرتفع من التسامح، أما OCDE ترى أن مفهوم الارتباط الاجتماعي قريب جدا من مفهوم الرأسمال الاجتماعي، أين يكون "الارتباط الاجتماعي يمتد إلى القيم المتقاسمة وعاطفة الانتماء إلى الجماعة" Jenson 1998، وهدفه "فرض برنامج تنظيمي توفيق مؤسس على قوى السوق، وحرية اختيار المؤسسة من جهة، ويتعلق بقيم التضامن والدعم المتبادل الذي يضمن حرية الوصول للمزايا والحماية لأجل كل الأعضاء في المجتمع من جهة أخرى" Ritzen 2001، والنتيجة أن الارتباط الاجتماعي هو بذلك مفهوم أوسع من الرأسمال الاجتماعي والبشري، لأنهما بدقة تامة يرتبطان بالتأثير الممارس للمؤسسات، والمستويات السياسية والاجتماعية على المجتمع، والتي في مجموعها تضع اللوائح والتأسيسات، والتي بواسطتها يتم عمل الرأسمال البشري والاجتماعي، وعليه يكون من إيجابيات الرأسمال الاجتماعي هو تحقيق نوع من الترابط الاجتماعي كنتيجة عملية له، في حين الارتباط الاجتماعي مجاله يمتد ليعتد ذلك¹، يتميز الارتباط الاجتماعي بخمسة ميزات

¹ OCDE 2001, op. cit. p. 14

رئيسية مهمة¹:

1. الانتماء.
2. التكامل (التكامل والحماية ضد خطر التهميش)
3. المساهمة
4. التعارف والاعتراف
5. المشروعات

ان دراسة الترابط الاجتماعي وربطه بالراسمال الاجتماعي له أهمية كبرى أن يكون معيار قوي الدلالة على كثافة وفعالية هذا الأخير، وذلك من خلال توظيفات الراسمال الاجتماعي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: الراسمال الاجتماعي ; المحددات والمصادر.

إن الراسمال الاجتماعي لا يتوقف مفهومه وحيازته في الأشخاص أنفسهم (فقط) ولا أيضا في كمية المكاسب المادية والمعنوية وحدها، وانما يكمن في تركيب شبكة العلاقات والروابط النفعية بين الأشخاص والمجموعات داخل الجهاز الاجتماعي لتسهيل العمليات وتحصيل الموارد وتحقيق الأهداف المشتركة المحددة.

المطلب الاول: مصادر نشأة الراسمال الاجتماعي :

Coleman اشار الى جزء مهم وأساسي يخدم نشأته ومحدداته، وهو البناء الاجتماعي ومميزاته الأساسية، حيث تشترك هذه المميزات في تسهيل الوظائف وخدمة التنسيق والعمل المتعاون، وهكذا أيضا ترقية المشاركة المدنية. إن نشأة الراسمال الاجتماعي ترجع بالأساس إلى التنظيمات الاجتماعية الداخلة في تركيب الجهاز الاجتماعي سواءا منها المؤسسة والمنظمة الرسمية أو الأخرى غير المنظمة، لدى دراسات Putnam, Coleman, Bourdieu وباقي الدراسات اللاحقة لها كذلك، بحيث إن الانتماء إلى النوادي والتنظيمات والمجموعات الاجتماعية النشطة جزء لا ينفصل عن مفهوم الراسمال الاجتماعي، فهي عبارة عن وحدات مصغرة ذات صبغة اجتماعية بالأساس لأنها تنتمي إلى ذلك الوسط الاجتماعي والبناء الكلي، مثل منظمات العمال والأجراء، الغرفة التجارية للتجار، المعارض التجارية أو الصناعية، هيئات التأمين وصناديق المساهمة... الخ، وهكذا أيضا باقي الأصناف الأخرى من المجموعات المختلفة منها الرياضية، الدينية، الثقافية والحرفية وغيرها، وقد سطر البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية² OCDE مجموع الوحدات الاجتماعية الأساسية المسؤولة عن نشأة الراسمال الاجتماعي وتعبئته:

¹ OCDE 2001, op. cit

² OCDE 2001, p. 52

The Family	العائلات	1
The School	المدرسة	2
The Companies	المؤسسات والتنظيمات	3
The Civil Society	المجتمع المدني	4
The Public Sector	القطاع العام	5
The Communities	المجموعات الاجتماعية	6
The Ethnicity	الطوائف والانتماءات العرقية	7
The Complementary; Male / Female	التكامل الوظائف الرجل والمرأة.	8

وقد بيّن Bourdieu إن شبكة العلاقات والروابط النفعية المحصلة للموارد والأهداف المسطرة هي شبكة مؤسسة أو شبه مؤسسة أو بمعنى آخر هو الدخول تحت (الانضمام إلى) مجموعة¹، يكون الأعضاء فيها لا تجمعهم فقط الخصائص الظاهرة المشتركة بينهم، ولكن هناك أيضا خاصية أخرى تجمعهم هي أن الروابط تكون مستمرة ونفعية بين هؤلاء الأعوان داخل التنظيم، وهذا له فوائده المسجلة والتي تخدم بالأساس الأعضاء المنتمين لها، وتخدم شبكة العلاقات الموجود من ذلك التضامن والثقة والعمل المتعاون، نقول إن التنظيمات الاجتماعية(العائلة، الوطن وأيضا التجمعات المشتركة) النشطة والفاعلة داخل المجتمع هي مصدر أساسي لنشأة الرأسمال الاجتماعي وتعبئته، وأما Coleman ركّز في دارسته بالانطلاق من مستوى العائلة كوحدة جزئية وصولا إلى المجتمع كنظرة شبه كلية في بيان دور الرأسمال الاجتماعي لإنشاء وترقية الرأسمال البشري، ثم بعد ذلك تأتي دراسة Putnam التي تمت بالنظر إلى العضوية في المجموعات والنوادي المختلفة ذات الميزة الاجتماعية، وبالنسبة إلى المجموعات الخاصة غير الاجتماعية ولكنها مشتركة وذات عمل متعاون، حيث تحتكر المنافع والعوائد المحققة لصالح معين ومتمركز غير مقصودة في الدراسة كونها ذات طابع غير اجتماعي (إقصاء خصوصية السلع العامة) رغم ما تحمله من خصائص مماثلة للتنظيمات الاجتماعية، وإن إنتاج الرأسمال الاجتماعي لا بد أن ينضبط بأمرين² :

- التأسيسات والمجموعات الموجهة نحو تحسين التبادل المشروع وإقصاء التبادلات غير المشروعة، من خلال وضع اللقاءات مثل السباقات، المواعيد، المقابلات، الخ، والأعمال المتنوعة منها الرياضية، الثقافية.. الخ، داخل الأماكن المختلفة مثل النوادي، المدارس.. الخ، أين يكون الأشخاص مستقرين داخلها ومتجانسين ما أمكن بفضل الروابط النفعية المتواصلة، وبفضل نجاعة التنظيم وفعاليتها.

- العمل المشترك المتعاون «The Work Of Sociability» وسلسلة التبادلات المستمرة أين يتم إنشاءها بالاعتماد على تطلع المعارف وعلى الكفاءة الخاصة وفي ذلك معرفة الروابط المتأصلة والمتسلسة "Genealogical" والروابط الحقيقية ومعرفة فن استعمالها، وفيه التحكم بالكفاءة والاستفادة منها وتوظيفها، التي تحتاج كذلك إلى صرف الزمن والجهود مثل الرأسمال الاقتصادي،

¹ Bourdieu.P, op cit p. 2

² Idem

المجتمع المدني هو مجموع الأشخاص داخل "المجموعات والتنظيمات المهيأة رسمياً وغير المنتظمة، التي تتدخل مستقلة عن الحكومة والسوق لتسهيل مختلف الاهتمامات داخل المجتمع"¹، وهو يتكون من تلك الوحدات جميعاً من المجموعات الرسمية المهيأة وغير الرسمية (غير المهيأة)، التي تسيّر باستقلالية عن الحكومة، وعن السوق أي العمل بالموازاة معهما والقيام بالمهام المحددة دون إقصاء اجتماعي، أي "الشبكات الأفقية"² هدفها النهوض والقيام بالمصالح المتنوعة المشتركة، إن تركيب هذه التنظيمات بالضرورة ينتج عنه رأسمال اجتماعي، لأجل إن الثقة وإرادة التعاون متاحة وهي عناصر أساسية، سواء إصابة الأهداف داخل المجموعات أو بين المجموعات يتم بإعطاء قاعدة مهيأة من الأمان والتضامن والترابط الاجتماعي رسمي أو غيره.

الأسرة هي الوحدة الأولى المنشأة للرأسمال الاجتماعي القوي والمكثف فهي الوسط الأول الذي يتم فيه وضع القواعد ونسيج شبكة من الروابط كمصدر لمزايا كثيرة للأعضاء وخاصة العائلات الكبيرة داخل المجتمعات العائلية كما جاء عند Bourdieu Coleman ، وقد مثله Bourdieu للروابط النفعية الغنية المستمرة ومثله Coleman بالشبكة المغلقة، حيث أن الأولياء يحولون إلى أولادهم وأفراد العائلة أشكال من التصرفات العقلانية بالداخل والخارج ما ينتج لديهم انطباع وشعور بالثقة القوية اتجاه أفراد العائلة وتحويل الموارد النفعية المحصلة إليهم والنتيجة الأخيرة نشأة الرأسمال الاجتماعي وتطويره إنطلاقاً من الرأسمال الاجتماعي المحقق، بما فيه حركية العائلات نفسها المشجعة للتبادل والمعاملات والتعاون والمعلومة والاستطلاع، ومستوى التعليم عند الأبناء والعمل على رفع الكفاءة لديهم وتطوير المهارات من خلال توظيف الرأسمال الاجتماعي العائلي المتاح.

المدرسة (الهيئات التعليمية الاجتماعية) / المؤسسات التعليمية لها دور في صنع حصتها من القواعد المشتركة والشبكات، والنتيجة خط عريض يترجم تلك الخصائص المشتركة لعمل الأعضاء داخل المجموعة، وناة روابط من نوع آخر بالتدرج في البيان تأتي المدرسة لتحقيق رفاهية الطفل بإدراج المشاركة والحضور المكثف للأولياء والاستفادة الموسعة من الخدمات الجماعية وتخصيص العناية للجيل الجديد، ونجد ان انخفاض المشاكل الاجتماعية داخل العائلة وحالات الانفصال بين الوالدين والانشقاقات العائلة مثلاً تنعكس على مردودية الأبناء على المدى القصير وارتباطها بالتعرض للآزمات النفسية والبدنية، من مرحلة الى مرحلة وعلى المدى الطويل اكتساب السلوك السيئ والعمل الإجرامي كما تشير إليه الدراسات الحديثة³، إن المنشآت التعليمية تستطيع دفع القيم الخصوصية في سياق التعاون والتنسيق الاجتماعي داخل إطار اللقاءات، أين الشبكات المتنوعة داخلها يمكن لها أن تتقارب فيما بينها، بصفة عامة مؤسسات التعليم العالي والتنظيمات التكوينية والتنظيمات المهنية تملك ترقية إنشاء شبكة تجمع مختلف القطاعات سواء تكوينية، والمؤسسة والنشاطات الاجتماعية المشتركة، حيث يتم وضع المعارف، العمل الجماعي المتعاون وانفتاح للأفكار الجديدة وتنوع الثقافات المكتسبة سابقاً، وهكذا تعدد هذه الأنماط من التأسيسات التعليمية.

¹ OCDE, op. cit. p. 54

² Idem

³ OCDE, op. cit. p. 53

المجموعات الاجتماعية المتنوعة (المنتظمة، النوعية، العدد والتواصل):

التنظيمات ذات شبكات المتجانسة المتجانسة _ بداية تكون بصفة غير رسمية التشكيل، حيث إن التفاعل الاجتماعي بين المتجاورين، من أصدقاء وأعضاء في المجموعات أو التجمعات جميعا ينتج عنه شبكات كثيفة، وهو ما يدعم قابلية العمل الجماعي لأغراض مشتركة، والتبادل في هذه العلاقة الاجتماعية تكوّن لدينا هنا خط أمان متعارف عليه وله منفعته المعتبرة، وكحالة خاصة ذلك يتحقق بالنسبة للطبقات التي تسجل طلب وعرض للرأسمال البشري والطبيعي إما لوجود فائض، نقص أو انعدامه، إن الثقة والامان بين الأعضاء في التنظيم يمكن أن يقلل من مشاكل العنف والعدائية، وزيادة الفرص المناسبة للتوظيف بواسطة تأييد ومساندة هذه الشبكات، وترقية الوصول والاستفادة من الموارد والسلع العامة، و Coleman في أول دراسته قدم أربعة أمثلة ليبرهن على فعالية التنظيم الاجتماعي وأنه بذلك هو يحتوي على رأسمال اجتماعي أي موارد يسمح بكل سهولة الوصول للتطلعات: 1- سوق تجار بائعي الألبان / الدرجة العالية من الثقة بين التجار، أين تكون العلاقات موحدة تماما بدون تكاليف مفروضة من العاملين لأجل الأمان والضمان، 2- الطلبة الكوريين: مجموعات دراسية داخل نفس المحيط الطلبة القادمين من نفس المدرسة أو نفس المدينة أو القرية 3- الأم في العائلة أين تأخذ التدابير اللازمة في تسيير الأولاد بعيدا عن خطر الاحتكاك السلبي (الذهاب فقط للمدرسة والحديقة)، 4- التبادل داخل الأسواق المستقرة ذات الخصائص المتميزة التي تخدم الثقة والتبادل المشترك والعمل المتعاون والقواعد داخل المسار الاجتماعي وخدمة الهدف الشخصي كلها أراد Coleman بيانها بالأمثلة لوجود رأسمال اجتماعي كمورد أساسي له دور الرقابة الاجتماعية أي الأشخاص يتجنبون المبادلات الاجتماعية غير الواضحة والمفسرة²، أولا / المجموعات الاجتماعية يعتبر المحدد الأساسي الثاني الى جانب شبكة العلاقات والروابط، والمقصود منها الجهاز أو التركيب أو البناء الاجتماعي وباقي المحددات تأتي تبعا لهما، بما تضمه من المجموعة المنظمة formal وغير المنظمة informal، بحيث المسار الاجتماعي المحصل يتغير أولا بحسب المجموعات المنتمية إليه، وبحسب الروابط العمودية(خارجية)³ التي تنشأ بينها داخل البيئة ذات المعطيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة، وهدفها هو تحقيق الأهداف المشتركة داخل الوحدة التنظيمية، والمشاركة كذلك في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الأم، المجموعات هاته نجاعتها وفعاليتها واستمرارها يعتمد على التبادل المادي والرمزي المتلازم كما قرره (Bourdieu)، بين الأعضاء وبين المجموعات كذلك لتحقيق الأهداف المشتركة، والذي تضبطه العناصر السابقة من الالتزامات والمعارف والمبادئ والثقة، كلها تقوي هذا الترابط والمحافظة عليه وتواصله، وتعمل على تسهيل العمليات تبعا لذلك، وكننتيجة نقول إن الأشكال المتعددة المقدمة لمصادر الرأسمال الاجتماعي تفرض أنه ليس كل وحدة تستطيع بمعزل أن تكون وحدها لها المسؤولية على تراكم الرأسمال الاجتماعي، بل العملية تكون بالعكس حيث المسؤولية موزعة بالضرورة ومتقاسمة

¹ Coleman.J, op. cit. p.p s98- s100

² Idem

³ Putnam.R 1995, op. Cit.

بحصص بين مختلف تلك الأطراف المصادر، ولأجل التوفيق لعلاج الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية مثل هدف تحقيق التوزيع العادل والمنصف، يتم تحديد الإطار الذي يشمل المؤسسات العمومية (العمل الحكومي)، المجتمع المدني والأسواق، حيث انه من المهم أخذ حساب هذا التركيب للمؤسسات والتجمعات الاجتماعية لغرض التحكم في مفهوم الرأسمال الاجتماعي ووظائفه، ومن ناحية أخرى عند التطرق لمصادره لابد من التفريق بين التنظيمات الرسمية "formal" والأخرى غير المنظمة غير الرسمية «informal» :

1. التنظيمات الرسمية المشكلة : مثل منظمات وطنية أو نقابات للعمال حيث التركيب له

اجتماع إداري دوري ورئيس للإدارة، وهيئة إدارية، ووظائف ومهام مكلف بها، وشروط للعضوية، ومثل أيضا الجمعيات المتطوعة والخيرية، ومثاله الجمعيات الاجتماعية الدينية داخل المساجد (المسلمين) والكنائس عند النصارى.

2. المجموعات غير المنظمة (غير الرسمية): تجمع الأشخاص المعنيين بشكل لا يأخذ صورة

هيئة منظمة إداريا (العائلات، الجيران داخل الحي، مجموعات الطلبة الجامعيين الزملاء...)، ومثله التجمعات الدينية لدى المسلمين حسب الزمان أو المكان لمختلف أصناف المجتمع وفئاته دون تمييز، حيث نجد من مبادئها النداء إلى تجمعات دورية متكررة مثل الصلوات والمناسبات الدينية، إما خلال الأيام والأسابيع أو خلال السنة حسب طبيعة المعتقدات ومناسباتها (الصلوات اليومية والأسبوعية والأعياد السنوية) بحيث تتحول إلى مكان مشترك مع مرور الزمن وتكرارها تنشأ تدريجيا فيه الشبكات وتتكاثف، ويتقوى من خلاله الترابط الاجتماعي، والاجتماعات كذلك هي غير رسمية مقارنة بالأول فتكون على موعد متعارف عليه بشكل غير رسمي كذلك إما داخل المتنزه أو الحديقة وغيره، حيث يتم بحث الازمات والمسائل المهمة المشتركة وعرض الأفكار والنقاش وإعطاء الآراء والاقتراحات والتوصل للحلول.

المؤسسات الرسمية (المنظمة): وجود التنسيق والتنظيم، والتعاون، الثقة، الأهداف المشتركة هو ضروري للعمل الجيد المتناسق للمؤسسة، بهذا الإطار تصبح مصدر للرأسمال الاجتماعي، هذا الرأسمال يسمح للمؤسسة تخفيض كلفة المعاملات وتسوية العمليات، والفعالية المربحة في الزمن والمعلومة، إن الرأسمال الاجتماعي في هذه الوحدة يتم صياغته على مستويات متعددة: في داخل المنشأة، بين المؤسسات، وبين القطاعات وداخل المجتمع أين سيتم خلق البيئة الملائمة والمتجاوبة مع تنمية القطاع الخاص، والآثار غير المرغوب فيها من الفساد، والانحياز غير العادل وتأسيس الاتحادات المحتكرة والمضادة يتم التعامل ومعالجتها.

القطاع العام: إن الحكومة ومؤسساتها تلعب دور مركزي للأداء الجيد وترقية المجتمع والفكرة المستجدة معنا في هذا الجانب أن الرأسمال الاجتماعي: يتفرع على مستويات، أولها دخوله بين الموظفين (مختلف المكاتب)، ثانيا دخوله في تركيب جهاز القطاع العام، ثالثا حضوره بين القطاع والمواطنين، وجميع هذه الوحدات يكون الرأسمال الاجتماعي رابط داخلها وفيما بينها والى الخارج، إذن قوة القطاع يرتبط بمستوى النجاعة والعمل

الجيد لتلك الروابط، ومما ينبغي هو تجاوز تجميع وتركيز الرأسمال الاجتماعي في أيدي البعض من المستخدمين أو في أيدي متعاطي السياسة مما يؤدي إلى عدم الكفاءة وفعالية النظام وظهور الفساد، وهنا يوجد رابط قوي بين الرأسمال الاجتماعي والرأسمال البشري ثم الرأسمال الاقتصادي والمالي بتوفير الموارد والخدمات والسلع العامة المتاحة والنوعية ودور الرأسمال الاجتماعي كعنصر أساسي في العملية، ومؤسسات القطاع العام تسعى لتوفير السلع والخدمات القاعدية بالدرجة الأولى ومنها التعليمية والصحية والخدماتية الأخرى، وعلاقة ذلك بالسياسة المالية والاقتصادية المتبعة.

مختلف الطوائف والانتماءات العرقية: تعمل على تقاسم القيم والعقائد المشتركة والثقة الاجتماعية والالتزامات والتبادل والتضامن والترابط القوي الموحد والمنغلق، إن الانتماء العرقي هو تركيب اجتماعي يؤثر على مناهج التفكير والتصرفات، على المستوى الجزئي لهذه الوحدات المتماثلة والمتجانسة، بحيث الرأسمال المتاح يسمح بنشأة الشبكات المكثفة بسرعة وقوة وبتنميتها وتسهيل الاتصال بين أعوانها، ولذلك هي ملجأ إيجابي للمجموعات الأجنبية والوافدين من الخارج كمهاجرين وأعضاء جدد، واحتياجاتهم الحصول على الدعم والنصائح والاطلاع على مختلف الميادين يدفعهم لتنشئة هذا الرأسمال الاجتماعي بسرعة داخل هذا النوع من التجمعات، والأثر الإيجابي والسلبى في حال أنها تقتصر في تلك الخصائص القوية على الأعضاء فقط واقضاء غيرهم، الشيء الذي يؤدي إلى فقدان أو ضعف مستوى الترابط الاجتماعي المتحقق في ظل المصادر السابقة رغم ما تتميز به من ايجابية قوة الروابط داخل الشبكة، وهي مثال واضح للشبكات المغلقة التي مثلها J.Coleman في دراسته، حيث يؤكد دورها بهذه الصورة في صناعة الرأسمال البشري، لكن هذا النوع من المصادر يبقى في حاجة إلى العلاقات مع الخارج وضرورتها دون الأثر السلبى على الروابط الداخلية القوية، لما له أثر إيجابي في توفير المعلومة ورفع المستوى وتطوير المهارات والعناية بتحديث الأهداف والآليات والكفاءات داخل هذه الاصناف من التجمعات، واثر على البناء الاجتماعي ككل في تقوية الترابط الاجتماعي والاندماج وعدم الصراع التي تكون سبب له حال سلبيتها.

الدور الوظيفي (الرجل – المرأة) المتكامل والمتبادل هي ميزة اخرى للتركيبات الاجتماعية يظهر أن الشبكات الذكورية هي أكثر تشكيل ورسمية لأنها غالباً متصلة بالأعمال والوظائف، مقارنة بالشبكات النسوية لتمرکزها بمجال العائلة، وهذا النوع من منابع الرأسمال الاجتماعي يخضع للقياس ويتحكم في خصائص التركيب الاجتماعي ومظاهره الخارجية وتنوعها، والملاحظ أن المجتمعات الأكثر اجتماعية لا تجد تراكم لمشاكل مطروحة للعلاج والنظر في هذا الجانب، وأيضاً إن المعطى الاجتماعي من جنس الرجل والمرأة كذلك لا بد فيه أن تتحدد فيه الأدوار حسب الطبيعة اجتماعياً حيث يرسم شكل مسار الوظائف والمواقع لكل من الرجل والمرأة داخل المجتمع المدني، إن العلاقة التكاملية بين الرجل والمرأة من حيث توزيع الأدوار والوظائف حسب الطبيعة والكفاءة والقدرة والدور والهدف منه.

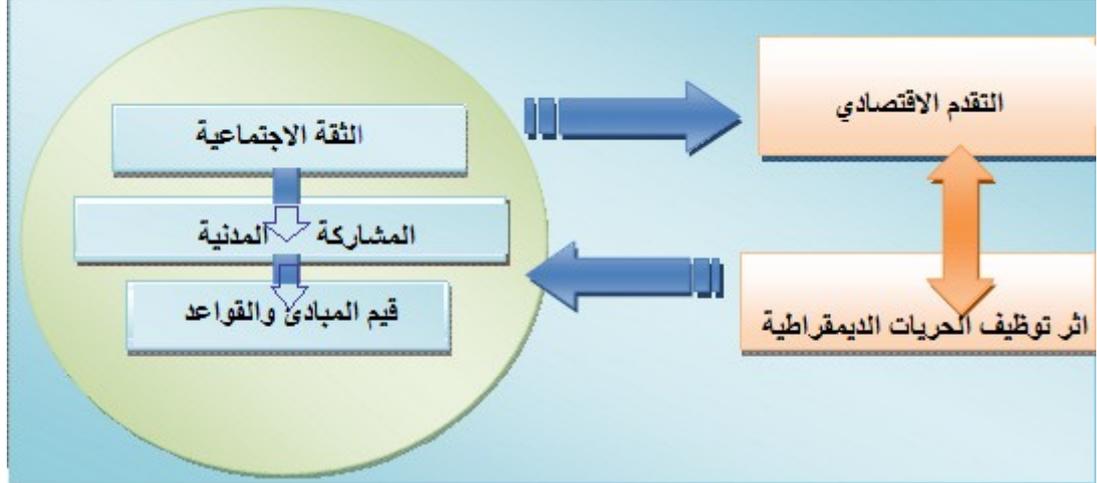
الجدول 2 : مستويات الرؤية النظرية للرأس المال الاجتماعي:

Synergy المشاركة العملية المتعاونة	Institutional المؤسسات	Networks الشبكات	Communitarian التجمعات الاجتماعية	الرؤية النظرية
الشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني وعلاقتهم مع الولاية	المؤسسات السياسية والقانونية	الروابط الداخلية والروابط الخارجية البينية	المجموعات الاجتماعية المحلية التطوعية (المنظمة وغير المنظمة)	
<ul style="list-style-type: none"> المجموعات الاجتماعية المجتمع المدني الشركات الولايات الادارية 	القطاع الخاص والعام	<ul style="list-style-type: none"> المستثمرين المجموعات التجارية (تجار الذهب) الوسطاء والمعلومة 	التنظيمات الاجتماعية	العاملين
<ul style="list-style-type: none"> التكامل الترابط المشاركة ترقية التنظيمات الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان حق الحريات المدنية والسياسية الشفافية قابلية النقاش والتفسير 	<ul style="list-style-type: none"> اللامركزية في الإدارة تأسيسات جهوية روابط Bridging بين الاجزاء الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> تقديم المنافع (للمحتاجين). تسهيل العمليات. 	العمل المسطر

المصدر

Woolcock.M And Narayan.D, «Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy » , December.1999, World Bank, p. 14

الشكل 12 مخطط موجز لنظرية رأسمال الاجتماعي ومكوناته



المصدر

Ashiku.M, "Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania", Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482, Figure 1 p470

المطلب الثاني: انواع محددات الرأسمال الاجتماعي

محددات الرأسمال الاجتماعي من بين خصائص ومظاهر التركيب الاجتماعي التي جاءت الاشارة إليها، في تعريف Coleman و Putnam، ونظريا إن التطرق إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي بالموازاة مع الرأسمال البشري المتمثل في الكفاءات والإمكانات الشخصية، ومثله الرأسمال المادي الذي ينحصر في مقدار الموارد الطبيعية المتاحة لدى المستثمر وتوابعها من التكاليف والنوعية والسعر وغيرها، فإن الرأسمال الاجتماعي ينحصر في العلاقات النفعية بين الأشخاص والمجموعات المنتمين لها ودرجة نفعيتها من حيث توفير الموارد وتسهيل العمليات وقابلية التراكم، والسلع العامة كمظهر يختص به الرأسمال الاجتماعي دون الرأسمال الأول والثاني، خاصة إذا تقرر أن الرأسمال البشري يتوفر بوجود الراسمال الاجتماعي كما بينه Coleman، والمحددات المتحكمه في صياغته وتطويره¹:

القواعد والقيم المشتركة الفاعلة: هي من الموارد الاجتماعية المميزة للبناء الاجتماعي والمجموعات، وهو محدد أساسي للرأسمال الاجتماعي يقوي الشبكات والتبادل ويدعمه، حيث الحكم على كثافة الشبكة وإستمراريتها يعتمد على هذا المحدد، والدراسة التي تتناول مفاهيم الشبكات المغلقة والمفتوحة (لاحظ الشكل 1 و2) تستمد من قوة تلك القواعد المشتركة والمبادئ والقيم، حيث فقدانها أو ضعفها يستلزم الحكم بعدم كثافة الشبكة وفعاليتها وهذا مهم كما جاء في الطرح النظري لدى Coleman خاصة، ولها تأثيرها الخاص على الأفراد داخل التنظيم

¹ Coleman.J, op. Cit. p. s104

في توجيههم من خلال تحديد الحقوق والواجبات والوسائل المؤدية لتسهيل الوظائف والأهداف، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضبط معاملاتهم وضمن الحقوق ودعم الالتزام والاحساس بالواجب بواسطة هذه القواعد والمبادئ الناجعة المتبناة، وبالرجوع إلى بدايات الاقتصاد السياسي والتعقيد النظري، نشير إلى ما ذكره A.Smith في تأليفه 1759 « La Théorie des Sentiments Moraux » في الجزء الثاني والثالث الذي قدم فيه تحليل مصادر أو أصل قواعد الالتزام والحقوق وعملها لأجل التنظيم الاجتماعي¹:

1. قواعد موجهة للتصرفات، والمتأتية من الملاحظات الصادرة من الآخرين.
2. فرضية الفعل واحترام القواعد العامة.
3. العدالة والفعل اللائق المنضبط، أي التفريق بين القوانين والقواعد الاجتماعية.
4. المبادئ التي تربط الأشخاص مع بعضهم والتي تسهل الحياة في المجتمع.
5. أعمال الشخص هي عملية لتقرير القواعد العامة.
6. العادات، النوعية، الجانب البيئي، المهنة والسن كلها لها اثر على العواطف المعقولة ومنهجية التفكير (The Moral Sentiments) وعلى التصرفات.

والنتيجة لذلك إن القواعد مؤثرة على التصرفات حيث أنها تسهل الرقابة الاجتماعية، وتخفف اللجوء إلى أدوات رقابة المهياة مثل جهاز القضاء، البرامج القضائية... الخ والمكلفة جدا، إضافة إلى إن حضور القواعد الناجعة والمبادئ الصحيحة المؤثرة يخفف من العدائية والفساد، وصورة هذا الشكل الأخير من المحددات تظهر بوضوح بالنظر إلى أعلى الهرم، إلى السلطة المشرعة لهذه القواعد وإلى القضاء، وقد اهتم الكثير من الفلاسفة والمنظرين بدراسة القيم التي تعتبر احد المحددات الهامة في السلوك الإنساني بجميع جوانبه، حيث اعتبروها نتاج اهتمام نشاط الفرد والجماعة، وتستمد القيم أهميتها لما لها من خصائص اجتماعية نفيسة، فهي حالة مكتسبة يتخذها الإنسان من بيئته الاجتماعية وعقيدته الدينية وفطرته الإنسانية، وهي تحدد ما هو متوقع وما هو مرغوب فيه، وقد عرفها الفلاسفة والمفكرون قديما وحديثا وعبروا عليها بـ "الخير الأسمى" و"الكمال"، والقيم هي المعتقدات والمثل الأعلى التي ترسم الإطار المرجعي العام السائد وهو محور تنبني عليه توجهات الأشخاص وتعاملاتهم مع بعضهم نحو غاياتهم ووسائل تحقيقها، وكذلك أنماط سلوكهم لأنهم يومنون بصحتها وتحظى بالقبول الواسع لها، وهي الثوابت التي تشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والموظفة في تحقيق المصالح، وهي من خصائص المجتمعات والتجمعات القائمة على اساس جانب واسع من المعتقدات والقيم المستمدة من الدين والمبادئ المتوارثة عن الأجيال السابقة، من مثل المسلمين، النصارى وغيرهم والتي تدخل في قول Bourdieu عند ذكره للشبكة في تعريف الرأسمال الاجتماعي "وبمعنى آخر: الانتماء لمجموعة، مثل مجموعة

¹ Bruno.A, "Adam Smith Vie Oeuvre Concepts", Edition De Ellipses Edition Marketing S A, 32 Rue Barque 75740 Paris Cedex.15.Isbn.2 7298 0743 8, France, 2001

الاعوان الذين يشتركون في خصائص موهوبة (مشاهدة من طرف الآخرين أو من طرفهم هم أنفسهم)، ولكنهم هم كذلك أيضا توحدهم علاقات دائمة نفعية¹.

الواجبات، الالتزامات والتطلعات: هي المظاهر الموجودة داخل وحدة اجتماعية معطاءة، تعتبر محددات أساسية بالغة الأهمية للرأسمال الاجتماعي وذلك لارتباطها بثلاثة عناصر أولية تحرك العمليات هي العوائد المنتظرة، والروابط النفعية الدائمة ثم الثقة المكتسبة، والمحدد هذا مرتبط بدرجة الثقة المرتفعة المقدمة والمتوفرة داخل المجموعة والمحصلة، وبالمقابل الالتزام هو انتظار للعوائد والتطلعات الذي يسهل ويضمن الالتزام بأداء الواجب أي التبادل الموثوق والمعتمد، وهذا المعيار هو أصل في الأعمال التي تضع الثقة والإحساس بالثقة في الدلالة على نجاعة المجموعات الاجتماعية أو المجتمعات عموما، وصورته أن الشخص a عمله اتجاه الشخص b هو كسب للثقة ودفع للتبادل في المستقبل، وبالمقابل يتحقق العائد لـ a بواسطة التزام الشخص b، وتعدد عمليات التبادل بهذه الصورة القائمة بين الأعوان هو توسيع للثقة والمبادلات المتحكمة في الموارد المتدفقة، وتختلف الشبكات وبناء مسار العلاقات والروابط حسب درجة الالتزام والمعتمدية وذلك كذلك يرجع لعدة أسباب منها الحاجة الظرفية للمساعدة، وجود مصادر أخرى مساعدة مثل هيئات الخدمات الحكومية، درجة كثرة التعاون مع الآخرين، ثقافة التنسيق والمساعدة والبحث عنها، كثافة الشبكات الاجتماعية وطبيعة الاتصالات الاجتماعية وعوامل أخرى، وإن الأفراد العاملين داخل نفس الشبكات يتميزون هم أنفسهم في درجة الالتزام ، وأثر هذا الاختلاف والتنوع يظهر في توالي التدفقات عبر الزمن دون فرض الانقطاع وتعطيل الوظائف والعمليات من أجل تحري الثقة عن العملاء أو غيابها تماما، ثم إن وجود التنظيم المشترك واستمراريته مرتبط بضرورة وجود هذه الثقة المعتمدة بين الأعوان، وهذا المحدد بالحقيقة يقرر أهمية التبادل والتفاعلات الاجتماعية من خلال الالتزام والثقة المشتركة.

السلع العامة ومشاركة السلطة: Coleman في دراسته² الى روابط السلطة والمسؤوليات لبيّن عامل السلع العامة والخدمات الاجتماعية القاعدية وأهميتها في صناعة الراسمال البشري وأنه مظهر للتركيب الاجتماعي، وربط السلطة والمسؤولية بالموارد الاجتماعية وتقنين القواعد والالتزامات، وفتح قنوات للمعلومة واتخاذ القرارات الهادفة، والمسؤولية كذلك أشار إليها Bourdieu في تحليله للرأسمال الاجتماعي العام عند "تحويله إلى رأسمال اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف وتحويله السلطة في ذلك للعمل لخدمة المجموعة"³، وهذا يدخل في تنسيق الأعمال والعمل المتعاون وتنشيط التبادل واستخدام المسؤولية في تسطير القواعد المشتركة والفعالة في تسهيل العمليات، والسلع العامة هي من محددات الراسمال الاجتماعي وذلك أن

¹ Bourdieu.P, op. cit. p. 2

² Coleman.J, op. cit. p.p s116- s118

³ Bourdieu.P, op. Cit. p..3

خصوصية السلع العامة¹ تتعلق بكل ما هو مشترك بين أعضاء المجموعة ومتاح أمام الجميع، والمعروضة كذلك على نفس شروط الاستهلاك.

المعلومة: الكامنة في شبكة الروابط هي من مظاهر التركيب الاجتماعي والوحدات الجزئية التي يضمها جميعا وهي محددات للرأس المال الاجتماعي المسطرة من طرف Coleman، حيث نسبية المعلومة وقيمتها الاستثمارية، وتوفيرها داخل قنوات شبكة العلاقات الاجتماعية وتوظيفها من طرف الأشخاص مثلما قدمها Bourdieu في قوله حول الاستثمار في الشبكات والعلاقات "ذلك بواسطة التبادل المعنوي (الخفي) كالاتصالات المساندة والمنتجة للمعارف والتعارف (استطلاع المعارف)"²، والمعلومة ودرجة مصداقيتها عنصر أساسي ومهم في تكوين قاعدة بياناتية تراكمية للرأس المال الاجتماعي، بحيث عليها يرتكز العمل وأداء الوظائف والمهام ومثاله الطلب والعرض للعمل وكذلك الوصول إلى الموارد الضرورية للاستغلال، ولخدمة الاتصال بين الأعوان الاقتصاديين لتنفيذ المشاريع وأداء المهام، هنا المورد المستفاد من شبكة العلاقات ليس هو التدفقات المالية وإنما تدفق للمعلومات عبر قنوات شبكة العلاقات المتواصلة بحسب اختلاف الوسائل المستعملة والمتاحة، ثم إن الاستفادة من المعلومة له دوره في الحكم على نوعية العلاقات والروابط وقوتها، وفي تحديد مستوى الرأس المال الاجتماعي المحصل وفعاليتها في العمليات، وبالمقابل ذلك لا يخفى ان ذلك له دوره وله قيمته الاقتصادية، وعلاقته بالسلع العامة التي يتيحها الرأس المال الاجتماعي وخدمة الترابط الاجتماعي وعدم التهميش، خاصة توظيف المعلومة في صناعة وترقية الرأس المال الثقافي (Bourdieu) أو البشري (Coleman)، وهي من المحددات التي تمنحه تمييز عن باقي رؤوس الأموال، ومصدر المعلومة هو وسيلة الاتصالات داخل التنظيمات الاجتماعية من خلال الشبكات والعلاقات المتاحة داخل المجتمع المدني عامة، الذي هو الآخر مصدر للرأس المال الاجتماعي، والمعلومات تؤثر على نشاط الأشخاص والمؤسسات، وأهميتها تتعلق بمسار العلاقات ضمن الشبكات سواء الأفقية أو العمودية، وتتعلق بالموقع داخلها، فهي قيمة بالنسبة لاتخاذ القرارات، حيث أنها تغير من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يتخذ فيه القرار، ومصطلح معلومات (Information) في الاستخدام العام، يشير إلى الحقائق والآراء والأحداث، والعمليات المتبادلة في الحياة العامة....، إذ أن أصغر وحدة من المعلومات يطلق عليها "معلومة"، فالإنسان يحصل على المعلومات أو المعلومة يوميا من وسائل الإعلام، من شخص إلى آخر، من بنوك المعلومات، أو من أي نوع من أنواع الملاحظة الحسية الظواهر في البيئة المحيطة، والشخص يستعمل هذه الحقائق والآراء ويمكن أن يقوم هو نفسه بإنتاج المعلومات، وذلك عندما يتصل مع الآخرين، في حديث ما أو بواسطة الرسائل، أو الهاتف، أو أي وسيلة أخرى، قد لا يقتصر مفهوم المعلومات على شكله الاتصالي باللغة الطبيعية، ولكن يمكن أن تكون المعلومات مادة تسجيل أو تراسل، من خلال أعمال إبداعية وفنية، وتعبيرات الوجه، والإشارات، وردات الفعل العضوية.... إلخ وبعض الخصائص نذكرها فيما يلي، والمعلومات المفيدة والمقصودة في الدراسة هي تلك التي

¹ Darlauf. S.N. And Fafchamps. M, op. cit. p.p 10-11

² Bourdieu.P, op. cit. p. 2

تتصف بالملائمة، والموضوعية، والزمن والوضوح، والصحة، والدقة، والشمول، والقبول في طريقة العرض ووسيلة التوصيل، فإذا توافرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات، تصبح هذه المخرجات بالفعل (معلومات) تمثل (معرفة) عن شيء لم يكن معلوما من ذي قبل، يتم إرسالها، واستقبالها، والتعرف عليها، وقبولها، من قبل المرسل إليه، هذه " المعرفة "، ومن خلال البحث النظري لدينا نحاول التوفيق بين الدراسات السابقة لأجل وضع أهم الأفكار التي جاءت تدور حول المعلومات وربطها بالتركيب الاجتماعي وتصنيفها من محددات الراسمال الاجتماعي هي:

- المعلومات هي مورد Resource من الموارد المتاحة من طرف الراسمال الاجتماعي، والقيام بتوظيفها وتسهيل العمليات بواسطتها ومثالها التطبيقي مثلا نقل الكفاءات والخبرات البشرية (الراسمال الثقافي) الحديثة.
- المعلومة كسلعة يتم تداولها والاستثمار فيها، سواء كونها سلعة عامة وهو ما يتعلق بالراسمال الاجتماعي أو خاصة حيث يتم التخصص في إنتاجها وتسويقها (التكنولوجيا المعلوماتية).
- المعلومات واحدة من خصائص المجتمع ومميزاته.
- الاتصالات من أدوات الراسمال الاجتماعي والمعلومات هي النتائج المحصلة منها.
- الاتصالات والمعلومات هي واحدة من الأدوات المتاحة لدى الراسمال الاجتماعي والتي تجعله في إرتباط بالراسمال البشري (الثقافي) والراسمال الاقتصادي (المادي والمالي).

ان التبادلات الاجتماعية العامة تقوي الارتباط كما يؤكد Bourdieu "ذلك بواسطة التبادل المعنوي...كالاتصالات المساندة لإنتاج المعارف..."¹، اي بإنتاج وتجميع وتوزيع وبث المعلومات، ومحدد الاتصالات والمعلومات يجمع بين باقي المحددات الخاصة بالراسمال الاجتماعي ويدعم حركيتها وتنشيطها، هو ما يستلزم بالضرورة خدمة أدوار الراسمال الاجتماعي العملية وأثاره العملية مثل تسهيلات البحث، خدمة الانصاف والعدالة، توفير السلع العامة والمعلومة واحدة منها، دعم الترابط الاجتماعي، الاندماج والتضامن، والعناية بالامكانيات والقدرات وتعزيزها داخل المجتمع المدني، والمعلومات هي من المؤشرات الدراسية التي تعكس لنا كثافة الراسمال الاجتماعي وارتفاع المستوى العملي له وهذا مهم جدا في الدراسة لدينا، وهناك من يرى أن السياسة المعلوماتية معبرة عن الاتصالات وعن الشبكات و منهم من يرى أن السياسة المعلوماتية متضمنة للمشكلات الاجتماعية والتي تتمحور حول العمالة والمهارات وعمليات نقل المعلومات، فهي تشمل مجموعة من القوانين و القواعد والتوجيهات التي تدير دورة حياة المعلومات بما تتضمنه من تخطيط وإنتاج وجمع وإتاحة وبث وذلك تبعا للتطور الاقتصادي المحلي والعالمي، وهي تتضمن مجموعة واسعة من العناصر المترابطة والمشاركة بينها مثل اتصالات المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاديات المعلومات، نظم المعلومات، علم المعلومات، شبكات وقنوات المعلومة و إدارة المعلومات وغيرها، والاتصال هو عملية إيصال

¹ Bourdieu.B, op. cit

وتلقي وتبادل آراء وأفكار ومعلومات بين شخصين أو أكثر بغرض الفهم أو الإقناع أو المعرفة، لتحقيق أهداف مشتركة أو أعمال محددة، أو نقول الاتصال هو نقل وإدراك الأفكار والمعلومات والمواقف والمعاني بين الأفراد والمجموعات، وترى سياسة المعلومات بأنها مجال يضم كلا من علم المعلومات والسياسة العامة و ينظر فيه على أنه سلعة مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وأنها موارد ينبغي اقتناؤها وحمايتها وتقاسمها ومعالجتها وإدارتها مع الآخرين كما تشير تلك الموسوعة إلى أنه لا توجد في الواقع سياسة واحدة شاملة للمعلومات بل سياسات تتعامل مع قضايا معينة وتكون تلك السياسات متداخلة في تغطيتها أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى، وكذلك الاتصالات والمعلومة تصنف الى الشكل الرسمي المنظم وغير رسمية لا علاقة لها بالإدارة والتنظيم لكنها من مظاهر المجتمع المدني، حيث أنه تنشأ الاتصالات غير الرسمية في أي تشكيل أو تجمع بطريقة تلقائية، نتيجة لما بين الأفراد العاملين من علاقات اجتماعية، وصدقات شخصية، فيتصل هؤلاء الأفراد بعضهم ببعض على هذا الأساس الشخصي التلقائي، ولا يخضعون في تلك لاتجاهات محددة، كما قد يكون الحال عند إتباع أي أسلوب رسمي، وقد تكون بعض هذه الاتصالات نازلة وبعضها صاعدة وبعضها على المستوى الأفقي دون قيد أو شرط – طالما أن هناك علاقات ترابط بين الأفراد والأطراف المتصلة، وهذا التنظيم غير الرسمي للاتصالات لا يعترف بمستويات السلطة أو المراكز الرئاسية.

الشكل 13: الرأسمال الاجتماعي وارتباطاته المتنوعة



المصدر: من اعدادنا

Bourdieu.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3,

المطلب الثالث: المعايير التكوينية للرأسمال الاجتماعي¹

بما أن الرأسمال الاجتماعي هو من المفاهيم المركبة فإن معرفة عناصره التكوينية تستدعي منا دراسة مؤشرات مستوياته التكوينية، في شكل معايير متنوعة تبعا للمفاهيم المقدمة حوله، تجتمع كلها في ثلاثة نقاط أساسية هي أولا معايير إجتماعية مشتركة بين الأعوان والمجموعات ولا تنحصر في طرف مستقل بنفسه، ثانيا القيمة التبادلية لها وتأثيرها على العمليات وضرورة حضورها بمثابة سلعة إقتصادية وسيطية من حيث إستغلالها في الدورة الإقتصادية والوظائف، وثالثا مبدأ الكثافة والتراكم لأنها تأخذ موارد إجتماعية صيغة "الرأسمال" الاجتماعي وهذا مهم في البحث، نذكر المؤشرات التكوينية على الترتيب:²

التركيب الاجتماعي والبناء structural:³ إن التركيب والبناء الاجتماعي هو بمثابة القاعدة التي ينشأ عليها ويتطور كل من مؤشر العلاقات ومؤشر المحتوى المعنوي لأجل تكوين الراسمال الاجتماعي، وهذا المؤشر التركيبي هو تكويني للرأسمال الاجتماعي، تتمثل في المجموعات الاجتماعية والتنظيمات المتعددة داخل المجتمع المدني مصدر الرأسمال الاجتماعي، وهي التي تكون البناء الاجتماعي في مجموعها كلها تشكل هذا البناء، بمعنى قوة هذا البناء الاجتماعي وتماسكه يخضع لدرجة اتصال هذه المجموعات فيما بينها وترابطها بشبكة العلاقات، وتحصيل أهداف المجتمع المدني وتسهيل العمليات وغيرها كلها تترجمه قيام هذه المجموعات بوظيفتها الاجتماعية، ووجود الصراع وتدهور الروابط بينها وبين أفرادها دليل على هشاشة الترابط الاجتماعي وضعف البناء الاجتماعي، ومعدلات العضوية والانتماء والمساهمة في تلك التجمعات هي متغيرات يكون لها إيجابيات تراكم عبر الزمن من خلال التبادلات وما تتيحه من أدوات خصوصيات على مختلف أنواعها وأشكالها لصالح الاعضاء فيها، وايضا الاشارة الى خصائصه ومميزاته المشاركة في هذا التركيب كما بينها J.Coleman ومن بين مميزات هذا التركيب نجد مثل الالتزامات والواجبات، العوائد المنتظرة، قوة المعلومة، القواعد والمبادئ الفعالة والقانونية المتفق عليها.

شبكة العلاقات والاتصالات relational:⁴ شبكة الروابط والعلاقات الناشئة عن التبادل الاجتماعي المستمر والمكثف بين العضوية داخل المجموعات وبين المجموعات نفسها، ومدى فعاليتها وأنواعها المختلفة وقابليتها للتراكم، وتخصيص مؤشر تكويني يدعى بمؤشر العلاقات والروابط يدل على أهمية شبكة العلاقات في تكوين الراسمال الاجتماعي، وعلى أهمية باقي المعالم التي تكثف العلاقات والروابط مثل القواعد والمبادئ والقيم المشتركة، والباحثين في مفهوم الرأسمال الاجتماعي يشيرون الى الروابط والعلاقات مباشرة، لأن شبكة

¹ Grootaert.CH et Bastelaer..T.V, « Understanding and Measuring Social Capital », Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, Banque Mondiale, n.24, 2001.

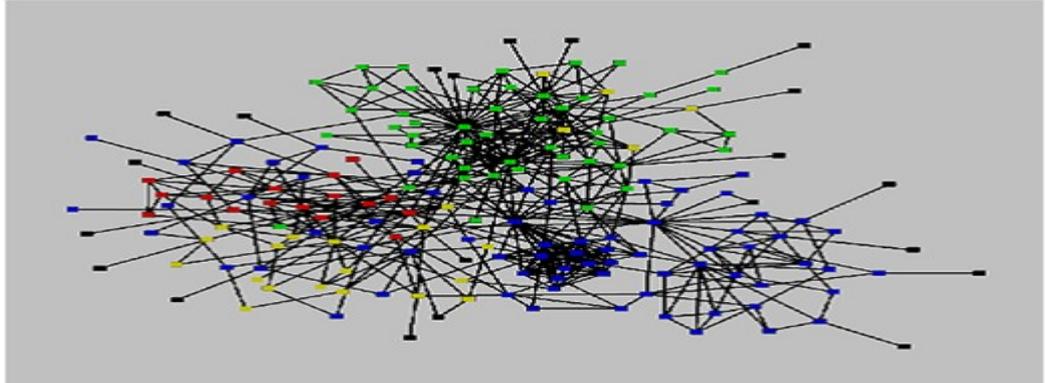
² Nahapiet.J And Ghoshal.S," Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage", The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, Apr.1998, p.p 242-266, p.p 243-244

³ Idem, op. cit

⁴ Nahapiet.J.And Ghoshal.S, op. cit

العلاقات هي العنصر الأولي التكويني أو المحوري المتحكم في بناء وتركيب المجموعات والعضوية مباشرة، وهو الذي عليه مدار تعاريف الرأسمال الاجتماعي ، حتى أن Bourdieu في دراسته جعل شبكة العلاقات الناشئة بين الأعوان داخل المجموعات قاعدة أساسية تنتج تلك الموارد الاجتماعية والخصائص من القواعد المشتركة والمبادئ والتعارف والاتصالات والتبادل الاجتماعي والثقة ومجموع الموارد المادية والخدماتية والرمزية (تحسن السمعة والمظهر) المحصلة من الانتماء إلى شبكة معينة، وأكد ضرورة الاستثمار في العلاقات وتحويلها إلى نموذج رمزي مثل رأسمال اقتصادي من خلال التبادل الاجتماعي المشترك الفعال.

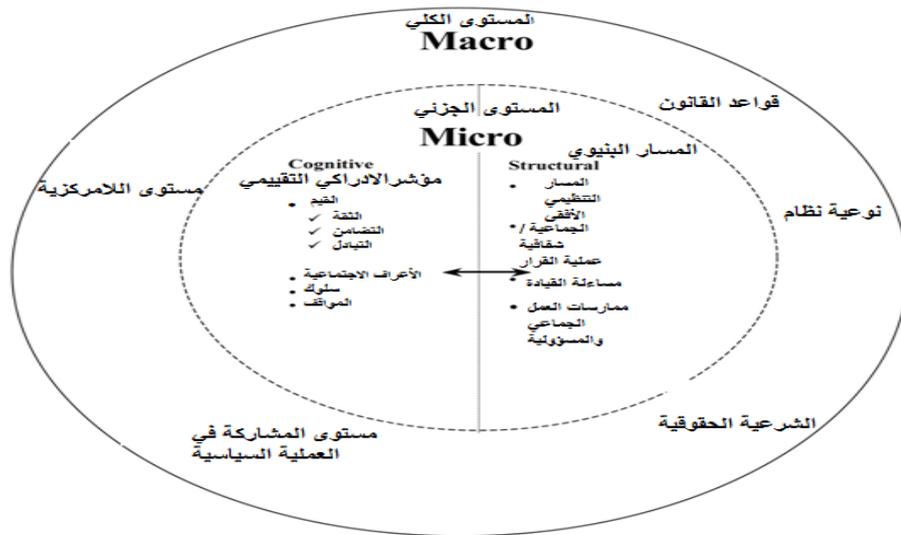
الشكل 14 التقريب الترابطي للعلاقات في صورة تشير للاتصال المتشابك



المصدر

Yitzhak.B et David.Ph, "Indicators of Social Quality and Social Exclusion at National and Community Level", Social Indicators Research50, 329-350, 2000

الشكل 15: الإطار المفاهيمي ومستويات وأنواع رأسمال الاجتماعي



المصدر:

Bain.K., and Hicks.N, "Building social capital and reaching out to excluded groups: The challenge of partnerships", in Paper presented at CELAM meeting on The Struggle Against Poverty Towards the Turn of the Millenium. Washington D.C, Figure 9.

وكذلك Coleman بعد ما وضع تعريفه الذي أشار فيه إلى مميزات البناء الاجتماعي وخصائصه المشتركة التي تعمل على تسهيل العمليات للأعوان المنتمين لنفس البناء الاجتماعي، قال انه بخلاف باقي رؤوس الأموال فإن الرأسمال الاجتماعي ينحل في العلاقات بين الأشخاص، وهو لا ينحصر في الأشخاص بعينهم ولا في أجهزة الإنتاج المادية¹، وPutnam هو الآخر يرى أن الرأسمال الاجتماعي يرجع باختصار إلى "الاتصالات الاجتماعية مع ملازمة القواعد والثقة"²، ويرى ان الشبكات هي الأداة المحركة لفعالية الرأسمال الاجتماعي، حتى تقرر أن الرأسمال الاجتماعي هو مجموعة الموارد المادية وغير المادية التي تديرها شبكة العلاقات³، وشبكة العلاقات والروابط⁴ هي أول مدخل لنظرية الرأسمال الاجتماعي، كأحد المؤشرات التكوينية، وذلك على أنواعها داخل وبين التجمعات والأشخاص⁵، وتتبين في خصوصية النقاط التالية⁶:

➤ نوعية التركيب وما تحتويه الشبكات من الموارد، بحيث يتم اختيار الروابط النفعية الغنية والمتواصلة وحدة أساسية في بناء الشبكات وتكاثفها وهي المكونة للرأسمال الاجتماعي، والعلاقة أنه يفرض وجود الالتزامات المستمرة، وتطلع المعارف والثقة والصداقة وغيره أو بشكل رسمي الائتمان للحقوق، وهذا كله بواسطة التبادل والاتصالات التي تسهل المعلومة والاعتراف المتبادل في حضان تلك المجموعات والشبكات.

➤ مسار وطريقة وألية بناء الروابط و الشبكات، وهذا التقريب في العلاقات التركيبي يخضع لتحليل الشبكات الاجتماعية، مثال لدينا نظرية الروابط الضعيفة (Granovetter 1973)، ونظرية الفراغات البنوية Burt 1992، أين الرأسمال الاجتماعي هو تلك الوسيلة المستعملة لإشباع فراغ البنيوي أي الجزء المفقود مثل الحاجة إلى المعلومة الاستثمارية و الاهتمام ببناء العلاقات التي تحقق الوصول للموارد، ونظرية الموارد الاجتماعية N.Lin, 1982 وهي الموارد الكامنة داخل الشبكات والتي يتم الوصول إليها واستثمارها، ويكون بواسطة الاتصالات الاجتماعية والعضوية مثل البحث عن عمل⁷.

¹ Coleman.J, op. Cit. p. s98.

² Putnam.R 1995, op. cit

³ Ndayegamiye.A, op. cit

⁴ Adler.P.S. ET Kwon.S, " Social Capital: Prospects For A New Concept", University Of Southern California , Academy Management, 2002, vol.27, no.1, p.p 17-40, p. 19

⁵ Idem

⁶ Scott.S ET Liden.R, "A Social Capital Theory Of Career Success", Academy Of Management Journal, vol. 44, n.2, (2001), p.p 219-237, Cite Par Projet Du PRP, " Atelier Sur Le Capital Social", Canada, Juin.2003, P. 23

⁷ Lin.N, op. cit. p. 36

المحتوى المعنوي (الإدراكي، مثل الثقة) cognitive: ¹ الموارد المحتواة داخل الشبكات وداخل التنظيمات الاجتماعية المتنوعة والمبادئ والقيم المشتركة، أي من الثقة والمعتمدية² التضامن والاتصال المتبادل، وإمكانية الحصول على المعلومة، وكذلك العمل المتعاون والتنسيق، وتدخل فيها دائرتها الموارد المتاحة والمحقة الرمزية (Bourdieu, Lin) بواسطة الشبكات في ظل هذه التجمعات، والمؤشر الرأسمال الاجتماعي يرتبط كلياً بآليات ثقافية كالدين، العادات والمكتسبات التاريخية واللغة³، ومن بين كل هذه لدينا الثقة الاجتماعية هي أهم معيار في دراسة الأثر والقياس، وهي متصلة بقواعد التسامح والاعتقادات التي تفرض القابلية والتبادل والاحترام المشترك، "والثقة هي نتيجة لعمل الشبكات، ومفكرون آخرون يضعون الثقة في مقدمة الدورة (بصورة إقتصادية) حيث: الثقة ← القدرة على المشاركة ← التنظيمات الكبرى (المؤسسات الخاصة الناجحة) ← الإنتاجية والمنافسة والقوة الاقتصادية، وفي حالات الشك والمشاكل وإعاقات العمل الجماعي واشتراك الأشخاص مع الآخرين، عامل الثقة هو الوسيلة التي تسمح للعمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة في ظل المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع المدني"⁴، والثقة كما يعرفها Fukuyama "هي العائد المنتظر من التجمع والتصرفات المنضبطة والأمانة والتعاون المؤسس على القواعد والقيم المشتركة والمتقاسمة من طرف الأعضاء في هذه التجمعات"، والثقة سواء الخاصة أو العامة هي ميزة اجتماعية عالية مفضلة وعنصر تكويني أساسي داخل هذا المؤشر للرأسمال الاجتماعي⁵، ثم لدينا التضامن كشكل من أشكال التفاعل الاجتماعي المشترك الذي يكمن في نقل المنافع ببذل الزمن والطاقات والكفاءات المتاحة للمجموعات والتنظيمات نحو تحسين الشروط والمستوى المعيشي دون انتظار الربحية المادية وهي نوع من التصرفات المجانية لدى المجموعات التطوعية والأشخاص المنتمين إلى مجموعات معينة، ولدينا مبدأ التبادل والإلتزام هو شكل آخر من التفاعل المشترك المتبادل للروابط والعلاقات.

ثم إن الهيئات المؤسسية السياسية والقانونية والقطاع العام هي مؤسسات المستوى الكلي ولديها شبكة خاصة من العلاقات والروابط تتصل بالسلطة والحكومة ولها أدوار مهمة تنعكس إيجابياً على المجموعات والشبكات الاجتماعية وكفاءتها من حيث حفظ الحريات وتحديد الحقوق والواجبات وتوفير السلع العامة وغيرها، وفي الأخير لدينا الرؤية التعاضدية (synergie) أي التفاعل الوظيفي العملي بين أنواع المجموعات والمؤسسات على المستوى الكلي والجزئي وهو ما يحقق المشاركة المدنية وترقيتها، وهو ما يصور لنا أهمية الرأسمال الاجتماعي

¹ Nahapiet.J And Ghoshal.S, op. cit

² Coleman.J, op cit p. s.102

³ Nahapiet.J And Ghoshal.S, op. cit

⁴ Coleman.J, op cit p. s103

⁵ Grootaert.CH And Bastelaer.TH.V., "Understanding And Measuring Social Capital, Capital Social Initiative", The World Bank ,Social Development Familyenvironmentally And Socially, Sustainable Development Network, April 2001, p. 9

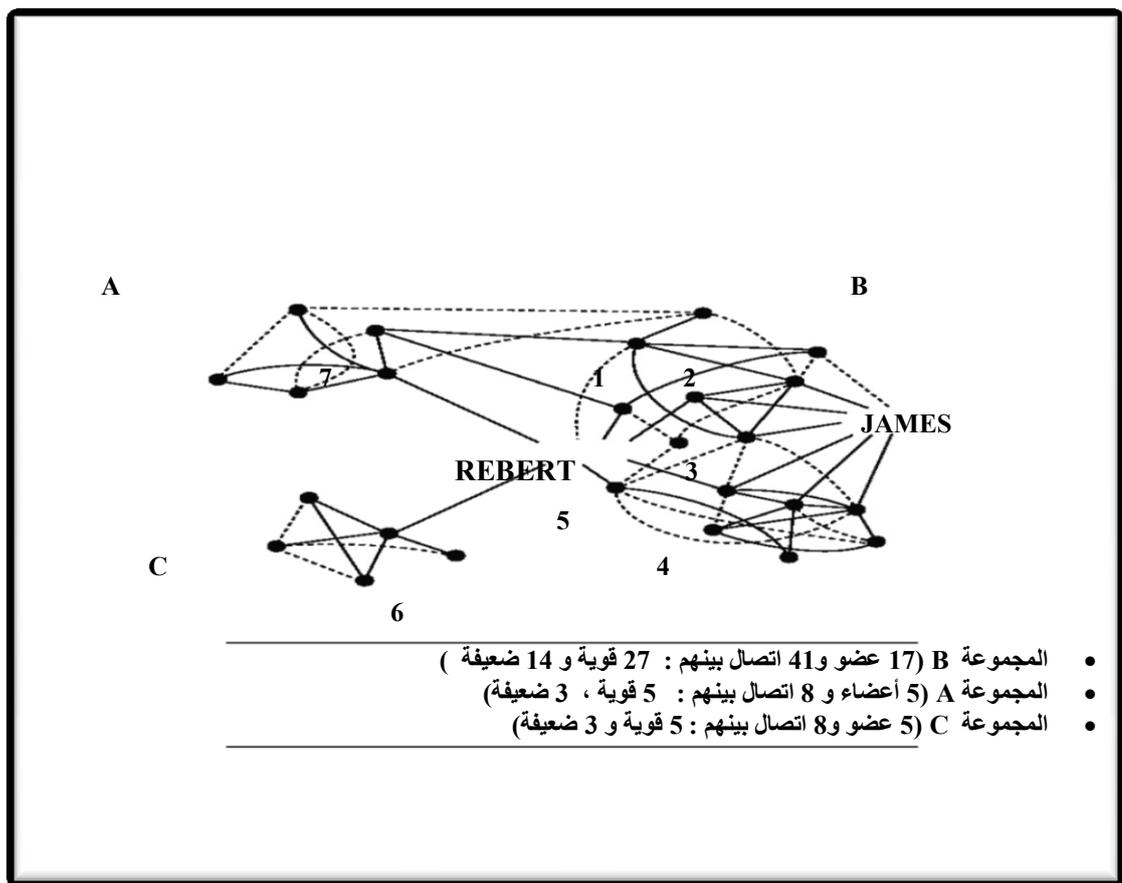
على كل الاصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، وأيضا يصور لنا العلاقة الثمينة بين المجتمع المدني والجهاز الحكومي، والنتيجة المستخلصة حول تكوين الراسمال الاجتماعي هو تنوع مستوياته التكوينية التي تقوي من أدائه وفعالته على المستوى الكلي والجزئي. انظر الشكل.

المبحث الثاني: انواع واشكال الراسمال الاجتماعي

المطلب الاول: أشكال (انواع / مستويات) الراسمال الاجتماعي.

إن التطرق إلى أشكال الراسمال الاجتماعي يستدعي بالضرورة منا دراسة الشبكات وتمثيل الروابط المنشأة بين الأعضاء داخل التنظيم وبين المجموعات أنفسها (لاحظ الشكل)، اي أصناف أنواع العلاقات وضرورة تنوعها ووظائفها أو آثارها على العضوية بالخصوص والمجموعات عامة وهذا له أهمية بالغة في فهم ذلك.

الشكل 16 أنواع الروابط المتشكلة (الداخلية والخارجية) وكثافة الشبكات داخل وبين المجموعات



المصدر

Lin.N And All,” Structural Holes Versus Network Closure As Social Capital “, University Of Chicago And Institute Européen D’administration D’affaires (INSEAD), Ronald S.Burt, 773-702-0848, May.2000

الحجم N هو عدد الاتصالات داخل الشبكة، والكثافة D هي معدل الروابط القوية من عدد الاتصالات، والتسلسل هو امتدادات الشبكة للخارج الممكن إحداثها من طرف اتصال معين¹، Coleman في الذي أشار فيه إلى نوعين منها داخلية وخارجية، الداخلية وصفها بـ روابط موحدة "Ties Bonding"² ومثاله مجموعة تجار المجوهرات والألماس، والخارجية ذكرها في تحليله المقارن بينها وبين الشبكات المغلقة والمفتوحة في تقوية الكثافة من خلال دعم القواعد والقيم المشتركة لاحظ الشكل تحت العنوان³: "Closures Of Social Networks"، والشبكة المغلقة هي مكثفة بالروابط الداخلية عكس الشبكات المفتوحة، وكلاهما على مستوى جزئي ثم أضاف النوع الآخر على مستوى السلطة والمسؤولية ذكرها في عرضه للسلع العامة ومظاهر الرأسمال الاجتماعي⁴، وكذلك في نفس السياق سجل Putnam في عمله على مناطق ايطاليا بين الشمال والجنوب الايطالي، بوجود نوعين من العلاقات الملاحظة والمسجلة حول مسار شبكة العلاقات، (لاحظ الشكل السابق) تبيّن لنا وجود علاقات أفقية Horizontal وهي الأفقية أي بين أعضاء المجموعات (A;B;C)(الشكل) والتي تخدم العمل الجماعي، والعلاقات العمودية vertical وهي ذات سلطة خاصة [استراتيجية سياسية – ذات خصوصية: قطاع خاص] والتدرج المسؤولية، وهذه الأخيرة هي التي ميّزت الحياة المدنية في الجنوب الايطالي، وقد ذكرها Putnam بنوعيه⁵، ولدينا الشبكات الخارجية بين الأعضاء المتنوعين والمجموعات المتنوعة وهي صورة من الشبكات الأفقية التي تميّز بها الشمال الايطالي، والروابط الداخلية (الأفقية) تجمع بين أفراد التنظيم الواحد القريبين والمشاركين في العقائد والمبادئ والقواعد داخل الوحدة الاجتماعية للأعضاء فيها، أين الأفراد متماثلين كما تقدم معنا، وهذا النوع من الروابط يوصف بالروابط الموحدة « Bonding » أي المتجانسة، وأما الروابط الخارجية (الأفقية) هي العلاقات المعقودة خارج الدائرة الاجتماعية المتماثلة أي خارج الوحدة المحصورة (المتجانسة)، وهي غنية جدا بالمعلومة والفرص المستجدة، وقنوات لاستقبال الأفكار والمناهج وتحديثها، بداية قد تتصف وتبدو في أولها من العلاقات العابرة الظرفية، ولكنها تساعد على التطوير وكثرة المنفعة لتقوية المعارف.

تنوع الرأسمال الاجتماعي حسب نوعية شبكة العلاقات:

أ. الشبكات الموحدة **Bonding**: هي شبكة روابط أفقية قوية موحدة تتميز بقوة العلاقة بين أعضائها فقط وتكون موصفة بالمغلقة حسب Putnam و Coleman ، وفي الأمثلة والقياس لهذه النوعية يتم أخذ الشبكات المتقاربة تماما والمتشابهة، وعلى المستوى الجزئي الرأسمال الاجتماعي أداة أو مادة اجتماعية

¹ Burt.R.S., "The Network Structure Of Social Capital", University Of Chicago And Institute Européen D'administration D'affaires (INSEAD), Pre-Print For A Chapter In Research In Organizational Behavior, volume.22, Edited By Robert I Sutton And Barry M Staw Greenwich, Ct: Jai Press, 773-702-0848; fax 773-702-9919, May.2000

² Coleman.J, op cit s99

³ Idem, p.p s105- s107

⁴ Ibid, op. cit. p. s117

⁵ Putnam.R 1993, op. cit. p. 23

خاصة لتوحيد الأشخاص والمجموعات المتجانسة والمبتدئة (العائلة والقرابة والصدقة والألفة والجيران المتقاربين والطائفة المذهبية وغيرها)، الذين يتقاسمون نفس المواقف والإحساسات المتبادلة التي ترجع لاعتبارات وتشارك نفس القيم والقواعد، وهذه الروابط ليست دائما مقصودة ومؤسسة بشكل منظم بل تكون خاضعة للتجربة المعيشة، إن تسجيل وجود روابط موحدة Bonding قوية ومكثفة ومستويات عالية من القواعد والقيم والثقة والتبادلات يميّز المجموعات الإجتماعية خاصة تلك التي تكون مغلقة أو شبه المغلقة نسبيا على أنواعها الاقتصادية والاجتماعية ومجال تخصصها في الاعمال، ومنها حتى التي قد تستعمل الشبكة لخدمة أهداف مخالفة لتطلعات المجتمع المدني ولا تساعد الاهتمامات العامة المشتركة ولا المجتمع ككل، مما يجعل هذا النوع من الروابط يصبح له نسبة من الإعاقة للترابط والتماسك الاجتماعي، أي "الأثر السلبي للرأس المال الاجتماعي"¹، حيث نجد Landolt و Portes 1996 يعتقدان أن المسيطرين على بعض الصناعات من مجموعات عرقية داخل أمريكا يشددون الصعوبات والعراقيل أمام الذين يحاولون الانضمام لهم في الأعمال ومشاركتهم، وعموما بالإمكان أن يؤدي إلى الخلل الوظيفي حال استعماله ضد المجموعات الأخرى، لذا يقرر OCDE إن هذا النوع من الروابط الداخلية "Attachment" قوية بين الأعضاء المنتمين لها دون غيرهم، لوجود قوي للقواعد والمبادئ والثقة المتبادلة والترابط المشترك، إذن هي ذات درجة عالية من التعاون والتنسيق ولكن لها درجة اقل للثقة مع غير الأعضاء الشيء الذي يبطئ ولا يسرع الترابط الاجتماعي بل قد ينعكس سلبيا.

ب. **الشبكات Bridging الرابطة:** هي شبكة من العلاقات الأفقية التي تربط بين مختلف الأعضاء والمجموعات الموزعة على مجالات اجتماعية متعددة ومتنوعة، ومثالها الجمعيات النوادي الرياضية، الجمعيات الدينية، التنظيمات الخيرية والإنسانية، وهي تسمح بتوسيع العلاقات بين شبكات مختلف العاملين (لاحظ الشكل)، هذا النوع من الروابط له أهميته في الترابط الاجتماعي بين المجموعات داخل البناء الاجتماعي العام، وعليه تتوقف كثافة درجة الترابط الاجتماعي التي هي واحدة من معايير الرأس مال الاجتماعي، وهي تترجم فعالية كثافة شبكة العلاقات بشكل عام، لكن بالخصوص شبكات Bridging الرابطة هي التي تعالج الانقسامات الاجتماعية والصراع، لأن شبكة Bonding الأعضاء فيها لهم تلك الخصائص التي تجمعهم لأجل التجانس الكبير الحادث بينهم، مما ساعد على قوة التماسك داخلها، في حين الأعضاء والمجموعات المختلفة عنها تتطلب جهد إضافي من الزمن والتبادل والثقة والقواعد المشتركة والتفاعلات المتبادلة مما يعكس أهميتها في التركيز عليها لخدمة الترابط الاجتماعي، وهي روابط تتميز بالضعف كما يؤكد OCDE، ومن قبل بيّنها Bourdieu، وذلك كونها تكون علاقات عابرة وظرافية أو حتى طبيعية كمثل لقاءات الجوار، لكن الاستثمار في هذه الروابط وتحويلها إلى شبكات قوية دائمة وفعالية كما بينه Bourdieu في دراسته يجعل هذه الروابط تتحول إلى شبكات مكثفة منتجة

¹ OCDE 2001, op cit p.46

تخدم المصلحة الخاصة والأهداف المشتركة والعامة، وان الترابط الاجتماعي الذي نعتبره من معايير الرأسمال الاجتماعية معتمده شبكات Bridging المكثفة والتي تخدم التركيب الاجتماعي من ناحية الترابط والاتصالات بين مختلف المجموعات والأعضاء داخلها، وتنشط توسيع مجالات الثقة وقواعد التبادل المشتركة والتفاعل الاجتماعي من تنوع الكفاءات والثقافات المختلفة، أي تأخذ ميزات شبكات Bonding لكن بوجه خارجي كلي وهذا كما لا يخفى هو مهم جدا وقيم في الدراسة والبحث.

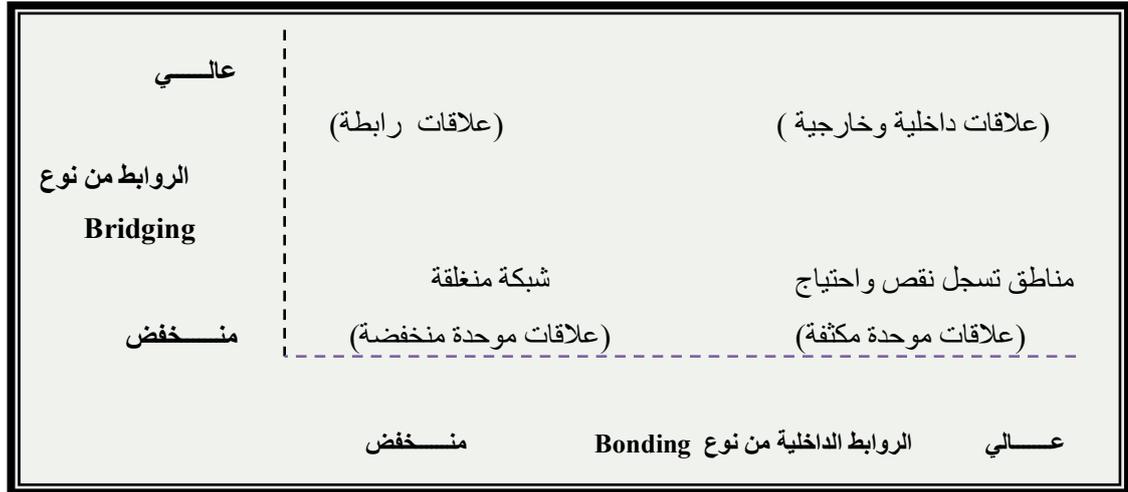
ت. **شبكات السلطة Linking الجسرية:** كما قدمنا أولا وكما قررها Woolcock تخص شبكات السلطة أي مؤسسات المستوى الكلي التنظيمية، أي الشبكات الكلية المترتبة من الأجهزة الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى الحكومة، وهو نوع ثالث من الروابط الاجتماعية أشار J.Coleman إليها وربطها بالمعلومة والقوانين واتخاذ القرارات وتوفير السلع العامة، وذكر مثال القواعد الاجتماعية المرتبطة بخصوصية البناء الاجتماعي، ومستوى أدائها ووضعها المشاركة الاجتماعية.

تنوع الشبكات المكونة وضرورة اتصالها مع بعض.

أن "الشبكات هي من إنتاج إستراتيجية استثمارية اجتماعية مقصودة أو غير مقصودة، موجهة نحو تأسيس أو إنتاج العلاقات الاجتماعية الموظفة مباشرة على المدى القصير أو الطويل، أي عملية تحويل العلاقات الطبيعية العادية مثل علاقات القرابة و الجوار وتحويل العلاقات الطارئة كالتقائات الحادثة إلى علاقات ضرورية منتخبة ومتميزة"¹، بمعنى الروابط الخارجية الداخلة والمستجدة على الوحدة الاجتماعية الجزئية ذات الروابط المتحددة يتم استثمارها حتى تتحول إلى روابط موحدة هي الأخرى، أي يتم إيجاد توافق متجدد في الثقة والقواعد والالتزامات من خلال درجة التبادل المشترك، والفكرة الأساسية التي نركز عليها هاهنا أن الرأسمال الاجتماعي لا بد أن يجمع بين هذين النوعين من الروابط لرفع مستوى الراسمال الاجتماعي وليس أخذ شكل واحد فقط منها، ولهدف تقادي سلبيات الشبكات المغلقة المنحازة التي تفكك الترابط الاجتماعي، حيث إن اتحاد أنواع الروابط الموحدة والرابطة (الخارجية) يؤدي إلى ترقية الرأسمال الاجتماعي ورفع الكفاءة والأداء (لاحظ الشكل التالي)،

¹ Bourdieu.P, op. cit

الشكل 17 ضرورة إتحاد روابط Bridge/Bond المكونة للرأسمال الاجتماعي

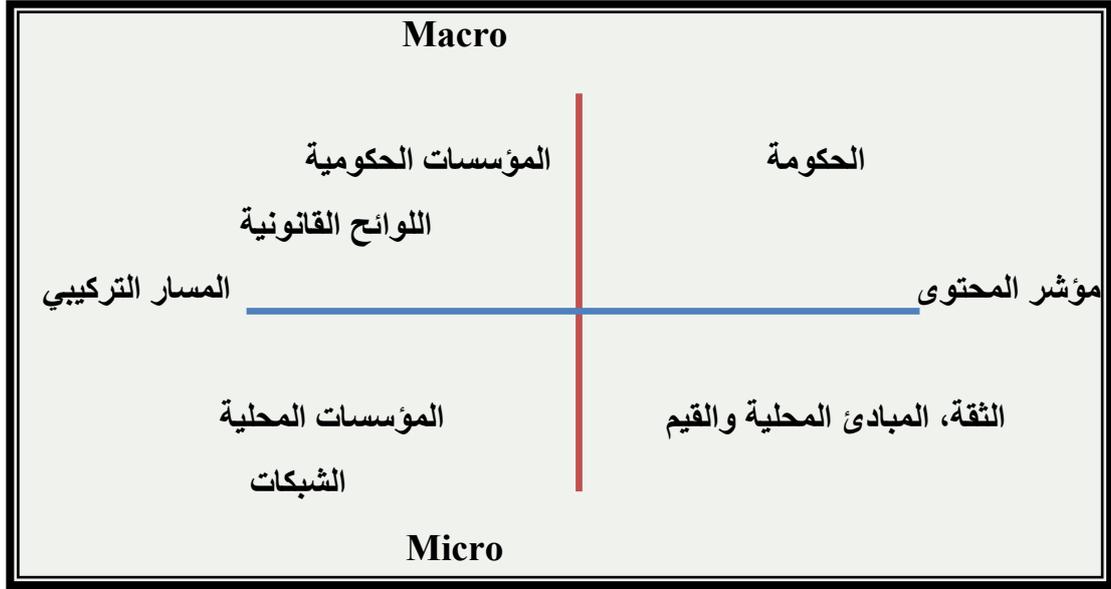


المصدر :

Woolcock.M And Narayan.D," Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy ", World Bank, December.1999, P.9

لأجل تصبح روابط الخارجية الرابطة قوية لآبد من دعم الثقة الشخصية والثقة العامة والترابط الاجتماعي والمبادئ المشتركة والمشاركة المدنية وقواعد التبادل وغيرها، من خلال هذا التبادل الاجتماعي المفتوح على باقي المجموعات، والقاعدة العامة هي إتحاد الروابط الداخلية والروابط الخارجية (الشكل)، لأن الاستغناء عن الروابط الموحدة واستبدالها بروابط جديدة أفقية خارجية فقط وحدها تجمع الأعضاء المختلفين ينعكس مباشرة على المردودية في الأداء وضعف في انطلاقة العمل، فمثلا نلاحظ أن تحويل شبكة المشروع الاستثماري من مستوى قروي إلى مستوى حضري بالمدن الكبرى (لاحظ الشكل) وهو مثال للعلاقات الداخلية والخارجية على الترتيب تنخفض المردودية عند المقارنة بين الوضع الأول B والوضع الجديد C، لأن التحول من A إلى B كان عند تطوير نفس الروابط الموحدة، ثم التحول إلى مردودية ادني عند C بعد استبدال كليا هذه الروابط الداخلية الموحدة بالروابط الخارجية في المدن وكذلك حال D إذا اختار نفس عملية الاستبدال، والعكس يكون بجمع نوعي الروابط في العمل الاستثماري هو نجاح له، وإلا يبقى الاستثمار منغلق ومنعزل تماما عن البيئة الاقتصادية والسوق وهو ما يترجمه غياب الشبكات الأفقية الخارجية، ومنه فإن دراسة شبكات الروابط ونجاعته وما يتعلق بها، كل ذلك له اتصال بالطرح النظري المسمى "الفراغات البنوية للتركيب الاجتماعي" لـ Burt «The Structural Holes» لأجل تسهيل العمليات وتواصل التبادلات واستمراريتها بواسطة الشبكات والاتصالات المفقودة داخل هذا التركيب وأهمية المعلومة.

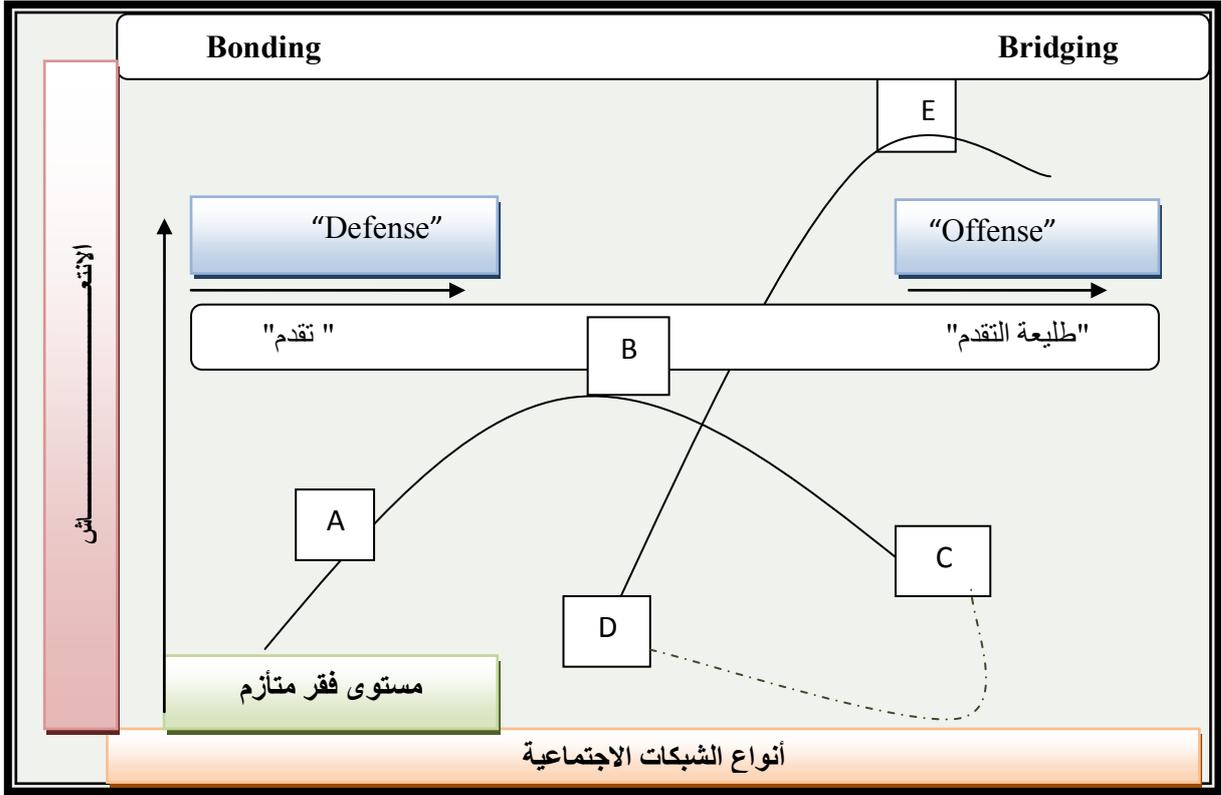
الشكل 18 مفاهيم رأسمال الاجتماعي ووضعتها والمؤشرات المكونة له



المصدر:

Grootaert.CH and Bastelaer.TH.V, "Understanding And Measuring Social", The World Bank Social Development Family Environmentally and Socially Sustainable Development Network, Social Development Department, Social Capital Working Paper Series Attention Ms. Gracie M. Ochieng 1818 H Street, NW, Room MC 5-410 Washington, DC 20433, USA, April 2001, Figure 1.p20

في الشكل توضيح لأهمية توجد العلاقات الداخلية والخارجية في تكوين الراسمال الاجتماعي، ودرجة كثافة كل منها، والمستوى المرتفع لها ينعكس بصفة إيجابية على كثافة الراسمال الاجتماعي وفعاليتها من خلال عمله ونتائج ذلك على المجموعات والعضوية، وبالمقابل يكون الاقتصار على روابط الـ "Bonding" الداخلية هو أجتامعيا واقتصاديا الانغلاق والعزلة والركود رغم ما تتيحه من الانتاجية كما تقدم معنا من خلال كثافة القواعد والثقة والمعتمدية وقوة الترابط داخل المجموعات، وأما الاقتصار على روابط الخارجية دون الداخلية هو غلق لقنوات المعلومة والاتصال وقطع الروابط بين المجموعات التي تخدم الترابط الاجتماعي والاندماج.



المصدر:

Woolcock.M And Narayan.D, « Development Social Capital : Implifications For Theory, Research And Policy », world bank, December.1999, figure2

نتتبع مسار التطور التدريجي في الشبكات من A ذات الشبكة الداخلية إلى B ذات كثافة معتبرة في الشبكة الخارجية إلى E الكثافة المرتفعة للروابط الداخلية والخارجية، وهو ما يعكس فعاليتها، في حين الشبكة D للعلاقات الداخلية (مهمشة، منعزلة ومستوى إقتصادي متدني أقل من A) إلى E في حال الاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية وتعبئتها لتحصل على نفس الفعالية والكفاءة للشبكة A، وإلا إلى مستوى متدهور أكثر من الأول (الخط المتقطع) في حال الاستغناء عن الشبكة الداخلية والبحث عن شبكة للروابط الخارجية وهو بحث عن العمل المتعاون والثقة والتضامن والترابط داخليا وغيرها من الموارد، وذلك الذي يؤثر على الانتاجية وعلى الوظائف والقيام بالعمليات.

المطلب الثاني: أنواع الرأسمال الاجتماعي حسب شبكة العلاقات

في هذا الجزء نجد كذلك ثلاثة أنواع تابعة لوظيفة وأثر أنواع الشبكات السابقة المعروضة:

- الرأسمال الاجتماعي الموحد "Uniting"
- الرأسمال الاجتماعي الرابط "Binding"
- الرأسمال الاجتماعي الإدماجي "Who Connects"

حدد Putnam (2000) نوعين¹ منها هي الرابطة، وهي ناتجة من أثر شبكة Bridging على المجموعات الاجتماعية وعلى الاعضاء المتميزين عن بعضهم، غير المتجانسين، ثم الموحدة وهي ناتجة من أثر شبكات Bonding التي تجمع المجموعات والاعضاء المتجانسين بينهم في الخصائص الاجتماعية من القيم والمبادئ وغيرها، وجاءت الإشارة الى نوع آخر من وظائف الشبكات وأثرها هو الرأسمال الإدماجي من طرف العديد من الباحثين ومنهم بخاصة Woolcock (2001)²، وهو تابع لنوع شبكة Bridging الرابطة الخارجية التي تتناول الاتصال مع المجموعات الدخيلة على المجتمع المدني قصد تسهيل إدماجها لفقدان تلك الموارد الاجتماعية الأولية بخلاف المجموعات المجاورة داخل المجتمع المدني التي تكفيها روابط Bridging، وبذلك نتحصل على الرأسمال الاجتماعي الموحد، الرأسمال الاجتماعي الرابط والرأسمال الاجتماعي الإدماجي.

الرأسمال الاجتماعي العام والرأسمال الاجتماعي الخاص³

إن الأعمال حول الرأسمال الاجتماعي أحدثت تفريقا بين الرأسمال الاجتماعي الشخصي والرأسمال الاجتماعي العام (أنظر الجدول)، وكلا النوعين هو متداخل والتفريق بينهما فيه شيء من الصعوبة لأن الرأسمال الاجتماعي كما تقرر نظريا يكمن في العلاقات بين الأشخاص ولا بد من ذلك، وهو يتحدد بالنظر للأعوان العاملين إما أشخاص أو تنظيمات اجتماعية والشبكات الناشئة، ولكن تدخل هؤلاء الأعوان يعطي تمييز واضح بين وجود شبكات شخصية و شبكات عامة حسب محورها الأساسي الذي يحرّكها .

1. **الرأسمال الاجتماعي الشخصي الخاص:** محور العلاقات يتدخل الشخص في تراكمها على مستواه مع العالم الآخر، وما تتيحه العضوية وغيرها واستثمارها داخل العمليات وتحصيل الموارد تخدم مصلحته الخاصة كمثال الثقة الخاصة، يتحصل عليها الشخص بإنتمائه إلى مجموعة معينة (تعريف Bourdieu)، وقد يتم الاستفادة منه وتناقله إلى أعوان يدخلون تحت مسؤولياته كالعائلة، أين يتم استهلاك السلع العامة والاستثمار في العلاقات وتوجيهها للمنافع الخاصة، ومرجعه أن "الشخص مدمج في أحد أو مجموع الشبكات الاجتماعية"⁴، ومثل ما بيّنه Coleman 1988 .

¹ Putnam.R, "Bowling Alone : The Collapse And Revival Of American Community", Simon Schuster, new york, 2000, p.p 22-23, Cité Par "Atelier Sur Le Capital Social, Les Concepts, La Mesure Et Les Incidences Sur Les Politiques", Projet De Recherche Sur Les Politique Initiative RPR, , Canada, Join.2003, p. 22

² Woolcock.M, « Le Role Du Capital Social Dans La Comprehension Des Resultats Sociaux Et Economique », Revue Canadienne De Recherche Sur Les Politiques ISUMA, vol. 2, No.1, 2001, p.p 11-18, Cité Par "Atelier Sur Le Capital Social, Les Concepts, La Mesure Et Les Incidences Sur Les Politiques", Le Projet De Recherche Sur Les Politique Initiative RPR, Canada, Join.2003, p. 22

³ Levesque.M Et White.D, op. cit p.p 30-31

⁴ Forgues.E, "Capital Social, Gouvernance Et Rationalisation Des Pratiques Communautaires ; Outils Théoriques Et Méthodologiques", Chercheur Institut Canadien De Recherche Sur Les Minorités Linguistiques, Août.2004, P. 9

2. **الرأسمال الاجتماعي العام:** " تأسيسه يرجع إلى الشبكات الاجتماعية داخل المجتمعات والتي تحدد الشكل التي تأخذ أعماله وتطويره"¹، حيث إن تراكمه يكون على مستواها (المجموعة هي المحور)، ويرجع الراسمال الاجتماعي العام كذلك إلى ما تتميز به هذه الشبكات من الخصائص المحددة للراسمال الاجتماعي، من السلع العامة والموارد القاعدية والمعلومة والقواعد والقيم المشتركة والمبادئ والتبادلات، والأعضاء في الشبكات يستفيدون من الراسمال الاجتماعي العام لانتمائهم إليها بحسب تمركزهم داخل المجموعة، أي إن التحول عن المجموعة سواء الرسمية مثل النوادي أو غير الرسمية مثل الجوار والزملاء يفقدنا هذا النوع من الرأسمال الاجتماعي لأنه يتم الاستغناء عن الشبكات المؤسسة بالانتماء إليه ويتم فقد الموارد الاجتماعية المحصلة على مستواه كالثقة المتبادلة وقواعد التبادل والمبادئ وغيرها، كما قدّمه Coleman 1988 , Fukuyama 1995 , Putnam 1993- 1995-2000، وكذلك Bourdieu يقرر أن "الرأسمال الاجتماعي المملوك من طرف العون الخاص مرتبط بامتداد شبكة الروابط القابلة للتعبئة ومرتبطة بحجم الرأسمال (الاقتصادي والثقافي) المحصل بخصوصية مع كل واحد من المتصل بهم..."²، ويرى بالمقابل أن "الرأسمال الاجتماعي هو ليس مستقل كليتنا تماما، بفعل أن التبادلات المؤسسة بتداخل استطلاع المعارف، تقترض الاعتراف بأدنى تجانس للأهداف، والذي يمارس الأثر المضاعف على الرأسمال المحصل بخصوصية الفرد"³، أي إشارة إلى أن هناك الرأسمال الاجتماعي الخاص، ومن ناحية أخرى متوافقة معها تخص الرأسمال الاجتماعي العام يرى أن التأسيسات الاجتماعية لديها رأسمال اجتماعي عام "The Entire Social Capital" ... "collective"⁴ الذي يساهم فيه كل عون، ويرمز إليه باسم العائلة أو التجمع وغيرها، ولكن هنا لا بد من وجود إتصال مباشر للشخص معه، أين أفعال العون وتصريحاته وشخصيته فيها تكون لصالح المجموعة، أي أن الرأسمال الاجتماعي العام لا بد أن تسمح له أن "يتمركز بين أيدي العون الذي لديه سلطة العمل وكذلك العون المكلف في تمثيل المجموعة لأجل العمل بواسطة هذا الرأسمال ذو الملكية الجماعية، بدون تعليقه أو إسناده بغرض شخصي"⁵، وإنما توظيفه يكون لمصلحة المجموعة وهكذا توظيف أعماله ولقاءاته وشخصه، عند P.Bourdieu يتحول كل الرأسمال الاجتماعي العام إلى رأسمال اجتماعي شخصي "Individualisé" بحيث إذا تمركز عند العضو الذي لديه السلطة المخولة له من طرف المجموعة لممارستها على الأعضاء، والذين لديهم أحقية مضمونة في الرأسمال الاجتماعي العام بدون تفريق، وعليه نقول في أنواع الراسمال الاجتماعي أنه يأخذ صورة الراسمال الاجتماعي العام، لأنه من السلع العامة التي تخص المجموعات داخل المجتمع المدني والعضوية فيها كمحرك أساسي لتلك الشبكات على مختلف

1 Idem

2 Bourdieu.P, op. cit. p. 2

3 Idem

4 Ibid, p. 3

5 ibid, op. cit

أنواعها الداخلية والخارجية، ويأخذ كذلك صورة الراسمال الاجتماعي الخاص تماما مثل الراسمال البشري والراسمال الاقتصادي ولكن هو محصل من التعامل والتبادل وبالإنتماء لمجموعة كشرط أساسي في مفهوم الراسمال الاجتماعي.

المطلب الثالث ابراز اهمية الراسمال الاجتماعي وأثره الايجابي

إن الدراسات النظرية والتطبيقية المطروحة التي تركز على مفهوم الراسمال "تشمل تسعة"1 عناوين، عليها مدار العمل وهي جميعها عوامل تدخل في إستراتيجية تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة وكلية، وذلك على حصص موزعة فيما بينها:

1. العائلات والمشاكل مع الشباب
2. التعليم والمستوى المحصل.
3. الترابط الاجتماعي، والمجتمع المدني
4. التنظيمات الاجتماعية المختلفة ودورها.
5. الحكومات والشفافية والحريات والمشاركة المدنية
6. الوضع العام ومشاكل العمل الجماعي
7. الرفاهية الاجتماعية والصحة العامة
8. الفساد ومكافحة الجريمة
9. التنمية الاقتصادية

وتضاف عليها الجهود المقدمة في البحث من طرف المنظمات الدولية مثل البنك الدولي bm ومنظمة التعاون OCDE، وتبعاً لذلك فإن مفهوم الراسمال الاجتماعي يتم الدخول والتفصيل له من منظور لأربعة زوايا²:

- الانثروبولوجيا Anthropological تخص الطبيعة البيولوجية للتجمع الإنساني وسلوكه وانتمائه الطبيعي.
- النظرة الاجتماعية في دراسة القواعد والموارد الاجتماعية ومصادر الراسمال الاجتماعي وبيان مميزات التنظيم الإنساني بخاصة الروابط والثقة وقواعد التبادل والشبكات لأجل خدمة العمل المتعاون والتنسيق والمشاركة المدنية.
- النظرة الاقتصادية بالاعتماد على فرضية أن الأشخاص يعظمون منفعتهم الشخصية بقرارهم المشاركة والتكامل مع الآخرين، وبالعودة لمصادر الراسمال الاجتماعي تتضح مختلف أصناف عمليات المجموعة،

¹ Woolcock.M. And Narayan.D, « Development Social Capital : Implifications For Theory, Research And Policy», World Bank, december.1999, p.p 5-6

² Idem

وفي الجانب هذا بيان للاستراتيجيات الاستثمارية للأشخاص الذين يختارون مختلف الاستعمالات الممكنة.

➤ المسؤولية والسلطة ودور المؤسسات والمبادئ السياسية والاجتماعية في تحديد التصرفات والسلوكيات، ولأجل تعزيز التنمية المستدامة وتراجع مستوى الفقر البنك الدولي ركز على مهمة المؤسسات والمعطيات الاجتماعية المتاحة من الثقة والشبكات.

وقد أعطى Coleman أربعة أمثلة للدلالة على وجود رأسمال اجتماعي، وأخذ لصيغ معينة في كل مرة حسب توظيفه، ذكرها قبل التعرض لمحددات الرأسمال الاجتماعي¹:

1. تجار المجوهرات والأحجار الكريمة وتبادلاتهم التجارية العملية ونقلها للاستثمار الخاص فيها له خصوصية خاصة بهذه المجموعة، وهي ضرورة توفير الصدق والأمانة وإلا يتعطل التبادل التجاري المرتبط بالإيرادات المالية الضخمة لهذه السلع، وذلك يعكس أهمية درجة تلك الخصوصية من الصدق والأمانة والثقة المتبادلة وغيرها لعمل هذه الأسواق.

2. "study circles": في جنوب كوريا مجموعات الطلبة القادمون من المدارس العليا، أو الكنائس أو مقاطعات خاصة مشتركة بينهم، نشأة قواعد مشتركة لأي مجموعة منها تتوزع على ناحيتين:

■ الانتماءات السابقة للطلبة ساهمت في تعزيز العلاقات الاجتماعية بينهم والتي ترجمها فيما بعد نشأة تلك المسارات والشبكات.

■ تعدد هذه الاشكال من المسارات والشبكات حول الدراسة كتنظيمات اجتماعية نشطة هو نفسه محدد للرأسمال الاجتماعي (تكوين الرأسمال الاجتماعي).

3. الأم التي لديها 6 أبناء، تتحول حديثا مع الزوج والأولاد من مضيق قريب من المدينة إلى مدينة القدس "Jérusalem"، أين تتاح للأبناء أكبر سهولة داخل المدينة، تضع بعد زمن الأولاد في المدارس، وكذلك احقية اللعب بالأماكن المخصصة وكل ما تسعى لفعله مادام الانتماء محقق، والفرق بين الوضعية الأولى والثانية يكمن في اختلاف البناء التركيبي وأثره فيما بعد على شخصية الأولاد.

4. "خان الخليلي" سوق القاهرة: مجال بين التجار والتنافسية الظاهرة، البحث عن سلعة خاصة واستبدال العملة والتقاء العرض والطلب، وحصول لقاءات الزملاء والأصدقاء المربحة، ونشأة الالتزامات، وحضور العائلات يتولد عنه العلاقات العائلية ودور خصائص العائلات ومميزاتها والمبادئ والقيم المشتركة بينها وتفاعلها له أهمية.

نلاحظ Fafchamps في البحث عن عمل ومقارنة العرض والطلب واحتمال الحصول على وظيفة²، وحال تجار وصيادي السمك³ وتوظيف العلاقات في العمليات وتحقيق العوائد.

¹ Coleman.J, op. cit. p.p s98-s100

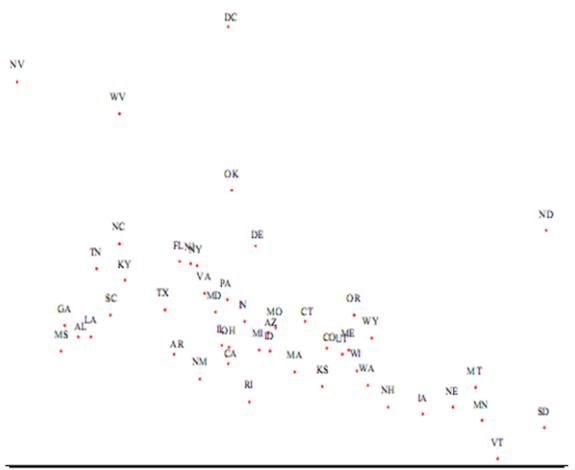
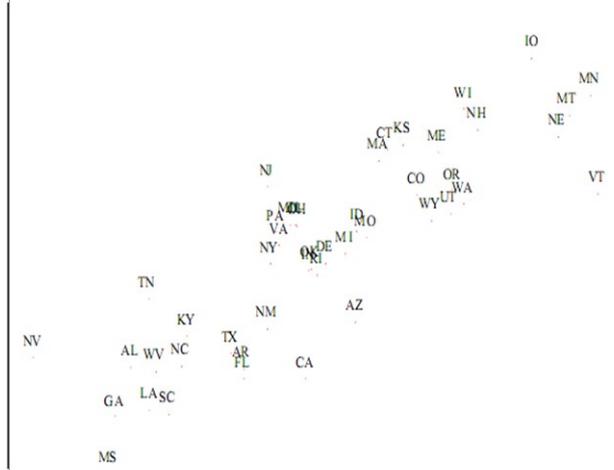
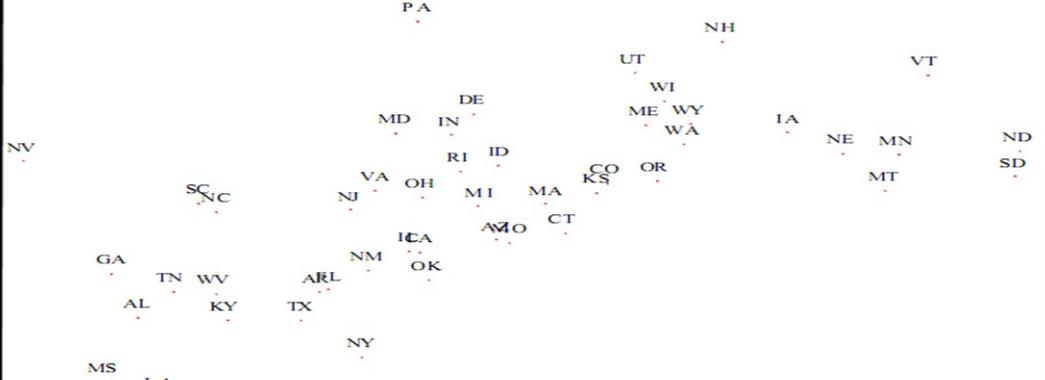
² Fafchamps.M 2004 p 28

³ Fafchamps.M 2004 p31

أن الأمثلة السابقة صورت قدمت الرأسمال الاجتماعي على تنوع من المزايا الاقتصادية والمالية والرمزية، حيث بين أهمية الرأسمال الاجتماعي من جهة ما يوفره من المحتوى المعرفي من القواعد والمبادئ والثقة العامة والتبادل، ودورها في رفع مستوى المردودية الاقتصادية وتسهيل العمليات، والمجموعات المذكورة وأهميتها هو إبراز لأهمية الوحدات الاجتماعية والشبكات كجزء من البناء الاجتماعي ودورها في الاتصالات وخدمة الأعضاء والترابط وتحقيق المصالح والأهداف المشتركة كما جاء في المعطيات، وكذلك يبين حركية العائلة ودور المناخ الاجتماعي المحيط بها، وأثر الرأسمال الاجتماعي في تطوير الرأسمال البشري وتحسين المستوى الاجتماعي، ويصور الاستثمار الاقتصادي في العلاقات الاجتماعية المتاحة لدى الأشخاص والمجموعات وتوظيفها داخل الأسواق في التعاملات، ما تدل على أن الرأسمال الاجتماعي عامل مبدئي في تحقيق الرفاهية ومثال لذلك فيما يخص التعليم والصحة والأمان والإجرام والعدالة والعمل الثقافي والرياضة ومختلف الأنشطة والعمل التطوعي ولدينا النقل والسكن¹ والرفاهية ومؤشراتها، ونستعين في ذلك بخلاصة العمل لدى Putnam على الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ Graczyk.J, "Capital Social And Well Being", Produced By The Australian Bureau Of Statistics, Commonwealth Of Australia, August.2002, p.p 12-19

الجدول 3: تمثيل بياني آثار المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية والرفاهية:

<p>الشكل القناعات والمبادئ غير المنضبطة/دفع IRS 1992</p>	<p>الشكل مؤشر كفاءة التعليم داخل مختلف الولايات</p>
	
<p>الشكل رقم العنف خلال الفترة 1980-1995</p>	<p>الشكل رقم تطور مؤشر الصحة داخل الولايات 1993 - 1998</p>
	
<p>الشكل التعادل الاقتصادي داخل الولايات</p>	
	

المصدر

Putnam.P,"Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", (New York: Simon and Schuster 2000), cite par Putnam.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University,2000, Figure7.1 Figure7.4 Figure7.6 Figure7.

الاستنتاجات:

- المجموعات والشبكات التي يتضمنها مفهوم الرأسمال الاجتماعي هي وحدات جزئية من البناء أو التركيب الاجتماعي الكلي، وبالتالي تلك الوحدات تحمل معالم وخصائص التركيب العام، وأهدافها لا بد أن تخدم أهداف التركيب الكلي.
- المجموعات والشبكات المكونة للتركيب الاجتماعي، عدم بقائها في عزلة وتفاعلها مع بعضها ودخولها في علاقات رابطة بينها نفعية ومستمرة هو ترقية لمستوى للرأسمال الاجتماعي ونتائج العملية مثل الترابط الاجتماعي والمشاركة الفاعلة.
- التركيز على المؤسسات والمجموعات الاجتماعية الناشطة أمر مهم في تحقيق كفاءة عالية في التبادل وتوفير السلع العامة وخدمة البحث والإنصاف لأجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخدمة العضوية فيها¹.
- ترقية الثقة العامة جيدة مقارنة بتوسيع الثقة الشخصية من خلال تنشيط الشبكات والمجموعات، والتبادلات المشتركة والتعارف تطلعاتها (Bourdieu) لأن الثقة العامة هي ذات نجاعة عالية وأثار إيجابية على الاعوان جميعا، ذلك كون الشبكات الاجتماعية تسعى لهدف التحول التدريجي من الثقة الشخصية إلى الثقة العامة.
- إن إتصال المشاركة المدنية (الاجتماعية) بالعمل الحكومي هي علاقة تعاونية فعالة في توفير السلع والخدمات الأولية، وخدمة المجتمع المدني وأجزائه، لأن الإدارة تستطيع التحكم في المعطيات المتاحة والمتغيرات الأساسية، وفرض نوع من الإلزامية وضبط القواعد القانونية المحددة للحقوق والواجبات، لدينا التواصل الاجتماعي يأتي لتهيئة الوضع الاجتماعي وضمن المشاركة المدنية والمعتمدة في تعديل الأساليب للبرامج الحكومية والمساهمة في القرار.
- الإدارة وتوظيف التنظيمات القاعدية الوافية لأجل خدمة المجتمع المدني، مثل توفير الموارد والمعلومة والاتصال بين المجموعات المتنوعة والمختلفة، ضد الاقصاء والتهميش والفساد والصراعات الاجتماعية والعمل العدائي وغيرها، من خلال تعبئة الجهود وتقاسم الأدوار.
- الرأسمال الاجتماعي بمفهومه المتقدم معنا يتصل بالمستوى الجزئي (Micro) الوحدوي والمستوى الكلي (Macro) والمستوى المتداخل بينهما (Micro-Macro).
- تتنوع الروابط والعلاقات للرأسمال الاجتماعي إلى روابط أفقية أي بين الأعضاء داخل التنظيم (داخلية = التجانس الموحد والترابط)، وعلاقات عمودية أي خارجية بين أعضاء باقي التنظيمات المختلفة.

¹ OCDE 2001, op cit

- الرأسمال الاجتماعي يكون سلعة من ملكية شخصية، ومن جهة سلعة عامة¹.
- هو يستقر في علاقات الشخص وليس فيه بذاته أو في خصائص شخص ما، وهو ما يجعله سلعة عامة مشتركة بين الأعضاء في المجموعة، والسلع العامة من مظاهره.
- إمكانية ممارسة الرقابة الاجتماعية كما قررها Coleman، من خلال المحددات المذكورة والمقررة عنده للرأسمال الاجتماعي بتوظيف تلك الشبكات والموارد الاجتماعية كالمعلومة.
- هو "من إنتاج استثمارات المجتمع في بذل الجهد والزمن (Bourdieu) (في التبادل الاجتماعي بما فيه تحسين التعاون وإيجاد الشبكات وقواعد الثقة وغيره) بشكل اقل مباشرة مقارنة بالرأسمال البشري والمادي، وهو الاستثمار الذي تنتج عنه الشبكات الاجتماعية المكثفة [Bourdieu]: وقواعد التبادل والمعلومة والتعارف وتطلع المعارف]، والتي تطور النتائج الاقتصادية والاجتماعية وأيضا تعزيز المشاركة المدنية والثقة الاجتماعية كلها معا².
- ونتيجة للمشاركة الثقافية وأثرها وقواعد السلوكيات المكتسبة أو الموروثة بالماضي، إن الرأسمال الاجتماعي يقدم معالم اجتماعية في صورة ["رأسمال"] [اقتصادي] لكونها موارد ذات مردودية وامتيازات، تنشأ منها القواعد والقيم والعلاقات الاجتماعية التي يتشاركها الأشخاص الأعضاء في المجموعات والشبكات بواسطة العمل الجماعي.
- الرأسمال الاجتماعي يتراكم بواسطة استعماله وتوظيفه في العمليات، حيث تقوية الشبكات والقواعد والقيم ويتدهور عند تعطيل استعماله، حيث الجهد المرتبط بالزمن يسرع من مضاعفة كثافته وعكس ذلك هو سريع التآكل³.
- الشبكات المكثفة المنغلقة Bonding أكثر إنتاجية لكثافة الرأسمال الاجتماعي وقوة الروابط، الشبكات المكثفة المفتوحة Bridging تخدم الترابط الاجتماعي ككل وهي عامل رئيسي لتطوير العملية الإنتاجية وفتح القنوات الجديدة للمعلومات والاتصالات وعقد التعاملات والاستفادة من الإصدارات الفكرية المطورة حديثا، ولدينا الشبكات المكثفة Linking تخدم فعالية الأداء واتخاذ القرارات على مستوى السلطة والهيئات السياسية والقانونية.
- الاقتصاد النظامي وغير النظامي واثر الرأسمال الاجتماعي الصادر عن انواع التنظيمات والمجموعات المنظمة وغيرها (الرسمية وغيرها).

¹ OCDE 2001, op. cit. p. 48

² OCDE 2001, op. cit

³ Idem

الفصل الثالث

دراسة الخصائص الاجتماعية لمجموعة دول MENA
والرأسمال الاجتماعي social capital

الفصل الثالث:

دراسة الاجتماعية خصائص لمجموعة دول MENA والرأس مال الاجتماعي

مدخل (حول تاريخ المجموعة MENA وتطورات الاحداث):

MENA هو مصطلح يستخدم للتعبير عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو يستخدم غالباً في الأعمال الأكاديمية والكتابة. يغطي المصطلح عموماً منطقة واسعة، تمتد من المغرب في شمال غرب إفريقيا إلى إيران في جنوب غرب آسيا. وبصفة عامة تشمل جميع البلدان في الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا، وكذلك إيران وإسرائيل ولكن ليس تركيا.¹ نظراً لكون المصطلح مرتكزاً على نظرة أوروبية تظهر في كلمة "الأوسط"، فإن مصطلحي "ناوا"، أي NAWA بالإنجليزية، وهو مكوّن من الحروف الأولى لعبارة "North Africa and West Asia" أي شمال أفريقيا وغرب آسيا، ومصطلح "وانا"، أي WANA بالإنجليزية، يستعملان كذلك في الكتابات الأكاديمية. ويعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي هو مصطلح جغرافي-سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها. جغرافياً، يضم الوطن العربي أراضٍ احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء اسكندرون والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا وجزر الكناري وسبتة ومليلية وصخرة الحسيمة تحت الاستعمار الإسباني (وعربستان - الأحواز) والجزر الإماراتية طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى المحتلة من إيران. منطقة الشرق الأوسط تمتلك احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي الذي جعله مصدراً حيوياً للاستقرار الاقتصادي العالمي، ومنطقة الشرق الأوسط تمتلك 60% من احتياطي النفط في العالم و 45% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم واعتباراً من عام 2011 نجد 8 من دول أوبك 12 ضمن منطقة الشرق الأوسط.

MENAP

في أبريل 2013، أنشأ صندوق النقد الدولي منطقة تحليلية جديدة تسمى (MENAP الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان)، الذي يضيف أفغانستان وباكستان إلى بلدان الشرق الأوسط.

¹https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7_%28%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%29#cite_note-1

MENASA

بوليس الوطنية الآسيوي لل MENASA يشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الحدود الشرقية من إيران وأفغانستان وباكستان مع منطقة جنوب آسيا التي تضم الهند وسريلانكا وبنغلاديش تمتد شرقاً إلى مناطق الهند الصينية في تايلند، اندونيسيا وماليزيا.)

MENAT

والنظر على التحول في الاقتصاد، فإن MENA المدى أصبحت تستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات في منطقة الشرق الأوسط لتشمل رسمياً "تركيا" في قائمة دول المنطقة.

وتستعمل مصطلح العالم العربي أو حتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل وزارة الخارجية الأمريكية التي تسقط صفة العروبة عن تسمية المنطقة. مصطلح الشرق الأوسط ربما يكون قد نشأ في 1850 في مكتب الهند البريطاني¹. ولكنه أصبح معروفاً على نطاق واسع عندما استخدمته البحرية الأمريكية من قبل Thayer Mahan Alfred 1902 للإشارة إلى المنطقة الواقعة بين السعودية والهند². هذه الدول استقلالها أثناء أو بعد الحرب العالمية الثانية، فأُنصفت المملكة المتوكلية اليمنية من الدولة العثمانية في عام 1918، ومن ثم العراق في عام 1920، وجمهورية مصر في عام 1922، بينما المملكة العربية السعودية تسيطر على نجد والأحساء عندما هزم العثمانيون في الحرب العالمية الأولى ثم مدت سيطرتها إلى الحجاز حتى إعلان التأسيس عام 1932، واستقلت جمهورية لبنان في عام 1943، وتبعها الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية في عام 1946، ومن ثم ليبيا في عام 1951، وتبعها المملكة المغربية وتونس في عام 1956، والكويت 1961، والجزائر عام 1962 والإمارات العربية المتحدة في عام 1971، أما سلطنة عمان مع أنها خضعت للحكم الفارسي لفترة قصيرة وبعدها من الاستعمار البرتغالي، إلا أنها تتمتع بحكم ذاتي منذ القرن الثامن. شكلت الجامعة العربية في 1945 لتمثيل مصالح الدول العربية، وخاصة لمتابعة الوحدة السياسية للوطن العربي، وهو المشروع المعروف باسم الوحدة العربية وكانت هناك بعض المحاولات الوحدوية التي لم تعمر طويلاً في منتصف القرن العشرين، منها الجمهورية العربية المتحدة والتي تأسست عام 1958 وانتهت في عام 1961. هدف الجامعة العربية الرئيسي هو تحقيق حد أدنى من

¹https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A#cite_note-1

² Koppes.C.R. (1976), General Gordon and the origin of the term Middle East Middle East Studies 12: 95–98

التعاون بين الأنظمة العربية سياسياً. ويقع مقرها الدائم في القاهرة، وكان قد نقل مؤقتاً إلى تونس خلال الثمانينات، بعد طرد مصر من الجامعة بين عام 1979 وعام 1989 بسبب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد Camp David في 17 سبتمبر 1978. تراجعت فكرة الوحدة العربية منذ الثمانينات، وحلت محلها نزعة قطرية ضيقة تمثلت بصعود شعارات مثل القومية المصرية والأردن أولاً ولبنان أولاً، الخ. في 29 نوفمبر 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ينص على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية فلسطينية وتدويل منطقة القدس (أي جعلها منطقة لا تنتمي إلى أية دولة ووضعها تحت حكم دولي)، وكانت نسب تقسيم الأراضي كالتالي:

- 56 % لليهود (تضم معظم مناطق السهل الساحلي والنقب)
- 43 % للعرب (تضم معظم مناطق الجليل وجبال نابلس وجبال الخليل وغور الأردن)
- 1 % منطقة القدس.

في ماي 1948 أول حرب في الصراع العربي الإسرائيلي لرفض قرار تقسيم فلسطين وإعلان دولة إسرائيل، فدخلت فلسطين قوات من المملكة المصرية ومملكة الأردن ومملكة العراق وسورية ولبنان والمملكة العربية السعودية لحماية الأراضي والسكان العرب من الميليشيات الصهيونية المسلحة مثل البلماخ والإرغون والهاغاناه والشتيرن والتي ضمت مقاتلين يهودا هاجروا من أوروبا إلى فلسطين. نكسة 1967 الحرب الثالثة ضمن سلسلة الصراع العربي الإسرائيلي، كانت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن عام 1967، انتهت بانتصار إسرائيل واستيلائها على قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء وهضبة الجولان.

حرب 1973 بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل بمساعدة أمريكا والغرب من جهة أخرى، استطاع العرب أن يحققوا نصر عسكري على إسرائيل ساهم في إعادة شبه جزيرة سيناء إلى السيادة المصرية من جديد فيما بعد، إلا أن الرئيس السادات اتجه إلى التفاوض مع إسرائيل منفرداً مما أدى إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد Camp David

أدى غزو القوات العراقية للكويت إلى قيام حرب الخليج الأولى 1990-1991، أنضمت كل من سوريا، مصر إلى التحالف المتعدد الجنسيات المعارض لغزو العراق للكويت أما الأردن وفلسطين كانوا من الموافقين على ذلك الغزو مما أدى إلى بداية علاقات متوترة بين العديد من الدول العربية بعد الحرب تم الاتفاق على ما يسمى ب إعلان دمشق وهو تحالف رسمي هدفه

إتخاذ إجراءات دفاعية عربية مشتركة في المستقبل بين مصر، سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي¹

حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت 17 يناير إلى 28 فبراير 1991، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام 1990 اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط.

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء المنطقة، بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. من أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسيّ وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية²: في مصر و في تونس وفي ليبيا و في اليمن ولا تزال هنالك دول تعهما موجة الاحتجاجات منها البحرين وسوريا.

¹ Gregory L, Aftandilian Egypt's Bid for Arab Leadership: Implications for U.S. Policy, Council on Foreign Relations, 1993, ISBN 0-87609-146-X, pages

² Korotayev.A, Zinkina.J. "Egyptian Revolution: A Demographic Structural Analysis. Entelequia. Revista Interdisciplinar 13 (2011): 139-165

حسب تعريف البنك الدولي:

1. الاردن	6. السودان	12. تركيا	18. لبنان
2. الامارات العربية المتحدة	7. العراق	13. تونس	19. ليبيا
3. البحرين	8. الكويت	14. سلطنة عمان	20. مصر
4. الجزائر	9. المغرب	15. سوريا	21. موريتانيا
5. السعودية	10. اليمن	16. فلسطين	
	11. ايران	17. قطر	

الشكل 20 يوضح دول مجموعة MENA حسب تعريف البنك الدولي¹:



المصدر:

<http://timelesshonored.blogspot.com/2011/03/how-to-respond-to-revolutions-in-north.html>

<http://www.banquemoniale.org/fr/region/mena>

¹ <http://www.banquemoniale.org/fr/region/mena>

المبحث الأول: الخصائص الاجتماعية المشتركة للمجموعة

ضم سكان منطقة MENA حوالي 6 ٪ من مجموع سكان العالم، وتعادل ثلث عدد سكان جمهورية الصين الشعبية يعادل عدد سكان منطقة الشرق الأوسط تقريبا عدد سكان الاتحاد الأوروبي، = 1.25 عدد سكان الولايات المتحدة.

المطلب الاول: تركيبة البناء الاجتماعي للمجموعة : Social Structure

المجتمع المدني للمجموعة مثله مثل باقي المجتمعات الانسانية الاخرى يتكون من مجموعة التنظيمات والمجموعات الرسمية وغير الرسمية بشكل موسع اذا قارناهما، وللمؤسسات الاجتماعية - التقليدية مثل الأسرة والنظام القبلي؛ والحديثة مثل جمعيات الأسرة والمنظمات الخيرية - نفوذ قوي في الحفاظ على هوية المجموعات الاجتماعية، كما أنها تلعب دوراً في دعم الهوية الثقافية الجماعية وكما للهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني نفوذ في الحفاظ على التنوع، منظمة غير حكومية (بالإنجليزية Non-governmental organization NGO) هي منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية. ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية. وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين (مجموعات ذات شخصية قانونية) ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون في الأغلب من أرصدة خاصة. ولهذه المنظمات خصائص:

- الأصل الخاص لتأسيسها ؛
- الهدف غير الربحي لنشاطها ؛
- الاستقلالية المالية ؛
- ذات مصلحة عامة.

تحرص المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها ليس إزاء الحكومات فقط وإنما إزاء القطاع الخاص التقليدي، وعلى الارتباط بالمجتمع المدني. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون تدخلها على المستوى الدولي، رغم أن العلاقات القانونية الدولية تتم في العادة بين الدول أو الحكومات. وفي هذه الحالة فنحن إزاء منظمات غير حكومية دولية وتسمى أيضا جمعيات أو منظمات التضامن الدولي (ASI) والمنظمات غير الحكومية تكون لها فروع في عدة دول. في ظل العولمة الحالية غير المتوازنة وحتى الظالمة في بعض جوانبها، أصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية بما لها من مبادئ أخلاقية وإنسانية ضرورية لوضع الضوابط الأخلاقية

للعولمة. وبالفعل فقد أدت بعد دورا هاما حيث تمكنت من إقناع العديد من الدول بمدى خطورة استراتيجيات الشركات العابرة للقارات، ولا شك أن دورها سيتعاظم مع العجز على إصلاح المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة التي تتصف بالبيروقراطية أو تلك التي تسير طبقا لمصالح بعض الدول النافذة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة.

وقد ظهرت الجمعيات بشكلها الرسمي مع القرن 19 اما بصفة اجتماعية والاخرى قريبة الى الممارسة السياسية مع وجود تباين في فترة انشائها، واخذت في الانتشار السريع: في مصر 1821، وفي تونس 1867 وفي العراق 1873 ولبنان في 1878 ، وفلسطين والاردن 1912 ، وفي دول الخليج في مرحلة متأخرة نوعا ما، ذلك بحسب التركيبة القبلية لها، مع العلم ان بداية ظهور مؤسسات المجتمع المدني كانت في صورة النوادي الثقافية: البحرين 1919 – الكويت 1923 وفترة الستينات والسبعينات شهدت دول المجموعة ثورة حقيقية لتشكيل الجمعيات والسبب حالة الانفتاح الفكري والثقافي بالمنطقة¹ ، داخل مفاصل سياسية ومجتمعية للدولة وتطور بنية المجتمع المدني وبحسب القوانين المنظمة له، ودرجة توافقها له واصلاحها، بهدف اعطاء مساحة مقنعة لحرية التعبير من خلال الجمعيات وعددها المتزايد والمطالبة بالاصلاح، مثل مصر والاردن واليمن،.... والضغط على الجهاز الحكومي نحو تحقيق المطالب وترقية البرامج²،

وهو ما يبين العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهاز الحكومي، وطريقة التعامل معها من طرف الحكومات، في مصر توجد 16000 منظمة غير حكومية، وتحضر المملكة العربية السعودية تشكيل منظمات المجتمع المدني، لكن الدافع الى اعطاء فرصة للمنظمات ودور في عملية التنمية يبقى توجه عام لدى مختلف الانظمة الحكومية، وتوفير الدعم المالي لها، لكن طبيعة الدول بالمنطقة والتوجه الاقتصادي والاجتماعي لها يبقى عائق امام انشائها وتحقيق اهدافها التنموية المسطرة باعتبارها من مكونات المجتمع المدني

¹ امانى قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، دار نويار، القاهرة ، مصر 2004، ص 32-34

² محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، د.م: مجلة المستقبل العربي، عدد 176، ص 9

الواقع القانوني¹ الممنوح لجمعيات المجتمع المدني دول MENA²:

ان طبيعة ومكانة مؤسسات المجتمع المدني يتحكم فيها الاطار القانوني، وللانظمة الحاكمة اثر واضح عليها، بحيث نجد دول في مجموعة MENA لها دساتير تعطي الحق في تشكيل المنظمات المدنية دون انتقاص الصفة القانونية لها، ونجد دساتير تقيد الحق الممنوح في انشاء وعمل التنظيمات، ودساتير اخرى تمنع مطلقا انشائها، وبالمقارنة نتضح الصورة لدينا:

تركيا: عرف تاريخ تركيا السلجوقي (1070-1299م) والعثماني (1300-1923م) الكثير من المؤسسات الأهلية المؤثرة في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، خصوصاً "دور الوقف الخيري التي كانت تشبه مجموعات "الفتوة" في التاريخ العربي الإسلامي، ولعبت تجمعات أصحاب المهن والتجار دوراً كبيراً في الحياة العسكرية والسياسية لتركيا السلجوقية، وأثرت كثيراً في أسلمة الأناضول، وتحويله من هضبة مسيحية بيزنطية إلى أرض للإسلام، وهذه المؤسسات انتقلت من العصرين السابقين للجمهورية الجديدة عام 1923م، صحيح أن أتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية ألغى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي كان تضم مؤسسات الوقف الخيري، ولكن حكومة أتاتورك كانت تدرك أيضاً مدى أهمية دور الوقف والجمعيات الخيرية في إعانة السلطات والتخفيف من أعبائها، فصدر قرار بإنشاء المديرية العامة للأوقاف عام 1926م بموجب القانون المدني، وأوكل إليها رعاية المؤسسات الوقفية الخيرية، لكي تستمر في أداء دورها الاجتماعي بموجب قانون الأوقاف رقم 2762 الصادر في 1926/10/4م، ولكن الجمعيات الفتوية القومية مثل "أولكو أوجاقلري" و"ترك أوجاقلري" كانت تنشط مع القضايا ذات البعد القومي، كما هو الحال في الضغوط التي مارستها على حكومة الائتلاف عام 1974م برئاسة أجاويد - أربكان لكي تتدخل عسكرياً وسياسياً في جزيرة قبرص لمساعدة القبارصة الأتراك، ولدينا 3 نماذج بارزة حول ما قامت به حكومات عدنان مندريس (1950-1960)، وتورجوت أوزال (1983-1993)، وطيب أردوغان (2002-2015..). من حركة نهوض وتنمية متنوعة، بينما كانت تركيا تعيش مآسي اجتماعية - اقتصادية واسعة أيام الحكومات العسكرية (60-1962) و(70-1972) و(80-1983)، حيث

¹ Geeney.k, Advisor.L,Middle East/North Africa, Washington, DC, International Center for Not-for-Profit Law (ICNL) 2015, www.icnl.org/knowledge/library/index.php

Dima.J, Executive Director In Amman, Jordan (ICNL LLC Affiliate Office):, +962 6 554 8158 or djweihan@icnl.org.

² المجتمع المدني في العالم العربي التطور - الاطار القانوني والادوار، ICNL 2013

كان ولازال يحدث التعاون والتجاوب بين الحكومات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل واسع في ظل الدستور وضمان الحقوق للأفراد والخصوصية والمساواة وحق الحياة والمسكن والدين والضمير والرأي وتلقي ونقل المعلومات والأفكار والعلوم والآداب والفنون واستخدام وسائل الاعلام والاتصال ونشر المجلات الدورية وغير الدورية وحرية الصحافة، المنصوص عليها بالفصل الثاني من دستور جمهورية تركيا (دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا وتعديلاته لغاية عام 2011)¹ من الجزء الثاني: الحقوق والواجبات الأساسية في الفصل الثاني: حقوق الفرد وواجباته بالمواد 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 وصيغتها المعدلة في 17 أكتوبر 2001، وحرية تكوين النقابات والجمعيات المادة 33 (بصيغتها المعدلة في 17 أكتوبر 2001) لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات ، أو أن يصبح عضوا في جمعية ، أو الانسحاب من العضوية دون إذن مسبق. ولا يجوز إجبار أحد على أن يصبح أو يبقى عضوا في الرابطة أو الجمعية. و لا يجوز تقييد حرية تكوين الجمعيات إلا بموجب القانون على أساس حماية الأمن القومي والنظام العام ، أو الوقاية من ارتكاب الجريمة ، أو حماية الآداب العامة ، والصحة العامة. وتحدد الإجراءات والشروط والإجراءات التي تنظم ممارسة حرية تكوين الجمعيات بموجب القانون.

يجوز حل الجمعيات أو تعليق نشاطها بقرار من قاض في الحالات التي ينص عليها القانون. في الحالات التي يكون فيها يهدد الأمن القومي أو النظام العام ، وفي الحالات التي يكون فيها ضروريا لمنع ارتكاب أو استمرار جريمة أو لتأثير الخوف ، قد فعلى السلطة التي يحددها القانون تعليق نشاطها.

وكذلك الحق في عقد الاجتماعات ومسيرات التظاهر المادة 34. (بصيغتها المعدلة في 17 أكتوبر 2001) لكل فرد الحق في عقد اجتماعات سلمية وغير مسلحة والمسيرات والمظاهرات دون إذن مسبق. ولا يقيد الحق في عقد اجتماعات ومسيرات التظاهر إلا بموجب القانون على أساس الأمن القومي والنظام العام ، أو الوقاية من ارتكاب الجريمة ، والصحة العامة والآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحررياتهم. وتحدد الإجراءات والشروط والإجراءات التي تنظم ممارسة الحق في عقد اجتماعات ومسيرات التظاهر بموجب القانون.

وعليه جاءت المؤسسات المدنية والأهلية المؤثرة في تركيا المعاصرة على النحو التالي:

¹ https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

- دور الوقف والجمعيات الخيرية.
 - غرف التجارة والصناعة.
 - المجموعات القومية.
 - الطرق والجماعات الصوفية، وهي تجمعات غير رسمية ليس لها كيان لمنعها قانوناً.
 - البلديات عامة وفرعية.
 - نقابات واتحادات العمال والمرأة.
 - الأحزاب السياسية.
 - تجمعات ومنتديات رجال الأعمال.
- وحركة المجتمع المدني التركية قفزة نوعية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية حيث زاد عددها ليتجاوز عدد الجمعيات التركية في الوقت الراهن 173 ألف منظمة أكثر من 110 آلاف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا وما بقي منها جمعيات محلية تنشط في القرى والمدن الصغيرة،
- **جمهورية مصر العربية:** من الدول الرائدة في اعطاء الحق القانوني في تشكيل المنظمات المدنية، دستور 1923، الى عام 2002 صدر قانون الجمعيات رقم 84 يثير الجدل ويضيق مساحة نشاطها امام السلطة والقانون. Tadro.NGO-state relations in egypt، فتذكر دراسة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (2008) أن عدد الجمعيات الأهلية قد بلغ 22102 جمعية عام 2007، وبالطبع لا يدخل في هذا الإحصاء - كما يشير تقرير التنمية البشرية لمصر 2008 - عدد لا بأس به من الجمعيات، التي لم تسجل إما برغبتها أو بفضل العوائق الحكومية، لكن أخطر العوائق أمام حرية التنظيم الأهلي يظل هو منح مزيد من الصلاحيات للدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية، وهو ما لا يقتصر على رفض التسجيل فقط، وإنما التدخل في عملها، والتحرش بالناشطين، والتوصية بإلغاء الترخيص .. إلخ .وعلى الرغم من أن هذا القانون اتسم بالمرونة النسبية مقارنة بالقانون السابق إلا أن نصوصه، ولائحته التنفيذية ضمننا قدرة الجهة الإدارية على الإشراف والتدخل في تحديد هامش الحركة الممنوح للجمعيات المدنية، ومن الأمثلة على المعوقات الواردة في القانون: حق رفض الترخيص واعتماد منهج التقييد وليس الإخطار في عملية الإشهار من خلال تبني نظام الترخيص، واشتراط موافقة الجهة الإدارية للحصول على التمويل مع وضع العديد من القيود على قبول التبرعات والأموال وإرسالها (من الداخل، ومن الخارج، وإلى الخارج)، وأن تقوم المنظمات الحقوقية بإعادة توفيق أوضاعها والخضوع له، وحق حل الجمعيات الذي

سبق وأن أعطته قوانين سابقة للقضاء، والتأكيد على أن سلطة الجهة الإدارية فوق سلطة الجمعية العمومية.

- **العراق:** القانون يسمح بتشكيل الجمعيات ونج القانون الصادر عام 2004 يعطي الحرية لمؤسسات المجتمع المدني الا ان الواقع السياسي والاجتماعي المعقد والانقسامات الطائفية الحادة يجعل من عمل المؤسسات المدنية ضعيف ومستحيل احيانا.

- **سوريا:** منظمات العمل المدني يتسم عملها بالتعقيد نتيجة سيطرة النظام الايديولوجي على الحكم في سوريا في حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحتكر العمل المجتمعي والسياسي بمؤسساته الخاصة وشير التقارير لوجود تضيق كبير على الحريات العامة ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ووجود قانون الطوارئ منذ عدة عقود اما تشكيل المنظمات المدنية.

- **تونس:** الدستور يكفل حرية تشكيل المنظمات والجمعيات الا ان قانون الطوارئ الذي كان معمولا به حتى قيام الثورة التونسية والربيع العربي عام 2011 يمنع ذلك، والسلطة التنفيذية تمتلك سلطة مطلقة على التنظيمات والتجمعات المدنية، والقيود المفروضة على منظمات حقوق الانسان وانشطتها، واثر الثورة التونسية الاخيرة منح القانون الجديد الحق في تشكيل المنظمات الاهلية وحق حرية العمل.

- **الاردن:** من الدول المتقدمة في منح حق تشكيل المنظمات المدنية، حيث سمح قانون 1996 تشكيل المنظمات المدنية والانضمام لها دون ان تمارس النشاط الحزبي السياسي والاقتصار على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وكذلك حق تشكيل النقابات دون سنشاط حزبي.

- **الجزائر:** وفي الجزائر يكفل الدستور حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، ولكن قانون الطوارئ لا زال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع. وتخضع حرية التنظيم لأحكام "الأمر التشريعي الخاص بسن قانون عضوي ينظم عمل الأحزاب السياسي، ولقانون الاتحادات العمالية لعام 1990، ولقانون الطوارئ لسنة 1992 الذي يحرم على النقابات والاتحادات الإتصال بالأحزاب السياسية. ولقانون الونام المدني لعام 1992. وتمنع الحكومة أو ترفض السماح لبعض منظمات المجتمع المدني من التسجيل لأسباب أمنية أو بدون أسباب أصلاً . وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تعمل بالرغم من موقفهم غير القانوني [18][xviii].1 وقانون

الجمعيات لسنة 1990 حقق بعض المميزات لمنظمات المجتمع المدني كما خفف من بعض الإجراءات الخاصة بالتأسيس الا أنه اعطى الإدارة امكانية (مفتوحة) لإقضاء أو تجميد أية جمعية اذا كانت أهدافها تخالف النظام التأسيسي أو الآداب العامة، وهو ما طبق فعلاً سنة 1993 على كل الجمعيات الإسلامية¹.

- **السعودية:** تقرر منع تشكيل الجمعيات والمنظمات المدنية مطلقاً وفي عام 2003 سمحت بإنشاء هيئات معينة مثل هيئة الصحفيين السعوديين وإنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان وأسست مركز للحوار ومكافحة التطرف واغلقت بعض المؤسسات الخيرية ووقفت نشاط عديد من المنتديات الثقافية مما انعكس على وجود مجتمع مدني حقيقي رغم الضغوط الدولية على اعطاء مساحة للحياة المدنية والنشاط والمشاركة السياسية¹.

- **البحرين:** قانون الجمعيات والمرسوم رقم 21 الصادر سنة 1989 والمرسوم رقم 1 الصادر سنة 1990 تنظم اللوائح الدالية للجمعيات وعلاقتها بالدولة ونشاطها، ومع الدستور الجديد تشكلت العديد من منظمات المجتمع المدني، وقانون 1989 ينتمي لفترة قانون الطوارئ وامن الدولة مما يعيق عمل الجمعيات حين تفعيل بنوده المقيدة لحرية العمل في الجمعيات مما جعلها تطالب بقانون اكثر تطوراً، والملاحظ ان بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية – نظراً لعدم وجود قانون الاحزاب – سجلت نفسها جمعيات سياسية وقدمت الترخيص 13 جمعية حسب قانون الجمعيات الاهلية وهو الامر الذي قيد حركتها وجعلها في مرتبة ادنى من الاحزاب السياسية وتبرز من حين الى اخر اجراءات تقييدية وتحفظ من قبل الحكومة على عمل هذه الجمعيات.²

- **قطر:** يسمح الدستور بتشكيل الجمعيات والمنظمات المدنية، وفق شروط حددها القانون، وفي ماي 2004 منح القانون رقم 12 الذي حل محل القانون رقم 8 لعام 1998 للمواطنين حق تأسيس جمعيات المهن الحرة وغيرها، والقانون الجديد اشترط موافقة الحكومة وفرض رسوماً مبهظة على الجمعيات، كما يحدد القانون المدة القانونية 3 سنوات قابلة للتجديد بموافقة الحكومة وحاليا تشهد اصلاحات واسعة للقطاعات لاتاحة هامش ومشاركة سياسية اوسع واصدار مجموعة من القوانين الجزئية المتعلقة بحرية التنظيم وحق الاحزاب ومراجعة القوانين التي تخالف حقوق الانسان والحريات³

¹ Al-Sharif ,Civil Society and Human Rights in Saudi Arabia.p. 3

² Al-Sharif ,Civil Society and Human Rights in Saudi Arabia.p. 3

³ Qasseimi.Civil Society in the Gulf. P.3

- **اليمن** : تعطي القوانين حق تشكيل المنظمات والجمعيات المدنية ولكنها لا تجيز للمنظمات غير الحكومية النشاط السياسي ولا يميز قانون المنظمات والاحزاب السياسية رقم 66 لعام 1991 بين الاحزاب السياسية والجمعيات السياسية وينظم القانون رقم 1 عام 2001 عمل الجمعيات والمؤسسات المدنية. والقانون الجديد تبنتوجه جديد لكن بعض نصوص القانون اتسمت بالغموض فيما يتعلق بمصادر التمويل وعلاقة الجمعيات المدنية المحلية بالآخرى الاجنبية.
- **الكويت**: يكفل الدستور حرية التجمع وانشاء الجمعيات الا ان الحرية عمل منظمات المجتمع المدني تقيد بتبعيتها المطلقة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومنح التراخيص من طرفها وحق وقف او الغاء اي جمعية او تنظيم خرج عن السياق المحدد من الوزارة او سوء استخدام الموارد المالية وليس لها حق نشاط سياسي¹.
- **إيران**: تفتقد مثل هذه النوعية لمؤسسات المجتمع المدني بسبب الخلفية الأيدلوجية للنظام الذي يعتمد على سيطرة النخبة الدينية الحاكمة التي تتمتع بامتيازات دستورية واسعة وبسيطرة فعلية كاملة على حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني بغض النظر عن تعددية التيارات السياسية في داخل هذه النخبة الدينية الحاكمة سواء كانت إصلاحية (تحريرية) أو محافظة (متشدة)، إلا أنه خلال عقدين من الزمن منذ تفجر الثورة الإسلامية في إيران فإن حركة النظام السياسي للثورة من خلال تشكيلات الممارسة الديمقراطية التي تتفاعل بدورها من خلال آلية الانتخاب لرموز مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية وما كفه الدستور دستور إيران (الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989)² في الفصل الثالث³. من الدستور الإيراني : حق الشعب: المادة 26 السادسة والعشرون:"الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها." وضمان بالمادة 19 - 20 - 22 - 23 - 24 - 25 في

¹ Qasseimi.Civil Society in the Gulf.p. 2

² https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

³ Dr.-Ing. Gürhan Özoguz, m-haditec GmbH & Co. KG, HRA 23526 Bremen, DE237875374, tel/ +49 (0) 421 1644646 fax/ +49 (0) 421 3331667
http://www.eslam.de/arab/allg_arab/impressum.htm

المساواة وحرية الافراد في التجمع والتظاهر غير العسكري وحق السكن والعمل والتوظيف والاعلام والاتصال بما يتوافق مع المصالح العامة، وضمان حقوق المرأة المادة 21 منه: "الحكومة مسؤولة - في إطار الإسلام - عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات، وعليها القيام بما يلي:

- 1- إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة، وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.
- 2- حماية الأمهات ولا سيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال.
- 3- إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها .
- 4- توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل .
- 5- إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهن."

وهامش للحرية في مجالات الصحافة وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والأقليات الدينية والعرقية وإن كان كل ذلك مشروطاً بأن لا يتناقض مع أساس الدولة الديني قاد إلى إنشاء طبقة وسطى عريضة. ومجتمع من المهنيين والمتقنين عبروا عن آرائهم من خلال الصحف وعن مصالحهم وميولهم السياسية من خلال النشاطات النقابية. ولكن كل ذلك لا يعني وجود حركة نشطة وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي الإيراني يمكن أن تتحكم بصورة فعلية في حركة مؤسسات السلطة الرسمية تجاوباً مع وضع التعددية السياسية السائدة في المجتمع الإيراني.

هذا الفراغ المؤسسي غير الرسمي في جانب مدخلات النظام السياسي الإيراني انعكس في تفاعل معارضة ضعيفة مشتتة وغير منظمة لفئات محبطة من المجتمع مثل الشباب والعمال والطلبة والمرأة والفنانين في مواجهة وجود مؤسسات قوية ومنظمة مؤيدة للنظام تعمل في البيئة الداخلية للنظام السياسي بصورة شبه رسمية مثل الحرس الثوري ومؤسسة المفقودين ومؤسسة الشهيد تخضع للدولة، ولم يكتف النظام بوجود مؤسسات شبه رسمية تتمتع بامتلاك آليات قسرية مثل الحرس الثوري.. أو جمعيات يغدق عليها النظام من موارد الدولة مثل مؤسسة المفقودين ومؤسسة الشهيد لتعمل من خلال البيئة الداخلية لتأييد النظام بل أن النظام طور جمعيات أخرى محافظة تعكس ولاء عقائدياً لنظرية ولاية الفقيه والمؤسسة الدينية المحافظة في النظام السياسي الإيراني بعضها ترتبط مباشرة بالقائد مثل: جمعية المؤتلفة الإسلامية التي تسيطر على بازار طهران وتتكون من أشخاص عاديين وعلماء دين وأنضم إليها أعضاء جمعية الحجية المعادلة للبهائية بعد إيقاف أنشطتها عام 1983 وهذه مؤيدة للقائد. وهناك أيضاً رابطة الأطباء

الإسلاميين.. ورابطة أرباب العمل بازار طهران.. والرابطة الإسلامية للجامعيين الإيرانيين.. والرابطة الإسلامية للمعلمين.. والرابطة الإسلامية للموظفين.. ورابطة وعاظ طهران.. ورابطة زينب النسائية.. والرابطة الإسلامية لأطباء الأسنان والأطباء البيطريين وغيرها وكل تلك الجمعيات المدنية مؤيدة للمحافظين.

ليبيا: قانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية¹، تنص المادة 1 منه: تعتبر جمعية أهلية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو خيرية أو إنسانية على مستوى الشعبية أو على مستوى الجماهيرية العظمى، وذلك في إطار القانون والآداب والنظام العام، ولا تسعى إلى ربح مادي"، الباب الأول للأحكام العامة، الباب الثاني: مؤتمر الجمعية (الأعضاء المؤسسين والاجتماعات) الباب الثالث: اللجنة الشعبية للجمعية المادة 28 و29 تكوين لجنة شعبية واللائحة التنفيذية والمهام المدير المرشح، الباب الرابع: الاشراف على الجمعيات. يتضمن تقديم المستندات والدفاتر المسجلة للنشاطات ومقرها أو تغييره وضم جمعيات اخرى او حلها وتصفيته وتحديد الاسم الجديد لها بعد دمجها بالمواد 30 الى 40 ، الباب الرابع: العقوبات. تنص المادة 41 : "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- 1- كل من حرر أو قدم أو مسك محررا أو سجلا مما يلزمه القانون بتقديمه أو إمساكه يتضمن بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك، أو تعمد إعطاء بيان غير مختصة أو تعمد إخفاء بيان يلزمه القانون بتقديمه.
- 2- كل من باشر نشاطا للجمعية قبل شهرها طبقا لأحكام هذا القانون .
- 3- كل من باشر نشاطا للجمعية يجاوز الغرض الذي أنشئت من أجله، أو نفق أموالها لا يحقق هذا الغرض.
- 4- كل من سمح لغير أعضاء مؤتمر الجمعية المقيدة أسماؤهم في سجلات بالاشتراك في إدارتها أو في مداولاتها مؤتمر الجمعية.

¹ مؤتمر الشعب العام صدر في سرت بتاريخ 14 شوال الموافق: 28/الكانون(ديسمبر)/1369 وفاة الرسول (2001)

- 5- كل من استمر في مواصلة نشاط الجمعية تم حلها أو إدماجها في غيرها من الجمعيات أو تصرف في أموالها على أي وجه بعد صدور قرار الحل أو الإدماج.
- 6- كل من استمر في ممارسة نشاط جمعية لم تتم تسوية أوضاعها وفقا لأحكام هذا القانون.
- 7- كل من جمع تبرعات لحساب الجمعية، أو حصل على أموال لحسابها على خلاف أحكام هذا القانون، ويحكم بمصادرة ما جمع من تبرعات، ويؤول إلى صندوق التضامن الاجتماعي.
- 8- كل من امتنع من أعضاء اللجنة الشعبية للجمعية والموظفين عن المبادرة إلى تسليم أموال الجمعية وسجلاتها ومستنداتها ومجوداتها إلى من حددهم القانون أو إلى التسيير المؤقتة.

والباب السادس: أحكام ختامية وانتقالية. نجد مادة 44: "تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ما تتمتع به الجمعيات من امتيازات كعدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها وعدم جواز تملك هذه الأموال بمضي المدة وجواز إعفائها من الرسوم والضرائب وجواز قيام الجهة الإدارية المختصة بتبرع الملكية للمنفعة العامة للمشروعات التي تقوم بها الجمعية كما يجوز أن تقرض عليها باللائحة المذكورة ما يلزم من إجراءات خاصة بالرقابة". والمادة 45: على الجمعيات والمنظمات واللجان الأهلية وما في حكمها القائمة حالية تسوية أوضاعها وفقا لأحكام القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به وتعتبر الجمعيات والمنظمات واللجان الأهلية وما في حكمها التي لا تتقدم بطلبات لتسوية أوضاعها خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة منحلة بحكم القانون.

المغرب: جاء في قانون الجمعيات¹: في الظهير الشريف المتعلق بحق تأسيس الجمعيات : حيث عرف الجمعية في الجزء الاول الفصل 1 : اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم - والفصل 2 : الفصل الثاني منه ينص على أنه " يجوز تأسيس جمعيات الأشخاص بكل حرية ودون سابق إذن بشرط أن تراعى في ذلك مقتضيات الفصل 5. " حيث كرسه في جميع الدساتير التي عرفتها الدولة المغربية ، وتم التأكيد عليه أيضا في الدستور الحالي² (2011) الذي اعتبره من أهم

¹ الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 27 نوفمبر 1958، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية، ص 2849.

² القانون رقم 11-29 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 166-11-1 بتاريخ 22 أكتوبر 2011 ج ر عدد 5989 بتاريخ 24 أكتوبر 2011 ، ص 5172، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية

الحقوق والحريات الواجب احترامها من طرف السلطات العمومية لفائدة المواطنين الذين يتفقون على التعاون فيما بينهم على استخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. وينص على أن: "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات... مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة و الجمعية ... يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي من أجل تحقيق هذه الأهداف". والقانون رقم 07.09 المعدل¹ للفصل 5 من الظهير المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، كما تم تغييره و تتميمه بموجب القوانين التالية:

الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-73-283 بتاريخ 10 ابريل 1973 ج ر عدد 3154 بتاريخ 11 ابريل 1973 ص 1064.

المرسوم رقم 2-92-719 الصادر في 28 سبتمبر 1992 ج ر عدد 4169 مكرر مرتين بتاريخ 28 سبتمبر 1992 ص 1214.

القانون رقم 34-93 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-94-260 بتاريخ 14 يونيو 1994 ج ر عدد 4259 بتاريخ 15 يونيو 1994 ص 906.

القانون رقم 75 00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-206 بتاريخ 23 يوليو 2002 ج ر عدد 5046 بتاريخ 10 أكتوبر 2002 ص 2892.

القانون رقم 36-04 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-06-18 بتاريخ 14 فبراير 2006 ج ر عدد 5397 بتاريخ 20 فبراير 2006 ص 466.

القانون رقم 29-11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-166 بتاريخ 22 أكتوبر 2011 ج ر عدد 5989 بتاريخ 24 أكتوبر 2011 ص 5172

موريتانيا: جاء القانون رقم 64- 098 بتاريخ 9 يونيو 1964 يتعلق بالجمعيات. الفصل الأول: المادة الأولى: إن الجمعية هي اتفاق بين عدة أشخاص يجعلون بموجبه، بصفة مشتركة ودائمة، معارفهم أو نشاطاتهم في إطار غير تقاسم أرباح، وهي تسير فيما يتعلق بشرعيتها، وفق المبادئ العامة للقانون المطبقة على العقود والالتزامات. والمادة 2: لا تنطبق مقتضيات هذا القانون على النقابات المهنية التي ينظم إنشاءها وسيرها القانون رقم 61- 033 بتاريخ 30 يونيو 1961.

¹ القانون رقم 07-09 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-09-39 بتاريخ 18 فبراير 2009 ج ر عدد 5712 بتاريخ 26 فبراير 2009 ص 614، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية.

السودان:

نجد قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة 2006 المكون من 6 فصول هي على الترتيب احكام تمهيدية 7 مواد، تسجيل المواد 8 - 14 ، الفروع والشبكات والمنبر الوطني والاتحادات المواد 15 - 17، مفوضية العون الانساني المواد 18 - 22، المخالفات والجزاءات والعقوبات والاستئنافات المواد 23 و24، ثم احكام عامة المواد 25 - 32 .

فلسطين:

ان القوانين المنظمة للعمل المدني في فلسطين اختلفت بعد صدور قانون رقم 1 لسنة 2000 عن قانون رقم 33 لسنة 1966 الأردني الذي كان ينظم العمل المدني¹ قبل سنة 2000، جاء فيه الفصل الاول المادة 1 : للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون. والمادة 2 فيها شرح للالفاظ والعبارات تضمنها قانون الجمعيات والمادة 1 ، اما الفصل 2 تسجيل الجمعيات والهيئات المواد 3 - 8، الفصل 3 حقوق وواجبات الجمعيات والهيئات المواد 9 - 15. الفصل 4 مجلس الإدارة المواد 16 - 22. الفصل 5 الجمعية العمومية المواد 23 و24 و25. الفصل 6 الإدماج والاتحاد. المواد 26 - 29 الفصل 7. الشؤون المالية للجمعيات والهيئات. المواد 30-33. الفصل 8 الجمعيات الخيرية والهيئات الأجنبية . المواد 34-39. الفصل 9. أحكام عامة وانتقالية ختامية المواد 40-45، منها المادة 43 "يلغى قانون الجمعيات الخيرية العثماني الصادر في 29 رجب 1327 هجرية، وقانون² الجمعيات الخيرية رقم 33 لسنة 1966 بشأن الجمعيات والهيئات الاجتماعية والمعمول بهما في فلسطين، وكل ما يخالف أحكام هذا القانون".

¹ قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م (نشر هذا القانون في العدد (32) من مجلة الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ 2-2000م). اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صدر بمدينة غزة بتاريخ 2000/1/16 ميلادية الموافق 9 شوال 1420 هجرية، فلسطين

² قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية، رقم (33) لسنة 1966 المنشور في الجريدة الرسمية عدد

1927 بتاريخ 11-6-1966

لبنان¹ تعتبر الجمعيات من أهم المؤسسات القانونية التي ينتظم من خلالها عمل جماعة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛ وقد عرفها القانون كالتالي: "الجمعيات هي مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح". (المادة الأولى من قانون الجمعيات الصادر عام 1909 ونصت المادة 13 من الدستور اللبناني على ان "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"، ويترتب على اعتبار حرية الجمعيات من عداد الحريات الأساسية الدستورية، انه لا يحق لأي سلطة سوى السلطة الاشتراعية وبموجب قوانين الحد من تلك الحرية، ضمن إطار ضيق نسبياً حددته المادة 22 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي أبرمه لبنان بالقانون المنفذ بمرسوم رقم 3855 بتاريخ 1 أيلول 1972. فبعد ان أكدت الفقرة الأولى من هذه المادة على مبدأ حرية الجمعيات، نصت الفقرة 2 على ما يلي: "لا يجوز تقييد استعمال هذا الحق بأية قيود غير التي يقررها القانون وتقتضيها الضرورة في مجتمع ديموقراطي لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحررياتهم. ولا تتضمن هذه المادة أي حكم يحول دون فرض القيود القانونية اللازمة على أفراد القوات المسلحة والشرطة في استعمالهم لهذا الحق". ان تعزيز حرية الجمعيات في لبنان وتطويرها يقتضي العمل على كل من هذه القوانين والجمعيات المختلفة، وذلك لوضع تصور خاص بكل منها، لا سيما الجمعيات الأجنبية والنقابات العمالية وجمعيات الشباب والرياضة. لكن الأولوية للتحرك يجب أن تتجه للعناية بالجمعيات الخاضعة للقانون الصادر سنة 1901 والذي يمكن اعتباره القانون العام والأساس؛ لذلك، والأحكام الواردة في قانون الجمعيات لعام 1909. وعرض وضع التنظيم اللبناني في النصوص وفي الممارسة الإدارية في كل من مرحلتي تأسيس الجمعيات (القسم الأول) وإدارتها (القسم الثاني) وزوالها (القسم الثالث).

عمان: من اجل تنظيم الجمعيات الأهلية في سلطنة عمان : مرسوم سلطاني رقم (2000/14م)² بإصدار قانون الجمعيات الأهلية / بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم

¹ قانون الجمعيات اللبناني عدد مواد التشريع: 20 مادة. ملاحظة: قانون عثماني صادر في 1325/8/3 - 1909 المصدر www.arablegalportal.org : استناد معدل بموجب القانون الصادر بتاريخ 1931/06/04 والمرسوم الاشتراعي رقم 41 تاريخ 1932/09/28

² الجريدة الرسمية العدد رقم (665) بتاريخ 2000/2/15م " قانون الجمعيات الأهلية"مرسوم سلطاني رقم (2000/14م) صدر في : 7 من ذو القعدة سنة 1420 هـ الموافق : 13 من فبراير سنة 2000م

السلطاني رقم (96/101) ، وعلى قانون تنظيم الأندية والجمعيات في السلطنة الصادر في أول يناير 1972م ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . مادة (1) : يعمل بأحكام قانون الجمعيات الأهلية المرافق . مادة (2) : يلغى قانون تنظيم الأندية والجمعيات في السلطنة المشار إليه وكل ما يخالف أحكام القانون المرافق أو يتعارض معها . مادة (3) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره . وعدلت بالمرسوم السلطاني رقم (2001/30) المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (693) بتاريخ 2001/4/15 :

مادة (2) : لا تسرى أحكام هذا القانون على الجمعيات والأندية الثقافية والفنية التي تنظم أوضاعها قوانين خاصة .

مادة (3) : تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية الجهة الإدارية المختصة بالنسبة إلى الجمعية .

مادة (4) : تحدد المجالات التي تعمل فيها الجمعية بما يأتي :-

- 1- رعاية الأيتام .
 - 2- رعاية الطفولة والأمومة .
 - 3- الخدمات النسائية .
 - 4- رعاية المسنين .
 - 5- رعاية المعوقين والفئات الخاصة .
 - 6- أية مجالات أو أنشطة أخرى يرى الوزير إضافتها بعد موافقة مجلس الوزراء ولا يجوز بغير موافقة الوزير أن تعمل الجمعية في أكثر من مجال واحد .
- مادة (5) : يحظر على الجمعية الاشتغال بالسياسة أو تكوين الأحزاب أو التدخل في الأمور الدينية وعليها أن تتأى عن التكتلات القبلية والفئوية ولا يجوز لها :
- ممارسة أي نشاط غير النشاط المحدد في نظامها .
 - أن تنتسب أو تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج البلاد إلا بعد موافقة الوزير .
 - إقامة الحفلات العامة أو المهرجانات أو إلقاء المحاضرات العامة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة .
 - إرسال وفود إلى خارج السلطنة أو استضافة وفود من خارج البلاد إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة .
 - السماح بلعب القمار أو تناول المشروبات الكحولية في مقارها .

- تقديم مساعدات إلى جهات خارجية إلا عبر الهيئة العمانية للأعمال الخيرية .
أضيفت الفقرة (و) بالمرسوم السلطاني رقم (2007/23) المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (837) بتاريخ 2007/4/15 .
مادة (5) مكرراً: لمجلس الوزراء - بناءً على عرض الوزير - الموافقة على تأسيس جمعيات لا تتوافر لها الشروط أو الأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ، وله أن يعفيها من الخضوع لبعض الأحكام الواردة به .
أضيفت بالمرسوم السلطاني رقم (2001/55م) المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (696) بتاريخ 2001/6/2م.
مادة (5) مكرراً (1) : تطبيق أحكام هذا القانون على الجمعيات التي تؤسسها الجاليات الأجنبية بما لا يتعارض مع اللائحة التي تصدر من الوزير بشأنها.

➤ العرض السابق يقدم صورة واضحة عن الاشكاليات والعوائق والعقبات التي حالت دون تشكيل المجتمع المدني حقيقي للمجموعة MENA خلال عقود متتالية من حكم الانظمة التقليدية مما خلف تكسرات اجتماعية واضحة (روابط ضعيفة) وبالتالي غياب قيادة مسيرة التنمية والإصلاح في هاته الدول، الامر الذي يهدد مسيرة التطور ويجعل من الانظمة الحكومية نماذج مستنسخة من بعضها البعض، وحالة الارباك والتخبط السياسي والاجتماعي في المنطقة لمجموعة MENA وما عرف اخيرا بثورات الربيع العربي هي نتيجة الضعف بناء تنظيمات المجتمع المدني فيها، والتي من المفترض ان تشكل الرافعة الاساسية لعملية التحول داخل هاته المجتمعات، وعدم استيعابها التحول الكبير الناتج بعد مرحلة الثورة، وعليه نعود لناكد على ان دور المجتمع المدني واعادة خلق نظام سياسي واجتماعي متكامل ذر طبيعة وممارسة ديمقراطية، لذا تأخر تغيير قانون الجمعيات وجاء ببعض التعديلات الشكلية وليست تعديلات جوهرية

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية والاقليمية حول اهمية المجتمع المدني ومكانته ودوره

القانون الدولي لحقوق الانسان يضمن حقوقا للمجتمع المدني، حيث اكدت كافة الوثائق والاعلانات والاتفاقيات الدولية¹ والاقليمية المعنية بحقوق الانسان على حماية هاته الحقوق، ونذكر الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية²، والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان³، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب⁴، وعلان الامم المتحدة لحقوق ومسؤولية الافراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية⁵، والميثاق العربي لحقوق الانسان⁶

اولا: الاعلان العالمي لحقوق الانسان:

تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة 10 كانون الاول 1948 حق الافراد في الاجتماع والتجمع السلمي . المادة 20 : لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية . لا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية ما" واحتل الاعلان العالمي لحقوق الانسان موقعا هانا في القانون الدولي فعلى الرغم من ذلك لم يكن له صفة او اثر الالزام عند اقراره بالاجماع الا انه اكتسب قوة معيارية حيث اضخى مضمون مقتضياته ملزما بادخالها في متون العهود والاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف.

ثانيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

هو معاهدة متعددة الاطراف اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة 16 كانون الاول 1966 ودخلت حيز التنفيذ 23 اذار 1976 تتكون من ديباجة و6 اجزاء تضم 53 مادة ويعد العهد الوثيقة الدولية الاولى التي الزمت الدول الموقعة عليه احترام الحقوق المدنية والسياسية للافراد وكذا التعهد على ضرورة تعديل تشريعاتهم وقوانينهم اذا كانت لا تكفل فعلا اعمال الحقوق المعترف بها ضمن بنود العهد، وتكمن اهميته وقوته في اعتماده اليقين اساسيين لتعزيز وحماية حقوق الانسان وتتمثل في:

¹ <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx>

² <http://nshr.org.sa/Portals/0/9.pdf>

³ <http://www.wfirt.org/humanrts/arab/am2.html>

⁴ <http://www.afswj.com/media/ebooks/worldRules/15.pdf>

⁵ <http://www.ichr.ps/pdfs/mab5.pdf>

⁶ <http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf>

الأولى: تتجسد في التنصيص على تشكيل اللجنة المعنية بحقوق الانسان بمتابعة مدى احترام الدول للحقوق الواردة في العهد نفسه واجراءات المتابعة الدورية.

الثانية: تتمثل في تبني البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1976، حيث اعطى صلاحية اللجنة النظر في الشكاوى المقدمة او بالنيابة عن افراد بدعوى ان احدى الدول الاطراف في البروتوكول قد انتهكت حقوقهم المكفولة في العهد الدولي.

التزمت الدول الاطراف من خلال المواد 19 و 21 باحترام حقوق التعبير (لكل انسان حق في اعتناق اراء دون مضايقة – لكل انسان حق في حرية التعبير ويشما هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب امعلوماتوالافكار وتلقيها ونقلها الى الاخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب او باية وسيلة اخرى ياخترها -تستطيع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز اخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة ان تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية: لاحترام حقوق الاخرين وسمعتهم – لحماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة)والتجمع السلمي المادة 21: يكون حق التجمع السلمي معترفا به ولا يجوز ان يوضع من القيودعلى ممارسة هذا الحق الا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الامن القومي او السلامة العامة او النظام العام او حماية الصحة العامة او الاداب العامة او حماية حقوق الاخرين وحررياتهم اما المادة 22 فتضمنت مقتضيات تضمن وتحمي الحق في تكوين الجمعيات والنقابات وفقا لما يلي:

1- لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع اخرين بما في ذلك حق انشاء النقابات

والانضمام اليها من اجل حماية مصالحه

2- لا يجوز ان يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق الا تلك التي ينص عليها القانون

وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الامن القومي او السلامة العامة

او النظام العام او حماية الصحة العامة او الاداب العامة او حماية حقوق الاخرين

وحررياتهم ولا تحول هذه المادة دون اخضاع افراد القوات المسلحة ورجال الشرطة

لقيود على ممارسة هذا الحق.

3- ليس في هذه المادة اي حكم يجيز للدول الاطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية

المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ التدابير

تشريعية من شأنها او تطبيق القانون بطريقة من شأنها ان تخل بالضمانات المنصوص

عليها في تلك الاتفاقية.

فحرية تكوين الجمعيات تخول حق الفرد في انشاء جمعية مع اشخاص يتفقون معه في الراي او في الانضمام الجمعية قائمة بالفعل ، وتمنحه التمتع بحق اقتصادي متمثل في تاسيس النقابات او الانتماء اليها فتضمن المادة 22 الحق في تكوين النقابات والانتماء اليها يشكل تأكيدا على انه ليس حقا اقتصاديا فحسب، بل هو ايضا حق مدني¹. كما تسمح هذه الحرية للفرد باختيار عدم انشاء وتاسيس الجمعيات او الانضمام اليها، فالحق في تكوين الجمعية ليس حقا مطلقا وانما يخضع لقيود كغيره من البنود الاخرى في العهد والصكوك الاقليمية لحقوق الانسان. فلا يسمح للدول وضع قيود على الحق في تكوين الجمعيات الا اذا توفرت الشروط الواردة في الفقرة الثانية

ثالثا: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يشكل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية معاهدة متعددة الاطراف اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الاول 1966 واصبحت سارية المفعول في تاريخ 3 كانون الثاني 1976 تتكون من ديباجة و5 اجزاء تضم 31 مادة: حسب المادة 8:

1- تتعهد الدول الاطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

أ- حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع اخرين وفي الانضمام الى النقابة التي يختارها دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها ولا يجوز اخضاع ممارسة هذا الحق لاي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الامن القومي او النظام القائم او لحماية حقوق الاخرين وحررياتهم.

ب - حق النقابات في انشاء اتحادات او اتحادات تحالف قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية او الانضمام اليها.

ج - حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الامن القومي او النظام العام او لحماية حقوق الاخرين وحررياتهم.

ت - حق الاضراب شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني.

2- لا تحول هذه المادة اي حكم يجيز للدول الاطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق لذا التنظيم النقابي من شأنها اتخاذ تدابير تشريعية او تطبيق القانون بطريقة من شأنها ان تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

¹ تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الانسان، رقم 64 / 226 / A، الفقرة 13.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان:

اقرت مختلف الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان حقوقاً للمجتمع المدني في مقدمتها الحق في تكوين الجمعيات حيث تضمنته الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري (اعتمدها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها 2106 الف د 20 المؤرخ في 21 كانون الاول/ديسمبر 1965، دخلت حيز التنفيذ في 4 كانون الثاني يناير 1969) في المادة 5 والزمّت الدول الدول الاطراف حظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة اشكاله وبضمن هذا الحق وحقوق اخرى لكل انسان دون تمييز بسبب العرق او اللون او الاصل القومي او الاثني، في المساواة امام القانون ونصت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 كانون الاول/ديسمبر 1979 دخلت حيز التنفيذ 3 ايلول شتنبير 1981) على الحق في تكوين الجمعيات ضمن المادة 7 حيث الزمت الدول الاطراف " اتخاذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد وبوجه خاص تكفل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في:

- أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والاهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها بالاقتراع العام
- ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسية ، ويشغل الوظائف العامة وتادية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- ت- المشاركة في اية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد

وحسب المادة 15 من اتفاقية حقوق الطفل تعترف الدول الاطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي ولا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق باية قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقضيها الضرورة في مجمع ديمقراطية لصيانة الامن الوطني او السلامة العامة او النظام العام او لحماية الصحة العامة او الاداب العامة او لحماية حقوق الغير وحررياتهم. فحرصت الدول الاطراف على ضمان وحماية الحرية في تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي، ايماناً منها باهمية مشاركة الطفل الايجابية في الحياة.

خامسا: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان:

اعتمد المجلس الاوروبي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في تاريخ 4 تشرين الثاني 1950 بروما، ودخلت حيز التنفيذ في تاريخ 3 كانون الاول 1953 . تتكون هذه المعاهدة من ديباجة وجزئين وتضم 59 مادة. اتفقت الدول الموقعة حسب المادة 11 على احترام وحماية حريتي الاجتماع وتكوين الجمعيات معا وذلك باتخاذ التدابير الكفيلة بالاقرار ان :

- 1- لكل شخص الحق في حرية المشاركة في الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات ويشمل هذا الحق حرية انشاء النقابات مع الاخرين والانضمام اليها للدفاع عن مصالحه.
- 2- لا يجوز اخضاع ممارسة هذه الحقوق الا للقيود التي يحددها القانون والتي تعد في مجتمع ديمقراطي تدابير ضرورية لحفظ سلامة الوطن و اراضيه، والامن العام وحماية النظام ، ومنع الجريمة، وحماية الصحة والاخلاق، وحماية حقوق الاخرين وحررياتهم. لاتمنع هذه المادة من فرض قيود قانونية على ممارسة افراد القوات المسلحة او الشرطة او ادارة الدولة لهذه الحقوق.

تم تاسيس هيئة قضائية مستقلة بهدف حماية الحقوق والحريات ، المنصوص عليها في الاتفاقية والسهر على تطبيقها، وتسمى هذه الهيئة بالمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، فكرست الاتفاقية الأوروبية جزئها الثاني (المواد من 19 الى 51) البحث في تاليف هذه المحكمة وصلاحياتها واختصاصها ونشاطاتها. وتناولت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان عددا من القضايا المتعلقة بالمادة 11 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية، من اهم هذه القضايا(تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الانسان رقم A/64/226 الفقرات : 44 - 46 - 48) نجد:¹

- ملف *Sidiropoulos And Others .V .Greece* ضد اليونان، تناولت المحكمة حق الافراد في تسجيل الجمعيات المعترف بها قانونا. وفي حكمها بانه لا يمكن لليونان ان ترفض تسجيل جمعية مسمى موطن الثقافة المقدونية، والتي تنحصر اهدافها المعلنه في الحفاظ على تقاليد الشعبية لمنطقة فلورينا وتطور تلك التقاليد.

- وملك متعلق بـ *Freedom & Democracy Party (ÖZDEP), v. Turkey* 1999 حزب الحرية والديمقراطية ضد تركيا ، والقرار اوضح اهمية حرية الاجتماع

¹ Irish.L.E, Kushen.R, Simon.K.W, International Center for Not-for-Profit Law.ICNL, Open Society Institute, Library of Congress, USA, ISBN 1.891385.31.3 (pbk) 2004, www.icnl.org

"ل دليل القوانين المؤثرة. في. منظمات المجتمع المدني" ترجمة د.احمد محمد شومان

وربطها بحرية التعبير في المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية، ووصفه "الراديكالية" لأنه تم حل الحزب على أساس ان برنامجه خطر على وحدة الاراضي التركية ووحدتها - ملف Poland .v Gorzelik And Others ضد بولندا، اكدت المحكمة اهمية الجمعيات التي تشكل لاغراض اخرى بخلاف الاحزاب السياسية من اجل الاداء السليم للديمقراطية، "بما في ذلك الجمعيات التي تحمي التراث الثقافي او الروحي، او التي تسعى لاهداف اجتماعية واقتصادية مختلفة ، او التي تبحث عن هوية عرقية او تسعى لاثبات وعي اقلية ما"، وواصلت "بان حرية تكوين الجمعيات تتسم باهمية خاصة بالنسبة للأشخاص المنتمين لاقليات، بما في ذلك الاقليات القومية والعرقية".

سادسا : الميثاق العربي لحقوق الانسان:

اعتمد الميثاق العربي لحقوق الانسان من قبل القمة العربية لجامعة الدول العربية، في تاريخ 23 ايار 2004 تونس، فدخل حيز التنفيذ 16 اذار 2008 ويتكون من ديباجة و53 مادة. حسب المادة 24 اتفقت الاطراف على حق كل مواطن في " حرية تكوين الجمعيات مع الاخرين والانضمام اليها"، كما تم ادراج هذا الحق ضمن المادة 35 الى جانب حق الافراد في حرية تكوين النقابات المهنية والانضمام اليها. اذا كان المجتمع المدني قد اصبح المحور الاساسي في الاتفاقيات الدولية ولاقليمية فهل هو حالة منفصلة عن الاطر القانونية؟ وكيف تعاملت القوانين في دول المجموعة مع حراك مجتمعها المدني؟

عملية تسجيل المنظمات:

مضمون الاطار الرسمي القانوني والتشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني لدول المجموعة¹ ، يبيّن مسار المنظمة من حين تكوينها القانوني الى نهايتها او انهاءها، بداية من التسجيل القانوني لها، وتحديد مجالات نشاطها، وتحديد المنافع والامتيازات، وتنظيم التمويل والتسيير المالي لها، وترتيب العقوبات على المخالفة، وكذلك حل وانهاء التنظيمات.

أولاً: التأسيس (التسجيل) الجمعيات:

المصطلح القانوني "تسجيل" : ليبيا - الاردن - فلسطين ومصطلح "التأسيس": الجزائر- العراق- لبنان - المغرب - قطر - اليمن والمرسوم السلطاني بعمان مصطلح " شهر الجمعية" ونجد لدى الامم المتحدة بان "اجراء الاشعار" اكثر امتثالا للقانون الدولي لحقوق الانسان من "اجراء التصريح المسبق"² :

¹ <http://www.icnl.org/research/library/index.php>

² الامم المتحدة ، مجلس حقوق الانسان - الدورة العشرون 2012 صفحة 20

الإشعار: اعلام السلطات في شكل وثيقة مكتوبة يحدد مضمونها القانون، والمعلومات واعضاءها المؤسسين في لبنان والمغرب
التصريح المسبق: اقرار السلطات بالموافقة على تاسيس المنظمة باعتبارها كيان قانوني، وتؤشر هذه الموافقة على مطابقة طلب التسجيل المقدم من قبل الاعضاء المؤسسين والوثائق المرفقة للوائح القانونية.

الشروط والوثائق والمعلومات المطلوبة في عملية التسجيل:

قائمة من الشروط المتفاوتة والوثائق المتعددة والمعلومات المتنوعة حسب ما حملته قوانين منظمات المجتمع المدني، مع الاشارة لوجود اختلاف في محتوى قائمة الشروط والوثائق والمعلومات من تشريع لآخر.

الشروط المتعلقة بالأشخاص المؤسسين:

شرط الاستقامة: استبعاد الفئات المحكوم عليها في قضايا جنائية او تجارية او المتعلقة بالشرف، ومعظم النصوص القانونية ترى فرض هذا الشرط على الاشخاص الذين يرغبون في تكوين منظمة او الانتساب اليها.

شرط السن: هو تحديد السن في حد ادنى يسمح لصاحبه بتكوين منظمة او الانضمام اليها واختلفت التشريعات في تحديد السن الادنى نجد: 15 سنة في ليبيا و18 سنة في البحرين وقطر وعمان وفلسطين، 20 سنة في لبنان.

شرط الجنسية: اعتبرت بعضها الحق في تشكيل منظمة او الانضمام اليها حكرا على المواطنين دون الاجانب مثل المادة 4 من القانون الجزائري " يجب على الاشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تاسيس جمعية وادارتها وتسييرها ان يكونوا من جنسية جزائرية ، المادة 2 من الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري لسنة 2001 "يشترط في العضو المؤسس او المنظم مايلي: ان يكون قاطريا.. ووضعت اخرى شروطا على عضوية الاجانب المشاركين في تاسيس والانتساب الى منظمة مثل المادة 1 من القانون العراقي: " يرفق بطلب التاسيس ما يأتي ... صورة من شهادة الجنسية العراقية وهوية الاحوال المدنية للاعضاء المؤسسين العراقيين كافة او وثيقة الإقامة النافذة للمقيمين الاجانب.

الفصل 5 من القانون المغربي يتضمن التصريح مايليك...صورا من بطاقاتهم الوطنية او بطاقة لاقامة بالنسبة للاجانب. والمادة 2 من قانون المصري " ويجوز لغير المصريين الاشتراك في عضوية الجمعية وفقا للقواعد الواردة باللائح التنفيذية لهذا القانون.

في حين منحهم نصوصا اخرى الحق في هذه العضوية، نجد من بينها المادة 11 من قرار مجلس الوزراء رقم 9 سنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات المدنية رقم 1 سنة 2000 يشترط ان تكون اغلبية المؤسسين فلسطينيين.

الحد الأدنى من الاشخاص المؤسسين: مثاله كالتالي

- اثنين فما فوق حسب القانون المغربي و التشريع الليبي
- ثلاثة اشخاص وفق قانون اقليم كورديستان العراق
- سبعة اشخاص حسب مقتضيات القانون الفلسطيني
- عشرون شخصا ضمن التشريع القطري
- اربعون شخصا بمقتضى المرسوم السلطاني بعمان

الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل:

- **طلب التسجيل:** من الوثائق الاساسية المطلوبة في عملية التسجيل حسب قوانين منظمات المجتمع المدني، يتضمن المعلومات الاساسية المتعلقة بالمنظمة المعنية باجراء التسجيل (الاسم – عنوان مقرها- اهدافها – توقيع المؤسسين..).
- **النظام الاساسي للمنظمة:** يستعمل المصطلح لدى الدول التالية: ليبيا – الاردن – فلسطين – قطر – مصر – عمان – العراق مصطلح النظام الداخلي، والنصوص بالجزائر والمغرب تستعمل مصطلح القانون الاساسي اما القانون العثماني بلبنان وظف مصطلح انظمة الجمعية للتعبير عن مضمون الوثيقة التي تضعها وتقرحها المنظمة لمناقشتها والمصادقة عليها من قبل اعلى هيئاتها، وتتضمن مجموعة من المقتضيات الملزمة للاعضاء والمنظمة للعلاقات والمعاملات بين اجهزة المنظمة وبينها وبين باقي المنظمات، وبينها وبين الدولة كما يحدد من خلالها اسم المنظمة ومقرها والاهداف التي قامت من اجلها وتبين طبيعة اجهزتها الادارية وكذا القواعد المالية المعتمدة في ترجمة اهدافها الى ارض الواقع ويعد توقيع الاعضاء المؤسسين على هذه الوثيقة بمثابة الية للمصادقة وتعتبر من بين الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل حسب جل التشريعات بالدول، ودرجت عدد من التشريعات محضر الاجتماع التاسيسي ضمن الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل فنجد ذلك واردا في التشريع القطري- العراقي – الليبي والجزائري تشترط المادة 6 من القانون الجزائري تحرير المحضر المشار اليه اعلاه من قبل محضر قضائي والمغربي يحرر هذا المحضر بالاجتماع التاسيسي او العام للمنظمة، ويتضمن عددا من المعلومات الاساسية المتعلقة بهذا الاجتماع تذكر منها: تاريخ ومكان

عقد الاجتماع، وكذا عدد الاشخاص الحاضرون وصفاتهم، اسم المنظمة وعنوانها، ونقاط جدول الاعمال المتداول بشأنها، والقرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع.

قائمة اسماء اعضاء الهيئة المشرفة على ادارة المنظمة: في كل من الاردن والمغرب (الفصل 5 من القانون المغربي)، والجزائر (المادة 12 من القانون الجزائري)، تقديم قائمة باسماء اعضاء الهيئة المشرفة على ادارة المنظمة ضمن الوثائق الاخرى المطلوبة في عملية التسجيل وتتضمن اسماء الاعضاء وجنسياتهم وتاريخ ومكان ميلادهم ومهنتهم ومحل اقامتهم.

وثيقة اثبات الجنسية: الجنسية من الوثائق الاساسية في عملية التسجيل في كل من المغرب والعراق وفلسطين ومصر.

السجل العدلي: يطلب السجل العدلي من المحكمة الابتدائية المتواجد بها مكان مكان ميلاد المعني بالامر (مسقط راسه)، وتثبت فيه الادانات من قبل المحاكم الجنائية ضد اي شخص، كما يتضمن مختلق القرارات كالحظر التجاري الذي تفرضه المحاكم التجارية، ويلزم تقديمه ضمن الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل حسب قوانين كل من الجزائر(المادة 12 من القانون، م س) ولبنان(التعميم اللبناني رقم 10/ م / 2006) والمغرب (الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 39 - 09 - 1 المؤرخ في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 09 - 07 الرامي الى تعديل الفصل 5 من الظهير الشريف رقم 376 - 58 - 1 بتنظيم حق تاسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه) والزمتم بعض التشريعات (الجزائر- الاردن - المغرب - مصر) الادلاء بسند لشغل مقر المنظمة ضمن الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل باعتباره وثيقة تثبت توفر المنظمة على عنوان لاتقبال مراسلاتها.

التفويض وشهادة عدم التعرض:

حسب التشريع الفلسطيني المتعلق بالجمعيات الخيرية والهيئات المدنية، "تفويض خطي من جميع المؤسسين يخول مقدمي الطلب بالتوقيع على طلب التسجيل (المادة 13 من قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات المدنية رقم 1 سنة 2000) يعتبر من الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل ومن ضمن المستندات المرفقة بطلب شهر المنظمات بسلطنة عمان نجد شهادة من جهات مختصة بعدم الاعتراض على اي من المؤسسين (المادة 9 من المرسوم السلطاني رقم 14 / 2000 المتعلق بقانون الجمعيات المدنية)

طريقة التسجيل:

توجه المنظمة طلب تسجيلها الى الجهة المختصة للبت فيه وفقا لمدة زمنية معينة

1- الجهات المتدخلة:

عهدت عدد من التشريعات العربية لجهة حكومية نذكر الجهات المعنية بتسجيل المنظمات في كل من :

ليبيا "المجلس الاعلى للحريات العامة وحقوق الانسان" و"القضاء"

الاردن "وزارة التنمية الاجتماعية" و"محكمة العدل العليا"

لبنان "وزارة الداخلية والبلديات" و"مجلس الوزراء"

المغرب "السلطة الادارية المحلية" و"المحكمة الابتدائية"

قطر "وزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان"

تلقي طلبات التسجيل كما كلفتها بفحصها والبت فيها وفي حالة رفض هذه الطلبات اعطت الحق للمنظمات المعنية في اللجوء الى القضاء (الجزائر - ليبيا - الاردن - المغرب - فلسطين ومصر) وحسب تشريعات اخرى تتلقى جهة واحدة طلبات التسجيل وتفحصها وتبث فيها بشكل نهائي سواء بالقبول او الرفض.

2- رسوم:

هو مبلغ مالي يفرض على المنظمة تاديته عند تقديمها لطلب التسجيل حددالمشرع القطري 1000 ريال من المادة 2 قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري لسنة 2001، واشترط المشرع المصري الا يزيد عن مئة جنيه في المادة 5 من القانون المصري، وحسب التشريعين الاردني والمغربي ثم فرض هذا الرسم دون تديد مبلغه المادة 7 من القانون الاردني والفصل 5 من القانون المغربي.

3- المدة الزمنية:

وضعت التشريعات مدة زمنية للبت في طلبات التسجيل ولتنفيذ هذا المقتي ربطت انتهاء هذه المدة دون البت في موضوع الطلب قبولا ضمنيا. اختلفت التشريعات في تحديد الحجم الزمني لهذه المدة الزمنية، نجد 7 ايام من المادة 2 من القانون العراقي و15 يوم من المادة 6 من القانون الليبي و 30 يوم من المادة 11 من قانون اقليم كردستان والمادة 7 من القانون القطري و60 يوم من المادة 11 من القانون الاردني والفصل 5 من القانون المغربي والمادة 6 من القانون المصري.

طبيعة الانشطة القانونية للمنظمات:

القانون الدولي لمنظمات المجتمع المدني يعترف بالحق في السعي لتحقيق مجموعة واسعة من الاهداف، التي تظل مرهونة حسب طبيعة وقائمة الانشطة التي يسمح القانون الوطني بمزاوتها، واختلفت التشريعات العربية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني في اقرار وتحديد طبيعة النص المنظم للانشطة المسموح بها ويمكن التمييز من خلالها بين نوعين من النصوص:

النوع الاول: يحدد قائمة الانشطة وفقا للنصوص القانونية المتعلقة بالمنظمات كحسب المادة 24 من القانون الجزائري يسمح للمنظمة للقيام بما ياتي:

- تنظيم ايام دراسية وملتقيات وندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها
- اصدار ونشر نشرات ومجلات ووثائق اعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية المعمول بها.

وحصر المشرع المصري عمل المنظمة في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وقال للقواعد والاجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية من المادة 11 القانون المصري. كما حددت المادة 4 من القانون العماني مجال عمل المنظمات في ما يلي وفرضت عليها الاشتغال باحدى المجالات المنصوص عليها، وتدخّل جميعها في الاعمال الخيرية والزم العمل في اكثر من مجال بموافقة القبلية للوزير المعني:

- رعاية الايتام
- رعاية الطفولة والامومة
- الخدمات النسائية
- رعاية المسنين
- رعاية المعوقين والفئات الخاصة

النوع الثاني:

فيها قائمة الانشطة الى الانظمة الداخلية للمنظمات : حسب المادة 7 من القانون العراقي " للمنظمة ممارسة نشاطها في المجالات المحددة في نظامها الداخلي " والزم مقتضيات المادة 14 من القانون الاردني للمنظمات بـ "ممارسة اعمالها وانشطتها وفق احكام نظامها الاساسي". وينبغي صياغة قائمة الانشطة المضمنة بمقتضيات القوانين الداخلية لمنظمات بطريقة واضحة ودقيقة مبتعدة عن كل غموض او تعميم يحتمل معه التأويل والتفسير من قبل الجهات المعنية بتتبع عمل المنظمات ن التي يمكنها توظيفه واستغلاله للحد من نشاط المنظمات.

ثالثاً: مالية منظمات المجتمع المدني:

هي الافعال التي تقوم بها المنظمات سعياً للحصول على موارد لتمويل نفقات تسييرها وتغطية تكاليف انشطتها وتحدد وتنظم وفقاً للتشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني.

المبدأ العام لمالية المنظمات : حظر النفع الخاص:

يكرس مبدأ حظر النفع الخاص مجموعة من القواعد والضوابط التي تتوخى عدم توزيع الارباح فيما بين اعضاء المنظمة، فيسري تطبيقه خلال فترة قيام المنظمة بانشطتها القانونية او عند حلها او تصفيتها، ويشكل الخاصية الوحيدة التي تميز منظمات المجتمع المدني عن غيرها من الكيانات القانونية الاخرى، ضمنت معظم التشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني في نصوصها بنوداً تلزم احترام هذا المبدأ.

المادة 31 من القانون الجزائري: .. " يعتبر استعمال موارد الجمعية واملاتها لاغراض شخصية او اخرى غير تلك المنصوص عليها في قانونها الاساسي، تعسفاً في استغلال الاملاك الجماعية ويعاقب عليه ، بهذه الصفة ، طبقاً للتشريع المعمول به".

المادة 5 من القانون الليبي " يحظر على الجمعية القيام بمايلي: ... ممارسة الاعمال التجارية لغرض توزيع الاموال والارباح على اعضائها او استغلال الجمعية بغرض التهرب الضريبي." المادة 8 من القانون العراقي " يحظر على المنظمة غير الحكومية ماياتي ... ممارسة الاعمال التجارية لغرض توزيع الاموال على اعضائها للمنفعة الشخصية او استغلال المنظمة لغرض التهرب من دفع الضرائب.."

الفصل 1 من القانون المغربي " الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين او عدة اشخاص لاستخدام معلوماتهم او نشاطهم لغاية غير توزيع الارباح فيما بينهم ".

المادة 2 من القانون الفلسطيني " لكل فلسطيني الحق في المشاركة في تاسيس وادارة الجمعيات والانتساب اليها والانسحاب منها بحرية وذلك من اجل تحقيق هدف او اهداف لا ينبغي منها تقسيم الربح."

مصادر تمويل مالية المنظمات:

يمكن تصنيفها الى مصادر ذاتية وحكومية، واجنبية:

التمويل الذاتي:

تعتمد المنظمة على تمويلها الذاتي بتحصيل مبالغ الانخراط والاشتراكات، وتوظيف العوائد المترتبة عن مزاولتها للانشطة التجارية والاقتصادية.

مبالغ الانخراط والاشتراكات:

هي مبالغ مالية يحدد قدرها بمقتضى الانظمة الداخلية للمنظمات، وتؤدي وجوبا من قبل اعضائها بصفة دورية بهدف الحصول على موارد مالية لتغطية مصاريف تسييرها، وتكاليف انشطتها، وفق قوانين منظمة مثل المادة 29 من القانون الجزائري : تتكون موارد الجمعيات واملاكها مما يأتي: ... اشتراكات اعضائها"

المادة 10 من القانون الليبي " تمول الجمعية ذاتيا من اشتراكات اعضائها....."

الفصل 6 من القانون المغربي " واجبات انخراط اعضائها ، واجبات اشتراك اعضائها السنوي." المادة 50 من القانون الفلسطيني "للجمعيات الحق في تنمية مواردھا المالية من خلال : رسوم وتبرعات الاعضاء...."

المادة 39 من القانون اليمني: "...تتكون ايرادات الجمعية او المؤسسة من التالي:.... رسوم واشتراكات ومساهمات الاعضاء."

المادة 37 من القانون العماني: تتكون الموارد المالية للجمعية من اشتراكات الاعضاء"

عوائد الانشطة التجارية والاقتصادية:

التشريعات تمنح المنظمات الحق في مزاوله هذه الانشطة، والتي يمكن تصنيفها كمايلي:

- تشريعات منحت مزاوله هذا الحق دون قيد، ونجد كل من التشريع الليبي (المادة 10 من القانون الليبي: "كما يجوز ان يكون للجمعية عوائد من ممتلكاتها او مشاريعها او نشاطاتها)، والفلسطيني (المادة 50 من القانون الفلسطيني : "القيام بنشاطات ربحية من شأنها ان تحقق لها دخلا وتدر عليها ربحا شرط الا توزع هذه الارباح على الاعضاء.")، والمصري (المادة 11 "... استهداف تحقيق ربح او ممارسة نشاط ينصرف الى ذلك، ولا يعد اتباع الضوابط التجارية لتحقيق ناتج يساهم في تحقيق اغراض الجمعية نشاطا مخالفا"، والمادة 18 "...يجوز للجمعية في سبيل تحقيق اغراضها ودعم موارھا المالية، ان تقيم المشروعات الخدمية والانتاجية والحفلات والاسواق الخيرية والنعراض والمباريات الرياضية)، والعماني (المادة 37 من القانون العماني "... تتكون الموارد المالية للجمعية من : .. ايرادات الانشطة").

- واخرى فرضت شروطا على ممارسة المنظمة نشاطها يحقق لها دخل او ربح، وفي كل من (المادة 27 من القانون القطري: "يجوز للجمعية بعد موافقة الوزارة وبما لا يتعارض مع اغراضها استثمار الفائض من اموالها داخل الدولة بما يساعدها على تمويل انشطتها")، واليمن(المادة 39 من القانون اليمني: "تتكون ايرادات الجمعية او المؤسسة

او من نشاطاتها الاقتصادية، قد تدخل الجمعيات او المؤسسات في نشاطات اقتصادية وتجارية، والقانون في الحالات التالية:

- اولاً: اذا كان الهدف تحقيق ربح يتمشى مع اهداف وغايات الجمعية او المؤسسة.
- ثانياً: مالم يكن هناك توزيع مباشر او غير مباشر للارباح المحققة من هذه النشاطات الاقتصادية سواء كان التوزيع لمؤسسين او للاعضاء او كبار المسؤولين او اعضاء مجلس الادارة او الموظفين او مقدمي المساعدات والاعانات المالية.
- ثالثاً: مالم تشكل هذه النشاطات اية مضاربة او خطورة مالية غير مضمونة للجمعية او المؤسسة)

التمويل المحلي: النصوص القانونية تسمح للمنظمات بالاستفادة واللجوء الى التمويل الحكومي ومن الخواص، باعتبارهما مكونين اساسيين للتمويل المحلي

التمويل الحكومي

الموارد المالية التي تمنحها الحكومات الى موارد مالية مباشرة (امتيازات النفع العام ، والاعانات) وموارد مالية غير مباشرة (الاعفاءات الضريبية).

صفة المنفعة العامة:

تكون بهدف الحصول على منافع وامتيازات حكومية، وتكتسب بناء على طلب يوجه الى السلطات الادارية المختصة من قبل المنظمة المتوفرة على كافة الشروط القانونية التي تذهب في اتجاه عام يربط الاعتراف بهذه الصفة على توفرها مدرجة كما يلي:

المادة 12 من القانون العراقي : " يشترط في المنظمة غير الحكومية التي تسعى للحصول على صفة الدفع العام ما ياتي:

- اولاً ان يتضمن نظامها الداخلي اهدافا وبرامج تحقق مصلحة عامة وواضحة
- ثانياً ان تتسم بوحدة وانسجام الاهداف مع البرامج التي تنفذها المنظمة واستمراريتها.
- ثالثاً: ان تقدم تاييد من الجهة القطاعية الحكومية ذات العلاقة يؤكد ان المنظمة تنفذ برامجها وفقاً للقانون.
- رابعاً: وجود الابنية اللازمة لادارة المرافق المخصص للمنفعة العامة وعنوان واضح لمحل اقامة المنظمة.
- خامساً: ان يكون قد مضى على ممارسة نشاطها ثلاثة سنوات فعلية دون انقطاع بعد تسجيلها وفقاً للقانون وان يرتبط نشاطها بالمنفعة العامة التي تهدف لها.
- سادساً: ان يكون سجل المنظمة خالياً من المخالفات والتجاوزات

○ سابعاً: ان يكون القائمون على هذه المنظمة من الكفاءات ومن ذوي الخبرة لادارة المنظمة وفقاً لأغراضها.

المادة 49 من القانون المصري كل جمعية تهدف الى تحقيق مصلحة عامة عند تاسيسها و بعد تاسيسها يجوز اضافة صفة النفع العام عليها بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك بناء على طلب الجمعية او بناء على طلب الجهة الادارية او الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات المدنية وموافقة الجمعية في الحاليتين. ويكون الغاء صفة النفع العام بقرار من رئيس الجمهورية".

المادة 50 من القانون المصري " تحدد بقرار من رئيس الجمهورية امتيازات السلطة العامة التي تتمتع بها الجمعيات التي تضيف عليها صفة النفع العام. وعلى وجه الخصوص عدم جواز الحجز على اموالها كلها او بعضها، وعدم جواز اكتساب تلك الاموال بالتقادم، وامكانية نزع الملكية المنفعة العامة لصالحاً تحقيقاً لأغراض التي تقوم عليها الجمعية".

المادة 34 من القانون الجزائري "يمكن جمعية معنية تعترف لها السلطة العمومية ان نشاطها ذو صالح عام و / او منفعة عمومية ان تستفيد من اعانات ومساعدات مادية من الدولة او الولاية او البلدية وكل مساهمة اخرى سواء كانت مقيدة او غير مقيدة بشروط.

وإذا كانت الاعانات والمساعدات والمساهمات الممنوحة مقيدة بشروط، فان منحها يتوقف على التزام الجمعية المستفيدة بدفتر الشروط يحدد برامج النشاط وكيفيات مواقيته طبقاً للتشريع المعمول به، تحدد شروط وكيفيات الاعتراف بالصالح العام او المنفعة العمومية عن طريق التنظيم".

الفصل 10 للقانون المغربي " يسوغ لكل جمعية معترف لها بصفة المنفعة ان تمتلك ضمن الحدود المبينة في مرسوم الاعتراف بصفة المنفعة العامة للاموال والمنقولات والعقارات اللازمة لهدفها او المشروع الذي ترمي الى بلوغه".

المادة 52 من القانون العماني " يصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد ما تتمتع به الجمعيات ذات النفع العام من امتيازات السلطة العامة".

الاعفاءات الضريبية:

اجراء تشريعي ضريبي يمنح في شكل اعانة تعود الى ترك مورد ضريبي تحفيز على تحقيق هدف معين ذي طبيعة اقتصادية واجتماعية، وهو اما دائم او مؤقت كلي او جزئي وهي دعم مالي غير مباشر، لانها اموال عمومية (نفقات جبائية) كان من المفروض ان تجبي فائدة لحزينة الدولة، وتوظيف الاداة الضريبية لتشجيع العمل الجمعي في دول المجموعة MENA محدود، وبروزها في النصوص التشريعية ضئيل، اضافة الى اقتصرها على تضمين الامتيازات الضريبية لفائدة المنظمات في علاقتها مع الدول دون الانتباه الى فرض امتيازات ضريبية لصالح

المنظمات باعتبارها متبرع، ويلاحظ ضمن تشريع كل من : قطر، فلسطين مصر واليمن وباقي التشريعات لاتعالجه، والنصوص التي تضمنت اعفاءات ضريبية نجد في المادة 30 من القانون القطري " لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير منح الجمعية اعانة مالية او قرضا كما يجوز اعفاؤها من اي ضرائب او رسوم وذلك لمعونتها على تحقيقا اغراضها" ، اما باقي التشريعات نجد منها:

المادة 13 من القانون المصري " مع عدم الاخلال باية مزايا منصوص عليها في قانون اخر، تتمتع الجمعيات الخاضعة لاحكام هذا القانون بالمزايا الاتية:

أ- الاعفاء من رسوم التسجيل والقيود التي يقع عبء ادائها على الجمعية في جميع انواع العقود التوكيلات التي تكون طرفا فيها كعقود الملكية او الرهن او الحقوق العينية الاخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات.

ب- الاعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع عقود التوكيلات والمحركات والاوراق المطبوعة والسجلات وغيرها.

ت- الاعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى المفروضة على ما تستورده من عتاد والالات واجهزة وادوات ولوازم انتاج وكذا ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية و عرض وزير المالية، ويشترط ان تكون هذه الاشياء لازمة لنشاطها الاساسي، ويحظر التصرف في الاشياء المعمرة منها التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية ، وذلك قبل مرور 5 خمس سنوات ما لم تدفع عليها ضرائب ورسوم الجمركية المستحقة.

ث- اعفاءات العقارات المبينية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب العقارية

ج- تمنح تخفيضا مقداره 25 % من اجور نقل المعدات والالات على السكك الحديدية.

ح- سريان تعريفه لاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للمنازل ويصدر بتحديد الجمعيات التي تسري عليها هذه التعريفه قرار من الجهة الادارية.

خ- تمنح تخفيضا مقداره 50 % من استهلاك المياه والكهرباء والغز الطبيعي التي يقوم بانتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام واية جهة حكومية

د- اعتبار التبرعات التي تقدم للجمعيات تكليفا على دخل المتبرع بما لايزيد على 10% منه

والمادة 40 من القانون اليمني " تتمتع الجمعيات والمؤسسات التي تخضع لهذه الشروط بالمميزات التالية:

- تعفى من جميع اشكال الضرائب المترتبة على العائدات التي تحققها والمترتبة على مصادر دخلها
- تعفى من الضرائب الجمركية والرسوم المترتبة على استيراد السلع والمعدات والادوات وقطع الغيار والمواد الخام الاساسية، سواء كانت مصنعة او غير مصنعة، ضرورية لتحقيق اهداف الجمعية او المؤسسة"
- تعفى من الرسوم الجمركية على الهبات والمنح والمساعدات التي تتلاقها من الخارج والتي تحتاجها في مهمتها وذلك بناء على طلب وزير المعاشات والشؤون الاجتماعية ومصافة وزير المالية.
- تطبيق تعريفه الماء والكهرباء المعتمدة للمستخدمين المحليين على المكاتب الرئيسية للجمعيات والمؤسسات كما تخضع لخصم مقداره 50 % من قيمة الاستهلاك.
- المادة 52 من القانون الفلسطيني " تعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم الجمركية على الاموال المنقولة اللازمة لتنفيذ اهدافها الواردة في نظامها الاساسي شريطة عدم التصرف بها خلال مدة تقل عن خمسة سنوات لاغراض تخالف اهدافها ما لم تسدد عليها ضرائب والرسوم الجمركية المستحقة."

الاعانات:

مخصصات مالية من ميزانية الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية لصالح منظمات المجتمع المدني، بهدف مساعدتها على تمويل انشطتها وبرامجها وتغطية نفقاتها الادارية، مثل المشرع الاردني اوجد هيئة عمومية مستقلة لتقديم اعانات المنظمات ومساعدتها على تنمية مواردها ويسمى " صندوق دعم الجمعيات" في المادة 22 من القانون الاردني:

أ- " ينشأ في الوزارة صندوق يسمى صندوق دعم الجمعيات يهدف الى دعم الجمعيات ويتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري وله تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها بالطريقة التي يراها مناسبة وينوب عنه في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني"

ب- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي:

- 1- ما يرصد له من الموازنة العامة
- 2- اي هبات او تبرعات او منح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني.
- 3- ريع اي يانصيب خيري يتم تنظيمه لغايات هذا الصندوق وفق احكام نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

4- اي مبالغ يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تخصيصها للصندوق من صافي ايرادات اي صندوق اخر يهدف الى دعم الجمعيات.

5- اموال الجمعيات ولااتحادات التي تنقضي شخصيتها الاعتبارية دون وجود جهة تؤول اليها اموالها وفق احكام هذا القانون."

والمادة 35 من القانون الجزائري " يخضع منح الاعانات العمومية لكل جمعية الى ابرام عقد برنامج يتلاءم مع الاهداف المسطرة من طرف الجمعية ومطابق لقواعد الصالح العام. ولا تمنح اعانات الدولة والجماعات المحلية الا بعد تقديم حالة صرف الاعانات الممنوحة سابقا ويجب ان تعكس مطابقة المصاريف التي منحت من اجلها الاعانات.

المادة 10 من القانون الليبي " على الدولة تخصيص المبالغ اللازمة ضمن ميزانيتها لمساعدة ودعم الجمعيات على اساس الكفاءة وجدوى المشاريع والنشاطات وتبين اللائحة التنفيذية معايير وضوابط التمويل العام، وتلتزم الجمعية التي يخصص لها اموال عامة بتقديم تقرير سنوي مالي يبين مصادر تمويلها ووجه صرف ما خصص لها من المال العام لديوان المحاسبة.

تمويل خاص:

منح مالية تتلاقها منظمات المجتمع المدني في شكل مساعدات او تبرعات او هبات او وصايا من جهات محلية غير حكومية ونذكر منها:

المادة 10 من القانون الليبي " ولها تقبل الهبات او التبرعات او الوصايا غير المشروطة صراحة او ضمنيا الا ما تعلق منها بحسن اداء عملها وبغرض تحقيق اهدافها.

الفصل 6 من القانون المغربي: " كل جمعية صرح بتأسيسها بصفة قانونية يحق لها ان تترافع امام المحاكم وان تتلقى العوض وان تمتلك وتتصرف فيما يلي: ... اعانات القطاع الخاص."

المادة 50 من القانون الفلسطيني للجمعيات الحق في تنمية مواردها المالية من خلال ... قبول الهبات والمنح والمساعدات غير المشروطة من اي شخص طبيعي اة معنوي.

والدول موضوع الدراسة سمحت للمنظمات تلقي المساعدات او التبرعات او الهبات او الوصايا لكن بعضها اشترط قبول هذا النوع من الدعم بالموافقة المسبقة للجهة الادارية المعنية.

التمويل الاجنبي:

يقدم من قبل منظمات غير حكومية اجنبية في شكل منح مالية او مساعدات او تبرعات لمنظمات المجتمع المدني، والتشريعات تناولت هذا النوع من مصادر التمويل، وفقا لقواعد مختلف الضوابط واجراءات متعددة من تشريع:

الاول: سماح تلقي الموارد الاجنبية : لبنان والمغرب وموريتانيا.

الثاني: يشترط الموافقة المسبقة على تلقي الموارد الاجنبية:

الأردن بالمادة 17 منه : تبرع او تمويل شخص غير اردني فعليها اشعار مجلس الوزراء بذلك وعلى ان يبين الاشعار مصدر هذا التبرع او التمويل ومقداره وطريقة استلامه والغاية التي سينفق عليها واي شروط خاصة به، وفي حال عدم صدور قرار بالرفض عن مجلس الوزراء خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاشعار. فيعتبر التبرع او التمويل موافقا عليه حكما" مصر المادة 17 منه " وفي جميع الاحوال لايجوز لاية جمعية ان تحصل على اموال من الخارج سواء من شخص مصري او شخص اجنبي او جهة اجنبية او من يمثلها في الداخل، ولا ان ترسل شيئا مما ذكر الى اشخاص او منظمات في الخارج الاب اذن من وزير الشؤون الاجتماعية. وذلك كله فيما عدا الكتب والنشرات والمجالات العلمية والفنية"

قطر في المادة 31 منه " لا يجوز للجمعية الانتساب او الاشتراك او الانضمام الى اي جمعية او هيئة او ناد مقره خارج الدولة كما لايجوز لها ارسال او تلقي اي قروض او هبات او تبرعات او وصايا او اوقاف او غيرها من اموال من شخص او جمعية او هيئة او ناد مقره خارج الدولة الا بعد الحصول على موافقة كتابية من الوزارة وعلى الجمعية ارسال صورة من قسائم الارسال والتسليم للوزارة موضحا بها اسم وعنوان الجهة المرسله واسم وعنوان المسلم." عمان في المادة 42 منه " لا يجوز لاي جمعية ان تحصل على اموال من شخص اجنبي او جهة اجنبية ولا ان ترسل شيئا مما ذكر الى اشخاص او جهات او جهات اجنبية الاب اذن من الوزير وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثمن المعدات والادوات اللازمة لنشاطها وكذلك ثمن الكتب والمطبوعات فيما لا يتعارض مع قانون المطبوعات والنشر."

تتسلم منظمات المجتمع المدني موارد اجنبية ، الا انها تشترط ان تحصل هذه المنظمات على الموافقة الحكومية قبل استلام تلك الاموال . الامر الذي سيكلف المنظمة المستفيدة وقتا طويلا في انتظار رد السلطات المعنية بالاضافة الى ان عدد من النصوص لم يحدد مدة زمنية للبحث في طلب تلقي الموارد الاجنبية. وينبغي الاشارة الى انتظار ينطوي على امكانية رفض هذا الطلب

المطلب الثالث: الصراع الاجتماعي والحقوق والحريات داخل MENA;

الأسباب والدوافع:

إن الصراعات الداخلية تتميز بطبيعة معقدة أو مركبة: سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية لان أسباب ومحركات الصراعات الداخلية تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها، والظاهرة دولية تربط بالسلوك الاجتماعي للإنسان ذاته، إن دول مجموعة MENA موحدة في معنوياتها من حيث اللغة المشتركة والقيم والثقافة والدين... وشبكة العلاقات الداخلية والخارجية مع باقي مجتمعات الدول، ولكنها مجزأة في مادياتها الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى تعدد واختلاف الأفكار والتوجهات والأيديولوجيات السياسية والاقتصادية تبعا لها بشكل طبيعي، لكن تبقى الإشكالية تكمن في التعامل مع الظاهرة بمنهج العنف والتصادم!؟

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة مجموعة دول MENA، وتزايد خطورة وتأثير هذه الصراعات الاجتماعية على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، تجعلها تلقى اهتمام متواصل من القوى الدولية والإقليمية ورعاية مصالحها، والعمل على دراسة أسباب الصراعات الحادثة ودوافعها وأثرها الاجتماعي والاقتصادي بصورة خاصة، بحيث يتم النظر إليها على مستويين:

1. **المستوى الداخلي:** بالتحديد هو مؤشر الصراع والاندماج ومستوى كثافة الرأسمال الاجتماعي، بسبب الدين والطائفية وثقافة خاطئة للتعامل مع الاختلاف، والتضييق على الحريات والأقليات وإثارتها، نظرا لأداء الثقافة الاجتماعية داخل المجتمع المدني والوعي السياسي للهيئات السياسية، القانونية والمؤسسية
2. **المستوى الخارجي:** أثر البيئة الخارجية والمناخ الإقليمي والدولي على المستوى الأول، والتطورات التكنولوجية الحاصلة وثورة الاتصالات والانفتاح على العالم الخارجي.

الجدول 4: احصاء مؤشر الصراع الاجتماعي SHI و القيود الحكومية GRI لدول MENA

2013		2012		2011		2007		دول MENA
SHI	GRI	SHI	GRI	SHI	GRI	SHI	GRI	
5,9	6,1	6,5	6,9	5,3	7,5	3,6	5,6	الجزائر
3,5	6,5	5,3	6,5	3,9	6,2	3	4,3	البحرين
7,7	8,2	8,3	8,8	7,6	8,9	6,1	7,2	مصر
7,4	6,4	9	6,8	8,5	5	10	5,1	العراق
9	5,7	9,4	6,5	8,9	6	7,8	3,9	اسرائيل
2,9	6,2	5,1	5,7	5,4	6	3,5	4,6	الاردن
3,6	5,4	4,3	5,1	3,7	5,5	1,9	4,8	الكويت
6,1	4	7,9	3,1	5,6	3,6	5,1	1,4	لبنان
6,9	4,7	5,4	5,5	1,9	6,2	1,4	5,1	ليبيا
1,2	6,3	1,5	7	1,7	5,9	3,7	4,9	المغرب
0,1	5,2	0,8	6	0,1	5,5	0,3	3,9	عمان
8,8	4,5	9	3,6	7,8	3,7	6,4	3,3	فلسطين
0,6	6	0,4	6	0,4	5,7	0,3	3,3	قطر
3,6	7,8	6,4	8,6	6,5	8,6	7,2	8	السعودية
6,5	7	8,3	6,9	7,8	6,6	6,5	5,7	السودان
4,5	7,4	5,5	6,4	4,2	5,3	4,7	6,6	تركيا
7,8	7,4	8,8	8	5,8	7,5	5,3	4,5	سوريا
5,8	4,9	6,8	5,1	3,5	5,8	3,8	4,8	تونس
1,5	4,6	1,7	6	0,8	5,5	0,1	3,9	الامارات
0	6,2	0	6,1	0,2	5,3	3,3	4,8	موريتانيا
7,1	5,8	8,4	6,3	7,6	6,9	6,2	4,3	اليمن

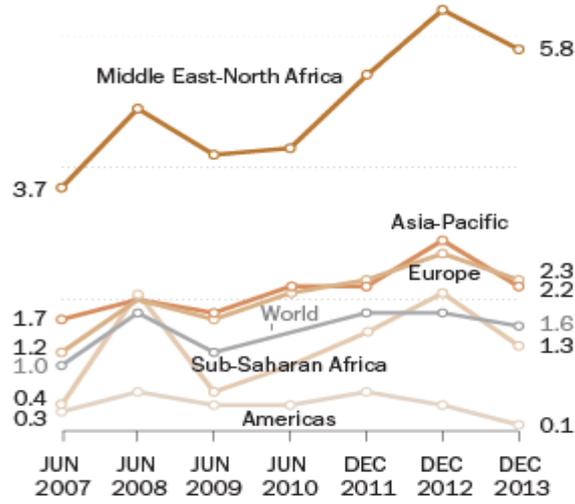
المصدر: من اعدادنا اعتمادا على:

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities;
1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015;
202.419.4300 | Main 202.419.4349 | Fax

تشير الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت في 2012 أعلى ارتفاع في معدلات العداء الاجتماعي القائم على الدين حول العالم، حيث ارتفعت إلى 6.4 في 2012، مقارنة بـ 5.4 في 2011، نتيجة ارتفاع معدلات العداء الاجتماعي القائم على الدين في 20 دولة منها، مقارنة بـ 15 دولة فقط في 2011، فيما سجلت المنطقة انخفاضاً في معدلات العداء الاجتماعي والديني في 4 دول فقط، وهناك دولة واحدة فقط هي قطر لم تشهد أي تغيير بالارتفاع أو الانخفاض، وهناك أربع دول كانت الأعلى ارتفاعاً في معدلات العداء، حيث تحركت على مؤشر العداء الاجتماعي بمقدار نقطتين أو أكثر.

الشكل 21 يبين مؤشر الصراع الاجتماعي ذو الدافع الديني

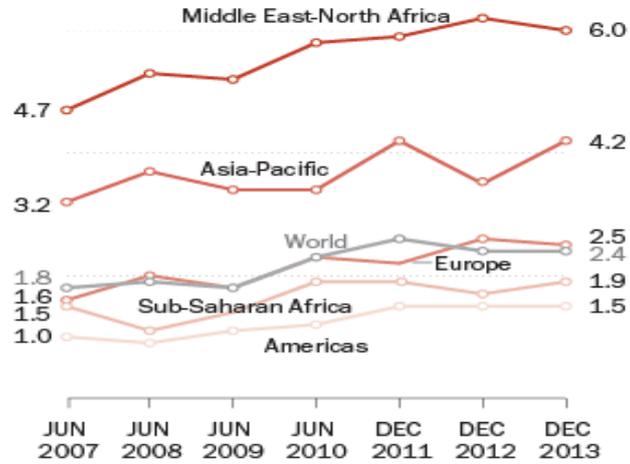
مؤشر الصراع الاجتماعي والدافع الديني حسب المناطق دوليا



المصدر: من اعدادنا اعتمادا على:

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; [202.419.4300](tel:202.419.4300) | [Main 202.419.4349](tel:202.419.4349) | Fax

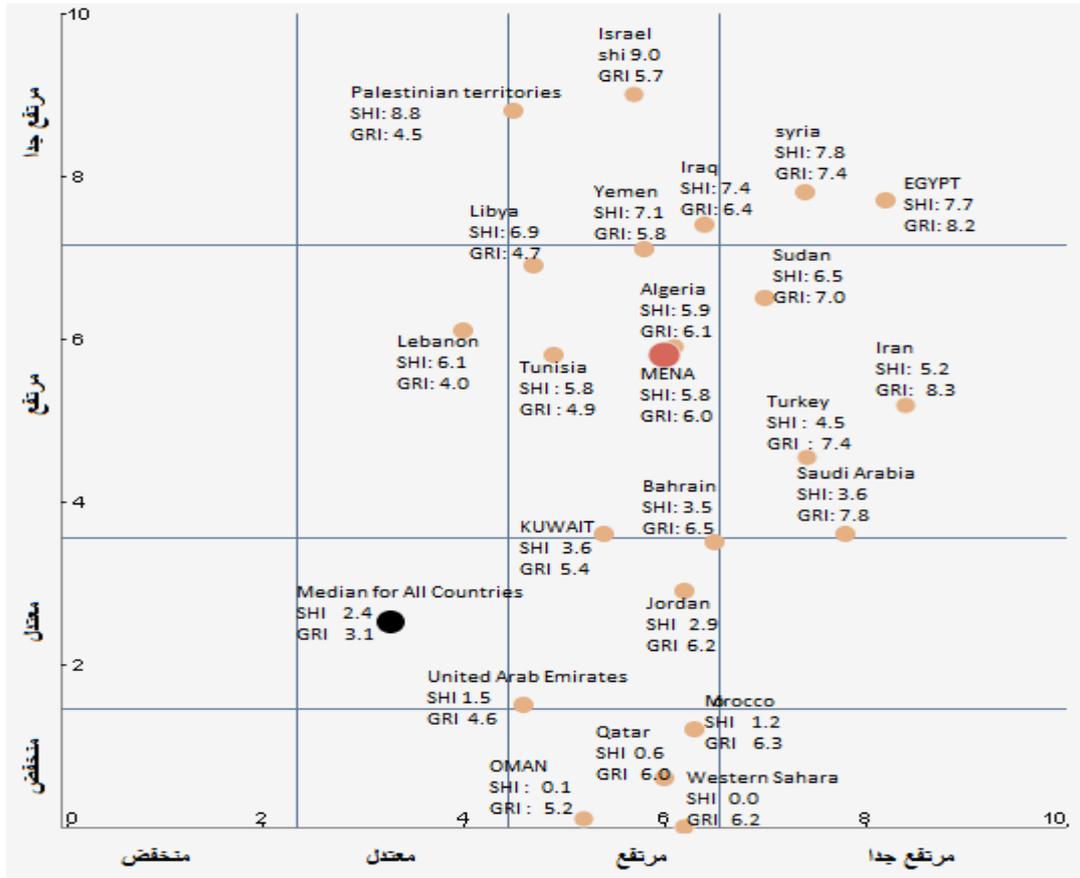
الشكل 22: تطور مؤشر القيود الحكومية وتضييق الحريات الدينية لدى مجموعة MENA وباقي مجموعات دول العالم



المصدر: من اعدادنا اعتمادا على:

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; [202.419.4300](tel:202.419.4300) | [Main 202.419.4349](tel:202.419.4349) | Fax

الشكل 23 يبين قياس الدول بين الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية



المصدر: من اعدادنا اعتمادا على:

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; [202.419.4300](tel:202.419.4300) | [Main 202.419.4349](tel:202.419.4349) | Fax

التقاطع المحوري الافقي والعمودي يقدم لنا وضعية كل دولة من دول المجموعة، كما نلاحظ وفق ذلك تعدد المستويات للمجموعة، ولدينا معدل المتوسط العام لدول العالم الذي يمكن اعتباره معلم قياسي، نقارن على اساسه مختلف القياسات.

الجدول 5 يبين قياس الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية:

2015			2014			2013			2012			2011			2010			الدول MENA
Free	CL	PR																
Not	5	6	الجزائر															
Not	6	7	Not	6	6	Not	6	6	Not	6	6	Not	5	6	Not	5	6	البحرين
Not	5	6	Not	5	6	Partly	5	5	Not	5	6	Not	5	6	Not	5	6	مصر
Not	6	6	ايران															
Not	6	6	Not	6	5	Not	6	6	Not	6	5	Not	6	5	Not	6	5	العراق
Free	2	1	اسرائيل															
Not	5	6	الاردن															
Partly	5	5	Partly	5	5	Partly	5	5	Partly	5	4	Partly	5	4	Partly	4	4	الكويت
Partly	4	5	Partly	3	5	Partly	3	5	لبنان									
Not	6	6	Partly	5	4	Partly	5	4	Not	6	7	Not	7	7	Not	7	7	ليبيا
Partly	4	5	المغرب															
Not	5	6	عمان															
Not	5	6	قطر															
Not	7	7	Not	6	7	Not	6	7	السعودية									
Not	7	7	Not	6	7	Not	6	7	سوريا									
Partly	4	3	Partly	4	3	Partly	4	3	Partly	3	3	Partly	3	3	Partly	3	3	تركيا
Free	3	1	Partly	3	3	Partly	4	3	Partly	4	3	Not	5	7	Not	5	7	تونس
Not	6	6	Not	5	6	Not	5	6	الامارات									
Not	6	6	Not	5	6	Not	5	6	اليمن									
Not	5	6	Not	6	6	فلسطين												
Not	7	7	Not	6	7	Not	6	7	موريتانيا									

مفتاح: الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية يترجمها:

PR - Political Rights, الحقوق السياسية

CL - Civil Liberties, الحريات المدنية

Free Status: Free, Partly Free, Not Free حرية، حرية مقيدة، ليس حر

المصدر: من اعدادنا بالرجوع الى:

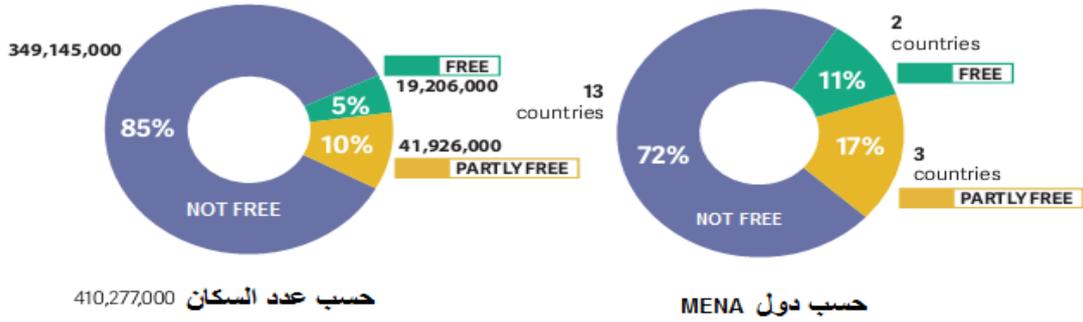
Freedom House; "Freedom in the World", 1850 M Street NW, Floor 11

Washington, DC 20036, 120 Wall Street, Floor 26 New York, NY 10005,

202.296.5101; USA, 2015 , pp 21-27, info@freedomhouse.org

www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015

الشكل 24: يوضح نسبة الحريات السياسية والمدنية لمجموعة MENA

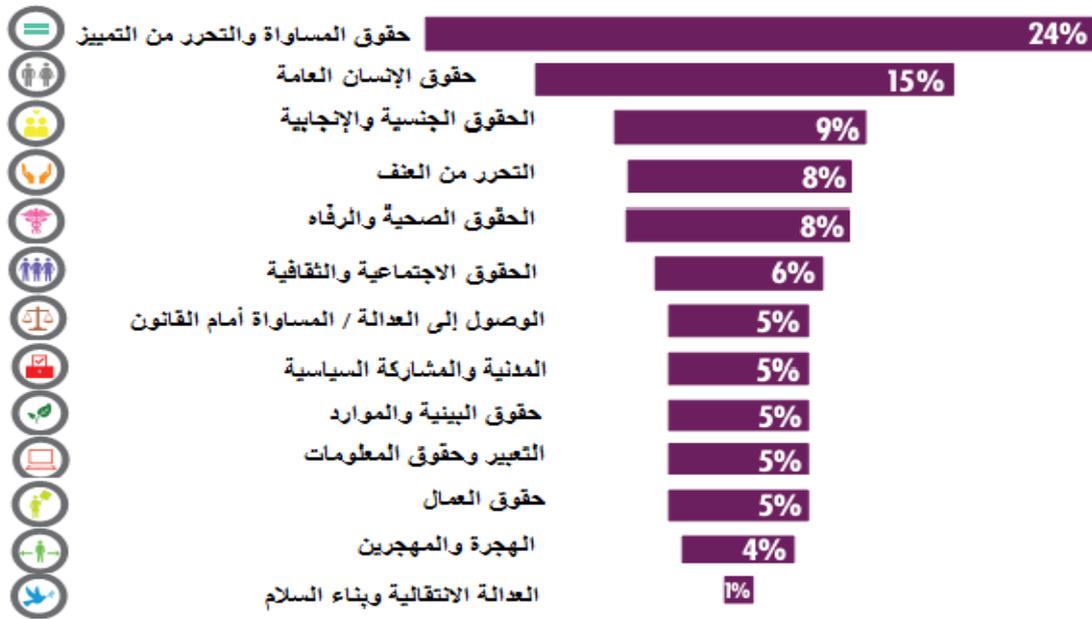


المصدر: من اعدادنا بالرجوع الى:

Freedom House; "Freedom in the World", 1850 M Street NW, Floor 11 Washington, DC 20036, 120 Wall Street, Floor 26 New York, NY 10005, 202.296.5101; USA, 2015 , p10, info@freedomhouse.org

www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015

الشكل 25: دعائم أساسية تقوم عليها حقوق الانسان ومعدل تمويلها

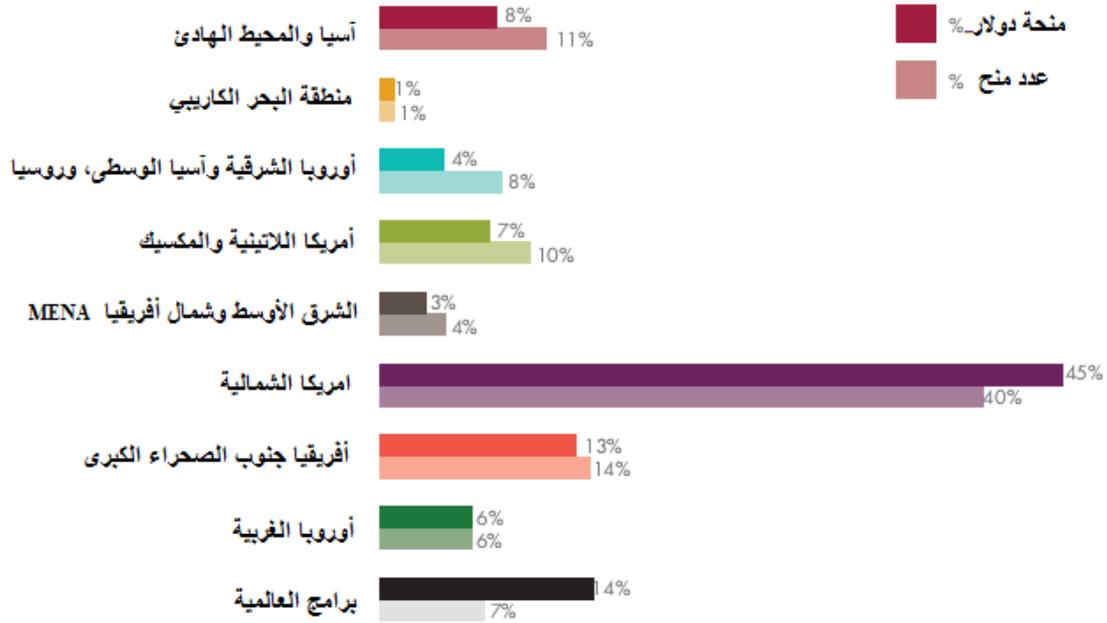


المصدر: من اعدادنا

The Foundation Center, "Advancing Human Rights", Foundation Center. 79 fifth avenue, new york, ny 10003 (800) 424-9836 ufoundationcenter.org, isbn 978-59542-505-8, usa, copyright © 2015, p8

The International Human Rights Funders Group, "ADVANCING HUMAN RIGHTS", International Human Rights Funders Group uc/o Liquidnet 498 7th Avenue, 15th FL uNew York, NY 10018 (646) 381-7580 uwww.ihrfg.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p8

الشكل 26: يوضح التمويل الاقليمي المترکز حول حقوق الانسان



المصدر:

The Foundation Center, "Advancing Human Rights", Foundation Center. 79 Fifth Avenue, New York, NY 10003 (800) 424-9836 ufoundationcenter.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p8

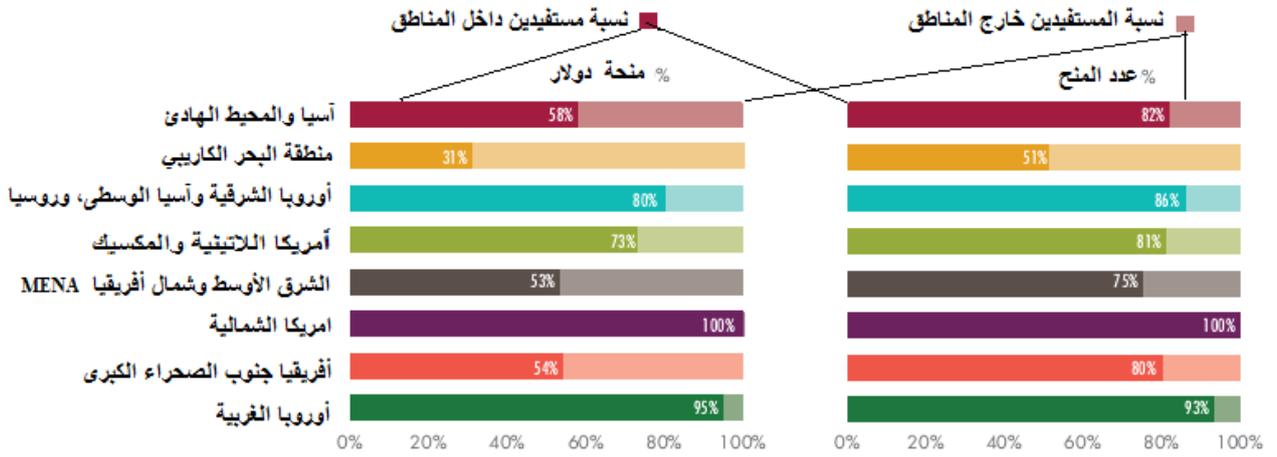
The International Human Rights Funders Group, "Advancing Human Rights", International Human Rights Funders Group uc/o Liquidnet 498 7th Avenue, 15th FL uNew York, NY 10018 (646) 381-7580 www.ihrf.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p8

ملاحظة: الأرقام على أساس المنح التي تمنحها 774 هيئة موجودة في 45 دولة. وتمثل الأرقام المنح المخصصة للدعم المحدد للمناطق، المنح قد تستفيد منها مناطق متعددة، ومن ثم ستكون أحصت أكثر من مرة، ونتيجة لذلك، فإن الأرقام لا تزيد على 100 في المئة¹

¹ The Foundation Center, "Advancing Human Rights", Foundation Center. 79 Fifth Avenue, New York, NY 10003 (800) 424-9836 ufoundationcenter.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p8

The International Human Rights Funders Group, "ADVANCING HUMAN RIGHTS", International Human Rights Funders Group uc/o Liquidnet 498 7th Avenue, 15th FL uNew York, NY 10018 (646) 381-7580 www.ihrf.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p8

الشكل 27: حصة المستفيدين التمويل الإقليمية لحقوق الإنسان داخل كل منطقة



المصدر:

The Foundation Center, "Advancing Human Rights", Foundation Center. 79 Fifth Avenue, New York, NY 10003 (800) 424-9836 ufoundationcenter.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p9

The International Human Rights Funders Group, "ADVANCING HUMAN RIGHTS", International Human Rights Funders Group c/o Liquidnet 498 7th Avenue, 15th FL New York, NY 10018 (646) 381-7580 www.ihrfg.org, ISBN 978-59542-505-8, USA, Copyright © 2015, p9

المبحث الثاني: اللغة والدين والطوائف والعرقيات

تنقسم لغات داخل MENA أصلية بين ثلاث عائلات لغوية هي السامية، الإيرانية؛ والتركية معا هذه العائلات تشمل 91% من مجموع السكان، ثم ثلاث لغات من كل مجموعة أصلية نجدها هي المهيمنة بوضوح: اللغة العربية؛ اللغة الفارسية؛ والتركية معا تعول على 77% من مجموع السكان في المنطقة، هذه المجموعات الاصلية الثلاثة واللغات الصادرة عنها في منطقة الشرق الأوسط. حيث تتجذر وتنتهي هذه اللغات سياسيا وعرقيا وجغرافيا مقارنة مع اللغات الباقية، ونجد ثلاثة اخرى منها ذات أهمية لدى MENA هي الكوردية؛ اللغة العبرية؛ البربرية، هذه الاخيرة على عكس الكردية والعبرية نجدها تحت الضغط المستمر من اللغة العربية، ونعلم ان البربرية هي اللغة الأصلية لشمال أفريقيا، لكن رغم ذلك تبقى لغة حيوية وهامة في العديد من المناطق، وتندرج معظم اللغات في واحدة من ثلاث فئات مبينة في الجدول.

المطلب الاول: اللغات والديانات والطوائف في MENA

هناك بعض الالتباس حول الانقسامات بين اللغات، وحجم مختلف الطوائف وحول التصنيفات والتقسيمات، مثل الكردية وما يتم العثور على لغات زازا- غوراني كمجرد جزء من عائلة كردية و بعض من اللغات الإيرانية قريبة من الفارسية ويمكن أيضا أن تصنف ببساطة اللهجات الفارسية ما بين 1 و 3 مليون متحدث بها، ولكن تؤخذ أيضا في أرقام حساب للجماعات العرقية والمعرفة حول السكان في بعض البلدات والمدن والمحافظات. ، يمكن وصفها إلا من خلال التخمين فئة لغات أخرى هي فئة التي من المهم أن نلاحظ، اما الحروف الهجائية للخط العربي يسيطر في منطقة الشرق الأوسط، في جميع البلدان دون تركيا وإسرائيل، ويتم استخدام الحروف العربية حتى في اللغات الإيرانية مثل الفارسية والكردية، ويستخدم التركية النصي اللاتينية، في حين النصي العبرية هو السائد في إسرائيل، لغة أمازيغية لها استخدام محصور مع لهجتها الخاصة، استنادا إلى نظم الكتابة التاريخية حتى في اللغات حيث قراءة جميع السكان والكتابة بالعربية بالحروف اللاتينية هو شائع، وفي معظم البلدان، وعليه فإنه من الشائع أن تظهر علامات في المزدوج العربية/اللاتينية، وبعض اللغات الصغيرة لديها الحروف الهجائية الخاصة بها، وهذه قد يكون في الاستعمال الشائع وينطبق هذا بشكل خاص على الأرمينية والجورجية يتم الاحتفاظ اللغات والحروف الهجائية، وتبقى قيد الحياة اذا كانت وطنية، والعديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت تسيطر عليها الاستعمار الأوروبي ونتيجة لذلك، غالبا ما يتحدث الانجليزية والفرنسية والإيطالية في المنطقة.

الجدول 6: مؤشر تنوع اللغات و اللهجات حسب تواجد المقيمين داخل دول MENA.

البلد	اللغات الحية				عدد المتحدثين			التنوع	
	انواع لهجات	النسبة	لهجات اصلية	غير اصلية	مجموع متحدثي اللغة اولى	متوسط اعلى	متوسط ادنى	المؤشر	معدل تغطية
Algeria	21	0.30	18	3	33,135,600	1,743,979	40,000	0.360	90%
Bahrain	12	0.17	4	8	557,600	61,956	300,000	0.663	75%
Egypt	20	0.28	12	8	77,578,500	4,848,656	315,500	0.481	80%
Iran	80	1.13	76	4	89,585,020	1,444,920	60,000	0.710	78%
Iraq	27	0.38	23	4	26,117,820	1,135,557	60,000	0.732	85%
Israel	51	0.72	35	16	8,702,175	197,777	45,000	0.667	86%
Kuwait	7	0.10	3	4	1,749,400	349,880	1,000,000	0.605	71%
Jordan	16	0.23	10	6	5,084,210	391,093	50,000	0.496	81%
Lebanon	9	0.13	6	3	4,266,900	533,362	75,000	0.161	89%
Libya	31	0.44	9	22	6,245,470	223,052	33,000	0.559	90%
Mauritania	9	0.13	7	2	3,214,200	535,700	180,000	0.250	67%
Morocco	14	0.20	14	0	26,713,920	2,428,538	80,000	0.474	79%
Oman	19	0.27	16	3	1,578,400	98,650	25,000	0.702	84%
Palestine	8	0.11	6	2	1,812,000	302,000	2,000	0.208	75%
Qatar	13	0.18	3	10	1,583,200	131,933	471,000	0.825	92%
Saudi Arabia	20	0.28	5	15	16,440,720	913,373	6,000,000	0.626	90%
South Sudan	68	0.96	68	0	4,444,650	79,369	27,000	0.929	82%
Sudan	76	1.07	76	0	18,861,600	281,516	10,000	0.363	88%
Syria	22	0.31	16	6	13,170,000	731,667	70,000	0.527	82%
Tunisia	10	0.14	6	4	10,897,700	1,210,856	21,200	0.018	90%
Turkey	47	0.66	35	12	87,613,270	2,305,612	25,000	0.394	81%
Turkmenistan	27	0.38	4	23	4,417,220	169,893	317,000	0.385	96%
United Arab Emirates	34	0.48	7	27	5,648,810	235,367	468,000	0.707	71%
Yemen	14	0.20	10	4	15,700,000	1,570,000	57,000	0.578	71%

المصدر:

Paul.L.M.,Simons.G.F and Fennig.Ch.D, "Ethnologue: Languages Of The World, Eighteenth Edition", SIL International Publications 7500 West Camp Wisdom Road, Dallas, TX 75236-5629 USA, Dallas, Texas: SIL International. : ISO 639-3 Copyright ©2015 SIL International, <http://www.ethnologue.com> T:972-708-740,F:972-708-7363, – E-mail/publications_intl@sil.org

المطلب الثاني: أنواع اللغات الموجودة لدى MENA وحسب لهجات كل عائلة لغوية:

السامية Semitic :

| العربية | العبرية | الآرامية | Aramaic | Hebrew | Arabic |

ومنها لغات ولهجات سامية اختفت قديمة الوجود في MENA :

Akkadian/ Ammonite / Amorite / Coptic / Eblaite / Moabitic/ Ugaritic

التركية Turkic :

| التركي | أذربيجان | التركمان | قاشقاي Qashqai | Turkmen | Azerbaijani | Turkish |

إيرانية Iranian :

| الفارسي | الكردي | البلوشية | الجيلاكي | لوري | مازندرانية | زازاكي | التاليشية |

| Persian | Kurdish | Balochi | Gilaki | Lori | Mazandarani | Zazaki | Talysh |

الأفرو آسيوية Afro-Asiatic :

| باجة | البربرية | Berber | Beja |

النيلية الصحراوية Nilo-Saharan :

| البولار | الولوف | سونينكي | البامبارا | النوبي |

| Pulaar | Wolof | Soninke | Bambara | Nubian | Tedega |

الهندو أوروبية Indo-European :

| الأرمني | Armenian |

النيجر والكونغو Niger-Congo :

| الزاندي | البولار | Pulaar | Zande |

الهندو آرية Indo-Aryan :

| الدومري | Domari |

قوقازية Caucasian :

| الشركسي / الأديغة | القبردي | الأبخازية | أبازة | جورجيا | لاز |

| Circassian | Adyghe | Kabardian | Abkhaz | Abaza | Georgian | Laz |

درافيديون Dravidian :

| براهوي | Brahui |

الموريتانية / Imraguen :

الجدول 7 بيان اللغات الرسمية والوطنية والاخرى المتحدث بها حسب كل دولة من MENA

اللغات الرسمية والوطنية	لغات اخرى متحدث بها	الدولة
العربية لغات بربرية	الفرنسية	Algeria
العربية	الانجليزية والفرنسية لطبقة المتعلمين	Egypt
العربية	الايطالية والانجليزية	Libya
العربية	العربية الحسانية الحسنية العربية، البولار، السونينكي والولوف والفرنسية	Mauritania
العربية	اللهجات البربرية، الفرنسية غالبا ما تكون لغة الأعمال، والحكومة، والدبلوماسية.	Morocco
العربية	النوبي، باجة أو بداوية واللهجات المتنوعة من النيلية، النيلية الحامية واللغات السودانيين والانجليزية. ملاحظة: برنامج "التعريب" في عملية	Sudan
العربية	لغات التجارة	Tunisia
العربية	اللغة الإنجليزية، والفارسية، والأردية	Bahrain
العربية	الإنجليزية مفهومة على نطاق واسع بين الطبقات العليا والمتوسطة	Jordan
العربية	الانجليزية واسعة التعامل	Kuwait
	الفرنسية، الإنجليزية، الأرمنية	Lebanon
العربية	الإنجليزية، البلوشية، الأردنية، اللهجات الهندية.	Oman
العربية والعبرية (L'hébreu) (עִבְרִית) (ivrit /	الانجليزية	Palestine

العربية	الانجليزية لغة ثانية	Qatar
العربية		Saudi Arabia
الفارسية 58٪	اللهجات التركية 26٪، الكردية 9٪، لوري 2٪، البلوشية 1٪، العربية	Iran
العربية ، والكردية (رسمية منذ 8 مارس 2004)	الآشورية) السريانية الآرامية)، الأرمينية، تركماني	Iraq
العبرية (L'hébreu) ، ((ivrit / עִבְרִית)) ، العربية	اليديشية، ادينو، اليهودية العربية، اليهودية تات، واليهودية البربرية، اللغة الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الرئيسية.	Israel
العربية	الكردية والأرمنية والآرامية، الشركسية المفهوم على نطاق واسع. الفرنسية، الإنجليزية	Syria
التركية	الكردية والعربية والأرمنية واليونانية	Turkey
العربية	الفارسية، الإنجليزية، الهندية، الأردية	United Arab Emirates
العربية		Yemen

المصدر:

Ethnologue, ISO Country Names (ISO 3166-1), ISO Languages Names (ISO 639-1), African Academy of Languages (ACALAN) and others.

The Nations Online Project, let's care for this planet © Copyright | 1998-2015 Privacy Policy, etc. | Contact: www.nationsonline.org, mail2@nationsonline.org

جدول 8 معدلات توزيع اللغات واللهجات على انواعها داخل مختلف مناطق ودول MENA

Semitic			Arabic		Aramaic		Iranian		Persian		Kurdish		Turkic		Afro-Asiatic		Indo-European		Armenian		Nilo-Saharan		Niger-Congo		Caucasian		Indo-Aryan		Other languages	
تظهر الدول التي لها اكثر من لغة سامية			عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
Algeria			26000	79.0%											6900	21.0%	110	0.3%			8	<0.1								
Bahrain			610	55.0%			70	6.4%	70	8.5%							SbNA	+1.0%									420	38.0%		
Egypt			82200	99.0%											130	0.2%	85	0.1%	40	<0.1	370	0.5%				250	0.4%			
Iran	1400	1.9%	1400	1.9%	10	<0.1%	53150	73.0%	29600	41.0%	8300	11.5%	16200	22.0%			170	0.2%	170	0.3%					60	0.1%	1400	2.1%		
Iraq	23300	81.0%	23100	80.0%	195	0.7%	4350	15.0%	300	1.2%	3800	13.0%	3000	4.0%			60	0.2%	60	0.2%					30	0.1%	50	0.2%		
Israel	5550	75.0%	1300	18.0%	23	0.3%	150	2.0%	90	1.2%							1650	22.0%							62	0.8%	2	<0.1%		
Jordan			6160	97.0%			4	0.1%			4	0.1%					16	0.3%	16	0.3%					123	1.9%	25	0.5%	6	0.1%
Kuwait	2220	83.0%	2200	80.0%			90	3.3%																				380	14.0%	
Lebanon	3600	90.0%	3550	90.0%	40	1.0%	80	2.0%			80	2.0%					320	8.0%	300	7.5%							12	0.3%		
Libya			5800	92.0%											275	4.5%					5	0.1%					33	0.6%	200	3.2%
Mauritania			2600	76.0%																	800	24.0%								
Morocco			22200	71.0%											9000	29.0%														
Oman	2750	81.0%	2650	78.0%			210	6.2%	40	1.5%																		440	13.0%	
Palestine			4220	99.9%													5	<0.1%									5	<0.1%		
Qatar			500	60.0%			110	13.0%	110	15.0%							SbNA	+1.0%										220	27.0%	
Saudi Arabia	22575	91.0%	22500	90.0%			140	0.6%	140	0.6%			20	0,025	60	0.2%	155	0.6%							25	0.1%		1,95	7.8%	
Sudan			27000	68.0%											1900	4.7%					9500	24.0%	1500	3.8%			35	0.1%		
Syria	17600	87.0%	17500	87.0%	70	0.3%	2000	10.0%			2000	10.0%	210	1.0%			320	1.6%	320	1.6%					65	0.3%	10	<0.1%		
Tunisia			10000	99.6%													10	0.1%							1425	1.8%				
Turkey	580	0.8%	580	0.8%	5	<0.1%	13600	18.0%	600	0.8%	11000	15.0%	59830	79.0%			420	0.6%	60	0.1%							30	<0.1%		
Western			900	100.0																										
United Arab	2400	50.0%	2400	50.0%			940	20.0%	230	4.9%					85	1.8%	SbNA	+1.0%										1,3	27.0%	
Yemen	22350	94.0%	22180	93.0%											1000	4.2%												450	1.9%	
TOTAL	104325	21%	288000	59.0%	340	0,07%	74900	15%	31300	6.4%	25200	5.1%	79260	16%	19350	3,95%	3300	0.7%	965	0.2%	9900	2,00%	2300	0,50%	1790	0,37%	1850	0.4%	5,37	1.1%

المصدر: من اعدادنا

Kjeilen.T and Zersen.D, " LookLex Encylopaedia " North Africa and the Middle East"(CiAS), Norway , 2008 , 2015

ملاحظة:

SbNA: Substantial, but no figures available / معتبرة ، ولكن لا توجد أرقام متوفرة

هناك مجموعات دوم، ولكن صغيرة جدا في: Saudi Arabia and Oman

جدول 9 يجمع معدلات اللغات واللهجات وتفرعاتها اللغوية وجذورها الاصلية العائلية

اللغات واللهجات حسب طبيعتها اللغوية وتفرعاتها(القيم 1000)			
Afro-Asiatic		19350	3.9%
	Berber	16200	84.0%
	Beja	1900	9.8%
	Somali	1150	5.9%
	Hausa	80	0.4%
Nilo-Saharan		9900	2.0%
	Dinka	3000	30,30%
	Nuer	1400	14,14%
	Fur	1000	10,10%
	Nubian	920	9,29293
	Nobiin	600	6,06061
	Kenuzi-Dongola	320	3,23232
	Shilluk	330	3,33333
	Bari	480	4,84848
	Masalit	280	2,82828
	Korandje	8	0,08081
	Tedega	5	1,51515
	Other (63+)	2500	25,2525
Indo-European		3300	0.7%
	Armenian	965	0.2%
Niger-Congo		2300	0.5%
	Zande	660	0.1%
	Pulaar	320	0.1%
	Wolof	300	0.1%
	Fulani	120	<0.1%
	Soninke	100	<0.1%
	Bambara	80	<0.1%
	Other (25+)	700	0.1%
Indo-Aryan		1850	0.4%
	Domari	1850	0.4%
Caucasian		1720	0.4%
	Circassian	1530	0.3%
	Kabardian	1130	0.2%
	Adyghe	400	0.1%
	Georgian	110	<0.1%
	Judeo-Georgian	60	<0.1%
	Laz	50	<0.1%
	Chechen	14	<0.1%
	Abaza	10	<0.1%
	Abkhaz	8	<0.1%
Dravidian		25	<0.1%
	Brahui	25	<0.1%
Other		5370	1.1%
	Imraguen	0,8	1,49%
Semitic		292800	60.0%
	Arabic	288000	59.0%
	Hebrew	4150	0.9%
	Aramaic	340	0.1%
	South Arabian	270	0.1%
	Ethiopian	65	0.1%
Turkic		78200	16.0%
	Turkish	59830	12.0%
	Azerbaijani	13500	17.0%
	Turkmen	2150	2.7%
	Qashqai	1500	1.9%
	Khorasani	700	0.9%
	Balkan Gagauz	415	0.5%
	Khalaj	55	0.1%
	Kazakh	8	<0.1%
	Uzbek, Southern	3	<0.1%
Iranian		74900	15.0%
	Kurdish	25200	34.0%
	Northern	16700	23.0%
	Central	3750	5.0%
	Southern	3300	4.4%
	Gilaki	3800	5.1%
	Mazandarani	3200	4.3%
	Zaza-Gorani	2570	3.4%
	Zazaki	2000	2.7%
	Dimli	1700	2.3%
	Kirmanjki	300	0.4%
	Gorani	450	0.1%
	Bajelani	50	0.1%
	Hawrami	25	<0.1%
	Sarli	20	<0.1%
	Shabaki	20	<0.1%
	Balochi	2070	2.8%
	Talysh	430	0.6%
	Semmani	110	0.1%
	Khunsari	25	<0.1%
	Ashtiani	22	<0.1%
	Vafsi	20	<0.1%
	Tati	12	<0.1%
	Dari- Zoroastrian	10	<0.1%
	Laki	1300	1.7%
	Persian	31300	42.0%
	Lori	4150	5.5%
	Lari	80	0.1%
	Juhuri	60	0.8%
	Tati	50	0.1%
	Pashto	550	0.7%
	Luwati	10	<0.1%

المصدر: من اعدادنا

Kjeilen.T and Zersen.D, " LookLex Encylopaedia " North Africa and the Middle East" (CiAS), Norway , 2008 , 2015

المطلب الثالث : انواع الديانات فى دول MENA :

انواع الاعتقادات الدينية المتنوعة فيها

يتنوع تواجد الأقليات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط منذ فترة طويلة، وهو ما يجعل المجتمع فيها يظهر بخصائص ومعالَم متنوعة قديمة ومتجدرة، على مر التاريخ وتعاقب الأزمنة والحضارات فيها وبالأخص الديانات السماوية من حيث المبادئ والثقافة والتبادل الاجتماعي والعمليات المشتركة والتفاعل الاجتماعي بين أعضائها وتكوين شبكات قوية وموحدة، حتى أنه يصعب تحديد انتماء بعض الطوائف إلى أي دين، هل للإسلام تنتمي أم للمسيحية أم لليهودية، ونلاحظ حديثاً ظهور سلوك عدواني منغلَق لطوائف من المسلمين أو من اليهود شاذة ضد أخرى من المسلمين وضد أخرى غير مسلمة في نوع من الصراع إذا تم تغذيته سياسياً، وهو ما يفسر صدور مواقف تمييزية تجاه غير المسلمين رغم عدم إقرار الدين والقوانين والديساتير والأنظمة لدول MENA ونخبة المفكرين والباحثين فيها، إن تلك المجموعات تعايشت اجتماعياً من حضارات سابقة قديماً جنب إلى جنب حتى إلى عهد حديث معاصر إن اضطرب الوضع الاجتماعي فيها، وهو أمر حادث وجديد دفع لبروز نوع من الصراع الاجتماعي والطائفي، والذي تسبب للمسيحيين والصابئة في العراق على الهجرة المتتالية من هذه المجموعات، والأوضاع تتفاوت وتختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل مجموعة MENA، مثال سياسة التمييز ضد الأقليات الدينية معينة، في حين أن مجموعات أخرى محمية جيداً واحترامها، مثل البهائية تخضع لسياسة حقوق المدنية أقل مثل التعرض للرفض من الدخول إلى الجامعات، ومثل أعمال المجموعات اليهودية في القدس وباقي فلسطين ضد العرب والمسلمين، بالتالي نتيجة وجود شبكات اجتماعية فاسدة ومنحازة، وهي أقلية محصورة وضيقة تقوم بعمليات الصراع وإضعاف العلاقات والروابط الاجتماعية وعدم خدمة المصالح المشتركة ودعمها باستخدام النفوذ السياسي والمالي، أصبح يظهر كأن التطرف هو الاتجاه الغالب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة تأثير تلك الأقليات المتطرفة على الرأي العام من خلال السيطرة على مراكز النفوذ والمعلومة والقرار والعنف، عكس كلياً ما يؤمن به المجتمع في MENA، وما يتميز به من خصائص ومظاهر حضارية تدعم الرأسمال الاجتماعي CAPITAL SOCIAL على مستواها، على فترات تاريخية سابقة، وفي سياق ذلك نجد من الديانات والأقليات مايلي:

اولاً: الاسلام Islam 395 مليون أتباع في جميع البلدان:

السنة | الشيعة | الاثني عشرية | السبعية | الزيدية | الإباضية | الخوارج | العلوية | التصوف

الإسماعيلية Isma'ilism 900000 أتباع، في المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن.
 أهل الحق Ahl-e Haqq (يارسانية)(Yarsanism) 2.2 مليون أتباع في العراق وإيران.
 العلويون Alevism 19 مليون الأتباع في تركيا وإيران.

اليزيدية Yazidism 1.8 مليون أتباع معظمهم في مناطق السريان في سوريا و العراق و تركيا.
 الشبك Shabak من الشيعة حول 70000 أتباع في العراق.
 الزرادشتية Zoroastrianism او الماجوسية ايران مابين 145000 و 2.6 مليون أتباع في إيران.

ثانيا: الديانة المسيحية Christianity 18.6 مليون أتباع، في معظم دول المجموعة:

الأرمن الأرثوذكس | الأقباط | الطقوس الشرقية (الكاثوليكية) | الأرمن الكاثوليك | الكلدانية
 الكاثوليكية | الأقباط الكاثوليك | الماروني | الملكيين الروم الكاثوليك | السريان الكاثوليك | الأرثوذكسية
 اليونانية | النسطوري | البروتستانت | الروم الكاثوليك | الأرثوذكسية السورية

Armenian Orthodox | Coptic | Eastern Rite (Catholic) | Armenian Catholic | Chaldean
 Catholic | Coptic Catholic | Maronite | Melkite Greek Catholic | Syrian Catholic | Greek
 Orthodox | Nestorian | Protestants | Roman Catholic | Syrian Orthodox_

الجدول 10 يبين المسيحيين حسب (القيم 1000) MENA انتماء الكنيسة		
Armenian Orthodox	940	0.2%
Coptic Orthodox	6620	1.7%
Greek Orthodox	870	0.2%
Nestorian	750	0.2%
Protestants	1500	0.5%
Roman Catholic	4000	0.9%
Eastern Rite Churches	750	0.2%
Syrian Orthodox	750	0.2%
Armenian	95	<0.1%
Chaldean	465	0.1%
Coptic	215	0.05%
Maronite	923	0.2%
Melkite Greek	777	0.2%
Syrian Catholics	170	0.05%
Total	18960	4.0%

المصدر: من اعدادنا

Kjeilen.T and Zersen.D, " LookLex Encyclopaedia " North Africa and the Middle East"
 (CiAS), Norway , 2008 , 2015

ثالثا: اليهودية Judaism 6 ملايين الأتباع، معظمهم في إسرائيل:

اشكنازي | السفارديم | المحافظ | القرائية | جماعة ناطوري كارتا | الأرثوذكسية | الإصلاحية.

رابعاً: ديانات أخرى مضطربة المرجع

الديانة المندائية Mandaeism / الصابئة من الديانات الابراهيمية 30000 أتباع في العراق.

الطائفة السامرية Samaritanism بضع مئات 783 من أتباع، في إسرائيل وفلسطين.

الغنوصية Gnosticism أو العارفية أو العرفانية (ظهرت في المجتمع الاسكندري بالديانة المصرية مختلطة)

الحركة البابية Babism علي محمد الشيرازي الملقب بالباب انقرضت تقريبا، إلا في أوزبكستان، الدين الذي بدأ في 23 مايو 1844 في شيراز، إيران، عندما أعلن ميرزا علي محمد نفسه له وحى من الله

البهائية Baha'i 1863 نسبة الى ميرزا حسين علي نوري، منهجها مثل البابية وتضم 645000 أتباع، معظمهم في إيران.

الدرزية Druze من اصول الاسماعلية والشيوعية لكن لا يعتبرون القراءان مرجعهم ويعرفون بالموحدين، نجد

650000 أتباع اي بين 350000 و900000، معظمهم في الاردن واسرائيل وسوريا ولبنان.

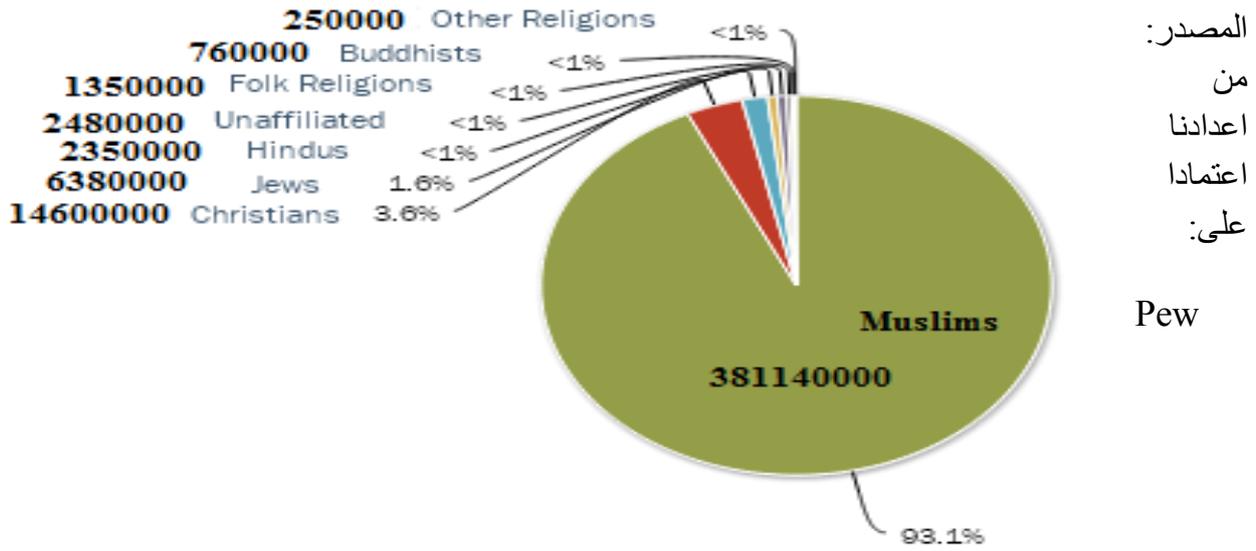
الجدول 11: توزيع نسبي للاديان والعنقيات والطوائف لدى MENA

Sunnis by country Figures in 1000. Last column: % Sunnis of the population			Christians by country Last column: % Christians in the population		Jews by country Last column: % Jews of the population		% Isma'ilis of the population		
Algeria	32,8	99.0%	4,5	<0.1%	1	<0.1%	Saoudi,Arb	600	2.5%
Bahrain	170	24.0%	60	8.5%			Syria	200	1%
Egypt	64,6	90.0%	7,300,000	10.0%	800 (1986)	<0.1%	Yemen	100	0.3%
Iran	7	10.0%	510	0.7%	30	<0.1%	TOTAL	900	0.2%
Iraq	9	36.0%	1,300,000	5.2%	2,5	<0.1%	Ibadis الاباضية by country		
Israel	950	16.0%	210	3.1%	5,500,000	82.0%	Algeria	150	0.5%
Jordan	4,7	80.0%	360	6.1%			Libya	65	1.1%
Kuwait	1,6	58.0%	250	9.0%			Oman	2,400,000	71.0%
Lebanon	750	20.0%	1,450,000	39.0%	2,2	<0.1%	Tunisia	10	<0.1%
Libya	5,6	97.0%	100	1.7%			U,A,Emirat es	140	3.0%
Mauritania	3,1	100.0%	300	<0.1%			Total	2,760,000	0.6%
Morocco	31,1	99.7%	100	0.3%	5	<0.1%	% Yazidis اليزيدية by country		
Oman	380	14.0%	80	2.4%			Iraq	500	2%
Palestine	3,7	86.0%	100	2.4%	400	9.0%	Syria	30	0.2%
Qatar	500	76.0%	100	12.0%			Turkey	50	0.1%
Saoudi,Arb	19	76.0%	880	3.5%			Total	580	<0.1%
Spn/N/Afr	35	27.0%	94	73.0%			% Zaydis الزيدية country		
Sudan	27,5	69.0%	2,500,000	6.3%			Oman	60	2.2%
Syria	14,4	72.0%	1,670,000	8.5%	250	<0.1%	Saoudi,Arb	1,400,000	5.5%
Tunisia	10,1	99.7%	20	0.2%	2	<0.1%	Yemen	11,200,000	47.0%
Turkey	55	75.0%	130	0.2%	25	<0.1%	TOTAL	12,700,000	2.8%
U,Emirat es	2,2	47.0%	1,420,000	30.0%					
WesSahara	900	100.0%	160	<0.1%					
Yemen	12,5	53.0%	5	<0.1%					
Total	308	67.0%	18,620,000	4.0%	5,980,000	1.3%			

المصدر: من اعدادنا

Kjeilen.T and Zersen.D, " LookLex Encylopaedia " North Africa and the Middle East" (CiAS), Norway , 2008 , 2015 (% of 460 millions)

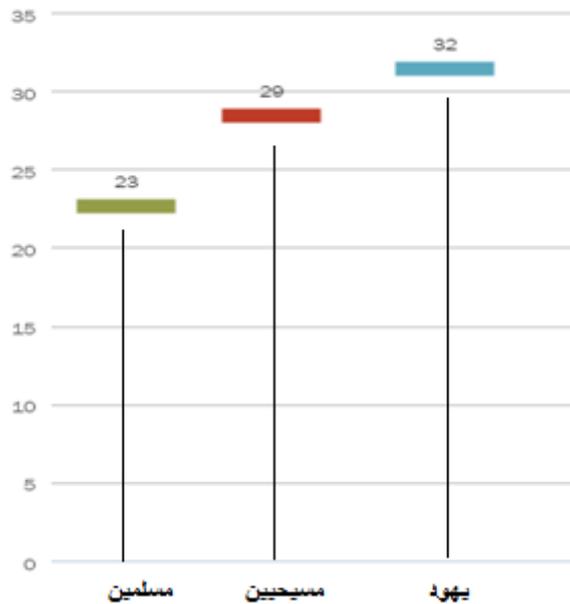
الشكل 28: المجموعات الدينية ومعدلها داخل المجتمع المدني لـ MENA



المصدر من اعدادنا

Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; [202.419.4300](tel:202.419.4300) | [Main 202.419.4349](tel:202.419.4349) | [Fax](tel:202.419.4349)

الشكل 29: يبين متوسط العمر لدى دول المجموعة MENA



المصدر: من اعدادنا اعتمادا على:

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; [202.419.4300](tel:202.419.4300) | [Main 202.419.4349](tel:202.419.4349) | [Fax](tel:202.419.4349)

المبحث الثالث الخصائص الاجتماعية السكانية

المطلب الاول الديناميكية السكانية ومميزاتها

الجدول 12 بطاقة مختصرة عن الدول في مجموعة MENA

الدول	مساحة كم2	عدد السكان	كثافة	الناتج/مليار	ناتج الفرد	العملة	نظام الحكم
الأردن	92,111	5,307,470	58	28	\$5,100	دينار أردني	ملكي دستوري
اسرائيل	20770	8,180,000	355,8	305,707	\$38,004	الشيكيل	ديمقراطي برلماني
الامارات	82,88	4,496,000	30	146	\$55,200	درهم إماراتي	اتحاد فيدرالي دستوري
ايران	1,648,195	79,853,000	48	420.894	6.260	ريال إيراني	جمهوري اسلامي
البحرين	665	656,397	987	14	\$20,500	دينار بحريني	ملكي دستوري
تركيا	783562	864,667,76	100	789,257	10666	ليرة تركية	جمهوري دستوري
تونس	163,61	10,102,000	62	98	\$9,630	دينار تونسي	جمهوري
الجزائر	2,381,740	36.600.410	14	253	\$7,179	دينار جزائري	جمهوري
السعودية	2,240,582	29,513,330	12	733	\$21,200	ريال سعودي	ملكي مطلق
السودان	1,865,818	32,218,456	14	80	\$2,200	جنيه سوداني	جمهوري
سوريا	185,18	21,593,784	116.6	72	\$5,400	ليرة سورية	جمهوري
العراق	437,072	31,333,816	55	160	\$3,600	دينار عراقي	جمهوري
عمان	309.500	3,957,040	13	90,66	\$28.500	ريال عماني	سلطاني
فلسطين	6250	4500000	667	12	\$2,900	دينار أردني	المجلس التشريعي
قطر	11,437	793,341	69	69	\$75,400	ريال قطري	أميري
الكويت	17,82	3,441,813	119	136	\$55,400	دينار كويتي	أميري دستوري
لبنان	10,452	3,677,780	354	24	\$6,600	ليرة لبنانية	جمهوري
ليبيا	1,759,540	6,461,454	3	75	\$12,700	دينار ليبي	جمهوري
مصر	1,001,449	80,000,000	74	384	\$4,200	جنيه مصري	جمهوري
المغرب	710,85	33,848,242	70	162	\$5,100	درهم مغربي	ملكي دستوري
موريتانيا	1,030,700	3,364,940	3	6,5	\$1,900	أوقية	جمهوري
اليمن	555	23,701,257	35	63,4	\$2,627	ريال يمني	جمهوري

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015, The World Bank, ©2014 The World Bank Group, All

Rights Reserved. <http://wdi.worldbank.org/table/2.1#>

http://databank.worldbank.org/data/Views/Reports/ReportWidgetCustom.aspx?Report_Name

=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n

Wikipedia, the free encyclopedia.htm

الجدول 13 يبين الديناميكية السكانية دول MENA

مواليد خام 1000 %	وفيات خام 1000 %	نسبة الإعالة		السكان التركيبية العمرية			المتوسط السنوي النمو السكاني %		عدد السكان مليون			دول MENA
		الشيوخ	الشباب	65+	15-64	0-14	2014- 25	2000- 14	2025	2014	2000	
2013	2013	2014	2014	2014	2014	2014						
25	5	9	43	6	66	28	1	2	45.9	38.9	31.2	Algeria
15	2	3	28	2	76	21	1	5	1.6	1.4	0.7	Bahrain
28	6	8	53	5	62	33	2	2	108.9	89.6	68.3	Egypt,
18	5	7	33	5	72	24	1	1	86.5	78.1	65.9	Iran,
31	5	5	74	3	56	41	2	3	45.6	34.8	23.6	Iraq
21	5	18	45	11	61	28	1	2	9.5	8.2	6.3	Israel
27	4	6	59	4	60	36	1	2	7.5	6.6	4.8	Jordan
21	3	3	30	2	76	22	2	5	4.7	3.8	1.9	Kuwait
13	4	12	35	8	68	24	0	2	4.5	4.5	3.2	Lebanon
21	5	7	45	4	66	30	1	1	7.1	6.3	5.3	Libya
34	8	6	71	3	57	40	2	3	5.1	4.0	2.7	Mauritn
21	6	9	41	6	67	27	1	1	38.3	33.9	29.0	Morocc
20	3	3	28	3	76	21	2	5	5.1	4.2	2.2	Oman
12	1	1	18	1	84	15	2	9	2.6	2.2	0.6	Qatar
21	3	4	42	3	68	29	2	3	36.8	30.9	21.4	SaudiA
37	12	6	78	3	54	42	3	4	16.0	11.9	6.7	StSudan
33	8	6	73	3	56	41	2	2	50.7	39.4	28.1	Sudan
24	4	7	62	4	59	37	2	2	28.3	22.2	16.4	Syrian
20	6	11	34	7	69	23	1	1	12.0	11.0	9.6	Tunisia
17	6	11	39	7	67	26	1	1	83.5	75.9	63.2	Turkey
11	2	1	16	1	85	14	1	8	10.4	9.1	3.1	UAEmir
30	3	5	72	3	57	41	2	3	5.6	4.3	2.9	WBGaza
33	7	5	72	3	57	41	2	3	33.2	26.2	17.8	Yemen
19	8	12	40	8	66	26	1	1	8,131.0	7,260.7	6,116.0	World
36	9	6	79	3	54	43	3	3	821.8	622.0	426.0	Low inc
19	7	10	40	7	67	27	1	1	5,853.4	5,239.9	4,406.4	Middle
23	8	8	49	5	64	31	1	2	3,336.4	2,879.1	2,303.7	Lw+mid
15	7	12	29	8	71	21	1	1	2,517.1	2,360.8	2,102.7	Up mid
21	8	10	43	6	65	28	1	1	6,675.3	5,861.9	4,832.4	Lowmid
14	7	11	28	8	72	20	1	1	2,139.6	2,020.7	1,814.5	EAP
16	9	15	33	10	68	22	0	1	275.5	264.4	246.1	ECA
18	6	10	40	7	67	26	1	1	582.2	525.2	439.6	LAC
25	5	8	49	5	64	31	2	2	424.3	357.3	278.6	MENA
22	7	8	47	5	64	30	1	2	1,963.0	1,721.0	1,386.4	SA
38	10	6	80	3	54	43	3	3	1,290.6	973.4	667.1	SSA
12	9	24	26	16	67	17	0	1	1,455.8	1,398.8	1,283.6	Hincome
10	10	30	23	20	65	15	0	0	341.6	338.7	321.1	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Population dynamics, The World Bank, ©2014 The World Bank Group, All Rights Reserved. <http://wdi.worldbank.org/table/2.1#>

المطلب الثاني: تطور البيئة الاجتماعية حسب اهداف برنامج الالفية الجديدة

الجدول 14: متابعة اهداف التنمية للالفية الثالثة: تطور البيئة الاجتماعية لـ MENA

الانترنت	الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة %		المناطق البرية والبحرية المحمية على المستوى	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون / نصيب الفرد طن متري metric tons		الإصابة بمرض السل/ 100000	انتشار % فيروس نقص المناعة البشرية للسكان سن	معدل % انتشار وسائل منع الحمل للزوجات سن -15 49		وفيات الامومة لـ 100000	دول MENA
	2013	2015		1990	2012			2010	1990		
16.5	88	80	7.4	3.3	3.0	78	0.1	56	51	140	Algeria
90.0	99	99	6.8	18.4	25.5	14	54	15	Bahrain
29.4	95	73	11.3	2.5	1.3	15	0.1	60	48	33	Egypt,
30.0	90	71	7.0	7.7	3.8	22	0.1	77	49	25	Iran,
9.2	86	72	0.4	3.6	3.0	43	..	53	14	50	Iraq
70.8	100	100	14.7	9.0	7.8	6	68	5	Israel
41.0	99	97	0.0	3.5	3.3	6	..	61	40	58	Jordan
75.5	100	100	12.9	29.7	23.5	21	4	Kuwait
70.5	81	..	0.5	4.6	3.4	16	0.1	54	..	15	Lebanon
16.5	97	97	0.1	10.5	8.4	40	..	42	..	9	Libya
6.2	40	16	1.2	0.6	1.3	111	0.7	11	4	602	Mauritn
56.0	77	52	19.9	1.7	0.9	106	0.1	67	42	121	Morocc
66.5	97	82	9.3	19.1	6.3	10	0.2	24	9	17	Oman
85.3	98	100	2.4	42.6	24.7	29	13	Qatar
60.5	100	92	29.9	19.0	13.3	12	..	24	..	12	SaudiA
14.1	7	146	2.7	4	..	789	StSudan
22.7	24	27	7.1	0.3	0.2	94	0.2	9	9	311	Sudan
26.2	96	85	0.7	3.0	3.0	17	0.1	54	..	68	Syrian
43.8	92	73	4.8	2.5	1.6	33	0.1	63	50	62	Tunisia
46.3	95	83	2.1	4.1	2.7	18	..	73	63	16	Turkey
88.0	98	97	15.5	20.1	28.7	2	6	UA Emir
46.6	92	87	0.6	0.5	..	6	..	53	..	45	WBGaza
20.0	..	24	1.1	1.1	0.8	48	0.1	..	10	385	Yemen
38.0	68	53	14.0	4.8	4.2	133	0.8	63	59	216	World
5.6	28	12	14.2	0.3	..	238	2.9	30	18	495	Low inc
30.8	65	43	14.0	3.2	1.8	150	..	66	59	185	Middle
19.5	52	29	10.6	1.4	1.0	205	..	52	39	253	Lw+mid
44.1	80	57	15.5	5.4	2.6	84	..	83	76	55	Up mid
28.3	61	41	14.0	2.9	1.7	160	..	62	56	242	Lowmid
39.4	75	48	13.7	4.9	1.8	144	..	81	75	63	EAP
44.5	94	85	4.9	5.2	6.9	62	..	63	..	25	ECA
43.9	81	63	22.1	2.3	1.9	46	59	69	LAC
29.0	90	70	5.9	3.9	2.5	39	0.1	64	43	90	MENA
13.8	45	20	5.9	1.3	0.7	183	..	53	41	182	SA
16.9	30	24	16.3	0.8	0.9	281	4.5	24	16	547	SSA
78.1	96	95	14.1	11.2	11.4	21	17	Hgtcome
75.8	99	98	26.5	7.4	8.2	6	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: THE WORLD BANK, ©2014 The World Bank Group, All Rights Reserved., <http://wdi.worldbank.org/table/1.3>

الجدول 15 يبيّن تطور متابعة اهداف الالفية الثالثة: تخص القضاء على الفقر والحرمان لدى MENA

دون سن الخامسة معدل وفيات 1000 مواليد احياء		تعزيز المساواة بين الجنسين نسبة بنات اولاد في تعليم ابتدائي وثانوي		معدل % إتمام مرحلة التعليم الابتدائي		انتشار سوء التغذية - نقص وزن- % اطفال اقل من 5 سن	العمالة الهشة % مساهمة العمالة العائلية لحساب خاص نسبة العمالة الكلية		نسبة الحصة من الدخل أو الاستهلاك الادنى من 0,2	دول MENA
2015	1990	2013	1991	2013	1991	2008-14	2011-14	1990	2002-13	
26	47	1.0	0.8	106	75	3.0	27	Algeria
6	23	..	1.0	..	103	Bahrain
24	86	1.0	0.8	110	..	7.0	26	28	9.3	Egypt,
16	58	1.0	0.8	104	88	6.8	Iran,
32	54	..	0.8	..	59	8.5	8.8	Iraq
4	12	1.0	1.0	102	4.6	Israel
18	37	1.0	1.0	93	98	3.0	10	..	8.2	Jordan
9	18	..	1.0	..	57	3.0	2	Kuwait
8	33	1.0	1.0	89	Lebanon
13	42	Libya
85	118	1.0	0.7	71	32	19.5	6.4	Mauritn
28	80	0.9	0.7	99	47	3.1	51	..	6.5	Morocc
12	39	1.1	0.9	98	74	8.6	Oman
8	21	..	1.0	..	74	..	0	Qatar
15	44	1.0	..	108	6	..	SaudiA
93	253	37	..	27.6	StSudan
70	128	0.9	..	57	..	33.0	6.8	Sudan
13	37	1.0	0.9	64	92	10.1	33	..	7.7	Syrian
14	57	1.0	0.9	98	73	2.3	22	..	6.7	Tunisia
14	75	1.0	0.8	101	95	1.9	29	..	5.8	Turkey
7	17	..	1.0	111	99	UA Emir
21	44	1.1	..	93	..	1.4	26	..	7.7	WB Gaza
42	126	0.8	..	70	..	39.9	7.8	Yemen
43	91	1.0	0.9	92	82	14.3	World
76	187	0.9	0.7	66	41	20.4	Low inc
41	90	1.0	0.8	95	83	15.3	Middle
53	120	1.0	0.8	91	72	22.4	66	Lw+mid
19	55	1.0	0.9	103	98	2.5	Up mid
47	102	1.0	0.8	91	79	16.2	Lowmid
18	59	1.0	0.9	105	98	5.0	EAP
21	58	1.0	0.9	100	97	1.7	30	ECA
19	58	1.0	1.0	101	90	2.7	33	35	..	LAC
25	68	0.9	0.8	93	77	5.8	32	MENA
53	129	1.0	0.7	91	65	29.8	77	SA
83	180	0.9	0.8	69	55	19.6	SSA
7	16	1.0	1.0	99	94	1.1	Hincome
4	10	1.0	1.0	97	98	..	11	15	..	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: THE WORLD BANK, ©2014 The World Bank Group, All Rights Reserved., <http://wdi.worldbank.org/table/1.2#>

المطلب الثالث واقع متغيرات اخرى ذات دلالة اجتماعية
دراسة حالة المرأة MENA الاجتماعية:
الجدول 16 اشكالية المرأة والتنمية في MENA

المرأة والبرلمانات		المرأة والمشاريع والمسؤولية ، ومديرين	الإناث العمل بدوام جزئي	المساهمة العمال الأسرة %		% المرأة في الوظائف ذات الأجر غير الزراعي	الأمهات % المراهقات 15-19	النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية ما قبل الولادة %	عمر امل الحياة منذ الولادة		عدد الإناث %	دول MENA
2015	1990			2008-2014	2009-2014				اناث	ذكور		
32	2	11	..	1.6	1.6	18	..	93	77	72	49.7	Algeria
8	21	..	100	77	76	37.9	Bahrain
..	4	7	..	34.9	5.5	19	10	74	73	69	49.5	Egypt,
3	2	19.5	2.5	97	76	74	49.6	Iran,
27	11	78	73	66	49.4	Iraq
24	7	..	69	0.2	0.1	51	84	80	50.5	Israel
12	0	0.3	0.4	..	5	99	76	72	48.7	Jordan
2	100	76	73	43.8	Kuwait
3	0	82	78	49.7	Lebanon
16	93	75	69	49.6	Libya
25	84	64	61	49.7	Mauritn
17	0	22	..	77	75	73	50.6	Morocc
1	99	79	75	34.2	Oman
0	..	12	..	0.0	0.1	13	..	100	80	77	26.8	Qatar
20	..	7	14	..	97	76	73	43.4	SaudiA
27	40	56	54	49.9	StSudan
31	74	65	62	49.8	Sudan
12	9	9	27	16	..	88	78	72	49.4	Syrian
31	4	6.9	3.5	28	..	98	76	72	50.6	Tunisia
14	1	10	58	29.4	4.9	26	..	95	79	72	50.8	Turkey
18	0	100	78	76	26.3	UAEmir
..	20.9	4.8	16	..	98	75	72	49.3	WBGaza
0	4	5	65	62	49.5	Yemen
23	13	82	73	69	49.6	World
22	77	62	59	50.3	Low inc
21	13	83	72	69	49.2	Middle
17	10	77	69	65	49.1	Lw+mid
24	15	95	76	72	49.3	Up mid
21	13	82	71	68	49.3	Lowmid
19	17	95	75	72	49.0	EAP
19	14.2	4.8	43	..	95	76	69	51.5	ECA
29	13	..	63	5.6	2.9	44	..	97	78	71	50.5	LAC
17	4	84	74	70	49.6	MENA
19	6	72	69	66	48.4	SA
23	77	59	57	50.0	SSA
26	13	..	69	1.5	0.5	47	82	76	50.7	Hincome
30	12	..	74	1.2	0.6	48	84	79	51.1	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Women in development 1.5

حالة الفقر الاجتماعي

بيان مستويات الفقر بالمعدلات في الدول من MENA ، التي تظهر فيها بشكل ملحوظ وبمستويات معتبرة كما هو مبين ادناه:

الجدول 17 يبين مستويات الفقر MENA

دول MENA	خط الفقر الدولي بالعملة المحلية		السكان تحت خطوط الفقر الدولية ^{هـ}									
	\$1,90	\$3,10	اساس	سكان	الفقر	السكان	الفقر	اساس	السكان	الفقر	السكان	الفقر
	لليوم	لليوم	سنة ^ب	تحت	فجوة	تحت	فجوة	سنة ^ب	تحت	فجوة	تحت	فجوة
				\$1,90	at \$1.90	\$3,10	\$3,10		\$1,90	\$1,90	\$3,10	\$3,10
				لليوم	لليوم	لليوم	لليوم		لليوم	لليوم	لليوم	لليوم
		%		%	%	%	%		%	%	%	
Iran	5 158,20	8 415,90	2009 ^{هـ}	<2	<0.5	3,1	0,5	2013 ^{هـ}	<2	<0.5	<2	<0.5
Jordan	0.6 ^ع	1.0 ^ع	2008	<2	<0.5	3	<0.5	2010	<2	<0.5	<2	<0.5
Mauritania	214,3	349,7	2004	14,4	3,6	40,3	12,9	2008	10,9	2,9	32,5	10,1
Morocco	8	13	2000	6,2	1,3	25,6	6,7	2007	3,1	0,6	15,5	3,7
Sudan	2,8	4,6						2009	14,9	4	38,9	12,8
Tunisia	1,3	2,2	2005	3,1	0,7	13,3	3,4	2010	<2	<0.5	8,4	2,1
Turkey	2,2	3,6	2011	<2	<0.5	4	0,7	2012	<2	<0.5	3,1	0,6
WBGaza	4.8 ^ف	7.8 ^ف	2007	<2	<0.5	7,4	1,9	2009	<2	<0.5	2,6	0,5

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Poverty rates at international poverty lines

<http://wdi.worldbank.org/table/2.8>

الجدول 18 معدلات الفقر وتوزيعها اجتماعيا لدى MENA

دول MENA	السكان الذين يعيشون تحت الخط للفقر ^a								فجوة الفقر الوطني للفقر ^a			
	اساس سنة ^b	الريف	حضر	وطني	اساس سنة ^b	الريف	حضر	وطني	اساس سنة ^b	الريف	حضر	وطني
		%	%	%		%	%	%		%	%	%
Egypt	2009	28,9	11	21,6	2011	32,3	15,3	25,2	
Iraq	2006	39	15,7	22,4	2012	30,6	14,8	18,9	2012	7,4	2,7	4,2
Jordan		2010 ^d	16,8	13,9	14,4	2010	3,6
Lebanon					2004	28,6	2004	8,1
Mauritania	2004	59	28,9	46,7	2008	59,4	20,8	42	2008	22,3	4,9	14,5
Morocco	2000	25,1	7,6	15,3	2007	14,4	4,8	8,9	
SthSudan		2009	55,4	24,4	50,6	2009	26,5	8,8	23,7
Sudan		2009	57,6	26,5	46,5	2009	21,3	7,1	16,2
Syrian	2004	31,8	28,5	30,1	2007	36,9	30,8	35,2	2007	8,3	6,7	7,4
Tunisia	2005	23,3	2010	15,5	2010	3,9
Turkey	2011	6,8	0,9	2,8	2012	5,9	0,6	2,3	
WBGaza	2010	21,9	25,8	25,7	2011	19,4	26,1	25,8	2011	3,8	6,3	6
Yemen	1998	42,5	32,3	40,1	2005	40,1	20,7	34,8	2005	10,6	4,5	8,9

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators:Poverty rates at national poverty lines

<http://wdi.worldbank.org/table/2.7>

ملاحظة:

- على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك المقدر من بيانات المسح الأسري، ما لم يذكر خلاف ذلك.
- يشير إلى الفترة المرجعية للدراسة. إذا كانت الفترة المرجعية لدراسة تغطي عدة سنوات، و السنة الأولى كسنة مرجعية.
- تشير تقديرات البنك الدولي.
- هي تقديرات تستند إلى بيانات المسح من العام السابق، ولكن لا يمكن مقارنتها مع ذكر السنة الأخيرة هنا.
- هذه متوفرة على شبكة الإنترنت عبر povertydata.worldbank.org.
- على أساس نصيب الفرد من الدخل المقدر من بيانات المسح الأسري.
- الفقر النسبي.
- استنادا للشخص الواحد أي ما يعادل الدخل / الاستهلاك.

الجدول 19: مقارنة MENA في تطور معدلات الفقر ومستوياته على المستوى الدولي

متابعة تطور مؤشرات الفقر العالمية والإقليمية لخط الفقر من \$ 1,90 في اليوم (PPP 2011)										
المنطقة الإقليمية الدولية		1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2011	2012
معدل الفقر (? من السكان)										
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ	60,6	52	39,3	37,5	29,2	18,6	15	8,5	7,2
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى	1,9	5,2	7	7,8	6,2	5,5	3,1	2,4	2,1
LAC	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	17,8	15	14,1	13,9	13,2	9,9	7,1	5,9	5,6
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6	7	6,1	4,2		3,3	2,7		
SA	آسيا الجنوبية	50,6	47,9	42,8		40,8	35	32,1	22,2	18,8
S-SA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	56,8	61,1	58,5	58	57,1	50,5	47,8	44,4	42,7
DW	العالم المتقدم	44,4	41,2	35,2	34,3	31	24,7	21,9	16,5	14,9
World	العالم	37,1	34,7	29,7	29,1	26,3	21,6	18,7	14,1	12,7
عدد الفقراء (ملايين)										
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ	996	891	699	689	553	367	297	173	147
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى	9	24	33	37	29	26	15	11	10
LAC	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	78	69	69	71	70	56	41	35	34
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14	17	16	11		10	9		
SA	آسيا الجنوبية	575	579	550		583	539	501	362	309
S-SA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	288	336	349	375	399	402	392	394	389
DW	العالم المتقدم	1 959	1 917	1 716	1 751	1 645	1 401	1 254	983	897
World	العالم	1 959	1 917	1 716	1 751	1 645	1 401	1 254	983	897
في المئة من مجموع السكان الفقراء في كل منطقة										
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ	50,8	46,5	40,7	39,4	33,6	26,2	23,7	17,6	16,4
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى	0,4	1,3	1,9	2,1	1,8	1,8	1,2	1,2	1,1
LAC	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4	3,6	4	4,1	4,3	4	3,3	3,6	3,8
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0,7	0,9	0,9	0,6		0,7	0,7		
SA	آسيا الجنوبية	29,3	30,2	32,1		35,4	38,5	40	36,8	34,5
S-SA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14,7	17,5	20,4	21,4	24,3	28,7	31,2	40	43,4
تغطية المسح (? من مجموع السكان ممثلة الدراسات الاستقصائية التي أجريت في إطار 5 سنوات تتمحور حول السنة المرجعية)										
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ	92,3	93,1	93,5	93,3	93,3	91,6	93,7	93,6	91,8
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى	81,5	87,2	97,1	93,9	96,7	97	93,2	90,1	90
LAC	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	94,6	91,6	95,7	97,5	97,3	93,4	95,3	92,1	91,2
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	77,3	65,8	82	69,8	22,7	82,4	48,2	38,6	37,4
SA	آسيا الجنوبية	97,3	98,7	98,5	19,9	98,5	95,6	98,3	98,2	98,2
S-SA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	45,9	68,8	68	53,3	59,9	73,1	81,2	75,2	68,7
DW	العالم المتقدم	86,6	89,5	91,7	67,9	87,2	90,2	92,1	88,6	86,8

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Poverty rates at international poverty lines Part 2

<http://wdi.worldbank.org/table/2.8.2>

الجزء الثاني

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية والسياسية لدى مجموعة MENA
وواقع التنمية

الفصل الرابع: الواقع الاقتصادي والسياسي وتقييم التنمية لدى مجموعة MENA

المبحث الاول: نظرة عامة عن الاقتصاد لدى دول MENA

المطلب الاول مؤشرات الاداء والبنية الاجتماعية

الجدول 20 مؤشرات الاداء والبنية الاجتماعية جزء 1

2014	2000	1990	دول مجموعة MENA
			المجتمع
357.31	278.61	226.31	السكان، ومجموع (بالملايين)
1.9	1.8	3.5	النمو السكاني (% سنويا)
8,775.4	8,778.0	8,778.0	المساحة (كيلومتر مربع) (بالآلاف)
41.4	32.2	26.2	الكثافة السكانية (نسمة لكل كيلومتر مربع من مساحة الأرض)
..	4.2	6.0	المؤشر العددي للفقر عند \$ 1,90 في اليوم (PPP 2011) (% من السكان)
1,655.91	422.27	..	إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (\$ الولايات المتحدة الحالية) (المليارات)
4,722	1,516	..	الدخل القومي الإجمالي للفرد، طريقة الأطلس (تيار \$ US)
4,149.58	1,955.23	1,133.73	إجمالي الدخل القومي، PPP (\$ الدولية الحالية) (المليارات)
11,834	7,018	5,01	الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، PPP (\$ الدولية الراهنة)
			الأشخاص
72	69	65	متوسط العمر المتوقع عند الولادة، إجمالي (بالسنوات)
2.8	3.2	4.9	معدل الخصوبة، إجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)
42	44	70	معدل خصوبة المراهقات (عدد الولادات لكل امرأة تتراوح أعمارهن بين 15-19)
64	61	43	انتشار وسائل منع الحمل (% من النساء 15-49)
89	78	..	الولادات تحت إشراف موظفين صحيين مهرة (% من إجمالي)
25	45	68	معدل وفيات، في إطار 5 (في 1000)
5.8	8.9	11.9	انتشار نقص الوزن، الوزن بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون 5)
86	90	83	التحصين والحصبة (% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم 12-23 شهرا)
93	83	76	المعدل الأولي للإنتهاء، كلا الجنسين (%)
110.4	98.8	95.0	نسبة القيد الإجمالية، الابتدائية، كلا الجنسين (%)
76	68	56	نسبة القيد الإجمالية، الثانوية، كلا الجنسين (%)
1	1	1	نسبة الالتحاق الإجمالي، الابتدائي والثانوي، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI)
0.1	0.1	0.1	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، إجمالي (% من السكان الذين تتراوح أعمارهم 15-49)
			البيئة
211.5	208.3	206.6	مساحة الغابات (كيلومتر مربع) (بالآلاف)
5.9	3.5	3.1	الأرضية والمناطق البحرية المحمية (% من إجمالي مساحة الأراضي)
121.9	المسحوبات السنوية من المياه، إجمالي (% من الموارد الداخلية)
93	88	87	مصادر مياه محسنة (% من السكان مع وصول)
90	78	70	مرافق الصرف الصحي المحسنة (% من السكان مع وصول)
2.4	2.6	4.4	النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنويا)
1,391	1,023	827	استخدام الطاقة (كغم من مكافئ النفط للفرد)
3.88	3.13	2.47	انبعاثات CO2 (طن متري للفرد)
1,72	1,058	731	استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلوواط ساعة للفرد)

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators database

http://databank.worldbank.org/data/Views/Reports/ReportWidgetCustom.aspx?Report_Name

=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n

الجدول 21 معدلات الانتاجية الفلاحية وانواعها لدى MENA

الإنتاجية الزراعية		محصول الحبوب		مؤشر الإنتاج الحيواني		مؤشر إنتاج الغذاء		مؤشر إنتاج المحاصيل		دول MENA
القيمة الزراعية المضافة لكل عامل 2005 \$		kg/hectar		2004-2006 = 100		2004-2006 = 100		2004-2006 = 100		
2013	2000	2013	2000	2013	2000	2013	2000	2013	2000	
4,354	2,025	1,814	883	145.2	89.8	157.5	69.8	166.7	56.9	Algeria
..	338.0	141.2	206.8	121.9	123.4	111.1	Bahrain
2,47	1,677	7,253	7,28	130.8	81.7	118.7	85.2	114.1	86.7	Egypt,
2,348	1,966	2,346	1,833	105.4	81.2	113.3	77.8	116.8	76.5	Iran,
7,594	4,968	2,197	363	126.7	123.7	126.1	100.4	132.4	91.1	Iraq
..	..	3,797	2,443	113.9	87.2	110.2	87.4	106.0	87.3	Israel
4,424	1,858	1,678	1,726	147.2	86.5	136.7	80.7	131.0	77.5	Jordan
..	..	8,5	2,324	177.0	84.4	170.2	80.1	163.0	74.0	Kuwait
39,595	15,404	3,382	2,415	93.3	86.6	96.1	99.0	98.9	104.0	Lebanon
..	..	833	644	112.6	90.9	110.2	94.2	109.6	97.0	Libya
1,051	1,01	1,13	864	112.4	86.5	119.9	88.9	165.5	106.6	Mauritn
4,656	1,565	1,828	367	147.4	87.7	133.6	72.4	129.3	64.9	Morocc
..	..	11,254	3,452	121.5	61.6	123.7	91.5	126.6	114.4	Oman
15,03	14,922	5,931	4,099	159.7	99.0	136.7	110.8	102.3	125.3	Qatar
25,93	14,933	4,12	3,516	129.3	88.7	107.9	81.2	88.8	74.7	SaudiA
..	StSudan
1,372	1,217	589	505	106.1	82.8	115.4	79.1	122.9	73.4	Sudan
..	..	1,576	1,149	84.4	74.9	82.4	77.7	76.2	81.2	Syrian
4,395	3,618	1,691	977	120.3	101.0	118.8	84.4	117.4	78.2	Tunisia
6,898	4,573	3,249	2,311	163.2	91.5	129.8	94.2	114.6	95.6	Turkey
12,188	30,439	72,443	6,5	153.3	79.8	68.2	173.8	42.8	200.9	UAEmir
2,523	2,779	1,583	2,185	90.7	91.4	93.4	88.2	94.5	86.1	WBGaza
..	..	1,008	1,085	159.3	80.5	138.4	82.6	122.2	84.4	Yemen
1,406	1,066	3,851	3,061	117.1	90.2	123.0	88.6	125.1	87.9	World
310	260	1,581	1,132	122.4	83.9	135.4	82.4	138.1	82.4	Low inc
1,053	685	3,711	2,814	125.7	83.8	129.4	84.4	131.2	84.7	Middle
939	640	3,148	2,377	125.1	83.0	130.4	85.7	132.3	85.4	Lw+mid
1,156	720	4,363	3,343	126.0	84.2	128.8	83.6	130.4	84.2	Up mid
956	643	3,433	2,64	125.6	83.8	129.7	84.3	131.5	84.6	Lowmid
803	488	5,184	4,199	128.4	83.3	130.0	82.8	132.4	83.7	EAP
5,247	3,009	3,058	1,881	125.6	90.0	127.9	87.4	125.0	83.8	ECA
4,125	2,469	4,03	2,613	124.9	81.4	131.0	81.8	132.3	82.5	LAC
3,264	1,972	2,561	1,771	120.1	84.3	118.2	80.5	117.1	79.1	MENA
711	538	3,045	2,376	121.9	85.2	132.3	90.9	137.7	91.6	SA
706	483	1,433	1,13	123.7	83.2	129.6	82.4	128.3	82.6	SSA
24,509	15,382	4,93	4,002	106.2	98.3	109.5	97.1	108.2	96.4	Hincome
37,155	23,817	5,855	5,379	103.0	101.6	102.2	102.2	98.4	102.5	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Agricultural output and productivity
<http://wdi.worldbank.org/table/3.3#>

الجدول 22: معدلات انتاجية المياه وتوزيعها على السكان ومختلف القطاعات في MENA

الوصول إلى مصدر محسن للمياه		إنتاجية المياه = /GDP استخدام مياه	المسحوبات السنوية من المياه نصيب الفرد				موارد المياه العذبة المتجددة الداخلية			دول MENA
نسبة سكان المناطق الحضرية	من % سكان الريف	2005 \$ لكل متر مكعب. م	من الداخل %	للصناعة %	للزراعة %	من الموارد الداخلية %	مليار متر مكعب. م	متر مكعب. م للشخص	billion cu. m	
2015	2015	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	
84	82	22	24	15	61	50.9	5.7	295	11.3	Algeria
100	100	65	50	6	45	8,935.0	0.4	3	0.0	Bahrain
100	99	2	8	6	86	3,794.4	68.3	21	1.8	Egypt,
98	92	3	7	1	92	72.6	93.3	1,666	128.5	Iran,
94	70	1	7	15	79	187.5	66.0	1,042	35.2	Iraq
100	100	101	36	6	58	260.5	2.0	93	0.8	Israel
98	92	20	31	4	65	138.0	0.9	106	0.7	Jordan
99	99	111	44	2	54	..	0.9	0	0.0	Kuwait
99	99	25	29	11	60	27.3	1.3	1,068	4.8	Lebanon
..	..	9	14	3	83	618.0	4.3	112	0.7	Libya
58	57	2	7	2	91	337.5	1.4	103	0.4	Mauritn
99	65	7	10	3	87	43.5	12.6	867	29.0	Morocc
96	86	34	10	1	88	94.4	1.3	358	1.4	Oman
100	100	292	39	2	59	792.9	0.4	27	0.1	Qatar
97	97	21	9	3	88	986.3	23.7	79	2.4	SaudiA
67	57	..	29	34	36	2.5	0.7	2,27	26.0	StSudan
66	50	1	4	0	96	673.3	26.9	80	4.0	Sudan
92	87	2	9	4	88	235.0	16.8	327	7.1	Syrian
100	93	15	13	4	76	67.9	2.9	385	4.2	Tunisia
100	100	16	15	11	74	17.7	40.1	3,026	227.0	Turkey
100	100	60	15	2	83	2,665.3	4.0	17	0.2	UAEmir
51	82	14	48	7	45	51.5	0.4	195	0.8	WBGaza
72	47	5	7	2	91	169.8	3.6	82	2.1	Yemen
96	85	15	12	18	71	9.1	3,906.7	6,013	42,921.0	World
87	56	3	7	3	90	3.1	90.9	4,907	2,971.0	Low inc
96	88	5	10	10	80	11.1	2,721.3	4,734	24,495.9	Middle
94	87	2	8	4	88	18.0	1,575.8	3,109	8,811.3	Lw+mid
97	91	9	13	18	70	7.3	1,145.6	6,701	15,684.7	Up mid
95	84	5	10	10	81	10.3	2,812.2	4,752	27,467.0	Lowmid
97	90	7	10	17	73	10.9	949.3	4,375	8,773.2	EAP
99	93	5	11	20	69	31.1	226.0	2,79	725.4	ECA
97	83	13	19	12	70	1.9	221.2	22,935	11,902.0	LAC
95	89	3	8	6	86	121.9	276.1	646	226.5	MENA
95	91	2	7	2	91	51.6	1,023.4	1,167	1,982.2	SA
87	56	8	14	5	81	3.0	116.2	4,071	3,857.8	SSA
99	97	38	16	39	44	7.1	1,094.5	11,384	15,454.0	Hincome
100	100	58	17	52	31	18.7	189.2	2,991	1,008.8	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Freshwater <http://wdi.worldbank.org/table/3.5#>

الجدول 23 معدلات تطور انتاج واستخدام الطاقة على مستوى MENA

استخدام الطاقة النمو (%)	استخدام الطاقة										إنتاج الطاقة		دول MENA
	الطاقة البديلة		احتراق المتجددة		الوقود الأحفوري		معدل شخص		اجمالي		اجمالي		
	من إجمالي % استخدام الطاقة		من إجمالي % استخدام الطاقة		من إجمالي % استخدام الطاقة		كيلوغرامات من مكافئ النفط		ألف طن متري من مكافئ النفط		ألف طن متري من مكافئ النفط		
1990-2012	2012	1990	2012	1990	2012	1990	2012	1990	2012	1990	2012	1990	
3.3	0.1	0.1	0.0	0.0	99.9	99.9	1,237	856	46.3	22.2	143.8	100.1	Algeria
4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	99.9	100.0	9,45	10,549	12.6	5.2	19.8	14.3	Bahrain
4.7	1.6	2.6	2.0	3.3	96.4	94.1	913	573	78.2	32.3	82.0	54.9	Egypt,
5.4	0.7	0.8	0.2	0.3	99.3	98.9	2,883	1,234	219.6	69.3	302.9	187.8	Iran,
1.5	1.0	1.1	0.1	0.1	97.3	98.7	1,374	1,128	45.0	19.7	155.1	110.3	Iraq
3.1	4.7	3.1	0.2	0.0	96.6	97.0	3,069	2,46	24.3	11.5	3.3	0.4	Israel
4.0	1.9	1.8	0.1	0.1	97.2	98.1	1,207	1,033	7.6	3.3	0.3	0.2	Jordan
7.5	0.0	0.0	0.0	0.1	..	99.9	10,121	4,425	34.6	9.1	173.3	50.4	Kuwait
4.0	1.5	2.2	1.8	5.3	96.4	92.5	1,616	723	7.2	2.0	0.2	0.1	Lebanon
2.1	0.0	0.0	1.0	1.1	99.0	98.9	2,729	2,539	17.1	11.2	86.8	73.2	Libya
..	Mauritn
4.0	1.1	1.4	7.4	13.1	89.3	85.4	570	305	18.8	7.6	1.7	1.5	Morocc
8.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0	7,424	2,328	26.3	4.2	75.8	38.3	Oman
7.9	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0	18,813	13,697	37.9	6.5	220.4	27.7	Qatar
5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0	6,789	3,545	200.3	58.0	625.0	368.4	SaudiA
..	StSudan
2.4	3.4	0.8	68.3	81.8	28.2	17.4	342	412	16.7	10.6	17.1	8.8	Sudan
3.5	1.9	2.2	0.0	0.0	98.1	97.7	701	840	15.0	10.5	13.5	22.3	Syrian
3.4	0.6	0.1	10.8	12.9	88.1	87.0	918	607	9.9	4.9	7.3	5.7	Tunisia
3.7	7.3	4.7	3.2	13.7	89.4	81.8	1,578	976	116.9	52.7	30.6	25.8	Turkey
5.5	0.0	0.0	0.1	0.0	99.9	100.0	7,536	11,275	67.5	20.4	194.3	110.2	UAEmir
..	WBGaza
5.4	0.0	0.0	1.5	3.1	98.5	96.9	278	210	6.9	2.5	15.1	9.4	Yemen
2.0	8.5	8.7	9.9	10.1	81.3	80.8	1,898	1,664	12,991.2	8,571.1	13,425.4	8,821.0	World
..	3.1	2.5	78.0	58.8	18.7	38.5	Low inc
3.8	4.9	3.6	13.9	22.7	81.0	73.2	1,248	773	6,363.4	2,900.4	6,620.3	3,321.9	Middle
2.7	5.4	4.5	27.5	31.9	67.0	63.3	654	558	1,825.3	1,061.2	1,880.7	1,048.1	Lw+mid
4.4	4.7	3.1	8.4	17.5	86.6	78.9	1,954	992	4,539.2	1,841.4	4,741.3	2,275.6	Up mid
3.8	4.9	3.6	15.4	24.0	79.6	72.1	1,195	762	6,556.8	3,025.4	6,816.8	3,442.3	Lowmid
5.4	4.6	1.9	9.7	26.1	85.7	71.9	1,753	711	3,471.9	1,133.0	3,303.2	1,209.7	EAP
-0.5	9.4	5.0	2.8	1.6	87.2	92.6	2,041	2,876	531.7	679.3	533.6	469.8	ECA
2.6	10.6	9.6	19.1	24.5	69.8	65.7	1,192	943	611.8	350.3	705.5	404.7	LAC
4.3	0.9	1.1	1.1	1.8	97.9	97.1	1,391	827	475.5	187.0	815.8	570.5	MENA
4.0	2.9	2.5	25.6	43.9	71.5	53.5	565	342	934.6	385.8	657.2	349.1	SA
2.8	2.5	2.2	58.8	56.8	38.7	40.9	694	689	540.4	298.3	837.1	460.3	SSA
0.8	12.0	11.5	4.4	2.7	83.1	85.5	4,678	4,621	6,456.2	5,552.8	6,640.9	5,392.2	Hincome
0.6	19.2	16.6	8.3	3.2	71.7	79.4	3,447	3,51	1,158.7	1,093.2	469.2	487.7	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators2015: Energy production and use
<http://wdi.worldbank.org/table/3.6#>

الجدول 24 مساهمة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي لـ MENA

الإيجارات الغابات (الريع)	الإيجارات المعدنية (الريع)	الإيجارات الفحم (الريع)	(الريع) الإيجارات الغاز الطبيعي	الريع النفطي	إجمالي الإيجارات الموارد الطبيعية	دول MENA
% of GDP	% of GDP	% of GDP	% of GDP	% of GDP	% of GDP	
2013	2013	2013	2013	2013	2013	
0.3	0.1	0.0	6.1	21.6	28.2	Algeria
0.0	0.0	0.0	6.5	17.1	23.6	Bahrain
0.5	0.3	0.0	3.0	7.0	10.9	Egypt,
0.0	1.1	0.0	5.5	22.8	29.4	Iran,
0.0	0.0	0.0	0.0	42.9	42.9	Iraq
0.0	0.1	0.0	0.3	0.0	0.4	Israel
0.1	1.8	0.0	0.1	0.0	1.9	Jordan
0.0	0.0	0.0	1.6	57.5	59.1	Kuwait
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	Lebanon
0.2	0.0	0.0	2.7	44.2	47.0	Libya
2.4	37.7	0.0	0.0	4.1	44.3	Mauritn
0.6	3.1	0.0	0.0	0.0	3.7	Morocc
0.0	0.0	0.0	4.2	34.5	38.8	Oman
0.0	0.0	0.0	11.2	23.4	34.6	Qatar
0.0	0.1	0.0	2.7	43.6	46.4	SaudiA
2.3	0.0	0.0	..	25.8	28.1	StSudan
1.6	1.7	0.0	0.0	5.6	8.9	Sudan
..	Syrian
0.4	0.8	0.0	1.0	4.1	6.2	Tunisia
0.1	0.3	0.0	0.0	0.2	0.6	Turkey
0.0	0.0	0.0	2.1	21.6	23.7	UAEmir
..	0.0	0.0	0.0	0.0	..	WBGaza
0.1	0.0	0.0	4.6	11.1	15.8	Yemen
0.3	0.8	0.3	0.4	3.0	4.8	World
8.6	3.6	0.1	0.2	1.8	12.3	Low inc
0.6	1.5	0.7	0.6	4.1	7.5	Middle
1.3	1.3	0.7	0.9	3.4	7.5	Lw+mid
0.4	1.6	0.7	0.5	4.3	7.5	Up mid
0.8	1.6	0.7	0.6	4.1	7.7	Lowmid
0.5	1.6	1.0	0.3	1.5	4.9	EAP
0.2	1.3	0.4	1.1	5.2	8.2	ECA
0.9	1.8	0.1	0.3	4.1	7.2	LAC
0.2	0.7	0.0	3.5	20.8	25.3	MENA
1.3	0.8	0.8	0.5	1.1	4.6	SA
2.8	2.3	0.6	0.5	10.8	16.9	SSA
0.1	0.4	0.1	0.3	2.5	3.4	Hincome
0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.3	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators2015: Contribution of natural resources to gross domestic product <http://wdi.worldbank.org/table/3.15#>

الجدول 25: تطور معدلات حضرية السكان ووصول المرافق في MENA

الدول		نسبة السكان الحضرية		تعداد أكبر مدينة		نسبة التجمعات الحضرية أكثر من 1 مليون لمجموع السكان		سكان المناطق الحضرية					دول MENA
سكان الريف %		نسبة السكان الحضرية		نسبة السكان الحضرية		نسبة التجمعات الحضرية أكثر من 1 مليون لمجموع السكان		من مجموع % السكان		الآلاف			
2015	1990	2015	1990	2014	1990	2014	1990	2014	2014	1990	2014	1990	
82	68	90	92	9	13	7	7	2.8	70	52	27,304	13,496	Algeria
99	99	99	99	33	29	1.0	89	88	1,208	437	Bahrain
93	59	97	92	48	40	26	23	2.3	43	43	38,581	24,52	Egypt,
82	62	93	78	15	20	26	24	2.0	73	56	56,932	31,64	Iran,
84	47	86	83	27	34	27	31	3.1	69	70	24,146	12,184	Iraq
100	100	100	100	47	49	57	58	2.0	92	90	7,564	4,211	Israel
99	95	99	98	21	37	17	27	2.5	83	73	5,513	2,323	Jordan
100	100	100	100	73	69	71	68	4.4	98	98	3,69	2,017	Kuwait
81	..	81	..	55	58	48	48	1.3	88	83	3,986	2,247	Lebanon
96	96	97	97	23	26	18	20	0.1	78	76	4,904	3,331	Libya
14	7	58	29	40	50	3.5	59	41	2,352	836	Mauritn
66	26	84	81	17	22	23	21	2.2	60	48	20,251	12,074	Morocc
95	55	97	95	25	29	8.7	77	66	3,269	1,198	Oman
98	100	98	100	32	53	3.4	99	93	2,154	442	Qatar
100	92	100	92	24	19	46	36	2.5	83	77	25,613	12,53	SaudiA
5	..	16	..	14	14	5.0	19	13	2,214	765	StSudan
13	18	44	52	38	41	13	12	2.6	34	29	13,231	5,725	Sudan
95	75	96	95	28	28	40	33	2.4	57	49	12,686	6,093	Syrian
80	43	97	94	27	31	18	18	1.3	67	58	7,329	4,725	Tunisia
86	64	98	96	25	20	38	26	1.9	73	59	55,348	31,966	Turkey
95	95	98	98	30	33	51	57	0.8	85	79	7,747	1,432	UAEmir
90	80	93	97	19	20	3.3	75	68	3,222	1,339	WBGaza
..	12	..	70	32	26	11	5	4.2	34	21	8,91	2,504	Yemen
50	34	82	79	16	17	22	18	2.1	53	43	3,862,750	2,258,136	World
23	9	40	27	32	36	11	9	4.2	30	22	185,15	71,133	Low inc
51	30	79	69	14	15	20	14	2.5	49	35	2,568,308	1,302,039	Middle
42	17	67	60	16	17	15	12	2.7	39	30	1,108,678	566,733	Lw+mid
67	44	88	76	12	14	26	16	2.3	62	40	1,459,630	735,307	Up mid
47	28	76	67	15	16	19	13	2.6	47	34	2,753,458	1,373,173	Lowmid
64	40	85	68	8	9	2.7	52	28	1,049,724	451,599	EAP
89	74	97	95	23	19	21	16	1.1	60	56	157,296	132,744	ECA
62	34	86	78	21	22	36	31	1.5	78	68	408,488	251,298	LAC
86	53	92	86	25	28	23	21	2.4	60	52	214,441	116,923	MENA
35	9	65	51	11	10	15	11	2.7	33	25	561,13	283,484	SA
23	18	40	39	28	30	15	12	4.2	37	27	362,379	137,126	SSA
93	91	97	96	19	19	0.8	81	75	1,109,292	884,964	Hincome
99	97	99	99	15	16	18	18	0.7	76	71	256,382	222,06	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Urbanization , <http://wdi.worldbank.org/table/3.12#>

المطلب الثاني : مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية

الجدول 26: مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية جزء 2

2014	2000	1990	دول مجموعة MENA
الدولة والاقتصاد			
1,541.14	448.77	289.32	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (\$ الولايات المتحدة الحالية) (المليارات)
1.5	3.8	11.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)
2.7	9.7	18.4	التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)
11	12	16	الزراعة، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
37	39	34	صناعة، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
52	49	50	خدمات، إلخ، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
29	30	22	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
36	27	32	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
30	26	28	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
..	25.2	..	العائدات، مع استبعاد المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
..	-2.7	..	الفائض / العجز النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي)
21	43	..	الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (أيام)
..	11.8	..	الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي)
3.8	3.1	4.0	الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي)
100.7	2.2	0.0	الاشتراكات الخلوية المتنقلة (لكل 100 فرد)
32.7	0.8	0.0	مستخدمو الإنترنت (لكل 100 فرد)
2	3	..	صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع)
63	المستوى العام للقدرات الإحصائية (مقياس 0-100)
المؤشرات العالمية			
50	41	30	التجارة السلعية (% من إجمالي الناتج المحلي)
187,878	143,659	136,569	الأسهم الدين الخارجي، إجمالي (DOD، \$ الولايات المتحدة الحالي) (بالملايين)
5.5	14.2	..	إجمالي خدمة الديون (% من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)
-3,616	-1,687	-2,219	صافي الهجرة (بالآلاف)
38,895	11,479	9,575	التحويلات الشخصية، المستلمة (الحالية \$ US) (بالملايين)
22,068	3,92	720	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (ميزان المدفوعات، \$ الولايات المتحدة الحالي) (بالملايين)
0	4,647	11,717	تلقت صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية (تيار \$ US) (بالملايين)

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators database

http://databank.worldbank.org/data/Views/Reports/ReportWidgetCustom.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n

الجدول 27: يبين هيكل الانتاج السلعي لـ GDP ومكوناته لدى MENA

الخدمات		صناعة تحويلية		صناعة استخراجية		زراعة		إجمالي الناتج المحلي GDP		دول MENA
% GDP		% GDP		% GDP		% GDP		مليارات \$		
2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	
43	33	..	7	46	59	11	9	213.5	54.8	Algeria
..	33.9	9.1	Bahrain
46	50	16	19	40	33	14	17	286.5	99.8	Egypt,
52	50	12	17	38	41	9	9	425.3	109.6	Iran,
..	223.5	..	Iraq
..	305.7	132.4	Israel
66	72	19	16	30	26	4	2	35.8	8.5	Jordan
35	..	5	..	64	..	0	..	163.6	37.7	Kuwait
70	70	14	13	25	23	6	7	45.7	17.3	Lebanon
..	29	..	3	..	66	..	5	41.1	38.3	Libya
42	37	8	13	36	27	23	36	5.1	1.3	Mauritn
58	56	18	18	29	29	13	15	110.0	37.0	Morocc
33	39	9	6	65	59	1	2	81.8	19.5	Oman
32	29	10	5	68	71	0	0	210.1	17.8	Qatar
41	41	11	10	57	54	2	5	746.2	188.4	SaudiA
..	13.3	..	StSudan
50	37	8	9	20	21	29	42	73.8	12.3	Sudan
..	38	..	7	..	38	..	24	..	19.3	Syrian
62	58	17	18	29	30	9	11	48.6	21.5	Tunisia
65	57	18	22	27	31	8	11	798.4	266.6	Turkey
..	48	..	13	..	50	..	2	399.5	104.3	UAEmir
72	64	15	12	24	25	5	11	12.7	4.3	WBGaza
..	40	..	6	..	46	..	14	36.0	9.6	Yemen
71	67	16	19	26	29	3	4	77,845.1	33,291.7	World
47	45	9	11	22	20	32	35	398.6	110.9	Low inc
56	51	22	25	35	36	10	13	24,662.4	5,168.1	Middle
52	47	17	17	31	31	17	22	5,765.8	1,307.3	Lw+mid
57	52	24	27	36	38	7	10	18,887.4	3,860.8	Up mid
55	50	22	24	34	36	10	13	25,063.1	5,276.6	Lowmid
48	41	32	37	42	44	10	15	12,609.7	1,733.9	EAP
63	55	16	21	28	32	8	13	1,817.2	432.2	ECA
65	64	14	18	30	31	5	6	4,774.5	1,670.8	LAC
52	49	14	15	37	39	11	12	1,541.1	448.8	MENA
53	51	17	15	29	26	18	23	2,588.7	629.2	SA
58	49	11	13	27	34	15	17	1,729.2	361.3	SSA
74	70	15	18	25	28	2	2	52,812.6	28,011.9	Hincome
74	70	16	19	24	28	2	2	13,410.2	6,487.2	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Structure of output <http://wdi.worldbank.org/table/4.2#>

الجدول 28 هيكل السلع الصادرات ومكوناتها لدى MENA

المصنوعات		الخامات والمعادن		الوقود		المواد الخام الزراعية		الاغذية		الصادرات السلعية		دول MENA
مجموع %		مجموع %		مجموع %		مجموع %		مجموع %		ملايين \$		
2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	
3.4	2.3	0.2	0.3	95.9	97.2	0.0	0.0	0.5	0.2	62,956	22,031	Algeria
12.1	9.8	21.1	16.2	64.1	0.0	0.1	0.0	2.6	0.6	20,47	6,195	Bahrain
51.5	38.4	4.2	3.9	23.9	41.9	2.2	5.0	17.1	7.9	27,091	5,276	Egypt,
..	7.1	..	0.8	..	88.7	..	0.4	..	2.9	88,8	28,739	Iran,
0.2	0.4	0.0	0.0	99.8	97.1	0.0	0.2	0.0	0.5	88,968	20,603	Iraq
92.8	81.9	1.2	1.3	1.1	0.0	0.6	0.9	3.0	2.1	68,12	31,404	Israel
70.9	69.0	8.2	14.6	0.2	0.0	0.3	0.5	20.4	15.9	8,215	1,899	Jordan
5.1	4.5	0.2	0.1	94.2	94.3	0.1	0.0	0.4	0.1	108,863	19,436	Kuwait
55.2	70.7	12.6	7.4	10.0	0.2	0.7	1.9	21.4	19.7	4,548	715	Lebanon
..	6.7	..	0.0	..	92.6	..	0.2	..	0.5	21	13,38	Libya
0.0	0.0	59.5	45.7	3.3	..	0.0	0.0	37.2	20.8	2,123	355	Mauritn
66.1	64.1	9.1	8.8	5.0	3.7	0.9	2.0	18.9	21.5	23,663	7,432	Morocc
10.5	12.4	3.5	0.9	83.5	82.5	0.0	0.0	2.3	3.6	48,465	11,319	Oman
0.1	8.6	0.3	0.1	87.8	91.2	0.0	0.0	0.0	0.0	134,25	11,594	Qatar
11.3	7.2	0.4	0.1	87.4	92.1	0.0	0.1	0.9	0.6	353,51	77,583	SaudiA
..	StSudan
..	7.9	..	0.5	..	69.3	..	4.9	..	17.3	4,035	1,807	Sudan
..	7.8	..	0.7	..	76.4	..	4.6	..	8.8	2	4,634	Syrian
73.1	77.0	1.5	1.5	15.2	12.1	0.4	0.7	9.7	8.7	16,756	5,85	Tunisia
78.5	81.2	4.1	2.6	3.8	1.1	0.4	1.1	11.4	12.8	157,642	27,775	Turkey
..	2.3	..	3.2	..	93.8	..	0.0	..	0.6	359	49,835	UAEmir
..	WBGaza
10.7	0.3	0.1	0.1	75.9	96.9	0.2	0.4	6.2	2.2	8	4,079	Yemen
70.6	72.4	4.0	3.0	10.7	12.0	1.6	1.8	9.4	6.9	19,063,547	6,501,895	World
..	35.0	..	9.0	17.8	..	33.1	67,127	12,804	Low inc
72.6	68.3	4.4	3.5	11.1	15.6	1.3	1.9	10.1	9.5	5,667,934	1,167,347	Middle
49.4	54.0	4.8	4.3	26.4	24.4	3.0	2.4	15.8	13.5	1,143,015	277,884	Lw+mid
74.3	72.0	4.3	3.3	10.8	13.4	1.2	1.8	8.9	8.4	4,524,891	889,424	Up mid
72.4	68.0	4.5	3.6	11.1	15.6	1.3	2.0	10.1	9.7	5,734,987	1,180,146	Lowmid
87.1	82.4	1.8	2.1	4.6	6.2	1.0	1.7	5.3	7.1	3,238,489	544,015	EAP
57.4	62.4	5.8	7.8	20.0	16.4	1.0	2.5	14.0	9.4	524,188	87,877	ECA
57.5	64.5	8.7	5.7	11.6	9.4	1.8	2.4	19.3	16.8	840,012	275,237	LAC
..	16.9	..	1.7	..	75.4	..	0.9	..	4.5	352,618	114,831	MENA
65.4	79.4	2.7	2.1	16.5	2.8	1.6	1.5	13.3	12.5	386,089	64,379	SA
27.3	26.9	14.6	6.5	40.4	43.9	3.6	4.9	13.8	13.6	393,235	93,203	SSA
70.1	73.6	3.9	2.8	10.6	11.0	1.6	1.7	9.2	6.1	13,316,388	5,323,769	Hincome
76.5	79.4	2.6	2.2	6.6	3.2	1.4	1.5	9.8	7.8	4,764,959	1,925,922	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Structure of merchandise exports

<http://wdi.worldbank.org/table/4.4#>

الجدول 29: هيكل الخدمات الصادرات ومكوناتها لدى MENA

الكمبيوتر والمعلومات، والاتصالات، والخدمات التجارية الأخرى		التأمين والخدمات المالية		سفر		المواصلات		صادرات الخدمات التجارية		دول MENA
مجموع %		مجموع %		مجموع %		مجموع %		ملايين \$		
2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	
65	37	8	21	7	7	20	35	3,84	2,466	Algeria
31	28	12	21	35	29	21	22	3,302	3,155	Bahrain
11	18	1	1	47	47	42	33	21,336	14,449	Egypt,
..	Iran,
13	0	1	1	61	48	25	51	2,657	348	Iraq
70	61	0	0	17	17	13	22	33,712	16,831	Israel
8	15	68	64	23	21	6,026	2,239	Jordan
64	34	8	3	6	4	23	59	5,278	3,84	Kuwait
40	42	12	2	41	51	8	4	14,443	10,845	Lebanon
7	2	20	10	..	60	73	28	180	419	Libya
56	..	2	..	24	..	18	..	168	..	Mauritn
33	32	1	1	49	53	17	15	13,935	8,736	Morocc
15	22	2	1	42	46	41	32	2,881	939	Oman
7	..	7	..	36	..	50	..	12,775	..	Qatar
3	42	3	6	71	41	23	16	11,663	11,179	SaudiA
..	StSudan
10	3	1	10	76	85	14	2	1,023	134	Sudan
..	14	..	1	..	76	..	9	..	2,56	Syrian
21	10	3	3	48	57	28	30	4,577	3,756	Tunisia
8	9	4	2	59	70	29	18	49,745	27,502	Turkey
..	UAEmir
25	55	0	0	72	43	3	2	557	278	WBGaza
24	21	61	63	15	16	1,551	285	Yemen
46	40	10	8	25	27	20	25	5,044,253	2,651,231	World
30	28	5	4	42	50	24	21	26,73	8,322	Low inc
40	35	5	3	37	40	18	22	907,592	413,299	Middle
51	40	3	3	26	27	20	30	327,418	135,986	Lw+mid
38	34	5	3	39	43	18	20	584,97	275,979	Up mid
40	35	5	3	37	40	18	22	930,32	420,624	Lowmid
48	44	3	1	34	36	16	19	377,923	157,178	EAP
30	25	3	2	36	42	32	32	134,139	65,852	ECA
24	20	11	7	55	57	10	16	114,898	57,998	LAC
30	18	..	9	..	42	34	31	97,66	63,133	MENA
64	62	5	4	14	15	17	19	172,21	56,913	SA
17	18	5	6	47	39	31	38	52,912	27,789	SSA
48	42	10	10	22	24	21	25	4,080,992	2,233,774	Hincome
51	46	9	8	22	25	20	22	1,508,800	859,722	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Structure of service exports

<http://wdi.worldbank.org/table/4.6>

الجدول 30: معدلات نمو الناتج GDP وقطاعاته لدى MENA

الخدمات		صناعة تحويلية		صناعة استخراجية		الزراعة		اجمالي ناتج GDP محلي		دول MENA
متوسط النمو السنوي %										
2000-2014	1990-2000	2000-2014	1990-2000	2000-2014	1990-2000	2000-2014	1990-2000	2000-2014	1990-2000	
3.7	1.8	3.2	1.8	6.9	3.6	3.5	1.9	Algeria
..	5.2	5.0	Bahrain
4.9	4.1	4.1	6.3	4.8	5.1	3.2	3.1	4.5	4.4	Egypt,
5.5	3.5	5.6	5.4	2.1	1.7	1.9	3.2	3.9	2.4	Iran,
6.3	6.4	1.5	9.6	3.8	16.1	0.4	4.7	5.5	10.3	Iraq
..	3.7	7.7	Israel
5.1	5.0	6.7	5.6	5.9	5.2	6.4	-3.0	5.7	5.0	Jordan
..	4.7	4.9	Kuwait
6.0	1.5	5.9	1.9	6.5	-0.2	2.0	2.9	5.3	5.3	Lebanon
..	-0.5	..	Libya
5.0	6.1	0.6	4.1	6.1	2.4	3.5	1.1	5.3	2.9	Mauritn
4.7	4.2	3.3	2.7	3.8	3.0	5.9	-0.8	4.6	2.9	Morocc
..	3.6	4.5	Oman
16.3	..	10.2	..	12.3	..	7.7	..	13.3	..	Qatar
7.5	2.2	8.0	5.6	4.8	2.2	1.3	1.6	5.8	2.1	SaudiA
..	StSudan
8.7	1.7	7.7	7.2	3.8	8.9	2.0	7.2	5.3	5.5	Sudan
..	5.0	5.1	Syrian
5.0	5.3	2.7	5.7	2.1	4.4	2.6	2.6	3.8	4.7	Tunisia
5.2	4.7	5.0	4.7	5.0	4.2	2.1	1.3	4.5	3.9	Turkey
5.5	..	3.4	..	3.3	..	-4.4	..	4.2	4.8	UAEmir
3.4	13.8	4.4	2.8	5.1	8.8	-0.6	7.1	3.7	14.3	WBGaza
..	2.3	5.6	Yemen
2.6	..	3.5	3.2	2.7	2.1	2.7	1.9	2.6	2.9	World
6.9	2.3	4.6	-0.8	6.1	0.7	3.8	3.1	5.8	2.3	Low inc
6.6	4.5	7.7	6.8	6.8	4.9	3.7	2.6	6.3	4.4	Middle
7.4	4.1	6.2	4.4	5.6	3.2	4.0	2.6	6.2	3.5	Lw+mid
6.4	4.6	8.1	7.4	7.2	5.4	3.5	2.5	6.3	4.7	Up mid
6.6	4.4	7.7	6.7	6.8	4.9	3.7	2.6	6.2	4.4	Lowmid
9.7	8.1	9.9	11.9	9.7	10.7	4.0	3.4	9.0	8.4	EAP
5.2	1.3	4.8	0.1	5.3	-3.1	2.5	-1.2	4.7	0.1	ECA
3.5	3.1	2.1	2.2	2.8	2.8	2.7	1.9	3.3	3.1	LAC
5.1	3.7	4.6	5.1	3.2	3.7	3.7	2.5	3.9	3.6	MENA
8.4	7.0	7.8	6.6	7.4	6.0	3.6	3.2	7.1	5.6	SA
5.6	2.4	3.3	1.2	3.0	1.1	4.8	3.3	4.9	2.3	SSA
1.8	..	1.7	3.1	1.1	2.3	0.9	2.3	1.7	2.6	Hincome
1.3	2.6	0.6	1.8	0.2	1.2	0.3	1.1	1.0	2.1	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Growth of output <http://wdi.worldbank.org/table/4.1#>

الجدول 31 بيان القيمة المضافة للتصنيع وهيكله لدى MENA

الصناعات التحويلية الأخرى		مواد كيميائية		الآلات والمعدات ووسائل النقل		المنسوجات والملابس		الأغذية والمشروبات والتبغ		القيمة المضافة للصناعة التحويلية		دول MENA
مجموع %		مجموع %		مجموع %		مجموع %		مجموع %		ملايين \$		
2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2010	2000	2013	2000	
20	..	11	..	19	..	4	..	46	3.86	Algeria
67	75	13	19	7	..	3	..	9	7	Bahrain
59	41	15	22	4	7	6	10	16	20	40.72	17.97	Egypt,
46	45	20	19	22	20	3	6	10	10	59.24	18.24	Iran,
74	..	4	..	2	..	1	..	20	..	5.49	..	Iraq
40	41	22	10	25	32	2	5	11	12	Israel
37	43	19	18	4	3	12	7	29	30	5.74	1.14	Jordan
77	82	10	3	3	2	3	4	7	8	10.24	..	Kuwait
..	55	..	6	..	3	..	10	..	26	3.47	1.97	Lebanon
..	0.64	Libya
..	0.39	0.16	Mauritn
47	32	18	12	5	4	10	18	21	34	16.67	6.03	Morocc
76	76	16	5	1	1	0	5	6	12	8.16	1.12	Oman
73	67	24	21	1	0	1	8	1	4	20.23	0.97	Qatar
..	44	..	42	2	..	12	74.15	18.21	SaudiA
..	StSudan
..	21	..	4	..	4	..	4	..	66	5.21	1.02	Sudan
..	54	108	..	-63	..	1.29	Syrian
66	33	6	10	..	3	19	35	9	19	7.38	3.47	Tunisia
43	42	8	10	18	15	16	16	15	18	126.17	52.92	Turkey
..	34.21	9.47	UAEmir
49	41	4	4	1	1	12	21	34	32	1.59	0.45	WBGaza
36	48	2	5	0	1	8	4	54	43	..	0.55	Yemen
..	12,578.63	5,886.02	World
..	35.47	12.36	Low inc
..	5,506.54	1,149.44	Middle
..	845.41	213.39	Lw+mid
..	4,659.80	935.98	Up mid
..	5,544.00	1,161.04	Lowmid
..	3,996.83	622.83	EAP
..	260.40	79.91	ECA
..	583.71	268.50	LAC
..	172.11	58.73	MENA
..	366.67	88.38	SA
..	147.42	44.23	SSA
..	7,013.74	4,731.54	Hincome
..	1,908.17	1,129.47	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Structure of manufacturing

<http://wdi.worldbank.org/table/4.3#>

المطلب الثالث حجم الاقتصاد والنمو وحجم الاقتصاد الخاص
الجدول 32 يبين حجم الاقتصاد والنمو

اجمالي الناتج المحلي GDP		تعادل القوة الشرائية الدخل القومي		كثافة	المساحة كم2	السكان مليون	الدول MENA
نمو نصيب الفرد %	معدل نمو %	نصيب للفرد \$	مليار \$				
1.8	3.8	13,88	540.5	16,00	2,381.7	38.9	Algeria
3.5	4.5	37,68	50.8	1,77	0.8	1.4	Bahrain
0.0	2.2	10,26	919.2	90,00	1,001.5	89.6	Egypt,
3.0	4.3	16,59	1,280.2	48,00	1,745.2	78.1	Iran,
5.0-	2.1-	15,03	523.2	80,00	435.2	34.8	Iraq
0.6	2.6	32,83	269.7	380,00	22.1	8.2	Israel
0.8	3.1	11,91	78.7	74,00	89.3	6.6	Jordan
5.8-	1.6-	79,85	299.7	211,00	17.8	3.8	Kuwait
0.8	2.0	17,59	80.0	444,00	10.5	4.5	Lebanon
23.9-	24.0-	16,00	100.1	4,00	1,759.5	6.3	Libya
3.8	6.4	3,71	14.7	4,00	1,030.7	4.0	Mauritn
1.0	2.4	7,29	251.5	76,00	446.6	33.9	Morocc
5.1-	2.9	33,69	131.6	14,00	309.5	4.2	Oman
0.6	4.0	134,42	292.0	187,00	11.6	2.2	Qatar
1.2	3.5	51,32	1,549.8	14,00	2,149.7	30.9	SaudiA
0.6-	3.4	1,80	21.4	..	644.3	11.9	StSudan
0.9	3.1	3,92	154.4	22,00	1,879.4	39.4	Sudan
..	121,00	185.2	22.2	Syrian
1.7	2.7	11,02	121.2	71,00	163.6	11.0	Tunisia
1.7	2.9	18,98	1,441.0	99,00	783.6	75.9	Turkey
4.0	4.6	67,72	615.3	109,00	83.6	9.1	UA Emir
4.3-	1.5-	5,00	21.5	713,00	6.0	4.3	WBGaza
1.5	4.2	3,65	93.3	50,00	528.0	26.2	Yemen
							World
1.3	2.5	14,93	108,412.0	56,00	134,325.3	7,260.7	Low inc
3.5	6.3	1,57	976.6	47,00	14,455.8	622.0	Middle
3.6	4.8	9,67	50,683.4	86,00	62,144.2	5,239.9	Lw+mid
4.1	5.7	6,00	17,273.8	142,00	20,523.3	2,879.1	Up mid
3.7	4.6	14,18	33,474.1	58,00	41,620.9	2,360.8	Lowmid
3.5	4.9	8,81	51,651.0	79,00	76,600.0	5,861.9	EAP
6.0	6.7	11,87	23,989.2	127,00	16,270.9	2,020.7	ECA
1.5	2.3	13,58	3,589.8	42,00	6,385.6	264.4	LAC
0.7	1.8	14,05	7,380.1	34,00	15,769.3	525.2	MENA
0.4-	1.5	11,83	4,149.6	41,00	8,775.4	357.3	SA
5.5	6.9	5,30	9,118.9	361,00	5,136.2	1,721.0	SSA
1.6	4.4	3,38	3,292.4	41,00	24,262.6	973.4	Hincome
1.1	1.7	40,75	56,999.6	25,00	57,725.3	1,398.8	EA
0.5	0.9	38,96	13,196.9	126,00	2,758.8	338.7	Euro area

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Size Of The Economy, THE WORLD BANK, ©2014

The World Bank Group, All Rights Reserved., <http://wdi.worldbank.org/table/1.1>

الجدول: 33 معدلات الاقتصاد الخاص في MENA

الشركات المسجلة		الانتماء المحلي للقطاع	الالتزامات الاستثمارية في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (المجموع للفترة)								دول MENA
كثافة دخول	جديدة		المياه والصرف الصحي		المواصلات \$ millions		طاقة \$ millions		\$ الاتصالات millions		
2014	2014	2014	2006-14	2000-05	2006-14	2000-05	2006-14	2000-05	2006-14	2000-05	
0.58	15,574	18.4	1,572.0	510.0	269.0	17.0	2,670.0	962.0	3,071.7	3,422.5	Algeria
..	Bahrain
0.13	6,308	27.3	475.0	..	1,370.0	821.5	783.7	678.0	6	3,471.9	Egypt,
..	316.4	650.0	3,102.8	695.0	Iran,
0.13	2,309	7.0	500.0	..	2,070.0	..	6,400.1	984.0	Iraq
3.11	15,68	66.9	Israel
0.99	4,093	..	1,143.0	169.0	1,547.0	0.0	2,862.2	..	1,479.1	1,589.0	Jordan
..	..	67.2	Kuwait
..	0.0	..	153.0	0.0	138.1	Lebanon
..	Libya
..	367.1	92.1	Mauritn
1.54	34,658	68.7	114.0	..	200.0	200.0	5,990.0	1,049.0	5,737.4	6,139.5	Morocc
1.02	2,73	46.5	Oman
1.70	3,288	45.2	Qatar
..	SaudiA
0.33	2,11	103.3	..	StSudan
..	..	8.5	120.7	..	30.0	3,159.0	747.7	Sudan
0.04	598	82.0	662.2	583.0	Syrian
1.52	12,691	..	95.0	..	840.0	30.0	4,304.2	751.0	Tunisia
1.13	57,76	74.6	15,556.0	3,088.8	46,811.3	5,864.8	7	12,788.6	Turkey
1.38	10,814	UAEmir
..	150.0	776.8	279.8	WBGaza
..	220.0	..	15.8	..	816.3	376.8	Yemen
4.01	World
0.55	0	2,284.9	Low inc
2.42	6,148.7	13,337.7	228,709.2	46,402.2	466,653.6	100,179.9	382,777.1	194,782.9	Middle
1.69	34,593.5	5,813.2	2	15,690.5	.4	69,458.7	Lw+mid
2.89	24,185.6	14,920.4	0	36,633.9	4	75,112.6	8	125,324.2	Up mid
2.19	7	23,095.4	9	81,327.6	.2	197,832.8	Lowmid
3.55	6,804.4	10,849.9	32,544.0	21,905.4	74,989.7	30,666.0	4,456.6	29,575.6	EAP
3.20	..	57.3	37,293.7	..	7	27,259.7	ECA
1.47	..	54.6	9,209.2	1,749.9	6	11,736.6	4	40,242.4	.1	68,230.1	LAC
1.04	2	13,435.4	MENA
0.23	492.4	112.9	91,656.8	4,526.2	9	10,540.9	1	29,771.0	SA
2.28	..	52.2	8	24,565.9	SSA
6.41	Hincome
6.45	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Private sector in the economy

<http://wdi.worldbank.org/table/5.1>

المبحث الثاني تطور المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة التنموية لدى MENA

المطلب الاول دلالة المؤشرات المالية والمعلوماتية

الجدول 34: يبين الوصول إلى الخدمات المالية ومدى الاستقرار والكفاءة المالية

علاوة مخاطر الإقراض	انتشار معدل الفائدة	الانتماء المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك GDP %	نسبة % القروض المصرفية المتعثرة إلى إجمالي القروض	رأس المال المصرف نسبة للأصول %	الوصول إلى الخدمات المالية والتوعية				الحصول على الائتمان		دول MENA
					ماكينات الصرف الآلي لـ 100000	فروع البنوك التجارية لـ 100000	المقترضين من البنوك التجارية لـ 1000	المودعين لدى البنوك التجارية لـ 1,000	عمق مؤشر المعلومات الائتمانية (low) 0-8 (to high)	قوة مؤشر الحقوق القانونية -0 weak) 12 to (strong)	
2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2015	2015	
7.7	6.3	18	9.2	7.4	7.29	5.1	41	..	0	2	Algeria
5.1	4.9	..	4.6	12.2	7	1	Bahrain
0.1	4.8	27	8.9	6.5	12.67	4.8	105	374	8	2	Egypt,
..	-2.9	56.59	27.3	7	2	Iran,
6.9	7.4	7	1.49	6.1	0	1	Iraq
3.4	3.1	67	2.2	7.1	126.11	19.1	..	933	7	6	Israel
..	4.5	..	5.6	12.5	32.50	19.9	0	0	Jordan
..	2.2	67	3.5	11.3	58.50	16.9	226	1	6	2	Kuwait
2.8	1.4	..	4.0	..	44.34	29.8	294	792	6	2	Lebanon
..	3.5	3.96	11.7	..	893	0	0	Libya
13.7	11.2	..	20.4	14.7	7.73	6.9	48	111	2	2	Mauritn
..	..	69	6.9	8.9	25.83	24.6	6	2	Morocc
..	3.1	46	2.0	11.7	..	16.0	6	1	Oman
..	3.6	45	1.7	..	61.38	14.4	237	669	5	1	Qatar
..	1.1	13.8	74.03	9.2	187	877	8	2	SaudiA
..	0.98	1.7	2	51	0	2	StSudan
..	..	8	4.23	3.1	0	3	Sudan
..	7.42	3.8	43	182	2	1	Syrian
..	15.8	6.3	23.35	18.2	202	812	5	2	Tunisia
..	..	70	2.7	11.6	77.08	19.8	844	985	7	3	Turkey
..	6.5	12.3	60.90	11.9	7	2	UA Emir
..	5.6	..	2.5	10.4	21.14	10.6	107	564	8	0	WBGaza
..	24.7	8.4	4.90	1.7	11	116	0	0	Yemen
..	6.1	..	4.2	10.0	43.97	13.5	147	..	4	5	World
..	4.23	3.1	..	96	1	5	Low inc
..	6.5	..	4.4	10.3	34.71	11.9	159	544	4	5	Middle
..	7.2	..	5.5	10.6	19.61	8.2	79	389	4	5	Lw+mid
..	6.2	..	4.0	10.0	51.91	19.9	256	..	5	5	Up mid
..	6.7	..	4.5	10.4	24.65	10.4	107	293	4	5	Lowmid
..	4.9	36.66	8.4	293	..	3	6	EAP
..	6.3	54	12.1	13.2	49.24	22.3	240	..	7	6	ECA
..	7.9	51	2.3	9.9	35.28	21.6	208	..	5	5	LAC
..	4.6	..	7.9	8.4	25.83	15.2	108	481	3	1	MENA
..	5.6	..	7.8	8.2	9.06	8.9	23	295	3	5	SA
..	8.4	30	5.30	3.9	23	149	2	5	SSA
..	3.3	8.0	63.39	21.3	6	5	Hincome
..	6.8	7.5	80.79	28.0	6	5	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Financial access, stability and efficiency

<http://wdi.worldbank.org/table/5.5#>

الجدول 35 يبين تطور مؤشرات العرض النقدي واسعار الفائدة

سعر الفائدة						المطالبات المستحقة على الحكومة المركزية		المطالبات على الاقتصاد المحلي		العرض النقدي واسع		دول MENA
حقيقي %		الإقراض %		الوديعة %		النمو السنوي %		النمو السنوي %		النمو السنوي %		
2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2014	2000	
8.4	-11.7	8.0	10.0	1.8	7.5	11.8	-0.7	13.0	8.4	16.7	18.8	Algeria
7.5	-14.1	5.9	11.6	1.0	5.8	Bahrain
0.2	7.9	11.7	13.2	6.9	9.5	18.7	11.1	6.0	4.1	15.8	12.3	Egypt
1.6	..	14.0	..	16.9	11.7	Iran
13.1	..	13.1	..	5.7	..	2.7	..	2.5	..	3.6	..	Iraq
2.9	10.5	3.9	12.8	0.8	8.6	0.6	-1.4	7.0	8.7	11.0	11.0	Israel
5.4	12.3	9.0	11.8	4.5	7.0	Jordan
8.8	-9.7	4.3	8.9	2.0	5.9	-0.4	0.0	4.9	8.5	3.7	4.8	Kuwait
6.1	20.7	7.3	18.2	5.9	11.2	Lebanon
24.2	19.1	17.0	25.6	5.8	9.4	Mauritani
3.3	-6.6	5.1	10.1	2.0	7.6	1.0	-4.2	14.9	1.1	12.0	5.2	Oman
4.9	..	5.0	..	1.4	6.5	5.7	6.3	9.8	-1.7	10.6	8.8	Qatar
..	SaudiA
..	SthSudan
..	9.6	1.3	9.9	16.9	17.0	30.4	Sudan
..	-0.6	..	9.0	..	4.0	17.4	4.1	-2.6	-4.1	-7.8	18.5	Syrian
..	Tunisia
..	16.8	47.2	1.2	19.7	20.9	16.2	11.2	27.9	Turkey
..	UAEmira
3.6	5.9	6.4	8.4	0.8	1.5	WBGaza
..	Yemen

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Monetary indicators, <http://wdi.worldbank.org/table/4.15>

الجدول 36 يبين سعر الصرف ومؤشرات الاسعار لدول MENA

الرقم القياسي لأسعار الجملة	مؤشر أسعار المستهلكين			مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني			سعر الصرف الفعلي الحقيقي			نسبة PPP تحويل إلى معدل الصرف في السوق			تعادل القوة الشرائية (PPP)				سعر الصرف الرسمي			دول MENA		
	متوسط النمو السنوي %			متوسط النمو السنوي %			متوسط النمو السنوي %			مؤشر 100 = 2010			وحدة من العملة المحلية إلى \$ الدولي				وحدة من العملة المحلية إلى \$					
	2014	2000- 2014	1990- 2000	2014	2000- 2014	1990- 2000	2014	2000- 2014	1990- 2000	2014	2013	2000- 2014	2014	2013	2000- 2014	2014	2013	2000- 2014	2000		2014	2013
106.1	3.6	..	120.9	4.0	17.3	4,075.4	8.1	18.5	105.4	103.3	-0.8	0.4	0.4	5.8	31.1	31.7	5.9	16.5	80.58	79.37	0.08	Algeria
..	108.6	2.1	0.8	113.0	5.7	1.1	100.7	98.4	-2.8	0.5	0.6	3.5	0.2	0.2	3.5	0.1	0.38	0.38	0.00	Bahrain
126.8	8.8	6.1	142.1	9.3	8.8	320.6	9.6	8.7	0.3	0.3	3.6	2.1	1.9	7.4	0.8	7.08	6.87	3.41	Egypt,
..	10.7	28.4	250.8	17.4	26.0	531.6	17.9	28.7	92.0	122.4	-1.3	0.3	0.4	7.0	8,160.5	7,376.6	15.5	1,010.8	25,941.66	18,414.45	14.34	Iran,
..	116.9	14.9	97.6	153.7	11.3	96.0	0.4	0.4	11.0	497.2	513.6	9.0	220.8	1,166.00	1,166.00	67.49	Iraq
111.4	3.8	8.1	107.3	2.1	9.7	109.1	1.8	9.6	103.4	102.6	-0.1	1.1	1.1	3.0	4.0	4.0	1.3	3.4	3.58	3.61	-1.72	Israel
115.1	5.2	..	118.6	4.7	3.5	228.2	6.2	2.9	0.4	0.4	4.0	0.3	0.3	4.0	0.2	0.71	0.71	0.01	Jordan
112.3	3.1	1.4	114.4	4.1	2.0	121.0	7.5	1.5	0.6	0.6	6.1	0.2	0.2	5.3	0.1	0.28	0.28	-0.68	Kuwait
..	119.0	143.3	2.8	19.0	0.6	0.6	0.7	868.3	871.5	0.7	822.6	1,507.50	1,507.50	0.00	Lebanon
..	125.7	2.9	5.6	215.8	10.4	0.4	0.5	4.2	0.5	0.7	8.1	0.2	1.27	1.27	3.76	Libya
..	119.5	6.4	6.1	181.8	8.1	9.6	0.3	0.4	4.6	98.8	105.7	5.9	52.6	303.26	300.68	1.22	Mauritn
..	..	2.9	104.6	1.7	3.8	107.1	2.0	2.2	97.6	97.5	-0.9	0.4	0.4	2.0	3.6	3.6	-0.1	3.8	8.41	8.41	-2.05	Morocc
..	109.5	3.5	..	123.2	8.8	0.0	0.5	0.5	6.6	0.2	0.2	6.6	0.1	0.38	0.38	0.00	Oman
..	110.4	5.1	2.8	100.1	8.4	0.7	0.7	6.2	2.5	2.5	6.2	1.3	3.64	3.64	0.00	Qatar
108.7	2.7	1.3	115.7	3.5	1.0	115.1	6.1	1.6	105.4	102.4	-1.4	0.5	0.5	4.0	1.7	1.8	4.0	1.2	3.75	3.75	0.00	SaudiA
..	218.6	0.6	0.6	..	1.6	1.7	StSudan
..	298.5	13.7	72.0	1,508.7	13.7	65.6	0.5	0.4	7.3	2.6	2.1	11.4	0.5	5.74	4.76	3.78	Sudan
..	4.5	4.7	143.2	7.1	6.4	..	6.4	7.9	21.3	11.23	11.23	0.00	Syrian
120.4	4.8	3.6	120.9	3.8	4.4	121.3	3.9	5.7	94.8	94.9	-2.1	0.4	0.4	0.5	0.7	0.6	1.8	0.5	1.70	1.62	1.25	Tunisia
135.8	11.9	75.2	135.7	12.2	79.9	1,385.4	11.1	81.7	0.5	0.6	2.6	1.2	1.1	7.5	0.3	2.19	1.90	4.78	Turkey
..	105.1	2.0	..	127.0	7.0	2.2	0.6	0.7	4.9	2.4	2.5	4.9	1.5	3.67	3.67	0.00	UAEmir
..	109.4	3.8	..	171.4	4.5	-0.2	0.7	0.6	4.1	2.4	2.3	2.3	1.8	WBGaza
..	149.4	12.0	20.9	0.4	0.4	7.3	80.0	80.0	9.7	27.9	Yemen

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Exchange rates and prices <http://wdi.worldbank.org/table/4.16#>

الجدول 37 يبين معدلات الطاقة والاتصالات

الهواتف القدرة على تحمل التكاليف والكفاءة				جودة % الهواتف	الوصول واستعمال الهاتف				الطاقة الكهربائية		دول MENA
المحمول الخليوي والثابت سطر المشتركين لكل موظف	إيرادات الاتصالات GDP %	المتنقلة الخليوية سلة الفرعية \$ شهري	هاتف ثابت شبه سلة \$ شهري	السكان حسب الشبكة الخليوية المتنقلة تغطيه	الشبكة الخليوية المتنقلة: دقائق حركة الصوت الدولية للشخص	هاتف ثابت: دقائق حركة الصوت الدولية للشخص	اتصالات المتنقلة اشتراكات لكل 100 شخص	هاتف ثابت اشتراكات لكل 100 شخص	خسائر النقل والتوزيع of % output	استهلاك الفرد kWh	
2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2011	2011	
1,306	3.0	13.0	5.9	98	31	53	101	8	19	1,122	Algeria
834	3.4	12.0	4.8	100	2,426	124	166	22	7	17,093	Bahrain
1,66	2.3	5.4	2.6	100	96	7	122	8	8	1,701	Egypt
2,316	1.8	2.2	0.1	94	18	12	84	38	15	2,662	Iran.
..	..	12.5	0.4	96	6	35	1,341	Iraq
359	2.2	35.3	18.2	100	123	38	3	6,93	Israel
2,537	4.7	7.8	9.4	99	255	16	142	5	15	2,289	Jordan
..	..	15.1	10.2	190	15	12	15,552	Kuwait
..	..	23.9	11.3	99	81	18	11	3,495	Lebanon
5,432	4.9	14.1	16.5	..	67	1	103	1	Mauritania
3,965	3.6	13.1	2.3	99	60	98	129	9	12	819	Morocco
1,557	2.4	9.1	10.2	98	305	13	155	10	13	5,929	Oman
..	1.1	18.7	9.1	100	153	19	2	15,8	Qatar
2,447	2.7	14.1	26.4	100	908	30	184	17	9	7,87	SaudiArab
3,777	2.9	42	24	..	25	0	SthSudan
..	1.5	3.7	3.7	89	66	0	73	1	21	142	Sudan
622	..	21.3	1.3	91	53	74	56	20	15	1,674	Syrian
1,252	3.7	5.9	5.2	99	88	53	116	9	14	1,336	Tunisia
2,203	2.1	26.5	12.0	..	44	..	93	18	14	2,704	Turkey
2,446	2.3	9.1	10.6	100	172	22	7	10,537	UAEmirat
949	74	9	WBGaza
..	..	11.1	0.9	69	5	27	186	Yemen
1,111	2.6	13.1	10.5	96	93	16	8	3,031	World
3,188	..	11.7	8.7	..	17	..	51	1	17	..	Low inc
1,24	2.4	11.1	6.9	97	34	..	90	11	10	1,711	Middle
1,714	2.3	7.7	5.0	94	67	..	83	4	15	697	Lw+mid
1,228	2.4	12.4	8.9	99	12	26	99	19	8	2,91	Up mid
1,726	2.4	11.3	7.2	96	33	..	86	10	10	1,616	Lowmid
..	2.1	6.9	5.5	99	2	5	96	16	6	2,581	EAP
666	2.4	10.7	4.6	..	83	..	112	21	12	2,92	ECA
1,137	2.9	12.9	9.1	99	111	17	15	1,823	LAC
1,66	2.6	7.8	5.2	98	61	33	101	15	15	1,684	MENA
1,815	1.8	2.8	2.6	94	64	..	71	2	19	619	SA
3,821	3.1	13.0	10.5	82	27	3	66	1	11	525	SSA
834	2.6	18.7	23.7	100	122	41	7	8,572	Hincome
831	1.7	23.1	26.5	100	122	47	6	6,608	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Power and communications

<http://wdi.worldbank.org/table/5.11#>

الجدول 38 يبين درجة توفر المعلومة ومصادقيتها داخل المجتمع

تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			تطبيقات الإنترنت	القدرة على تحمل	جودة الإنترنت		استخدام الإنترنت للاشخاص %	الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر %	الأسر التي لديها تلفزيون %	دول MENA
صادرات خدمات %	واردات سلع %	صادرات سلع %	خوادم إنترنت آمنة مليون شخص	الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت سلة الفرعية \$	عرض نطاق الإنترنت الدولي	اشتراكات الإنترنت عريض النطاق الثابت %				
2013	2013	2013	2014	2013	2013	2013	2013	2013	2005-2012	
60.5	4.2	0.0	2	20	10,82	3.26	16.5	26.0	98	Algeria
21.6	3.3	0.6	177	27	25,856	22.52	90.0	93.6	99	Bahrain
7.1	3.6	0.4	5	7	7,777	3.26	29.4	43.1	97	Egypt,
..	4.6	0.0	2	6	4,856	6.66	30.0	45.9	99	Iran,
12.0	1	211	43	..	9.2	24.6	98	Iraq
63.1	8.8	11.8	254	36	73,058	25.90	70.8	80.7	89	Israel
..	3.5	1.4	30	19	4,359	4.51	41.0	50.0	98	Jordan
54.6	6.8	0.1	199	14	44,818	1.38	75.5	81.7	..	Kuwait
34.8	3.1	0.9	55	18	15,443	9.95	70.5	78.2	98	Lebanon
..	3	..	12,705	1.04	16.5	19.1	..	Libya
50.5	0.7	..	3	21	2,571	0.19	6.2	4.0	25	Mauritn
22.7	3.6	2.9	5	12	8,418	2.56	56.0	46.3	100	Morocc
15.2	2.4	0.1	79	26	19,46	4.25	66.5	82.9	94	Oman
..	5.6	0.0	232	55	48,598	9.94	85.3	97.2	95	Qatar
3.3	7.4	0.2	46	40	21,776	10.18	60.5	73.4	..	SaudiA
..	0	..	31	0.00	14.1	8.9	..	StSudan
9.1	3.8	0.0	0	6	2,321	0.07	22.7	15.3	22	Sudan
..	0	22	3,312	1.58	26.2	45.3	..	Syrian
10.5	5.0	5.8	18	6	19,134	4.86	43.8	27.7	98	Tunisia
1.5	4.6	1.5	57	12	34,791	11.87	46.3	52.9	98	Turkey
..	294	54	36,476	11.15	88.0	86.5	95	UAEmir
18.2	2.6	0.6	5	..	10,912	4.92	46.6	57.1	97	WBGaza
22.0	1.2	0.0	1	15	2,458	1.05	20.0	5.6	..	Yemen
31.5	11.1	9.8	189	22	50,831	10.03	38.0	42.2	92	World
21.5	2.7	..	1	45	3,953	0.19	5.6	4.1	..	Low inc
34.6	13.4	15.6	14	17	15,82	6.43	30.8	29.9	86	Middle
48.2	8.0	6.2	6	19	9,727	2.01	19.5	15.5	71	Lw+mid
27.4	15.1	18.0	23	17	19,027	11.72	44.1	43.0	95	Up mid
34.5	13.3	15.5	12	20	15,593	5.82	28.3	28.0	83	Lowmid
32.6	18.8	24.6	9	21	7,37	11.12	39.4	37.2	..	EAP
15.1	4.7	1.4	47	11	49,756	10.95	44.5	47.7	97	ECA
..	13.4	9.2	47	21	31,476	8.84	43.9	39.6	87	LAC
..	4.1	0.8	4	12	7,719	3.90	29.0	39.6	97	MENA
63.3	5.3	1.3	5	6	6,485	1.13	13.8	11.4	36	SA
17.3	5.6	0.5	9	41	27,296	0.33	16.9	8.8	25	SSA
30.8	10.5	8.2	928	27	103,477	27.30	78.1	78.6	99	Hincome
36.8	6.5	4.4	830	26	135,872	30.95	75.8	80.5	99	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: The information society

<http://wdi.worldbank.org/table/5.12>

المطلب الثاني: المؤشرات والسلع الخدمية

الجدول 39: السياحة والسفر لدى MENA

نفقات السياحة الخارجية				نفقات السياحة الوافدة				السياحة الدولية				دول MENA
الواردات %		ملايين \$		الصادرات %		ملايين \$		الصادرة الاف		بالوارد الاف		
2013	2007	2013	2007	2013	2007	2013	2007	2013	2007	2013	2007	
0.7	1.5	482	502	0.5	0.5	326	334	..	1,499	..	1,743	Algeria
5.7	5.3	873	671	7.7	10.7	1,865	1,854	9,163	7,833	Bahrain
5.3	5.4	3,466	2,886	16.2	23.3	7,253	10,327	5,782	..	9,174	10,61	Egypt,
..	7,335	1,95	4,769	2,219	Iran,
..	3.3	..	705	..	1.4	..	555	892	..	Iraq
5.6	6.3	5,176	4,669	6.6	6.1	6,452	4,405	4,757	4,147	2,962	2,067	Israel
5.0	6.5	1,192	1,024	36.1	29.3	5,145	2,754	1,498	2,094	3,945	3,431	Jordan
26.8	21.8	12,468	7,267	0.5	0.7	601	530	..	2,649	..	293	Kuwait
14.1	18.3	4,617	3,914	33.6	35.5	6,373	5,796	1,274	1,017	Lebanon
6.1	5.0	2,598	1,01	..	0.2	..	99	38	Libya
2.6	..	105	..	1.8	..	50	Mauritn
4.2	4.5	2,002	1,418	25.1	34.7	8,201	8,307	2,194	2,669	10,046	7,408	Morocc
5.7	4.9	2,39	952	3.2	3.4	1,913	905	3,153	2,285	1,551	1,271	Oman
19.9	..	11,729	..	5.7	..	8,452	2,611	964	Qatar
8.1	14.4	18,648	21,031	2.2	2.8	8,69	6,907	19,154	4,126	13,38	11,531	SaudiA
..	StSudan
4.3	14.2	460	1,477	12.8	2.8	773	262	591	436	Sudan
..	4.6	..	710	..	19.0	..	2,972	..	4,196	..	4,158	Syrian
2.9	2.6	768	530	13.0	16.9	2,863	3,373	..	2,743	6,269	6,762	Tunisia
2.0	2.4	5,268	4,254	16.7	14.9	34,863	21,662	7,526	4,956	37,795	26,122	Turkey
..	..	17,699	11,273	11,564	6,072	UA Emir
8.5	10.1	617	447	17.3	21.4	399	212	545	264	WBGaza
1.2	2.6	161	247	9.8	5.5	940	425	990	948	Yemen
5.6	5.7	1,274,9	963,606	6.1	6.1	1,381,1	1,035,5	1,214,9	1,040,6	1,123,2	944,18	World
4.6	5.6	6,966	4,341	15.2	15.5	..	8,15	18,727	12,888	Low inc
5.1	4.4	337,01	162,245	5.7	6.5	349,3	248,49	341,4	207,68	376,97	298,77	Middle
4.0	5.3	73,872	50,517	6.5	7.8	87,832	65,678	119,04	79,391	112,09	85,214	Lw+mid
5.4	4.0	262,35	111,771	5.5	6.1	261,25	182,79	209,19	122,46	264,88	213,34	Up mid
5.1	4.4	343,95	166,311	5.8	6.5	363,02	255,36	373,32	227,65	398,23	313,94	Lowmid
5.9	3.9	182,07	58,908	4.6	5.2	153,49	97,898	133,23	60,642	141,33	109,76	EAP
4.0	3.8	28,016	19,386	9.8	9.9	61,812	41,316	80,784	56,286	104,5	76,652	ECA
5.3	4.6	56,2	30,245	5.5	6.2	55,309	41,52	39,95	31,109	58,011	49,433	LAC
4.9	5.4	..	20,742	14.8	12.1	35,873	37,111	49,654	42,505	MENA
2.8	4.1	19,75	14,826	4.6	5.1	25,61	14,815	25,647	15,473	11,713	8,088	SA
4.1	7.1	25,708	22,657	7.4	7.2	30,163	23,179	36,575	30,545	SSA
5.9	6.1	934,11	796,877	6.2	6.0	1,018,3	780,22	711,93	685,5	710,61	618,05	Hincome
5.7	5.8	304,7	284,129	6.2	6.6	362,35	336,36	..	228,79	328,72	299,86	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015:Travel and tourism

<http://wdi.worldbank.org/table/6.14#>

الجدول 40 الميزان التجاري والمدفوعات

إجمالي الاحتياطيات \$		رصيد حساب الميزان الحالي \$		صافي الدخل الثانوي \$ الملايين		صافي الدخل الأولي \$ الملايين		السلع والخدمات				دول MENA
								الواردات ملايين \$		الصادرات ملايين \$		
2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	
186,35	59,17	869	21,18	2,785	2,067	-4,522	-5,088	65,636	24,64	68,242	48,841	Algeria
6,229	2,052	2,56	1,474	-2,166	-1,223	-4,285	-412	15,217	10,287	24,228	13,397	Bahrain
14,927	21,86	-5,823	2,103	27,657	5,748	-7,056	-35	73,525	34,326	47,101	30,716	Egypt,
..	Iran,
66,369	12,2	29,54	-3,335	-5,112	3,236	1,059	-4,527	63,446	26,097	97,04	24,053	Iraq
86,101	28,06	12,93	4,043	9,995	6,002	-2,063	-1,494	93,712	57,713	98,707	57,249	Israel
16,047	5,461	-3,359	-2,271	6,667	2,616	-339	258	23,956	11,859	14,269	6,714	Jordan
35,175	10,17	53,21	30,071	-21,44	-3,421	14,752	7,182	51,173	23,768	111,063	50,077	Kuwait
50,669	16,62	-10,98	-2,748	2,259	1,063	463	-186	32,694	16,849	18,99	13,225	Lebanon
93,615	41,88	-108	14,945	-3,252	-634	-533	-281	42,521	13,523	46,198	29,383	Libya
969	70	-1,262	..	141	..	-196	..	4,044	..	2,838	..	Mauritn
20,41	16,55	-7,844	1,041	8,738	5,375	-1,771	-384	47,425	20,543	32,614	16,592	Morocc
16,324	4,358	5,117	5,178	-9,104	-2,257	-3,239	-1,022	41,85	11,174	59,31	19,631	Oman
43,215	4,552	54,84	..	-17,1	..	-9,301	..	64,004	..	145,242	..	Qatar
744,44	157,4	76,92	90,06	-38,73	-14,78	16,492	432	255,383	87,716	354,541	192,122	SaudiA
..	StSudan
181	1,869	-4,849	-2,473	1,409	1,407	-1,947	-1,402	10,167	7,449	5,856	4,971	Sudan
..	17,77	..	299	..	751	..	-863	..	11,101	..	11,512	Syrian
7,498	4,548	-4,302	-299	2,316	1,312	-1,39	-1,479	26,803	14,701	21,575	14,568	Tunisia
127,42	52,49	-46,52	-21,45	1,107	1,454	-9,219	-5,839	257,909	123,395	219,505	106,331	Turkey
78,424	21,01	UAEmir
672	314	-1,412	-1,152	2,284	1,175	1,306	574	7,302	3,618	2,3	717	WBGaza
..	..	-1,53	624	3,625	1,406	-1,694	-1,612	13,028	5,954	9,567	6,785	Yemen
..	22,772,710	12,651,097	23,556,842	12,867,408	World
..	164,215	53,842	104,758	35,365	Low inc
..	6,455,974	2,522,173	6,445,945	2,660,591	Middle
..	1,656,866	657,96	1,455,637	606,481	Lw+mid
..	4,769,990	1,863,030	4,997,523	2,052,567	Up mid
..	6,611,339	2,574,763	6,540,999	2,694,198	Lowmid
..	3,115,943	1,097,137	3,366,488	1,243,849	EAP
..	666,436	316,944	646,174	278,382	ECA
..	1,091,513	475,38	957,569	478,312	LAC
..	529,594	234,255	501,517	276,293	MENA
..	700,833	243,364	575,019	195,471	SA
..	500,389	215,355	467,075	233,247	SSA
..	16,177,047	10,073,701	16,973,931	10,171,731	Hincome
..	5,454,581	3,644,610	5,987,034	3,806,516	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Balance of payments current account

<http://wdi.worldbank.org/table/4.17#>

الجدول 41: حالة المواصلات وخدمات النقل لدى MENA

الجوي		الموانئ	السكك الحديدية				الطرق				دول MENA
الشحن الجوي مليون طن/كم	حمل الركاب الاف		المغادرين الناقل المسجلة على مستوى العالم الاف	حركة الحاويات ميناء الالف TEU	السلع واقطادات مليون طن/كم	حمل الركاب مليون راكب/كم	خطوط السكك الحديدية = طرق كم	السلع واقطادات مليون طن/كم	حمل الركاب مليون راكب/كم	الطرق المعبدة %	
2014	2014	2014	2013	2005- 2014	2005- 2014	2005- 2014	2005- 2011	2005- 2011	2005- 2011	2005- 2011	
14	4,691	60	343	1,253	1,141	4,175	Algeria
274	5,171	55	355	Bahrain
401	9,007	91	7,143	1,592	40,837	5,195	Egypt,
83	15,801	155	3,179	24,461	16,272	8,56	Iran,
11	476	4	..	249	99	2,138	Iraq
778	6,421	61	2,539	1,099	2,486	1,193	Israel
172	3,154	38	759	344	503	509	Jordan
259	3,408	28	1,216	Kuwait
60	2,38	23	1,117	Lebanon
4	2,677	33	435	Libya
0	271	4	81	7,536	47	728	Mauritn
43	6,482	71	2,5	5,976	4,819	2,109	Morocc
275	5,052	48	3,93	Oman
5,993	21,425	152	424	Qatar
1,842	31,973	253	6,742	1,852	297	1,412	SaudiA
..	StSudan
12	502	7	538	33	7	4,313	Sudan
2	476	5	796	2,206	1,857	2,139	Syrian
15	4,608	45	572	2,024	1,113	3,835	Tunisia
2,714	92,625	723	7,284	11,145	4,393	10,087	Turkey
15,624	76,31	357	19,336	UAEmir
..	WBGaza
0	1,666	16	820	Yemen
184,065	3,213,665	31,993	651,099	4,42	3,025	World
1,163	16,046	266	Low inc
36,029	1,141,156	10,44	324,331	2,695	1,757	Middle
5,397	296,523	2,666	64,916	2,37	774	Lw+mid
30,632	844,632	7,774	259,415	5,642	1,399	Up mid
37,192	1,157,201	10,706	326,005	2,436	Lowmid
24,458	641,253	5,338	228,853	4,073	4,248	EAP
2,94	116,817	1,032	..	5,976	625	85,725	ECA
3,58	204,419	2,207	37,134	LAC
804	51,419	541	18,399	1,808	1,499	MENA
2,688	99,147	913	19,173	1,757	20,619	SA
2,723	44,146	676	SSA
146,873	2,056,463	21,287	325,093	9,597	6,132	Hincome
27,877	450,835	4,063	87,653	8,005	3,696	131,168	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Transport services

<http://wdi.worldbank.org/table/5.10#>

المطلب الثالث: مؤشرات البحث والمعرفة والتطوير والتنافسية

الجدول 42 معدلات تطور البحث والعلوم والتكنولوجيا في MENA

طلب علامات تجارية	طلب براءات مودعة		رسوم استخدام الملكية الفكرية		صادرات التكنولوجيا الفائقة		نفقات R & D % GDP	مقالات المجالات العلمية والتقنية	البحث والتطوير (R & D)		دول MENA
	اجمالي	لامقيمين	المقيمين	المدفوعات \$ الملايين	المبالغ \$ المستلمة الملايين	من % الصادرات المصنعة			\$ millions	مقالات المجالات العلمية والتقنية	
2013	2013	2013	2014	2014	2013	2013	2005-14	2011	2005-14	2005-14	
3,717	722	118	162	1	0.2	3	0.07	599	34	168	Algeria
7,999	167	3	0.2	2	0.04	40	10	50	Bahrain
4,492	1,416	641	242	..	0.5	70	0.68	2,515	275	544	Egypt,
39,516	338	11,305	4.1	653	0.31	8,176	..	738	Iran,
..	0.03	96	61	425	Iraq
9,414	4,984	1,201	1,136	1,281	15.6	9,635	4.21	6,096	996	8,282	Israel
6,51	357	35	1.6	78	0.43	342	Jordan
..	1.4	84	0.30	202	19	128	Kuwait
8,192	27	72	2.2	41	..	251	Lebanon
..	18	Libya
..	6	Mauritn
11,338	828	316	74	1	6.6	950	0.73	386	52	852	Morocc
2,319	3.4	160	0.17	144	51	127	Oman
7,979	323	9	0.1	4	0.47	111	196	597	Qatar
..	440	491	0.7	288	0.07	1,491	SaudiA
..	3	StSudan
1,288	0	6	0.7	0	..	69	Sudan
1,646	1.3	38	..	110	Syrian
4,408	437	112	19	28	4.9	616	0.68	1,016	43	1,393	Tunisia
108,087	269	4,392	677	..	1.9	2,177	0.94	8,328	197	1,169	Turkey
18,747	1,408	18	67	0.49	324	UAEmir
..	1	0	..	0	175	564	WBGaza
3,797	37	43	5	..	0.4	3	..	33	Yemen
4,595,564	770,304	1,624,969	323,986	303,204	17.0	1,989,837	2.18	842,756	..	1,268	World
..	109	98	5.5	1,023	Low inc
3,028,260	240,029	753,383	46,391	5,477	18.8	730,247	1.42	172,242	..	561	Middle
493,649	54,09	17,333	8,332	806	10.9	45,092	0.58	31,997	Lw+mid
2,534,611	185,939	736,05	38,059	4,67	21.2	670,936	1.64	140,147	..	999	Up mid
3,046,269	240,166	753,416	46,499	5,574	18.7	669,742	1.42	173,482	..	525	Lowmid
2,062,103	145,727	709,185	29,334	1,27	26.7	..	1.84	95,437	..	1,089	EAP
240,381	3,983	12,983	3,562	430	9.3	12,869	0.68	15,022	199	1,081	ECA
333,651	44,983	6,596	6,722	3,058	12.2	56,951	0.82	19,129	422	492	LAC
83,846	4,137	12,571	609	99	2.2	2,543	0.36	13,691	..	626	MENA
246,699	33,592	11,229	4,06	452	7.5	13,299	0.77	24,249	101	156	SA
..	2,213	266	4.1	..	0.55	5,475	SSA
1,549,295	530,138	871,553	277,487	297.63	16.4	1,259,176	2.42	646,084	..	3,691	Hincome
326,765	20,358	82,521	123,739	75,137	15.8	482,167	2.10	176,646	1,526	3,576	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Science and technology

<http://wdi.worldbank.org/table/5.13#>

منهجية تقييم المعرفة KAM لدى البنك الدولي :

- مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) ¹ يمثل الاستعدادات الشاملة للبلد أو المنطقة للمنافسة في اقتصاد المعرفة (KE)، ويستند حسابه على متوسط أربعة مؤشرات فرعية، والتي تمثل النقاط الأربع لاقتصاد المعرفة:
1. الحافز الاقتصادي، النظام المؤسسي (EIR) : تشجيع استخدام الفعال للمعرفة الحالية والجديدة وازدهار ريادة الأعمال.
 2. الابتكار والتكنولوجية المعتمدة ITA : لاجل كفاءة أعلى من الشركات.
 3. التعليم والتدريب ET : واستفادة من نمو مخزون المعرفة العالمية، وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، وإيجاد حلول تكنولوجية جديدة، والتدريب بشكل مناسب قادر على خلق، وتقاسم، واستخدام معرفة .
 4. تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) البنية التحتية حديثة والوصول إلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر ومعالجة المعلومات لتسهيل الفعالية.

الشكل 30 يبين مخطط مؤشرات المعرفة المعتمدة في القياس لدى البنك الدولي

مؤشرات المعرفة			
مؤشر المعرفة الاقتصادية (KEI)		مؤشر المعرفة (KEI)	
المؤشر المؤسسي الاقتصادي (EIR)	مؤشر التعليم	مؤشر الابتكار	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
			هاتف
			أجهزة الكمبيوتر
تعرفة الجمركية والحواجز	متوسط سنوات التمدرس	دفع الرسوم والإيصالات	مستخدمي الإنترنت
نوعية الانظمة	الالتحاق بالمدارس الثانوية	عدد براءات الاختراع	
قواعد القانون	الالتحاق بالتعليم العالي	مقالات علمية	

المصدر:

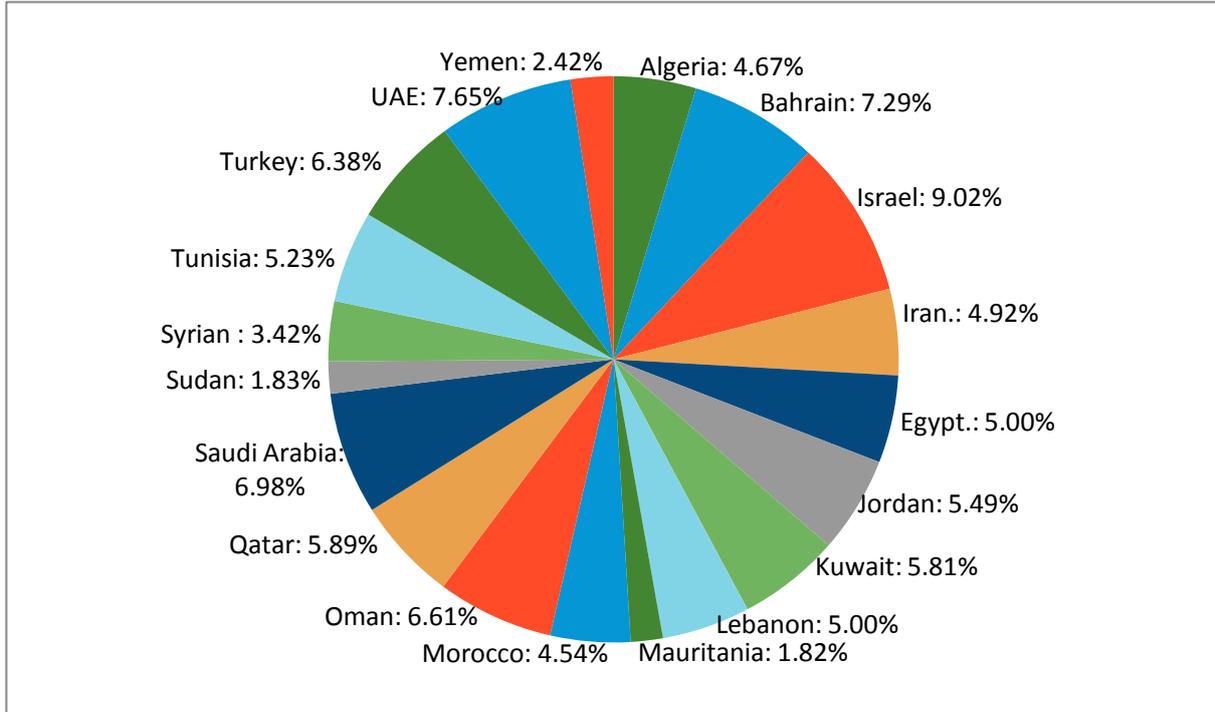
Worldbank, Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings ,Figure 1, p1

www.worldbank.org/kam

¹ Worldbank, Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings ,Figure 1, p1

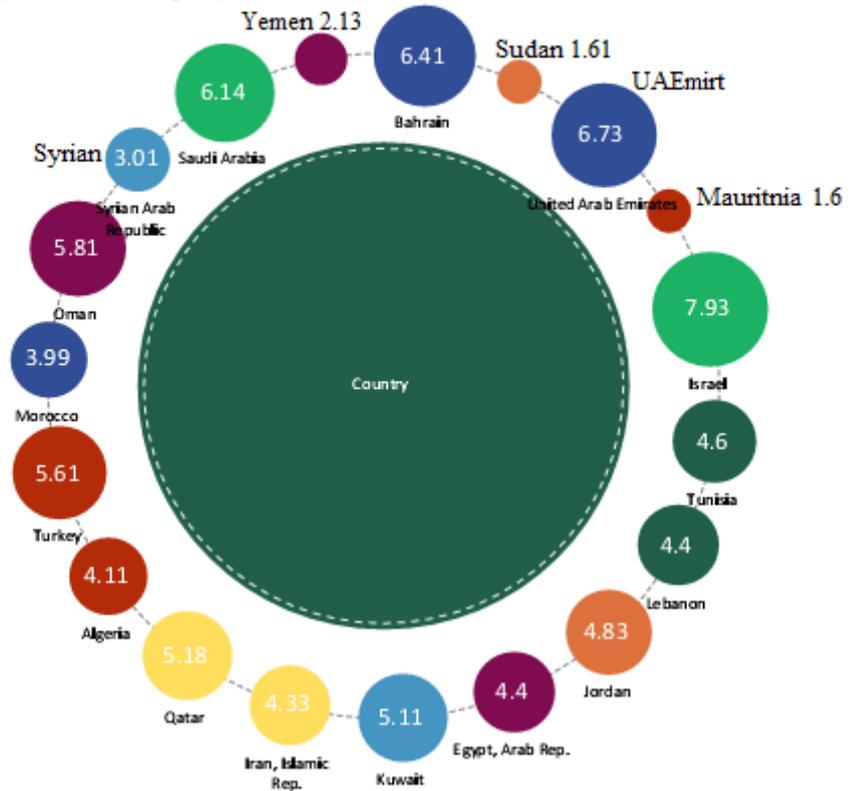
www.worldbank.org/kam

الشكل 31 يبين تطور مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) في دول MENA



2012 - Knowledge Economy Index

index (0 = lowest & 10 = highest)



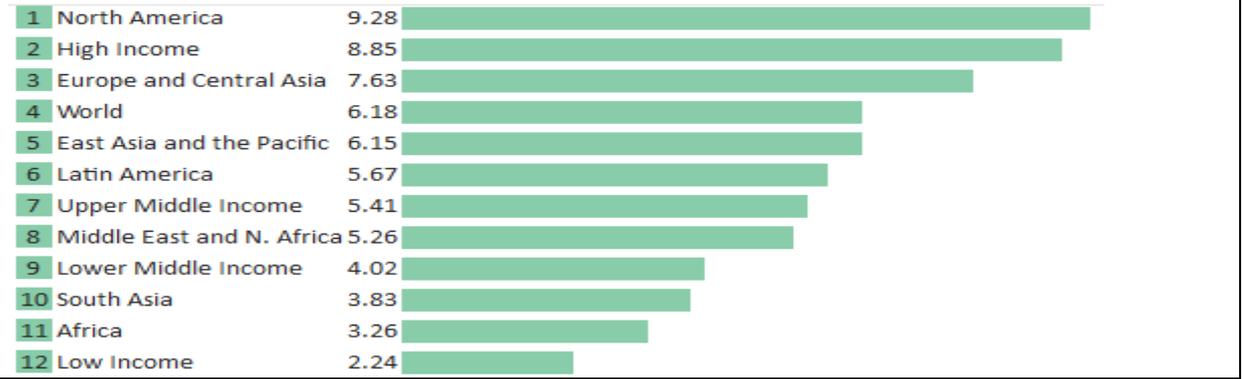
المصدر من اعدادنا

<http://data.worldbank.org/data-catalog/KEI>

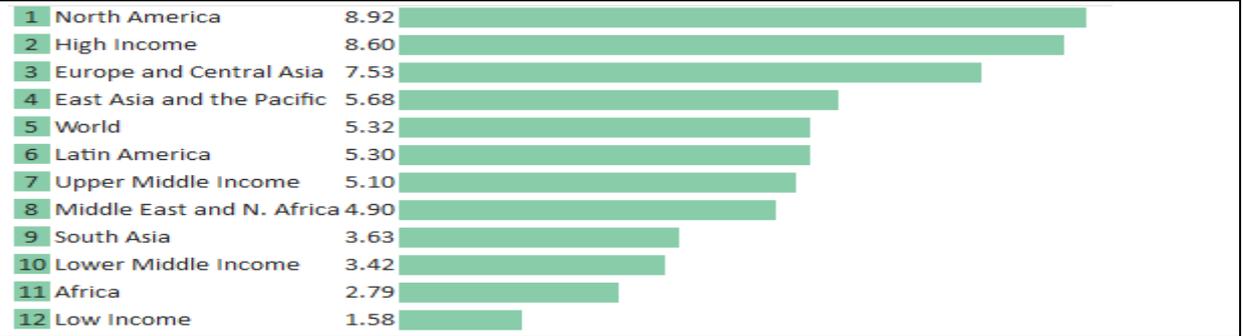
الشكل 32: مقارنة دولية بين مؤشرات المعرفة وفق المخطط:

مؤشر المعرفة الكلي KEI

2000

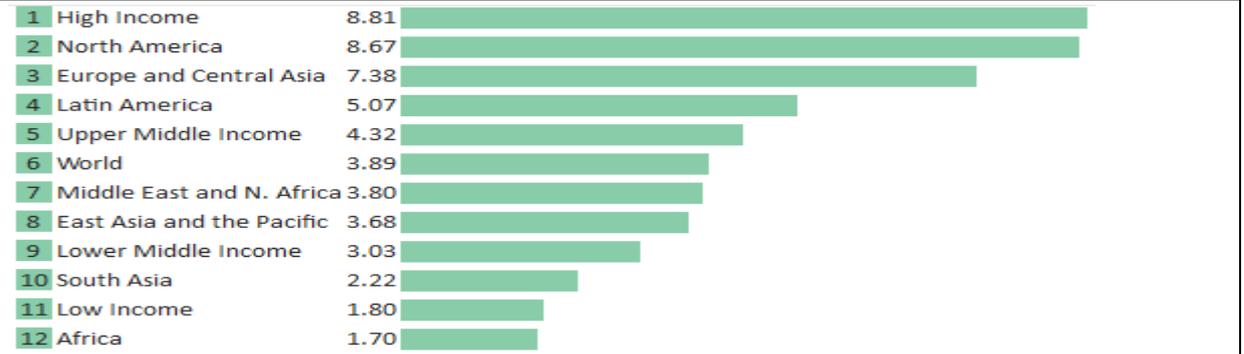


2012

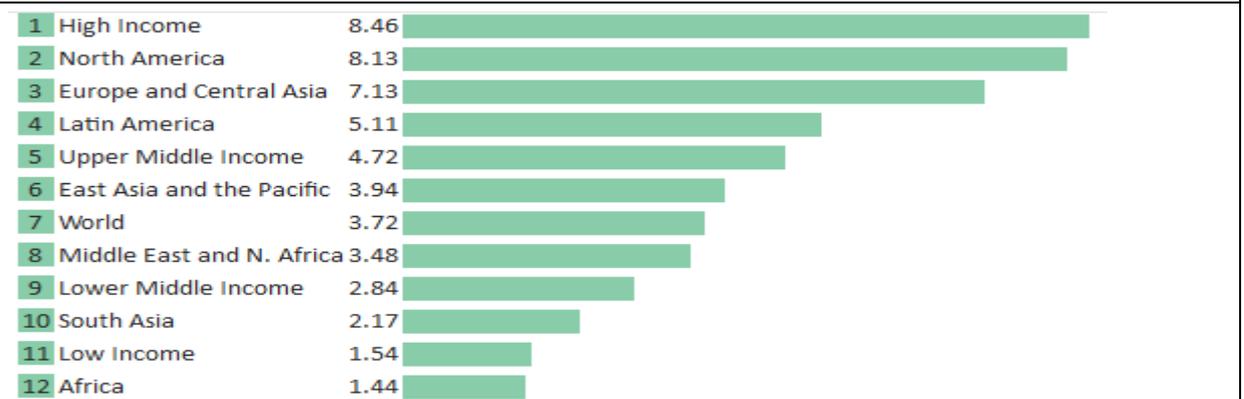


مؤشر التعليم EI

2000



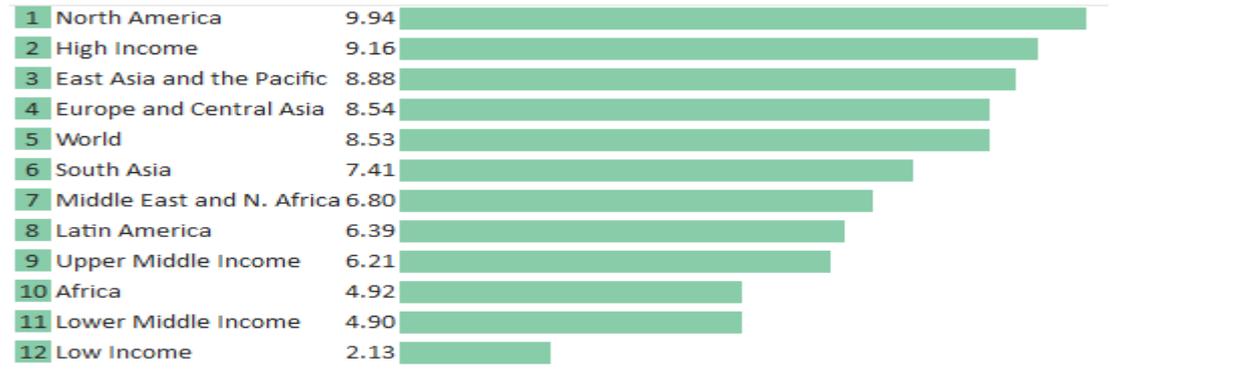
2012



2000

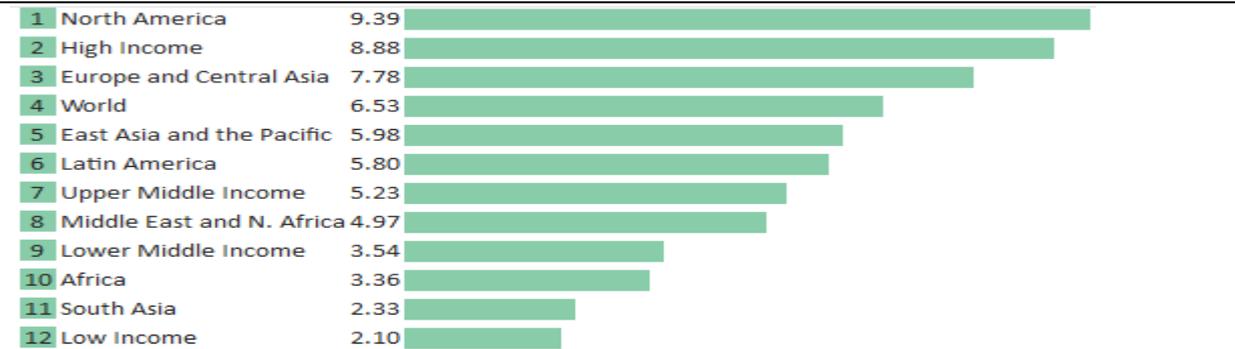


2012

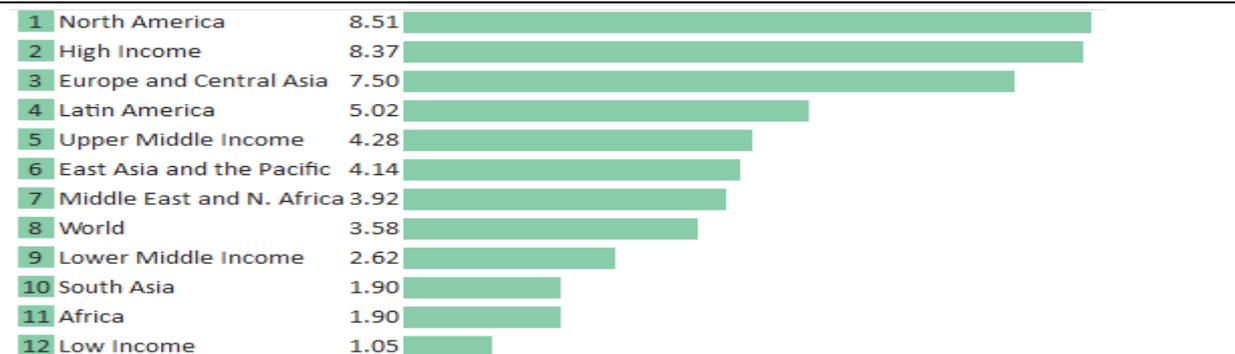


مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا ICT

2000

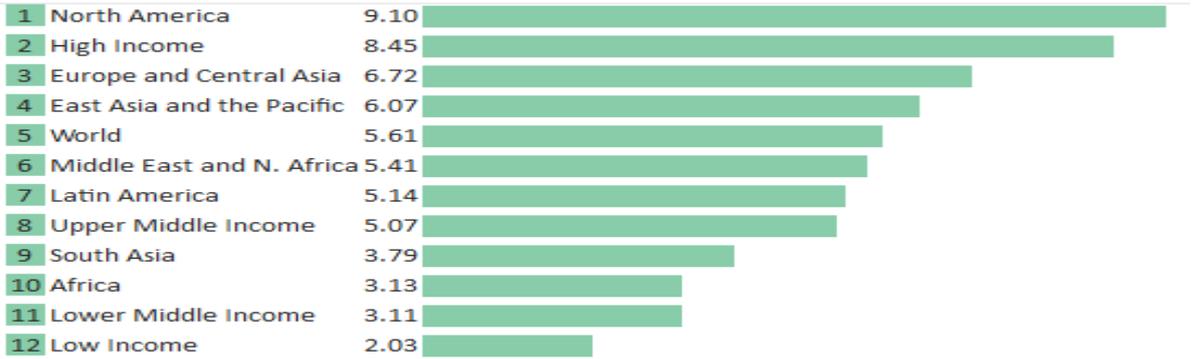


2012

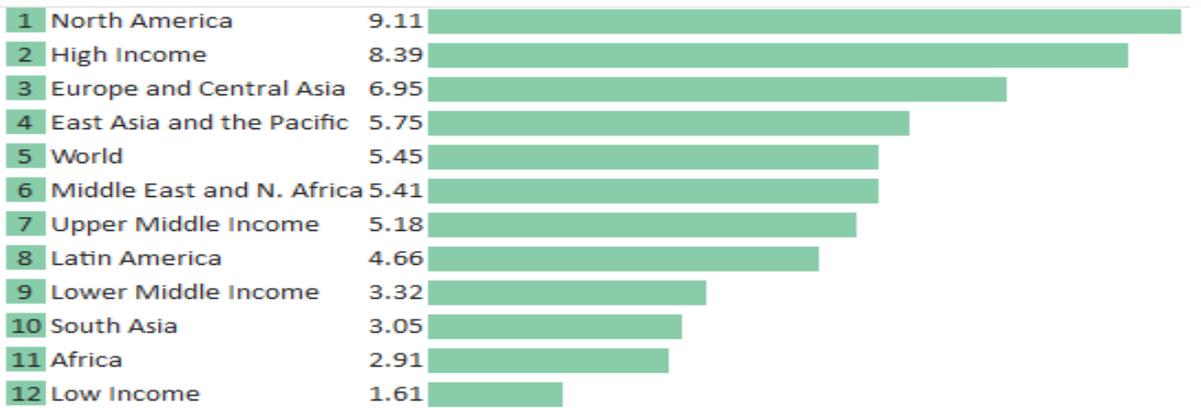


EIR المؤشر المؤسساتي الاقتصادي

2000

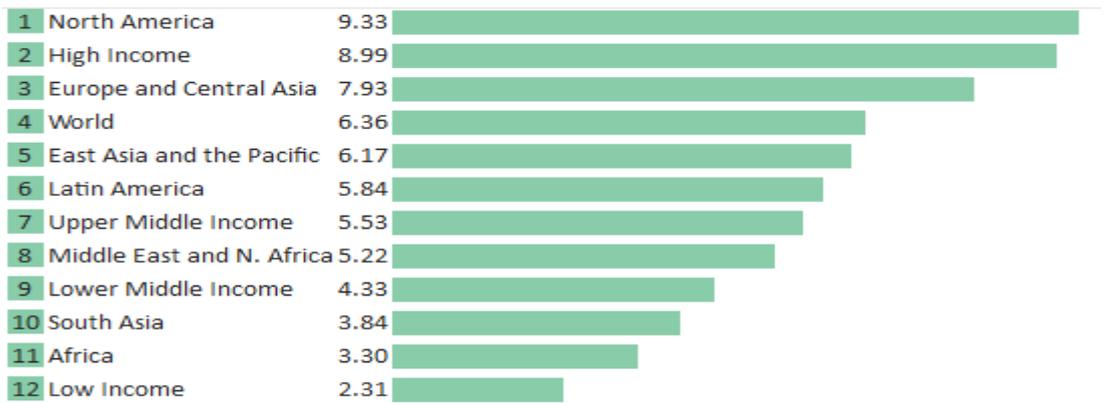


2012

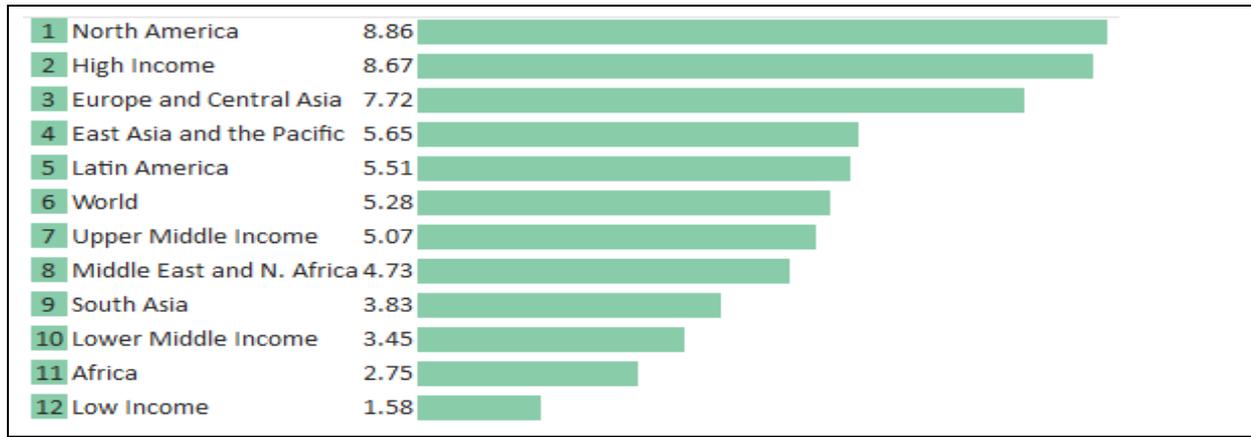


KI مؤشر المعرفة

2000

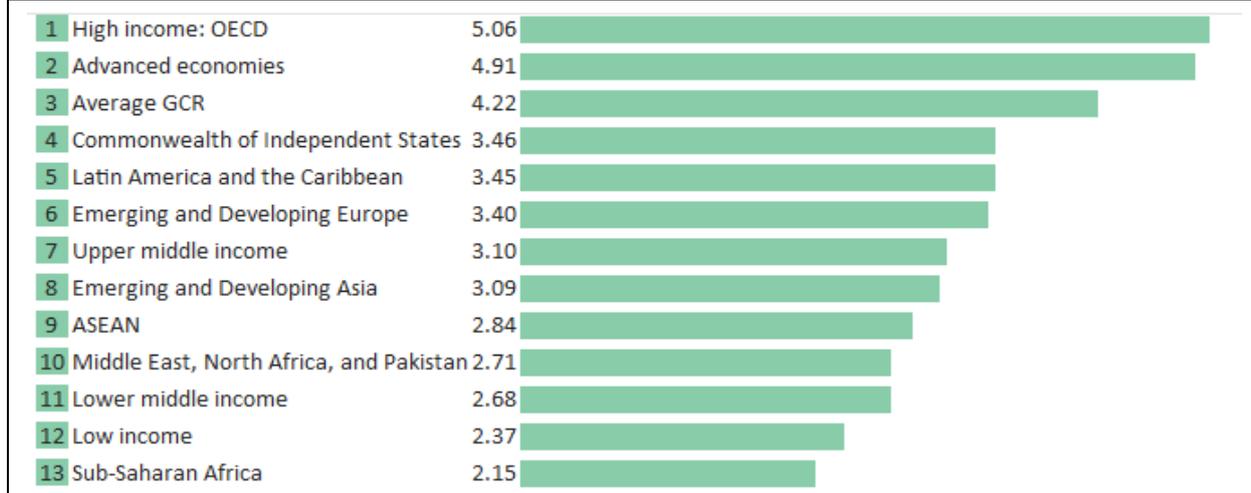


2012

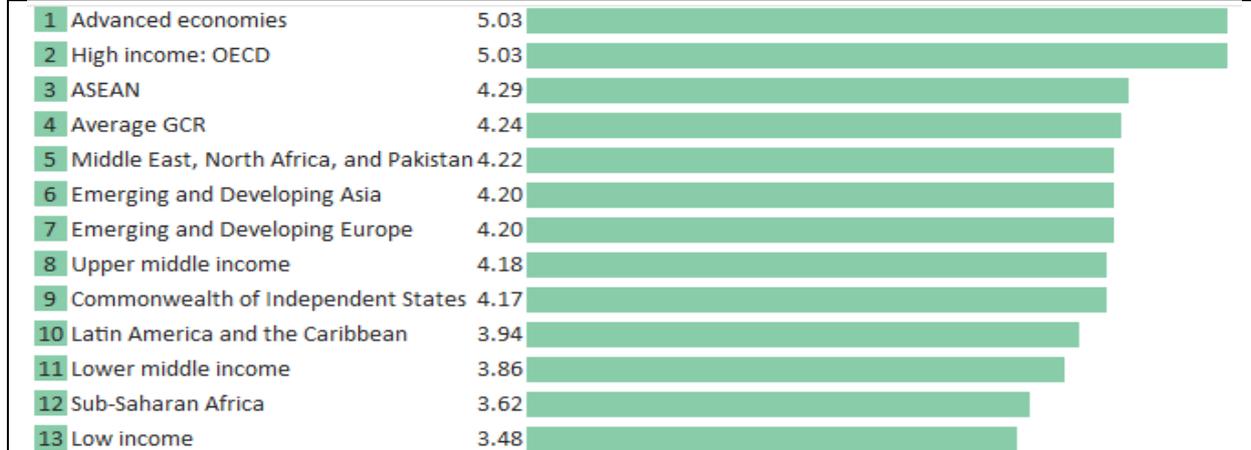


مؤشر التنافسية العالمي GCI

2006



2015



المصدر: من اعدادنا

Worldbank, Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings ,
www.worldbank.org/kam

المبحث الثالث: العمل السياسي او الحكومي – الحوكمة في MENA

المطلب الاول: بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA

الجدول 43: تقييم بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA

القوى العاملة	الحرفة وتجارة	ابتكار	البنية التحتية	تمويل الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل رأس المال العامل	جنس شركات مع مدير أعلى الإناث	غير الرسمي	جريمة	فساد	التصاريح والتراخي	اللوائح والضرائب		السنة	دول MENA
										عدد الزيارات أو المطلوبة لقاءات مع موظفي الضرائب	الوقت الذي يقضيه في التعامل مع متطلبات اللوائح الحكومية		
% الشركات	ايام	% الشركات	% مبيعات	% الشركات	% الشركات	% الشركات	% مبيعات	% الشركات	ايام	%	%		
17.3	14.1	5.0	4.0	28.6	..	66.8	0.9	18.8	19.3	2.3	25.1	2007	Algeria
..	Bahrain
5.2	7.4	8.6	7.8	7.5	7.1	47.9	0.6	7.9	138.9	1.5	3.1	2013	Egypt,
..	Iran,
22.2	11.8	4.2	8.8	4.6	2.4	49.3	0.8	37.3	19.4	1.0	6.5	2011	Iraq
18.6	4.6	33.0	0.1	34.3	10.1	17.4	0.1	0.1	192.9	0.6	4.3	2013	Israel
3.4	4.6	6.8	2.3	26.1	2.4	20.6	0.3	12.7	1.4	1.2	5.3	2013	Jordan
..	Kuwait
26.6	4.9	13.1	7.0	40.2	4.4	57.1	0.2	19.2	50.0	0.6	4.1	2013	Lebanon
..	Libya
52.7	26.0	16.2	2.4	29.4	4.5	78.5	0.9	28.9	64.6	1.7	17.2	2014	Mauritn
26.3	3.5	18.2	0.8	30.2	4.3	47.3	0.3	11.3	24.1	0.3	4.6	2013	Morocc
..	Oman
..	Qatar
..	SaudiA
17.1	..	2.6	13.6	6.0	9.4	69.8	3.0	48.0	9.2	2.6	18.0	2014	StSudan
9.5	..	7.0	1.2	2.6	3.4	90.5	0.5	17.6	4.7	3.1	4.1	2014	Sudan
38.3	5.1	..	8.6	16.0	22.8	52.6	0.8	69.6	169.2	2.3	12.2	2009	Syrian
28.9	3.0	16.8	2.0	44.7	8.5	45.2	1.0	10.3	39.2	0.3	46.5	2013	Tunisia
28.4	6.2	32.4	3.8	42.4	5.4	40.0	0.2	5.4	39.7	0.7	19.0	2013	Turkey
..	UAEmir
11.1	2.5	7.8	9.5	11.3	1.2	50.8	1.9	6.9	11.5	1.4	4.4	2013	WBGaza
14.3	11.2	4.9	19.7	4.6	1.6	43.0	0.6	64.3	7.0	3.6	1.9	2013	Yemen

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Business environment: enterprise surveys

<http://wdi.worldbank.org/table/5.2#>

الجدول 44: تطور المؤشرات المتحركة في اطلاق الانشطة والعمليات الاقتصادية في MENA

تسوية الإعمار	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود		توفير الكهرباء	استخراج تراخيص البناء		تسجيل الملكية		بدء النشاط التجاري			دول MENA
		عدد الإجراءات	الوقت اللازم ايام		الوقت اللازم لبناء مستودع ايام	عدد من الإجراءات لبناء مستودع	الوقت اللازم ايام	عدد الإجراءات	كلفة % دخل فرد	الوقت اللازم ايام	عدد الإجراءات	
الوقت اللازم سنوات	مؤشر الكشف -0 (من ادنى الى اعلى)	الوقت اللازم ايام	2015	الوقت اللازم ايام	2015	الوقت اللازم ايام	2015	2015	2015	2015	2015	2015
1.3	4	630	..	180	204.0	17	55.0	10	10.9	20.0	12	Algeria
2.5	8	635	..	85	145.0	8	31.0	2	0.8	9.0	7	Bahrain
2.5	8	1,01	..	64	179.0	20	63.0	8	8.4	8.0	7	Egypt,
4.5	7	505	..	77	97.0	15	12.0	7	2.7	15.0	8	Iran,
..	4	520	..	77	249.0	12	51.0	5	39.8	29.0	10	Iraq
2.0	7	975	..	102	209.0	15	81.0	6	3.4	13.0	5	Israel
3.0	4	689	..	50	63.0	16	21.0	7	20.7	12.0	7	Jordan
4.2	4	566	..	64	216.0	22	49.0	8	2.3	31.0	12	Kuwait
3.0	9	721	..	75	244.0	18	34.0	8	34.0	15.0	6	Lebanon
..	1	690	..	118	26.9	35.0	10	Libya
..	6	370	..	70	104.0	13	49.0	4	18.5	8.0	6	Mauritn
3.5	6	510	..	57	91.0	13	30.0	5	9.1	10.0	4	Morocc
4.0	8	598	..	62	157.0	12	16.0	2	3.2	7.0	5	Oman
2.8	5	570	..	90	57.0	15	13.0	7	5.1	8.5	8	Qatar
..	8	575	..	61	106.0	13	6.0	3	4.1	19.0	12	SaudiA
..	2	228	..	427	124.0	23	50.0	9	330.1	14.0	13	StSudan
2.0	0	810	..	70	270.0	15	9.0	6	14.8	36.0	10	Sudan
4.1	7	872	..	71	19.0	4	8.5	13.0	7	Syrian
1.3	4	565	..	65	93.0	17	39.0	4	3.9	11.0	10	Tunisia
4.5	9	580	..	63	103.0	18	7.0	7	16.6	7.5	8	Turkey
3.2	10	495	..	32	43.5	8	1.5	2	6.2	8.0	6	UAE Emir
..	6	540	..	63	108.0	17	49.0	7	82.5	44.0	9	WBGaza
3.0	6	645	..	110	184.0	11	19.0	6	68.0	40.0	6	Yemen
2.6	6	630	..	97	160.5	14	48.3	6	26.1	20.4	7	World
3.3	5	660	..	144	172.5	14	76.0	6	80.0	26.6	8	Low inc
2.7	5	659	..	95	153.1	15	47.6	6	21.7	21.9	7	Middle
2.9	5	695	..	99	156.4	15	57.4	6	29.5	20.2	7	Lw+mid
2.6	6	621	..	90	149.6	15	37.4	6	13.5	23.7	7	Up mid
2.9	5	659	..	106	157.4	15	54.2	6	34.8	22.9	7	Lowmid
2.9	5	585	..	82	145.5	15	72.2	5	27.2	29.5	8	EAP
2.3	7	458	..	124	156.0	17	21.2	5	4.8	10.2	5	ECA
3.0	4	739	..	63	150.9	14	52.8	7	36.3	28.8	8	LAC
2.9	5	702	..	87	147.5	16	35.9	6	37.2	20.5	8	MENA
2.6	5	1,077	..	142	194.6	15	97.6	6	14.0	15.7	8	SA
3.1	5	651	..	130	162.9	14	58.8	6	53.2	24.3	8	SSA
2.0	6	567	..	77	166.9	13	36.1	5	7.3	15.1	6	Hincome
1.8	6	632	..	81	188.4	12	22.8	5	3.5	9.7	5	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Business environment: Doing Business indicators

<http://wdi.worldbank.org/table/5.3#>

الجدول 45: تطورات مؤشرات الاستثمار الاجنبي في دول MENA

تدفقات الديون		تدفقات الاستثمار			دول MENA
البنك التجاري والإقراض الأخرى	السندات	الأسهم محفظة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات	
مليون \$	مليون \$	مليون \$	% GDP	مليون \$	
2014	2014	2014	2014	2014	
-58	0	..	0.7	1,505	Algeria
..	..	-7,689	2.8	958	Bahrain
-44	-2,5	485	1.7	4,783	Egypt,
-243	0	..	0.5	2,105	Iran,
..	2.1	4,782	Iraq
..	..	3,6	2.2	6,738	Israel
250	986	-31	4.9	1,76	Jordan
..	..	586	0.3	486	Kuwait
-44	304	496	6.5	2,954	Lebanon
..	0.1	50	Libya
0	0	..	9.9	502	Mauritn
1,535	1,85	..	3.3	3,582	Morocc
..	..	910	0.9	739	Oman
..	..	2,482	0.5	1,04	Qatar
..	1.1	8,012	SaudiA
..	-5.3	-700	StSudan
0	0	2	1.7	1,251	Sudan
0	0	Syrian
-71	500	72	2.1	1,005	Tunisia
18,283	13,442	2,559	1.6	12,765	Turkey
..	2.5	10,066	UAE mir
..	..	53	1.0	127	WB Gaza
0	0	-738	Yemen
..	..	1,086,246	2.0	1,561,365	World
3,831	2,987	-3	4.4	16,846	Low inc
168,861	172,781	94,175	2.6	644,945	Middle
70,493	54,574	20,76	2.1	119,05	Lw+mid
98,367	118,207	73,416	2.8	525,894	Up mid
172,692	175,768	94,172	2.7	661,79	Lowmid
35,16	46,273	50,792	2.8	349,997	EAP
19,352	31,12	2,758	2.5	44,529	ECA
80,023	54,101	20,501	3.4	161,647	LAC
1,323	1,14	1,075	1.6	22,068	MENA
24,824	32,362	13,683	1.5	39,517	SA
12,009	10,771	5,363	2.6	44,033	SSA
..	..	992,074	1.7	899,575	Hincome
..	..	717,404	1.7	228,156	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Global Private Financial Flows

<http://wdi.worldbank.org/table/6.9>

المطلب الثاني المساعدات الانمائية المتلقاة، والهجرة من الخارج
الجدول 46: تطور معدلات الهجرة والحركة على الحدود لدول MENA

التحويلات الشخصية		اللاجئين		معدل هجرة المتعلمين العالي لـ OCDE	المهاجرين الدوليين	صافي الهجرة	دول MENA
دفع \$ الملايين	تم الاستلام \$ الملايين	حسب بلد اللجوء الآلاف	حسب بلد المنشأ الآلاف	المتعلمين % العالي سن 25	الآلاف	الآلاف	
2014	2014	2014	2014	2000	2010	2012	
53	304	94.1	3.5	9.5	242	-143	Algeria
2,364	..	0.3	0.3	5.1	315	30	Bahrain
351	19,57	236.1	15.9	4.7	245	-216	Egypt,
..	..	982.0	82.2	14.3	2,129	-300	Iran,
548	271	271.1	369.9	10.9	83	549	Iraq
5,155	859	0.3	1.0	7.8	2,94	19	Israel
499	3,737	2,771.5	1.7	7.4	2,973	230	Jordan
18,129	4	0.6	1.0	7.1	2,098	518	Kuwait
5,604	7,404	1,606.7	4.3	43.9	758	1,25	Lebanon
3,199	..	28.0	4.2	4.3	682	-502	Libya
188	..	49.6	34.1	8.6	99	-20	Mauritn
63	6,882	1.2	1.5	18.6	49	-311	Morocc
10,301	39	0.2	0.0	0.4	826	1,211	Oman
11,23	499	0.1	0.0	2.1	1,305	364	Qatar
36,924	269	0.5	0.6	0.9	7,289	850	SaudiA
..	..	248.2	616.1	865	StSudan
36	507	244.4	659.4	6.8	753	-800	Sudan
..	..	677.8	3,865.7	6.2	2,206	-4,03	Syrian
28	2,347	0.9	1.5	12.6	34	-33	Tunisia
918	1,128	1,587.4	64.0	5.8	1,411	2	Turkey
..	..	0.4	0.1	0.7	3,293	405	UA Emir
37	2,182	2,051.1	97.2	12.0	1,924	-44	WB Gaza
335	3,351	257.6	2.6	6.0	518	-50	Yemen
391,247	510,872	17,531.8	17,531.8	5.4	213,316	0	World
1,835	10,571	2,645.9	6,110.7	12.5	8,659	-1,166	Low inc
49,817	352,032	14,297.1	7,204.4	7.7	57,168	-15,284	Middle
17,119	237,255	6,192.1	6,213.5	7.8	33,051	-16,002	Lw+mid
32,698	114,777	8,105.0	991.0	7.5	24,116	719	Up mid
51,652	362,603	16,942.9	13,315.1	7.9	65,827	-16,449	Lowmid
16,072	78,112	484.8	784.3	7.0	5,434	-3,728	EAP
11,03	38,013	1,671.1	431.7	5.6	14,947	1,003	ECA
5,77	63,486	82.2	194.8	10.8	3,686	-2,121	LAC
6,908	38,895	8,998.7	4,451.1	10.5	11,957	-3,616	MENA
7,783	115,529	2,057.2	3,084.7	5.3	12,175	-6,281	SA
4,088	28,568	3,648.9	4,368.6	12.6	17,627	-1,707	SSA
339,595	148,27	1,892.0	137.9	3.9	147,49	16,458	Hincome
85,871	84,908	776.3	1.8	7.1	36,781	1,576	EA

المصدر: من اعدادنا

World Development Indicators 2015: Movement of people across borders

<http://wdi.worldbank.org/table/6.13#>

الجدول 47: معدلات توزيع المساعدات الصافية من قبل أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لـ MENA

الجهات المانحة أخرى DAC	DAC الجهات المانحة الرئيسية 10										مج \$ مليون	دول MENA
	هولندا	السويد	أستراليا	النرويج	فرنسا	اليابان	ألمانيا	المملكة المتحدة	مؤسسات الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة USA		
2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	
-1.0	0.1	1	0.1	0	84.0	1.6	6.1	4.9	51.6	8.0	156.9	Algeria
..	Bahrain
45.7	3.5	11	2.6	2	54.9	-92.5	188.0	32.8	-1.9	57.2	303.2	Egypt,
13.3	1.8	1	0.3	2	14.8	3.8	57.6	0.6	3.8	0.6	99.9	Iran,
51.1	0.4	33	13.6	11	15.6	700.5	24.7	11.0	84.3	483.9	1,428.1	Iraq
..	Israel
103.3	4.1	9	0.7	11	81.3	-57.2	47.9	26.1	199.3	529.1	954.2	Jordan
..	Kuwait
102.1	1.9	5	0.4	24	51.0	7.0	31.3	12.6	172.3	100.1	507.8	Lebanon
7.0	0.6	9	0.1	1	6.9	5.5	6.4	24.7	60.1	12.4	133.1	Libya
20.3	..	4	0.1	1	45.4	23.6	16.8	0.3	75.5	21.5	208.2	Mauritn
61.1	2.0	0	0.6	0	684.1	76.8	54.3	6.0	593.2	260.3	1,739.1	Morocc
..	Oman
..	Qatar
..	SaudiA
156.5	55.2	67	26.8	91	1.4	80.4	34.6	213.4	128.3	457.9	1,312.7	StSudan
77.1	10.8	22	3.8	34	15.8	76.3	19.0	108.2	119.2	373.5	859.8	Sudan
214.1	47.3	44	56.7	69	28.9	-15.3	311.9	216.9	182.0	748.3	1,903.8	Syrian
71.8	2.2	5	0.3	0	69.3	-36.4	67.7	7.5	439.2	17.0	644.0	Tunisia
34.2	0.6	13	0.2	3	-31.9	-10.3	228.8	8.5	2,493.9	16.1	2,756.1	Turkey
..	UAEmir
225.0	20.2	61	30.5	107	67.0	50.1	117.4	108.6	357.9	966.3	2,111.4	WBGaza
47.5	25.4	24	2.5	6	2.4	41.6	124.1	148.8	76.1	189.7	687.9	Yemen
15,676.1	3,646.9	3,918	4,165.3	4,316	6,802.3	8,611.5	9,451.1	10,544.9	15,722.8	26,383.2	109,237.9	World
4,233.6	625.4	1,022	570.1	908	1,721.9	5,353.6	1,645.3	3,392.5	3,453.4	7,407.5	30,333.5	Low inc
5,112.7	328.1	770	2,282.7	1,536	3,875.4	1,584.2	4,242.0	3,100.9	10,084.2	10,197.7	43,114.0	Middle
3,913.0	270.2	531	2,109.4	630	2,259.2	2,061.0	2,497.6	2,834.1	4,569.4	6,997.2	28,672.2	Lw+mid
1,109.3	43.7	220	173.2	868	1,607.0	-477.7	1,572.6	260.3	4,983.4	3,164.2	13,524.3	Up mid
15,663.3	3,646.9	3,918	4,163.6	4,306	6,788.6	8,606.7	9,411.5	10,538.3	15,690.6	26,381.0	109,114.3	Lowmid
1,366.0	4.8	133	2,234.2	165	1,065.0	2,000.8	757.9	288.4	496.7	1,126.4	9,638.4	EAP
629.4	13.1	157	2.2	87	195.1	171.8	696.6	76.4	4,806.5	904.1	7,739.0	ECA
1,215.1	79.5	139	28.8	801	783.7	-39.0	1,259.4	355.4	949.4	1,772.9	7,344.3	LAC
1,049.7	110.2	249	111.4	291	1,220.6	775.3	1,255.7	891.6	2,375.1	3,409.1	11,738.7	MENA
1,129.2	187.3	210	359.1	249	276.8	2,161.0	1,276.6	1,869.1	735.8	2,612.6	11,066.3	SA
5,189.8	849.6	1,139	312.7	1,041	2,207.6	2,130.7	1,969.3	3,709.2	4,745.7	8,616.1	31,910.6	SSA
12.8	0.0	0	1.8	10	13.8	4.8	39.6	6.6	32.3	2.2	123.5	Hincome
0.0	0.0	EA

المصدر: من اعدادنا

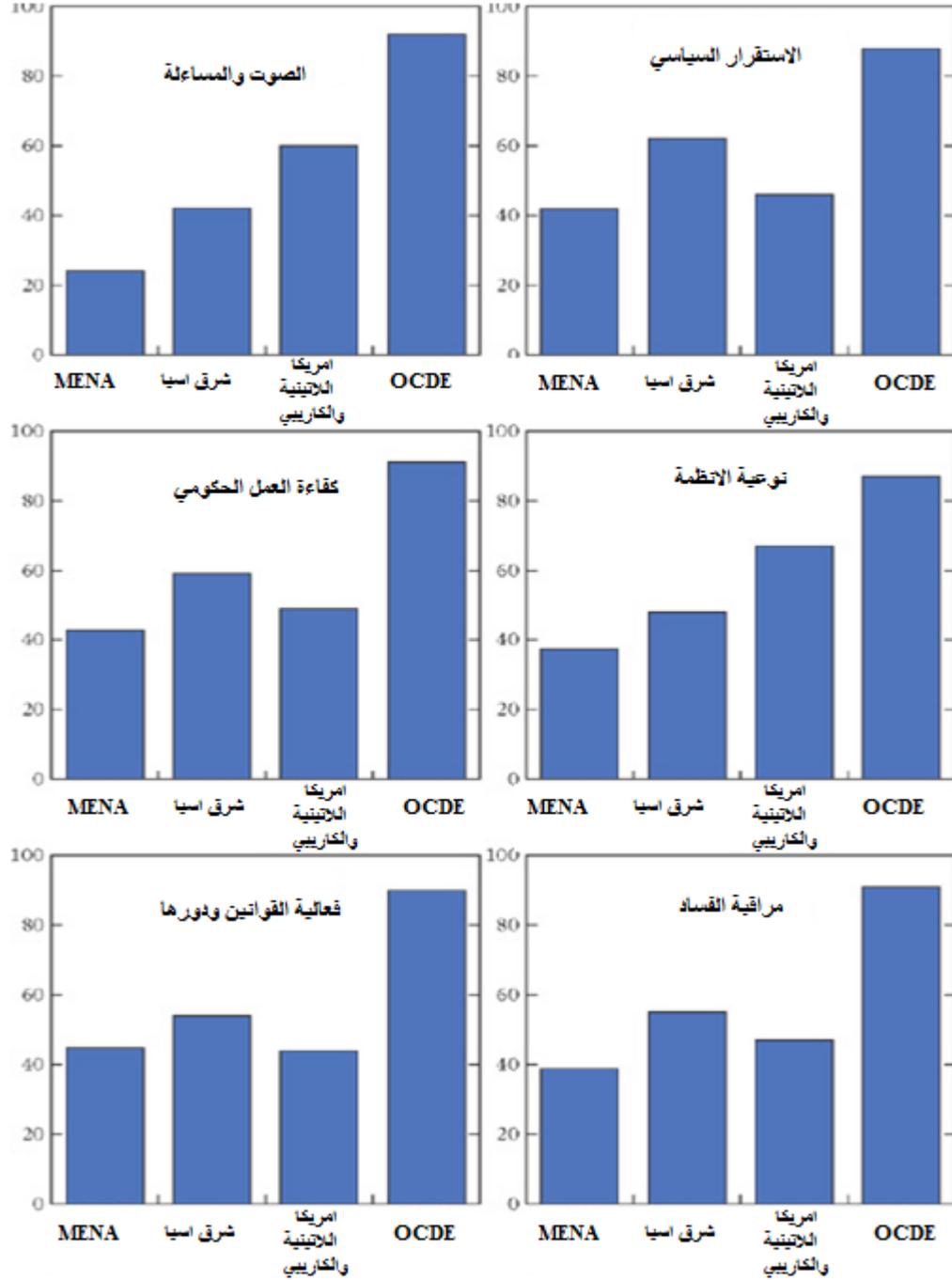
World Development Indicators 2015: Distribution of net aid by Development Assistance

Committee members <http://wdi.worldbank.org/table/6.12#>

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية والمؤسسية MENA

على الرغم من أهميتها الجيوسياسية والتأثير في منطقة الشرق الأوسط في النظام الاقتصادي العالمي لا يزال ضعيفا. الانقسام السياسي، والصراعات المتكررة، والحكم الاستبدادي أعاق تطوير المؤسسات الديمقراطية وزالت هناك عقبات كبيرة للإصلاح الاقتصادي. كما لوحظ في تقرير التنمية البشرية العربية التي نوقشت على نطاق واسع (الأمم المتحدة، 2002)، ينفذ في المنطقة ضعيفا في مجالات الحريات المدنية والسياسية، والمساواة بين الجنسين، وبشكل أعم، فرص التنمية الكاملة لقدرات الإنسان والمعرفة. للتغلب على هذه المعوقات، والمؤسسات الحديثة، مثل المجالس التشريعية المنتخبة انتخابا حرا والقضائية المختصة والمستقلة، والمؤسسات التي تصون تحتاج الحقوق المدنية والإنسانية لتعزيز الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص في كثير من بلدان المنطقة وغالبا ما يكون غير واضح، وتشجيع تضارب المصالح، والإيجار تسعى (أي الضغط على صناع القرار لتحقيق مكاسب خاصة بحتة)، والفساد على نطاق واسع. منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات المهنية، وسائل الإعلام لارسمي، وكيانات غير حكومية "الحكم الذاتي" تميل إلى أن تكون ضعيفة، وغالبا ما تحييدهم من جانب الحكومات. في حين أن هناك استثناءات، والشفافية في الحكومة ضعيفة ويبقى المساءلة مشكلة، كما يرى من التدابير القائمة على مفهوم الحكم. الدراسات التجريبية الأخيرة، استنادا إلى بيانات من عدد كبير من البلدان، تبين أن نوعية المؤسسات والحكم هامة ليس فقط لتحفيز النمو مع مرور الوقت ولكن أيضا لشرح الاختلافات في مستويات نصيب الفرد من الدخل بين البلدان. في معظم تدابير الحكم الرشيد والمؤسسات، وخاصة الصوت والمساءلة، والجودة التنظيمية، ومكافحة الفساد، فإن منطقة الشرق الأوسط لم تكن بوضع فضلا عن غيرها من الاقتصادات النامية والناشئة (الشكل)

الشكل 33 قياس ومقارنة الاقليمية الدولية لمؤشرات العمل الحكومي لمجموعة MENA 2002



المصدر:

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, 2003, "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996–2002," unpublished World Bank Discussion Paper. Available via the Internet: <http://www.worldbank.org/wbi/governance>.

George T.A and Davoodi H.R., Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, © 2003 International Monetary Fund, Figure 3

العوامل المؤثرة في أداء المنطقة

ومن الواضح أن هناك مخاطر في التعميم حول أداء النمو في المنطقة ككل لأن كل من الاقتصادات 24 تمت زيارتها تجربتها الخاصة، التي لا تزال فريدة من نوعها في بعض الطرق. تنشأ الفروق أيضا بين منتجي النفط وغير المنتجة للنفط في المنطقة وبين الدول التي طبقت إصلاحات، وبالتالي نمت بمعدلات أعلى، وتلك التي كانت أقل نشاطا في متابعة الإصلاحات وسقطت وراء. ومع ذلك، فإن الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للبلدان MENA لا تميل إلى إظهار القواسم المشتركة، ونظرا للحاجة إلى تركيز السياسات على التحديات والفرص التي تواجه المنطقة، هناك حجة قوية لعلاج المنطقة كوحدة للتحليل. ومع ذلك، يجب دائما أن سلط الضوء على الاختلافات، والاختلافات، والفروق بين الدول، والتي هي ذات الصلة إلى الحجج التي تبذل مع هذا التحذير، وعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، يمكن للمرء أن نعزو ضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة إلى الأسباب المحتملة التالية، مترابطة معظم أو كل منها وتميز كل بلد بدرجات متفاوتة¹:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية.
2. متخلفة الإصلاحات السياسية والمؤسسية؛
3. القطاعات العامة الكبيرة والمكلفة.
4. النظام التعليمي غير فعال وغير عادل.
5. الأسواق المالية المتخلفة.
6. القيود التجارية عالية.
7. سياسات أسعار الصرف غير لائقة.

¹ George T.A and Davoodi.H.R., Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, © 2003 International Monetary Fund.

الفصل الخامس

استعمالات الرأسمال الاجتماعي **social capital**
في الدراسات التطبيقية والمؤشرات القياسة المتعلقة به

الفصل الخامس

استعمالات الرأسمال الاجتماعي في الدراسات التطبيقية وتتبع المؤشرات القياسية المتعلقة به

مقدمة الفصل

من المقرر أن الرأسمال الاجتماعي يخدم الفعالية والكفاءة وتسهيل العمليات والتعاون، وهو أداة مساعدة لتحصيل الموارد والوصول إليها بأقل كلفة استغلال، من خلال الاستفادة من توظيف الشبكات والقيم والثقة المتبادلة والتفاعل الاجتماعي بين الاعضاء في المجتمع المدني والمجموعات في العمليات مثل أصول اقتصادية، ومن أجل ذلك فإن الرأسمال الاجتماعي هو كما جاءت الفكرة التي تقرر أنه في العبارة

"It's not what you know; it's who you know" المعنى والفكرة الأساسية هي أنه بخصوص الرأسمال الاجتماعي "ليس الأمر ماذا تعرف، وإنما من تعرف"، فهو يعمل بالارتكاز على الشبكات ومقدار كثافتها لأجل تسهيلات العمليات بين المتعاملين وكذلك البحث والوصول الى الموارد المستغلة، أي يربط بين الاعوان الاقتصاديين داخل مواقع إجتماعية متنوعة وبحسب موقعهم في العملية الاقتصادية، الى جانب الاندماج في سوق العمل والحصول على المعلومة، ورفع القدرات والاستعدادات الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة العجز والاقصاء والتهميش.

ولذا فان ارتباط الرأسمال الاجتماعي مع الرفاهية المحققة وبخاصة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يستدعي الإحاطة بالمفهوم جيدا ودراسة آلياته وأدواته العملية وبالأخص المعايير القياسية وينبغي معها استبعاد آثار العوامل الاقتصادية الأخرى التي ليس لها ارتباط بالقياس، إن العلاقة بين الرأسمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي هي علاقة غير مبسطة ولعل ابرز الأمثلة دراسة R.Putnam وربطه بين الرأسمال الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي كهدف متحقق من التعادل الاجتماعي بوجود مكثف للرأسمال الاجتماعي كأداة مهمة كذلك لخدمة وتسهيل التنمية، وكذلك في ج2 الشكل 19 الذي يصور العلاقة المباشرة بين القدرات والاستعدادات البشرية والاجتماعية وبين الرأسمال الطبيعي والرأسمال المنتج [الرأسمال المادي والمعرفي غير المجمع] وبالتوازي مع ذلك لدينا العلاقة لـ ج1 الشكل 19 بما فيه الرأسمال الاجتماعي وعلاقته مع الجزء ج3 الذي يصور التنمية الاقتصادية والرفاهية البشرية تبقى لها إيجابياتها على المدى الطويل كما يقرره OCDE (2001) في التعليق عليه، وهو ما "يفرض مستوى كافي من الاستثمارات في الرأسمال الاجتماعي والبشري لأجل التنمية المستدامة والرفاهية"¹.

لدراسة التنمية الاقتصادية وربطها بالاستثمار في الرأسمال الاجتماعي، ينبغي وضع اعتبار للمدى الطويل، لأن معالم الرأسمال الاجتماعي ومحدداته ليست معطى جاهز المعالجة والتطبيق الآني مثله قواعد المشاركة والمبادئ والالتزامات والثقة وسلوكيات المساهمة والمشاركة، وتكوين الشبكات

¹ OCDE .2001 op .cit p.p. 14-15

وكثافتها، وأما دراسة التنمية من طريق توظيف معطيات الرأسمال الاجتماعي وأدواته، يستدعي منا التدقيق في دراسة المعايير واختيارها وعزلها عن المؤثرات الخارجية عنها، إن الدراسة الاقتصادية في هذا الموضوع لابد فيها من الربط بين الوحدات الثلاثة الضرورية للعمل المتعاقد بينها وهي: الحكومة - السوق - المجتمع المدني، حيث يتبين لنا فيما يأتي من المباحث الآثار المترتبة عن هذا الاتصال فيما بين الوحدات الثلاثة الأساسية:

- الهيئات المؤسسية، السياسية والقانونية.

- البنية الاجتماعية " The Social Infrastructure " .

- السوق.

إن مجتمع المدني كما تقدم معنا من مصادر الرأسمال الاجتماعي وهو كما قرره البنك الدولي يتكون من المجموعات المنظمة وغيرها (الرسمية وغيرها)، والتي تتدخل باستقلالية في العمل عن الحكومة والسوق لأجل التكفل بالمصالح المتعددة داخل المجتمع.

إن الروابط بين المجتمع المدني والحكومة والسوق تكون تعاون قوي، وتكثف العلاقات بين التجمعات سواء المنظمة أو غيرها يحدد الفعالية التي بها تصبح هذه المشاركات تقوم بتحسين الرفاهية وخدمة النمو الاقتصادي، وعمل Putnam على إيطاليا¹ بين اختلاف الفعالية الاقتصادية المقترنة بالمجال الزمني على المدى الطويل (1970 - 1993)، حيث نقول إن الرأسمال الاجتماعي المكثف بإيطاليا الشمالية سمح بتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المنطلقة من سنوات 70 لدى السلطات الجهوية في فترة كان معدل $PIB_{réel/habitant}$ كان متقارب داخل المناطق مع بداية فترة الثمانينات ليظهر الفارق الجديد في القياس، لذا قد اعتمدها Putnam في كشف الترابط بين المشاركة المدنية والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل حيث إن التعاملات الاجتماعية اليومية داخل التجمعات هي تمرين للثقة والقواعد الاجتماعية وتأسيس للشبكات الفعالة للعمل الجماعي، والتجمعات المدنية لها إمكانية تأسيس الشبكات مكثفة وفتح فرص متعددة لتحصيل الرأسمال الاجتماعي لاحتوائها الثقة والقواعد المشتركة، وبحسب ترابط مختلف التجمعات وحسب التقاليد المدنية، ترابط التجمعات وتفاعلها مع بعضها مهم، كما تبين لنا أن هناك تراكم نوعين من العلاقات الداخلية والخارجية بين المجموعات والأعضاء المنتسبين لها أي كل من شبكات Bonding Bridging، أين تكون أكثر إنتاجية في شبكات Bonding، وتكون أكثر استثمارية في شبكات Bridging حيث النوع الأول من الشبكات يتميز اقتصاديا بوجود قوي لمؤشر الترابط والثقة المتبادلة والقواعد المشتركة والالتزامات، والنوع الثاني يتميز اقتصاديا بتجدد المعلومة وانفتاح على أفكار وتجارب فعالة وموارد اقتصادية لدى باقي المجموعات في المجتمع خاصة النخبة منها، وهو الشيء

¹ Putnam.R, Leonardi.R And Nonetti.R, op. cit

الذي يخدم تطوير الاستثمارات وتنويع المشاريع، والغرض من طرح الفكرة هو تعميم عامل الثقة والمساهمة المدنية على باقي قطاعات المجتمع كما الحال فعاليتها وراثتها في المدرسة والمؤسسات التعليمية، ليمتد خاصة إلى الحكومة والسوق، لأجل مساعدة المشتركين في هاته الشبكات المؤسسة بينهم على العمل الجماعي المتعاون بآلية أو أخرى لتحسين الإنتاجية والرفاهية، ولبيان الدور الاقتصادي لأنواع الرأسمال الاجتماعي المشار إليها والممكن أن يأخذها. لدينا أفكار رئيسية:

1. الرأسمال الاجتماعي (العام/ المؤسساتي/ التنظيمي) داخل المؤسسات والتنظيمات

وعلاقته بالإنتاجية: هنا توضيح لدور الشبكات Bonding, Bridging وقواعد التبادل المشترك والتعاون والثقة القوية، في خفض التكاليف (الجهد والزمن/الكلفة)، وتسهيل العمليات وفعالية الأداء، كل التفاعلات سواء الخاصة أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ترتكز على الثقة ومفهوم الشبكة، إن المؤسسات يمكن لها إيقاع حصة من القواعد التعاون والثقة المتمركزة بواسطة الشبكات الداخلية أو بين المؤسسات لأن هذه الأخيرة تسهل التنسيق وتسمح بخفض التكاليف مقابل التعامل الموقع في الأعمال المخففة وضعف التحكم في تطبيق اللوائح، وفي المعلومة غير الكافية، وفي سلطة الوظائف السلبية (bureaucracy) وغير النفعية، وفي حين توسع الثقة والتأكيد أن الآخرين لهم نوايا حسنة لكونهم أكفاء ومعاونين، الموردين والمشتريين يمكنهم توقيع علاقات لمدى طويل من التعاون والالتزام المتبادل وللقياس إن المعاملات المتبادلة ترتكز على الثقة ونشأة الشبكات، والشبكات المهيأة التجارية أو التكوينية، وفي البحث يمكن لها أن تحتل المزايا لمدى طويل، بخفض الأعباء العامة وإحداث التعاون وإستثمار الشبكات وسماح تداول المعلومة المشتركة وتطبيق قواعد القضاء في حالة التصرف الانتهازي (ذلك فيه ربحية الزمن، وتسهيل العمليات مع الزبائن والموردين)، وفي عمل Porta 1997 سجل وجود علاقة ترابطية موجبة لمداخل عشرين أكبر مؤسسة (بنسبة إلى PIB) والثقة العامة مع الآخرين، في حين الترابط سلبي بينها وبين الثقة العائلية، ومنه الفرضية القائمة أن كبريات المؤسسات الاقتصادية تتمركز بالتجمعات الموثوقة، أين تكون الاعتمادية على القوانين والعقوبات قليلة بالضرورة لفرضية السلوكيات المنضبطة، وكذلك بنفس الفرضية يكون من الصعوبة إنشاء المؤسسات والمشاريع الضخمة في المجتمعات المنغلقة المعتمدة على الروابط العائلية والطائفية، وذلك كون الثقة تأخذ شكل عامل خارجي يتحدد بالتاريخ والزمن والثقافة، والتي تسهل العمل الجماعي والتعاون وتقوي بخاصة المشاركة المدنية ونجاعة العمل الحكومي، ونفس الشيء داخل شبكات المؤسسات وقواعد التعاون يمكن كذلك تسهيل العمل في المجموعة وتقوية الفعالية

والنوعية وتحسين تدفقات المعلومة والمعرفة، حيث التعاون بين العمال والإدارة الموجهة هي سبب أساسي للمنافسة، لذا مجال التنمية الاقتصادية ينبني على معالم الرأسمال الاجتماعي وأصنافه جميعا، وهذا متقرر في تعريف Coleman الأول أنه جعل تسهيل العمليات وخدمة المصالح للمجموعة الذي هو العامل المشترك الثاني لمعالم وخصائص التركيب الاجتماعي وهي المتناولة في السياق من الثقة والقواعد والشبكات والالتزامات المتبادلة والمعلومة وغيرها.

2. الرأسمال الاجتماعي (العام/الجهوي) والاستعدادات الجهوية لإطلاق المشاريع

التنموية: وهنا توضيح لقوة الشبكة في توفير المعلومة والاتصالات والاعتماد على الروابط الخارجية بالأساس لأجل دراسة البيئة المحيطة بالمشروع، مثلا البرامج الصناعية الجهوية تؤسس على شبكات المحلية لها نسبة تكون أكثر حركية وأكثر مرونة مقارنة بالوضع لتحصيـل المعارف في المؤسسات الخاصة، الشبكات الجهوية أو المحلية يمكن لها تحسين سريان المعلومة والإعداد المتبادل والترقية الاقتصادية،

Putnam قارة بين اثري المشروعين...، وكمثال¹ عملي مقدم لدينا نجد أن Putnam قارن بين أثر المشروعين Silicon Valley و 128 Route، حيث في كاليفورنيا California أن مجموعة رؤساء المؤسسات، بمساعدة الباحثين في الجامعات المحلية من أجل تعزيز تنمية مركز دولي للتكنولوجيا لمشروع (silicon valley)، تسجيل أثر عملي على العكس في مشروع "Route 128" خارج Boston، حيث غياب مجموعات وشبكات الرأسمال الاجتماعي بين المؤسسات انعكس على الأداء والآلية المطبقة وعدم التحكم في التسيير، ووجود شكل تقليدي يتميز بثقافة السر والاستقلالية المنغلقة ومبدأ الحيادية، والنتيجة المستخلصة أن الرأسمال الاجتماعي يمكن له دعم الاستعدادات والانطلاقة للبرامج والاستثمارات الجهوية.

3. الرأسمال الاجتماعي (الخاص/العام) وعلاقته بالبحث: هنا يأتي توظيف الشبكات

الشخصية المكتسبة من الانتماء إلى مجموعة أو تنظيم معين، لأجل الاتصال وبحث الفرص المناسبة للتوظيف والاستثمار، الوصول للرأسمال الاجتماعي يساعد في إيجاد العمل والموارد، الرأسمال الاجتماعي مصدر ثمين في أسواق العمل المفتوحة والمرنة، وفيه أكثر ما تكون الروابط الاجتماعية متاحة للشخص مع عدد من الآخرين أكثر ما تعمل على تقريب الاتصالات ووضع الحسابات، والروابط هنا الخارجية هي أكثر ايجابية والملاحظ أن البطالين هم أقل وصول للشبكات الممتدة للاشتراك بوسط العمل، وهنا نعوذ

¹ OCDE. 2001. P.54

للتذكير بنظرية الروابط الضعيفة (Granovetter 1973) ونظرية الفراغات البينية "Structural Holes" (Burt 1992)، حيث كلاهما يسعى لإثبات أهمية هذا النوع من الروابط [الخارجية Bridging] داخل العمليات وركز عليها Bourdieu كذلك وبيّن دورها وقدم آلية تطوير العلاقات المؤقتة والطارئة إلى شبكات مكثفة وغنية وفعّية (المعلومة، الأثر والفاعلية).

4. **الرأسمال الاجتماعي (Linking) والمستوى الماكرواقتصادي:** هذا الجزء يعتمد على

دراسة معايير الرأسمال الاجتماعي الكلية مثل الثقة العامة والمشاركة المدنية وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (PIB, IDH, ...).

المبحث الأول: تقديم دراسات ونماذج تطبيقية لقياس اثر ودور الرأسمال الاجتماعي حسب الدراسات.

إن الرأسمال الاجتماعي ودراسات البحث عن أدوات القياس الكمية لهذا المفهوم المتشابك المركب، والذي يتميز بتعدد الاتجاهات والبياديين ذات الصفة النوعية بخاصة، كل ذلك أدى إلى توظيف مجموعة من المؤشرات والمعايير القياسية، التي هي موجهة للدلالة على الرأسمال الاجتماعي بحسب هدف الدراسة الميدانية المطبقة، والتي منها البحث في تطوير الرأسمال الاجتماعي وتكوينه على المستوى الشخصي والمستوى الكلي وأثاره الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا نجد أن الرأسمال الاجتماعي يقاس بعمل العناصر التالية، وهي معايير مهمة قياسية معمول بها في دول OCDE (2001):

1. نسبة السكان الذين يقرؤون الجرائد، والإطلاع ومتابعة المستجدات المهمة.
2. عدد التجمعات الرياضية والثقافية.
3. نسبة المصوتين والتوجيه والمشاركة.
4. الثقة والتعاون والعمل الجماعي.
5. فعالية السلطات الجهوية.
6. العضوية والمساهمة في مختلف اصناف التنظيمات والتجمعات غير المنظمة ومستويات الثقة.

المطلب الاول دراسة تطبيقية Putnam للولايات المتحدة الامريكية

الجدول 48 مؤشر الرأسمال الاجتماعي القياسي لـ Putnam

المؤشر	المكونات
	قياس الحياة التنظيمية الاجتماعية
--	➤ نسبة المساهمين في المجموعات المنتظمة المحلية.
--	➤ نسبة الذين كانوا مدراء ومسؤولين للنوادي والتجمعات العام الماضي.
--	➤ عدد التنظيمات المدنية لأجل 1000 ساكن.
--	➤ العدد المتوسط النوادي / الشخص.
--	➤ العدد المتوسط للتسجيل في المجموعات من طرف الأشخاص.
	قياس المساهمة في الأعمال العمومية
--	➤ المشاركة في الانتخابات 1992 إلى 1998
--	➤ نسبة الندوات الحكومية واللقاءات المفتوحة الحضرية الاجتماعية العام الماضي
	قياس العمل التطوعي
	➤ عدد ASBL لـ 1000 ساكن
0.52	➤ عدد مرات تكريس الوقت في برامج اجتماعية العام الماضي.
0.48	➤ عدد مرات تكريس الوقت في عمل تطوعي العام الماضي
	قياس المشاركات الاجتماعية غير المنظمة
0.56	➤ أ توافق أن تقول: "أنا أمضي كثير من الزمن في زيارة الأصدقاء"؟
0.52	➤ معدل زمن البقاء في البيت وقت الفراغ خلال العام الماضي.
	قياس الثقة الاجتماعية
0.24	➤ هل توافق على العبارة: أستطيع الوثوق في أكثر الناس حولك؟
0.41	➤ هل توافق على العبارة: الكثير من الناس هم مستقيمين وأمناء فعلا؟

المصدر:

Ndayegamiye.A, "Elargir Le Champ De Conception Des Indicateurs Sociaux Proposition D'une Approche Relationnelle A Partir Du Contexte Socio-economique Des Annees 90 - Cas Du Burundi", Universite Catholique De Louvain -Faculte Des Sciences Economiques, Sociales Et Politiques, Departement Des Sciences De Population Et Du Developpement (Sped), juin.2007, Tableau n° 11, p. 119

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية على نيجيريا Nigeria¹
النموذج التطبيقي ومعالمة:

تحديد دور الرأسمال الاجتماعي في الحد من الفقر في Minna ، مبنية على تحليل اقتصادي حول مؤشرات رأسمال الاجتماعي soc.cap. وبالتالي استخدام النماذج في تقدير تأثير هذه المؤشرات على الفقر انخفاض في مدينة Minna Metropolis. والثقة الشخصية int.tr ، والمسؤولية المدنية civ.res والتطوعية نشاط vol.act، وهكذا صاغ نمودجا على النحو التالي:

$$Pov_i = f(soc.cap,;).....(1)$$

$$\text{With soc. Cap;} = f(int.tr, civ.res, vol.act)..... (2)$$

When equation (2) is substituted into equation (1) it then becomes

عندما يتم استبدال المعادلة (2) في المعادلة (1) ثم يصبح

$$Pov_i = f(int.tr, civ.res, vol.act)..... (3)$$

When transformed into a multiple linear relationship, the model thus become

عندما تتحول إلى علاقة خطية متعددة، ونمودج بالتالي تصبح

$$\ln Pov = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln int.tr + \beta_2 \ln civ.res + \beta_3 \ln vol.act + U$$

اين:

Log = ln Pov لغاريم تدنية الفقر في Minna من خلال الانفاق والاستهلاك نهائي المنزلي

Int. tr. = Interpersonal trust الثقة الشخصية

civ.res = Civic responsibility المسؤولية المدنية

Vol.act = Volunteer activities النشاط التطوعي

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$ = تقدير معالم النموذج المرتبطة بتأثير مؤشرات رأسمال الاجتماعي في الحد من الفقر في

Minna Metropolis

U = جزء الخطأ

¹ Mukaila. Ijaiya.A and al, Social Capital and Poverty Reduction in Nigeria: A Case Study of Minna Metropolis, Department of Entrepreneurship and Business Studies Federal University of Technology

Minna, Nigeria, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 12 [Special Issue – June 2012] The Special Issue on Contemporary Research in Arts and Social Science © Centre for Promoting Ideas, USA, pp 229-236,

الجدول 49 نتائج الانحدار من رأس المال الاجتماعي والفقير في Minna Metropolis

المتغيرات التفسيرية	المعاملات وقيم اختبار اشارة
Intercept (t)	(2.81)8.51
Int.tr (t)	(1.15-) 1.51
civ.act(t)	(2.05-) 3.15
vol.act(t)	(2.18-) 0.62
R ²	0.62
F	6.05

المصدر:

Mukaiya, Ijaiya.A, and al, Social Capital and Poverty Reduction in Nigeria: A Case Study of Minna Metropolis, Department of Entrepreneurship and Business Studies Federal University of Technology, Minna, Nigeria, Table1 , p 234

الخلاصة والتوصيات:

وقد أجريت دراسة ميدانية لتأثير رأس المال الاجتماعي للحد من الفقر في مينا بها استخدام جمع البيانات وتحليل الانحدار، وتشير النتائج إلى أن رأس المال الاجتماعي له تأثير كبير على الحد من الفقر في Minna، هذه النتيجة على الرغم من والأفراد والحكومات وصانعي السياسات في Minna، النيجر دولة لا تزال بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار التدابير التالية التي من المرجح أن تحسّن تدفق والاستخدام الفعال لرأس المال الاجتماعي، والذي بدوره سيزيد من الحد من مستوى الفقر في Minna .

هناك حاجة للحكومة والأفراد في المنطقة اعترفت أهمية رأس المال الاجتماعي هناك حاجة لتحسين مستوى الثقة في النفس في المدينة، لأنه مع الثقة يمكن للمرء تشارك في أية أنشطة / الصفقة دون أي اتفاق مكتوب.

وهناك أيضا الحاجة إلى كل من الحكومة والأفراد في المنطقة لأداء بصدق دورهم المدن في هذه الطريقة أنها سوف تؤدي إلى الحد من الفقر في المنطقة.

شعب Minna Metropolis أن يحاول التطوع في الأنشطة التي يمكن تحسين ر انه يحتاج للشعب تلك المدينة.

الجدول 50 المؤشرات الاقتصادية-اجتماعية المعتمدة في Nigeria الفترة 1970- 2008

السنة	الوصول الصحة %	الوصول ماء %	بالغ أمي %	الوصول الصرف الصحي %	عند الولادة والحياة سنوات	نصيب الفرد دخل (\$)	معدل الوفيات صغار 1000/ سنة	تناول يوميًا سرعة حرارية للفرد
74-1970	-	-	89.7	-	43.2	350.0	-	-
79-1975	-	-	84.9	-	45.3	660	122	1962
84-1980	40.0	-	67.1	-	47.4	410	112	1903
89-1985	40.0	15.9	59.2	62.1	49.2	270	102	2291
95-1990	76.0	40.0	51.4	63.3	50.4	220	93.4	2656
1995		49.9	43.6	57.3	51.1	210	91.6	2802
1996		-	42.1	-	51.2	250	89.8	2772
1997		-	40.6	-	51.3	270	88	2779
1998		-	39.1	-	51.5	260	86.2	2828
1999		-	37.6	63.0	51.6	250	84.4	2833
2000		-	36.1	63.0	51.8	260	82.6	-
2005		-	34.7	-	51.9	290	75.1	-
2006		47.0	28.1	30.0	46.8	620	111.9	2654.7
2007			26.9		46.8	970	110.7	-
2008		-			-	1160		-

المصدر:

Mukaila, Ijaiya.A and al, Social Capital and Poverty Reduction in Nigeria: A Case Study of Minna Metropolis, Department of Entrepreneurship and Business Studies Federal University of Technology, Minna, Nigeria, Table3 , p 235

Minna, Nigeria, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 12 [Special Issue – June 2012] The Special Issue on Contemporary Research in Arts and Social Science © Centre for Promoting Ideas, USA, 229-236, p

African Development Bank, Economic and Social Statistics on Africa. African Development Report 2008/2009, OXFORD UNIVERSITY PRESS, Oxford New York, ISBN 978-0-19-954894-1, pp82-98

African Development Bank (2010) Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries 2010: ADB. African Development Report2010, Economic and Social Statistics Division Statistics Department African Development Bank Temporary Relocation Agency (TRA) BP 323, 1002 Tunis, Belvédère Tunis, Tunisia, Design/layout by Phoenix Design Aid, Printing by Scanprint, Denmark, ISO 14001 certified and EMAS-approved, Copyright © 2010 African Development Bank, ISSN 1563-437X

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية على Madagascar و خلاصة الدراسة على البانيا Albania

اولا: دراسة تجريبية لـ Fafchamps لبيان فاعلية الاجتماعي في مدغشقر.

بالموازاة مع ما تقدم نجد دراسة 1999 Minten and Fafchamps، مضمون الدراسة حول ربط الرأسمال الاجتماعي بالعمل الفلاحي والتجارة داخل التجمعات الزراعية في Madagascar، حسب مختلف الأنواع سواء الجملة أو التجزئة والتعاونيات وكذلك الحضري وفي المناطق النائية، والعمل التطبيقي يبيّن أثر الرأسمال الاجتماعي على تطور المبيعات وعلى القيمة المضافة، مع بيان دور الرأسمال الطبيعي المادي والبشري في العمليات، إن العوامل المختلفة للنجاح يطورها الحرفيين التجاريين الفلاحين أنفسهم، والشبكات إلى مدى بعيد هي عامل أكثر أهمية للتحويل، نجد الاستبانة والاستجاب تدل على أن 71 % منهم يقررون أن السمعة والشهرة والروابط هي "مهمة جدا"، وعمليا استعمال الحرفيين الفلاحين التجاريين لشبكة الروابط والعلاقات يكون بالواجهة لثلاثة عراقيل أولية:

1. تأسيسات الأسواق الفقيرة (الانخفاض الرسمي للانتماء 4% من المزارعين، تنفيذ العقد والتأمينات من المخاطر).

2. تكاليف البحث العالية (العرض، الطلب والخدمات التسويقية).

3. نقص المعلومة الضرورية وعدم تناسقها (صعوبة الاتصالات لقلة الاستفادة من الوسائل مثل التلفون والفاكس لتلقي المعلومة حول وضعية السوق، المصداقية والثقة لدى الموردين والزبائن المتعامل معهم والسعر والنوعية للمنتجات).

¹ Fafchamps.M and Minten.B," Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade"; Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven (K.U.Leuven), Kardinaal Mercierlaan 92, 3001 Heverlee (Leuven), Belgium, Department of Economics, Stanford University; currently at DECRG, MC3-535, the World Bank, 1818 .H .Street N.W., Washington DC, 20433 , March .1999, p.p. 7-14

الجدول 51 عوامل النجاح المهمة من منظور الحرفيين الناشطين

النسبة %	العوامل
السمعة والروابط الشخصية	
71	مهم جدا
85	مهم
95	قليل الأهمية
100	غير مهم
الوصول الى الدائن	
11	مهم جدا
30	مهم
61	قليل الأهمية
100	غير مهم
ضمان الدين	
3	مهم جدا
18	مهم
50	قليل الأهمية
100	غير مهم
معلومة سعر المشتريات	
30	مهم جدا
74	مهم
95	قليل الأهمية
100	غير مهم
معلومة سعر المبيعات	
35	مهم جدا
83	مهم
98	قليل الأهمية
100	غير مهم
تجهيزات النقل	
27	مهم جدا
51	مهم
68	قليل الأهمية
100	غير مهم
729	مجموع عدد الملاحظات

المصدر

Fafchamps.M and Minten.B,” Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade”; Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven (K.U.Leuven), Kardinaal Mercierlaan 92, 3001 Heverlee (Leuven), Belgium, Department of Economics, Stanford University; currently at DECRG, MC3-535, the World Bank, 1818 .H .Street N.W.,Washington DC, 20433 , March .1999, p. 2

الجدول 52 محددات القيمة المضافة ومجموع المبيعات، وتوجيه طرق التعامل

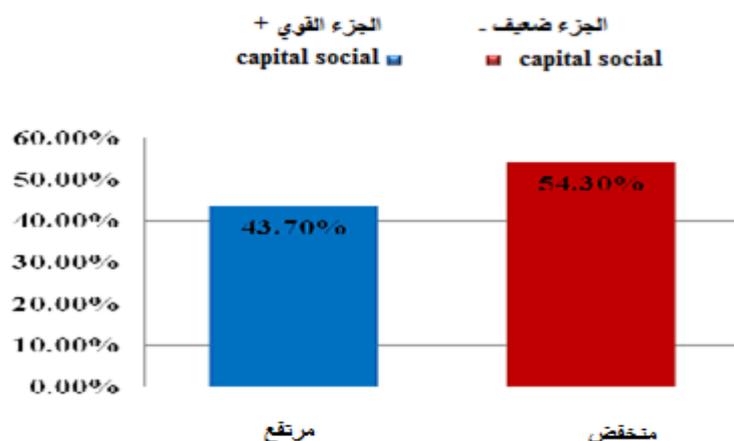
القيمة المضافة				مجموع المبيعات				الراسمال والتجهيز
regarded as endogenous (*)								
OLS		IV		OLS		IV		
Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	
0.249	6.890	0.302	3.278 (*)	0.217	7.207	0.326	3.944 (*)	راسمال متداول
0.678	2.694	0.655	2.137	0.917	4.480	1.028	3.797	الدمى المستبدلة
0.003	0.100	-0.014	-0.367	0.041	1.672	-0.001	-0.024	قيمة التجهيز
0.111	2.061	0.059	0.705	0.413	3.379	0.043	0.661	قدرة التخزين
-0.074	-0.293	-0.309	-0.934	-0.188	-0.962	-0.573	-2.232	عدد المركبات
0.220	1.321	0.222	0.610 (*)	0.273	1.995	0.648	1.987 (*)	استعمال الهاتف
قوة العمل والتسيير								
0.471	4.056	0.535	1.607 (*)	0.431	4.833	0.390	1.422 (*)	عمل الرجل شهر/سنة
-0.317	-1.466	-0.986	-1.607 (*)	-0.352	-2.009	-1.716	-3.139 (*)	% من العائلة اعضاء قوة العمل
0.009	0.042	-0.050	-0.226	0.115	0.772	-0.014	-0.080	نائب الحرفي لمدة محددة
0.437	2.527	0.410	1.730	0.503	3.732	0.519	2.660	نائب الحرفي للدورة طول السنة
0.021	1.157	0.001	0.065	0.019	1.271	0.003	0.156	سنوات الدراسة المالك/المسير
0.049	0.565	-0.038	-0.391	0.030	0.417	0.015	0.181	سنوات الخبرة في حرفة الفلاحة
-0.237	-1.749	-0.119	-0.746	-0.212	-1.892	-0.217	-1.560	التكلم بلغات اخرى
الراسمال الاجتماعي								
-0.194	-1.693	-0.139	-1.049	-0.258	-2.759	-0.222	-1.938	عدد العلاقات داخل حرفة الفلاحة
0.175	2.128	0.149	1.557	0.121	1.833	0.125	1.514	عدد الحرفيين المعروفين
0.187	1.811	0.190	1.678	0.285	3.426	0.231	2.403	عدد الاشخاص الذين بامكانهم المساعدة
0.206	2.570	0.067	0.612	0.050	0.765	-0.117	-1.242	عدد الموردين بمعرفة شخصية
-0.049	-0.673	-0.096	-1.125	0.082	1.400	0.029	0.400	عدد الزبائن بمعرفة شخصية
طريقة الصفقة لتعويض نقص المعلومة								
0.643	4.757	0.579	1.820 (*)	0.444	4.050	0.356	1.281 (*)	معلومة الاسعار من الزبائن والموردين
1.016	5.740	1.255	2.765 (*)	0.566	3.858	0.444	1.118 (*)	معلومة الاسعار من الارسلات
0.394	2.325	0.513	1.075 (*)	0.276	1.981	0.200	0.506 (*)	المجمع يعاين دائما نوعية الموردين
-0.287	-1.617	0.187	0.388 (*)	-0.171	-1.206	0.251	0.603 (*)	الزبائن دائما يعاينون نوعية الموردين.

طريقة الصفقة لمواجهة العجز في السوق								
0.474	1.924	0.760	1.099 (*)	0.377	1.847	0.710	1.170 (*)	حصة من المشتريات هي دين من الموردين حصة من المبيعات هي دين لدى الزبائن
0.911	2.774	0.738	1.114 (*)	0.443	1.658	0.640	1.079 (*)	
طريقة الصفقة لخفض تكاليف البحث العالية								
0.067	0.435	0.800	2.188 (*)	0.190	1.509	0.807	2.479 (*)	حصة من المشتريات تتم مع موردين موثوقين حصة من المبيعات تتم مع زبائن موثوقين
0.790	3.413	1.032	1.865 (*)	0.501	2.641	0.033	0.064 (*)	
-0.521	-3.494	-0.950	-2.736 (*)	-0.122	-1.002	-0.041	-0.136 (*)	المجمع دائما يدرج أوامر الموردين
631		617		683		668		مجموع الملاحظات
0.5619		0.5113		0.6241		0.5452		R-squared

المصدر:

Fafchamps.M and Minten.B,” Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade”; Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven (K.U.Leuven), Kardinaal Mercierlaan 92, 3001 Heverlee (Leuven), Belgium, Department of Economics, Stanford University; currently at DECRG, MC3-535, the World Bank, 1818 .H .Street N.W., Washington DC, 20433 , March .1999, p.38

الشكل 34 يوضح الثقة الشخصية والمؤسسية بين 2013 – 2012 في البانيا Albania



المصدر:

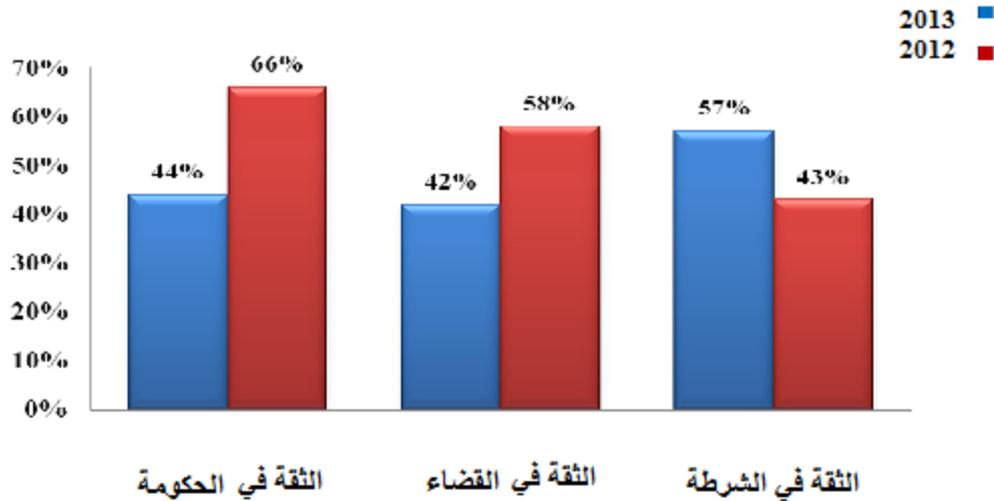
Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482, Figure 2, p476

نتائج المسح أظهرت انخفاض مستويات الثقة الشخصية والمؤسسية (الشكل)، بما في ذلك انعدام الثقة في القضاء والشرطة والسياسية والأحزاب والحكومة إذ تم فهم رأس المال الاجتماعي بأنه "التضحية الفردية المحرز في محاولة لتعزيز التعاون مع الآخرين"، يمكن للمرء أن يستنتج بسهولة أن الألبان ليسوا على استعداد أن يهجر المصالح الشخصية لأنهم يفهمون هذا التضحية "كما أن هناك اشتباه ضخم أنها لن تجد من المعاملة بالمثل هذا سلوك الإيثار في المستقبل. أن تكون ذات صلة وجود انخفاض الثقة إلى الظروف التاريخية. هيكل بيروقراطية الإدارة التي كانت موجودة في ألبانيا من أجل إدارة المستعمرات الشركات يمكن تلخيصها في شخصانية العلاقات السياسية والاقتصادية، تنظيم الحكومة، وحقوق الملكية محددة بشكل سيئ.

¹ Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482

الشكل 35 مستوى الثقة في الشرطة والقضاء والحكومة بين 2012 - 2013 في Albania

مستوى الثقة في الشرطة والقضاء والحكومة بين 2012 - 2013



المصدر

Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482,, Figure 3 p476

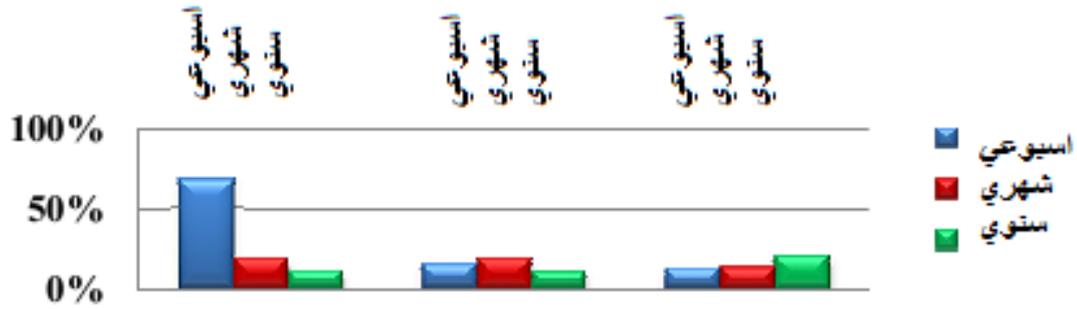
الشكل 36 نسبة الاحترام والحب للوالدين 2004 و2008 في Albania



المصدر

Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482,, Figure 4 p477

الشكل 37 معدل الوقت الذي يقضيه مع الأصدقاء والأسرة وغيرهم 2008 في Albania



المصدر

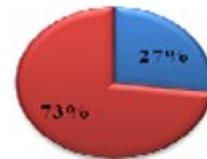
Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482, Figure 5.p478

الملاحظ ان الروابط الأسرية قوية، والتقليد للعيش مع أولياء الأمور والوزن من العائلة تبقى المسائل ذات الصلة في حياة الناس العناصر الرئيسية في تطوير الثقة الاجتماعية والسلطة المؤسسية على مر السنين . كما يمكن أن يلاحظ من نتائج الدراسة الألبان الاحترام والمحبة للأسرة استثنائية، في حين أنها تنفق الكثير من الوقت مع أفراد أسرهم والأغلبية الساحقة يعيش مع والديه، في ألبانيا لديك نظامين متوازيان، مع "نصف قطر الثقة" مختلفة : واحدة صالحة للأصدقاء المقربين والعائلة وأخرى لأشخاص آخرين وتسمى عموماً الآخرين.

الشكل 38 يبين مستوى الرأسمال الاجتماعي بين 2012 - 2013 في البانيا Albania

الجزء القوي +
capital social

الجزء ضعيف -
capital social



المصدر

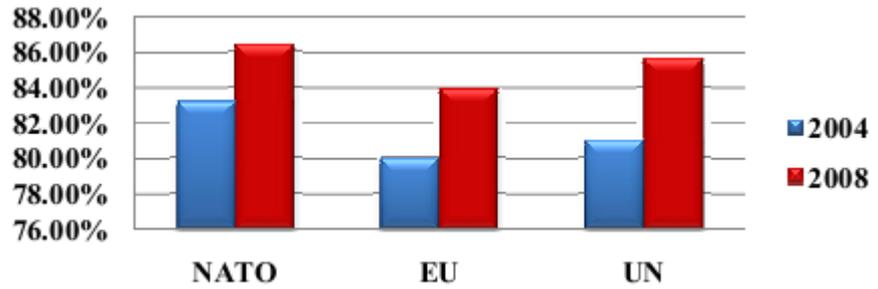
Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482, Figure 6.p478

نتيجة الدراسة على Albania:

إن رأسمال الاجتماعي (الشكل) يقيمون فقط في الأسرة ومجموعات من الأصدقاء". وليس الغرباء أو الآخرين وعدم الرغبة في التعامل مع الجمهور أو القضايا الجماعية من شأنه أن يؤدي إلى الفردية المفرطة. إنها الفكرة من وراء مفهوم "عائلي أخلاقي": يشعر الشخص يحدها من الناحية الأخلاقية فقط لأسرته، استبعاد أي احتمال التعاون المستمدة من التفاعلات الاجتماعية شخصية وتفويض العلاقات الاجتماعية، وبالتالي إمكانية إنشاء العلاقات الاقتصادية، ثم المؤسسات "أقل قدرة" (أو لديها طاقة أقل) من "الأسرة والأصدقاء".

ألبانيا يعرض مخاطر كبيرة ترتبط مع انخفاض تمثيل و الوساطة السياسية ومشاركة منخفضة من سكانها مع القضايا الجماعية، تقدم انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات ذات دلالة إحصائية العلاقات بشروط مجحفة للنشاط الاقتصادي في ألبانيا: "بوضوح، يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي بدون النمو الاقتصادي، والنمو المستدام هو مستحيل بدون أساس مؤسسي ديمقراطي متين".

الشكل 39 مستوى الثقة في البانيا اتجاه المؤسسات الدولية بين 2004 و 2008



المصدر

Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482., Figure 7.p479

خاتمة المبحث:

مثال قياس للثقة احد مؤشرات الراسمال الاجتماعي دوليا

اصبح هناك امكانية لقياس هذا النوع من المؤشرات وبيان دورها واثرها عمليا تطبيقيا

الجدول 53 نموذج تطبيقي حول دراسة الثقة مسح استبيان: 1995 - 1996 .world value study

- "بوجه عام هل يمكن لنا أن نضع الثقة في أكثر الناس أم لا؟ (الأكثرية هم مستحقين للثقة)"

الأعضاء OCDE			
35.3	Italie	65.3	Norvège
33.2	Belgique	59.7	Suède
31.8	Autriche	57.7	Danemark
31.0	Royaume unis	55.8	Pays bas
30.3	Corée	52.4	Canada
30.3	République tchèque	47.6	Finlande
29.8	Espagne	47.4	Irlande
28.1	Mexique	46.0	Japon
24.6	Hongrie	43.6	Islande
22.8	France	41.8	Allemagne
21.4	Portugal	41.0	Suisse
6.5	Turquie	39.9	Australie
		35.6	Etats unis
غير الأعضاء OCDE			
18.2	Afrique du sud	37.9	Inde
17.5	Argentine	21.9	Chili
2.8	Brésil	19.2	Nigeria

المصدر:

OCDE, "Du Bien Etre Des Nations: Le Role Du Capital Humain Et Social", 2.Rue.André – Pascal, 75775.Paris.Cedex.16, France, 2001, P.51

المبحث الثاني: اهم دراسات رأسمال الاجتماعي والمؤشرات القياسية دوليا

المطلب الاول: دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى MICRO / PERS

اولا: دراسات رأسمال الاجتماعي في دول متقدمة على المستوى MICRO / PERS الخاص.

الدراسة	التطبيق	موضوع الدراسة	قياس	النتائج
Carter and Maluccio (2003)	Households in KwaZulu-Natal South Africa	طول العمر للطفل	عدد التجمعات المشتركة في المجتمع. تفاعل عائد العائلة مع عائد المجتمع.	الراسمال الاجتماعي يساعد تحسين الوضعية الشخصية المتازمة اقتصاديا
Fafchamps and Minten (2002) .	Food traders in Madagascar	القيمة المضافة والمبيعات	عدد التجار المعروفين. عدد النسبة للحرفيين الفلاحيين، عدد التجار المحتمل للحرفيين.	عدد الحرفيين المعلومين والعدد المحتمل لغيرهم هو كافي الاشارة والاستجابة
Grootaert (2000)	Rural households in Indonesia	Per capita household expenditure	عدد العضوية في التجمعات. تنوع العضوية. عدد الجلسات الاجتماع لها. مؤشر المساهمة في صناعة القرارات. قياس المبالغ المساهم بها للتجمع. قياس الوقت الممنوح للتجمع. قياس التوجيه للمجتمع.	مؤشر الراسمال الاجتماعي يكفي للدلالة : عدد العضوية، التنوع الداخلي للتجمعات ومستوى المساهمة في صناعة القرارات لها اهمية قصوى.
Isham (2002)	Households in rural Tanzania	تبني تحسين السماد	قياسات على مستوى القرية للتجانس العرقي المتجانسة للتجمعات المنتمي اليها، مستويات المساهمة في صناعة القرارات لدى التجمعات ومدى اختلاف العيش بين المسؤولين عن التجمعات والاعضاء داخل القرية.	قياسات الراسمال الاجتماعي عموما توحى بتبني المشروع ما عدا بعض المناطق.

الدراسة	محل التطبيق	هدف الدراسة	قياسات الراسمال الاجتماعي	النتائج المقررة
Krishna (2001)	Villages in Rajasthan, India	تطور الكفاءة المتوافق مع عنصر الارض، تدنية الفقر والتشغيل	مسح قياسات المساهمة في حصة العمل المجموعة، التضامن، الثقة والتبادل	فعالية الراسمال الاجتماعي تتعلق بمقدرة رؤساء التجمعات وعلاقاتهم.
Krishna and Uphoff (1999)	Villages in Rajasthan, India	تأثر مستوى العمل الجماعي وعنصر الانتاج الارض	مؤشر الراسمال الاجتماعي يعتمد على الاسئلة حول مستوى العمل الجماعي بالقرية. نظام القرية. معنى الواجب بالقرية وغيرها.	مؤشر الراسمال الاجتماعي له دلالة قوية على التطور الجيد للعوائد.
Lee and Brinton (1996)	Graduates of elite colleges in South Korea	فرص التشغيل في المزارع الواسعة	الراسمال الاجتماعي الخاص (العائلة وروابط الصداقة..) والراسمال الاجتماعي لمؤسسات (علاقات داخل تجمعات الجامعية والمشاريع)	الراسمال الاجتماعي المؤسساتي له اهمية أولى من الخاص في تحديد فرص التشغيل.
Maluccio, Haddad, and May (2001)	Households in Kwazulu Natal Province, South Africa	حصة الراسمال للمصارف الكلية	مؤشر العضوية الشخصية في المجموعات: انعكاس العدد، الجنس المختلف غير التجانس والكفاءة والتي تعتمد على المسح الاستجابات على المستويات الاجتماعية وحسابها كمؤشرات كلية	قياسات احصائية الراسمال الاجتماعي الشخصي والعام لها دلالة مشتركة مع النفقات في 1998 دون 1993
Narayan and Pritchett (1999)	Households in rural Tanzania	حصة الراسمال للمصارف لدى التجمعات العائلية	مؤشرات الراسمال الاجتماعي لكل من التجمعات العائلية والقرى: المؤشرات تركز على العضوية في المجموعات، خصائص المجموعات، القيم والاستعدادات لديها	الراسمال الاجتماعي للقرية يتحكم في الراسمال الاجتماعي الشخصي
Palloni, Massey, et Al (2001)	Sibling pairs in Mexico	Migration to the United States	هجرة متقدمة لاحد الاقرباء	احتمال الاغتراب يزداد في حال اغتراب احد القريبين سابق فعلي

الدراسة	محل التطبيق	هدف الدراسة	قياسات الرأسمال الاجتماعي	النتائج المقررة
Pargal, Huq, and Gilligan (1999)	Households in Dhaka, Bangladesh	(VWSM) voluntary solid waste Management) انشاء تطوع واسع قوي لتسيير البرامج من طرف المتجاورين	قياسات الثقة ، التبادل واسهامات الجوار	مؤشر التبادل هو متنبئ احتمالي قوي أن المتجاورين لديهم (VWSM)
Varughese and Ostrom (2001)	Groups of forest users in Nepal	مستوى العمل الجماعي، ضبط استعمال الغابة وتقوية قيود الجني وغيرها	التجانس داخل المجموعة في الثروة، الطبقة المنغلقة، العرقية	ليس ضرورة الترابط بين التجانس والعلم الجماعي حيث المنشأة المشكلة لها تلك الأهمية

ثانيا : دراسات الرأسمال الاجتماعي على المستوى الجزئي PER / MICRO في دول OCDE

الدراسة	المصلحة	الاستهداف	قياسات الرأسمال الاجتماعي	النتائج المقررة
Costa and Kahn (b2003)	Union soldiers in the US Civil War	الكفاءة المتزايدة لتسارع الحرب في الفترات مع الترقيات، الفرار والتخلي.	تجانس الفرق مع احترام العرقية، الشغل والسن.	تجانس اكثر للفرق مشترك مع الترقيات اكثر ومع خفض معدلات الفرار والتخلي
Fernandez Castilla, and 2000Moore	Phone center employers	العوائد للاستثمار	استعمال الشبكات الاجتماعية للعاملين في صناعة مشاريع جديدة.	الاستثمار باستعمال عوائد المستخدمين تتوجه لتكون فعلا مربحة.
Frank and Yasumoto 1996	French financial elite; i.e. prominent individuals associated	التجارة الموزعة التعامل مع شخص آخر.	التبادل والثقة العاملين يضعونها في المجموعات القاعدية التي تعتمد على الروابط الصداقة، الثقة ، الانصاف مع غياب العمل التجاري العدائي، وتعويض ذلك يكون مرتفع بين الاعضاء ،	قاعدة التنبؤات مثبتة.

	والتبادل يعرف بالدعم الاعمال كالمساعدة لنفي خطر، والتعويضات تكون مرتفعة في المجموعات التحتية هاته.		with financial Institutions	
تغير النتائج وقياسات الرأسمال الاجتماعي كافية للإشارة مشتركة، بالموازاة كذلك مع مراقبة مجموع قياسات الرأسمال البشري	في الرأسمال الاجتماعي العائلي (حضور الوالد بالمنزل، توقعات الاولياء فيما يخص كفاءة المدارس وغيرها) اتصالات العنلية بالمجتمع (المحيط الديني، شبكة المساعدة ونوعية التجاور وغيرها).	التخرج من مدارس العليا، مجمع التسجيل في وحدات اقتصادية، اجتناب الإقامة ميلاد، اجتناب العمل الاجرامي،	Children of teenage mothers US	Furstenberg and Hughes 1995
قياسات الرأسمال الاجتماعي سواء المحلي أو موضع الولادة، توقع استعمال الائتمان الرسمي والاستثمار في المخزونات اعلى من النقود، والاثار قوية على الفقراء وخفض التعليم.	مساهمة الانتخاب، التبرع، مستوى الاقليم.	العمليات المالية كمثل الائتمان الرسمي وتصرفات استعمال المحفظة.	Households in Italy	Guiso, Sapienza, and Zingales (2002)
لكل من أصناف الرأسمال الاجتماعي تكفي للإشارة وتوقع النتائج المحصلة.	تواصل الاولياء مع الابناء، أدوار العائلة ودافعتها نحو المجاورين.	مستوى المكسب التعليمي، المنزلة المشغولة.	Teenagers in Toronto	Hagan, MacMillan, and Wheaton (1996)
التغيرات الاجتماعية تنبئ بال العنف والاجرام.	التغيرات الاجتماعية كمثل عنف المرشدين الناصحين، العنف الشبكات الاجتماعية.	تغير اشكال التصرفات الاجرامية.	Teenagers (Canada) (المراهقين)	Hagan and McCarthy (1995)
تحسين اثار الراسمال الاجتماعي على نتائج الطلبة الوسط والعلوي.	تفاعلات الاولياء مع التلاميذ ومع المدرسة.	الانجاز الاكاديمي للعلم، الانضباط، الدوام المدرسي.	Teenagers in US (المراهقين)	McNeal (1999)

الانغلاق الاجتماعي هو سلبى الاشتراك مع تقنيات تطوير النوعية، في تناقض مع التوقعات المعيارية للرأسمال الاجتماعي	الانغلاق الاجتماعي في مدرسة ما، انضمام الاولياء للمدارس، اطلاع الاولياء على الاصدقاء.	امتحان التقنيات في الرياضيات.	Teenagers in US (المراهقين)	Morgan and Sorenson (1999a)
عموما الرأسمال الاجتماعي العائلي مصدق عليه بواسطة إحصاء المؤشر.	قياسات متنوعة لتركيب العائلة: مستوى توظيف الاولياء الموارد الشخصية بمعنى تقديره	مؤشر سلوكيات مشاكل الاولاد.	Children in US	Parcel and Menaghan (1993)
تغير قياسات الراسمال الاجتماعي ترتبط مع النتائج النظرية المتوقعة.	التركيب العائلي ، عدد الاوقات غير الولد المدارس، الالتحاق بالمدارس العليا الكاثوليكية.	التداخل المنغلق للجيل، التفاعل الاب/الابن، المدارس التدرج العليا، التسجيل المقعد- ثانوي، تسجيل 4 سنوات مجمع - كلية.	Teenagers in US (المراهقين)	Sandefur, Meier, And Hernandez (1999)
تعدد المتغيرات المركبة ترتبط مع امتحان التقنيات.	قياسات التركيب (عدد المدارس المغيرة، التركيب العائلي)، والمتغيرات المجمع (تفاعلات الوالد والولد، المساهمة في الاعمال، عدد الاباء المعلومين).	الفعالية الاكاديمية المقاسة باختبار التقنيات.	Teenagers ((US (المراهقين)	Sun (1999)
الالتحاق بالمدرسة الكاثوليك، والتركيب العائلي لهما تنشيط إحصائي قوي الإشارة، بتخصص متناوب.	الراسمال الاجتماعي العائلي (تنسيقات مع الاولياء، كثافة التفاعلات مع الاولياء)، الراسمال الاجتماعي العام (الالتحاق بالمدرسة الكاثوليكية، عدد التغييرات في المدرسة، قياس التفاعلات الاولياء مع المدارس والاصدقاء).	إجهاض المدارس العليا.	Teenagers ((US (المراهقين)	Teachman, Paasch, and Carver (1997)

المطلب الثاني: دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى MACRO / PUB

اولا: امثلة دراسات المستوى الكلي MACRO / PUB للرأسمال الاجتماعي

الدراسة	المصلحة	الاستهداف	القياسات المطبقة	النتائج المقررة
Beugelsdijk and van Schalk 2001	European Regions	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات.	الثقة، مشاركة المجموعة.	مشاركة المجموعة تفسر الزيادة، وليس الثقة.
Easterly and Levine 1997	Nations	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات.	عدم التجانس العرقي، قياسه بواسطة اختلافات اللغات العرقية داخل الدولة.	زيادة Per capita ترتبط سلبا مع ختلاف اللغة العرقي غير المتجانس، وهذا تفسير مهم لل فقر في اقصى الصحراء الافريقية.
Goldin and Katz (1999)	Iowa Counties in 1915	المدارس العليا التطلعات.	حجم سكان الاحياء، كثافة المجموعات الدينية، نسبة السكان المولد الاصلي.	الاحياء الصغيرة تقود الى توسع التحاق مرتفع بالمدرسة، ارتباط ايجابي بباقي متغيرات الراسمال الاجتماعي.
Helliwell 1996	Asian Nations	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات.	المساهمة في التجمعات، الثقة.	قياسات الراسمال الاجتماعي تؤدي لاعتبار متدني للعوامل الاخري السابقة.
Zak and Knack (2001)	Nations	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات	الثقة	تقديرات الثقة تزداد بالنظر لعوامل اخرى كتل مراقبة الحقوق الخصوصية
Helliwell and Putnam (2000)	Regions in Italy	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات.	قياس المجتمع المدني (مؤشر التجمعات، قاري الجرائد، التصرف السياسي)، كفاءة الحكومة والمؤسسات والمواطنة.	لأجل مختلف القياسات، ارتفاع الراسمال الاجتماعي يرتبط مع زيادة النمو.
Knack and Keefer (1997)	Nations	حصة الرأسمال معدل الزيادة من المخرجات.	التعاون المدني (الاستلة حول التحايل الرسوم والضرائب) ، الثقة (الاشخاص وافقوا ان اكثر الناس يمكن الوثوق بهم)	قياسات الراسمال الاجتماعي يساعد في توقعات النمو.

الثقة عموماً كافية الإشارة إحصائياً.	الثقة.	فعالية الحكومة (مستوى الفساد..)، المشاركة السياسية وفي التجمعات، الفعالية الاجتماعية(نوعية البنية، وفيات الطفل ، مستوى التعليم ..)	Nations	La Porta et AL (1997)
قياسات الراسمال الاجتماعي تدل على ضعف بعيد الارتباط بين وفيات البيض والسود.	قياسات الثقة، التبادل ، مساهمة المجموعة.	معدلات الوفاة للأمراض الخاصة الاجمالية للمتجاورين واختلاف الجنس والمجموعات العرقية داخل المتجاورين جميعاً.	Chicago الجوار	Lochne, Kawach, Brennana nd Buka (2003)
الحريات المدنية والراسمال بينهما ترابط متبادل: عدد الحرف المتحدة، التجمعات الرياضية والتنظيمات الدينية ترتبط سلباً مع الديمقراطية، والباقي الترابط ايجابي.	عدد و صنف التنظيمات غير الحكومية بالدولة ، الثقة.	مؤشر الحريات المدنية.	Nations	Paxton (2002)
ارتفاع الراسمال الاجتماعي يرتبط ايجابياً مع علو المقاصد ومع انخفاض تبديد العوائد للتجمعات العائلية.	قياسات التركيب العائلي، الانجاز التعليمي، مساهمة الاجرام والقوة العاملة.	الاهداف ومعاملات تغير عوائد التجمعات العائلية المتألفة.	US states	Robison and Siles (1999)

ثانيا : دراسات تكوين وكثافة الراسمال الاجتماعي

الدراسة	مصلحة الدراسة	معيان القياس	نسبة المحددات	النتائج المقررة
Alesina and Ferrara La 2002	Adults in US البالغين الكبار	الثقة.	الخصائص المتنوعة الشخصية والعامية.	انخفاض مستويات الراسمال الاجتماعي للأشخاص يرتبط بالعضوية في المجموعات حيث لهم خبرة اللاعنف، تدني النجاح الاقتصادي، عدم التجانس الاجتماعي، خبرة الاجرام للفرد
Bianchi and Robinson ((1997	Pre-teenagers in California (ما قبل المراهقة)	الوقت الممضي في الدراسة واعمال اخرى كمشاهدة التلفاز.	التركيب العائلي، ميزات الاولياء، وحدات القوة العاملة للامهات.	ارتفاع الدراسة وانخفاض مشاهدة التلفاز فيما بين الاولاد النجباء في التعليم، الاولاد الذين لديهم امهات عاملة هم اقل مكوث امام التلفاز مقارنة بالآخرين.
Brehm and Rahn (1997)	Adults in US البالغين الكبار	المشاركة المدنية والثقة المدنية.	العلاقة المدلة بين الثقة والمشاركة، الايمان في المؤسسات، الحياة الكافية، الانتماء العرفي، الوحدات السوسيواقتصادية واخر.	المساهمة العالية تؤثر الثقة والتي ترتبط ايجابيا مع الوحدات الاقتصادية الاجتماعية والثقة في المؤسسات.
Charles and Kline (2002)	Adults in US البالغين	Carpooling ما يتعلق بالتجمع	المتجاورين العرقيين.	عدم التجانس العرقي يخفض من تكوين الراسمال الاجتماعي ثنائيات مثل البيض والسود، البيض والاسبانيين.
Costa and Kahn (a2003)	Adults in US البالغين	التطوع، الاجتماعية والعضوية غير الكنيسة.	الجنس والخصائص الاجتماعية (العوائد غير المتجانسة).	تدنية الراسمال الاجتماعي على المستوى الخارجي أن العمل التطوعي القوي يرتبط القوة العاملة المرتفعة المساهمة للمرأة، وتدني الراسمال الاجتماعي الداخلي حسب تردد العمل الاجتماعي وعدم التجانس العام

المشاركة الجماعية تساعد في تقدير مجال من المتغيرات المواطنية.	المشاركة الجماعية بالبيت.	المواطنة (الانتخاب، مساعد حل المشاكل، النخبة دراسية)	Adults in US البالغين	DiPasquae, Glaeser (1999)
الانتماء العرقي والديني والجنس لها اثر قليل على الثقة، الاشخاص الذين لديهم مجال واسع من الاتصالات التجارية يضعون ويستقبلون أكثر الثقة.	الانتماء العرقي والدين المتماثل، الجنس، اثار الشبكات.	الثقة في الروابط الحرفية والنشطة.	Traders in ,Benin Madagascar , and Malawi	Fafchamps (2003)
المنح للمجموعات النسائية اثار قليلة على قدرات وحجم المجموعات للمرأة، والمنح للتجمعات الحكومية للمدارس تزداد توفير الكتب الذي يرتبط بزيادة المساهمة الاولياء في تطوير المدارس، اضافة الاثار لاجاد موارد الكتب المدرسية.	اعتماد المالي للمجموعات، اعتماد المالي الكتب المدرسية، الاعتمادات	تجمعات النساء، حجم المجموعة، الانضمام، الوحدات المالية، مستوى التفاعلات مع باقي المجموعات والاشخاص، للمدارس والمساهمة في المشاريع التنموية المدرسية	Women's groups and school development projects in western Kenya	Gugerty and Kremer (2002)
الزمن ومساندة الاصدقاء تتنبىء بالمعونة السابقة، وليس من خلال الاتصالات النسبية	توفير سابق للدعم المالي والوقت من طرف الذين معهم اتصالات والاصدقاء الموافقين	الوصول للاسناد المالي للمتصلين والاصدقاء	Adults in US البالغين	Hofferth Boisjoly, and Duncan ((1999
التصنيع، اذا أي شيء يزداد كثافة التجمعات، المناطق المتجاورة خيرة سريعة في التصنيع ترفع الاخفاقات، يمكن الانطباق مع اخراج المهاجرين.	التصنيع المتسارع داخل المنطقة	كثافة التجمعات الاجتماعية.	Districts in Indonesia التنوع والتوزيع	Miguel, Gertler and Levine (2001)
عدم التجانس، متوسط العوائد الاحياء السكانية ترفع مستويات المساهمة المدنية، تدفقات للاحياء	مستويات الاحتياجات الاجتماعية والتدفقات المشتركة، وتنافسية	المساهمة المدنية المحلية. التجانس السكاني	Adults in US البالغين	Oliver ((1999

<p>الاقامة المستقرة والنسبية تعطي احتمالية التداخل للاجيال والتبادلات ، في حين المتجاورين لهم مزية منخفضة في ترقبات متابعة الاولاد.</p>	<p>تنوعات خصائص الجوار.</p>	<p>تداخل الاجيال المغلق، التبادلات الاجتماعية المتغيرة، حصة التطلعات لمراقبة الاجتماعية غير الرسمية.</p>	<p>Adults in Chicago البالغين</p>	<p>Sampson, Morenoff, and Earls (1999)</p>
<p>الاستقطاب الايديولوجي وتفاوت المداخل والثقافة السياسية هي اكثر أهمية، والمؤسسات السياسية تكشف عن تغيرات الثقة.</p>	<p>قياس المؤسسات السياسية ، الثقافة السياسية، تفاوت العوائد، الانقسامات العرقية، الاستقطاب الايديولوجي، مراقبة المميزات الشخصية.</p>	<p>الثقة في الحكومة المحلية.</p>	<p>Adults in US البالغين</p>	<p>Rahn and Rudolph (2002)</p>
<p>لم يتضح انخفاض قوي للراسمال الاجتماعي منذ 1970 داخل الولايات المتحدة.</p>	<p>الوقت.</p>	<p>الثقة، المساهمة في مختلف التجمعات.</p>	<p>Adults in US البالغين</p>	<p>Paxton ((1999</p>

المبحث الثالث: استعمالات الرأسمال الاجتماعي

المطلب الأول: الرأسمال الاجتماعي دوره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

إن النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والنتاج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة خاصة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في البنية التركيبية على المدى البعيد وتخضع لتطور جملة مؤشرات التنمية وتغييراتها جميعاً، كما يستخدم للإشارة لمختلف البلدان، وتقتضى تطويراً فعالاً وواعياً أي إجراء تغييرات أساسية، أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها، ويتضح مما سبق فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي أو المقصود، والذي لا يستدعي تغيير في آليات الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وهو يقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج، القرض، الدخل الوطني) وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة.

أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي بوضع الاستراتيجيات المقصودة بواسطة تدخل الحكومة، وبمقتضى الضرورة يتم تعديل الهيكل الاقتصادي للمجتمع بإعمال جميع المتغيرات المتدخلة في العملية، وعلى ذلك تصبح النتائج الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وإنما لابد من تتبع النتائج وأثرها على المجال الاجتماعي والاقتصادي وعلى رفاهية الجيل على المدى البعيد، وينطبق المفهوم على البلدان المتخلفة، وبالنظر للرأسمال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فإنه ذلك التعريف يتوسع لإضافة أبعاد جديدة، حيث "مفهوم التنمية المستدامة حالياً لها تحصيل معنى أكثر إتساعاً، والذي يفرض أن أهداف التطوير للفعالية الاقتصادية والثروة المادية يجب أن تأخذ حساب الانشغالات "preoccupations" الاجتماعية والبيئية (المحيطة) في إطار عام للعمل الحكومي"¹، وذلك على النحو التالي:

2. أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
3. أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
4. أن تتضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
5. أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
6. أن تلبى حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
7. أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

¹ OCDE. 2001. op. cit. p. 15

ويمكن اعتبار هذه الأبعاد هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم، وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها الجهاز حكومي ومشاركة المجتمع المدني فيها كطرف أساسي فيها، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، والاستثمار في الرأسمال الاجتماعي (الاستثمار في بناء الشبكات)¹ من طرف الهيئات المؤسسية المسؤولة والسياسية والقانونية هو أهم السياسات والاستراتيجيات التنموية التي لا بد من التركيز عليها وإعطائها الأولوية اللازمة وتطبيق البرامج المتوافقة مع المعطيات المتاحة على مستوى المجموعات داخل المجتمع المدني، خاصة أن "الرأسمال الاجتماعي يمكن توظيفه كبديل لـ... أو يكون تكميلي للموارد الأخرى...، يكون بديل بتوظيف المتعاملين شبكة الاتصالات لتعويض الافتقار الحادث في الرأسمال البشري والمالي بواسطة الاتصالات العالية، وفوق ذلك يكون تكميلي لباقي أشكال الرأسمال مثل تحسين الفعالية والكفاءة للرأسمال الاقتصادي من خلال خفض التكاليف في التعاملات"²، وعلى كل حال تأكد أن المجتمع المدني طرف أساسي في التنمية، ومن أجل التوسع أكثر في الموضوع نذكر أدوات الرأسمال الاجتماعي المهمة في هذا الجانب والمسطرة في الطرح النظري المتقدم لدينا والتي تخدم التنمية الاقتصادية على أوجه عملية متعددة، سواء المعايير الكمية منها أو النوعية:

- التعاون والعمل الجماعي
- توسيع الثقة والتبادل
- القواعد المشتركة وتسهيل العمليات والبحث – تكاليف الجهد والزمن
- المعلومة والاتصالات
- دور الشبكات: **Bonding; Bridging; Linking**
- الترابط الاجتماعي والاندماج
- توفير السلع العامة والخدمات القاعدية (التعليم / الصحة / الأمن..)
- دور الرأسمال الاجتماعي في صناعة الرأسمال البشري.
- الإنصاف والعدالة الاجتماعية والاقتصادية

¹ Adler.P.S and Kwon.S, op. cit. p.19

² Idem p.p. 22- 23

إن كل التعاملات سواء الخاصة والاجتماعية والاقتصادية وتقاسم السلطة والمشاركة السياسية تعتمد على الثقة، ومفهوم الشبكة هو مستقر في قلب تعريف الرأسمال الاجتماعي، والمؤسسات بدورها تستطيع وضع حصة من قواعد التعاون والثقة ظاهرة في الشبكات داخل وبين المؤسسات لأن هذه الأخيرة تسهل التعاون وتسمح بتدنيه تكاليف المعاملات من عمليات تصحيح واعتماد القواعد، والمعلومة غير الكافية وبيروقراطية معرقله، والعلاقات القائمة على الثقة بين الأعوان الاقتصاديين هي جزء من المزايا المقارنة بين المؤسسات الصناعية، الموردن والزبائن، الذين يستطيعون عقد العلاقات لمدى طويل لأجل التعاون والالتزام المتبادل حيث التعاملات تعتمد على الثقة وتكوين الشبكات، والشبكات داخل المؤسسات وقواعد التعاون يمكن لها أن تسهل العمل في جماعة وتقوي الفاعلية والنوعية وتحسين تدفق المعلومة والمعرفة، والملاحظ أن التعاون بين العمال وإدارة التوجيه سبب أساسي للتنافسية.

لذلك فإن دراسات الرأسمال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية قد توسعت بسرعة، بحيث طورت البحث في المفهوم وعالجت مختلف الرؤى النظرية المتابعة له، وقد وضع Woolcock أربع توجهات أو أطروحات نظرية (انظر الجدول 2) حول البحث في توظيف الرأسمال الاجتماعي لأجل التنمية الاقتصادية:

1. **النظرة الاجتماعية التنظيمية:** تخص المجتمع المدني و المجموعات الاجتماعية على المستوى المحلي، منها الجمعيات والنوادي والمجموعات المدنية وقياسها يكون بعدد وكثافة هذه المجموعات داخل المجتمع، وهي محفزة للبحث في دور الروابط الناشئة عنها في المساعدة وتسيير الأخطار والمشاكل الاجتماعية أي لها أهمية على المستوى الجزئي الأدنى (Portes and Landolt 1996) إذا كانت موجهة نحو خدمة الصالح العام وتسهيل العمليات لذلك نجاعتها مرتبطة بالعدد والكثافة.

2. **نظرية الشبكات:** هنا لدينا المستوى السفلي الأدنى MICRO والعلوي MACRO، أي دراسة أثر شبكة العلاقات والروابط بكل أنواعها أي العلاقات الأفقية الداخلية والعمودية الخارجية (Gittel and Vidal, 1998) بين الأشخاص وكذلك بين المجموعات والتنظيمات، حيث لدينا الروابط Bonding المتماثلة الأفقية بين الأشخاص المتجانسين والروابط الخارجية Bridging بين الأشخاص المختلفين الأخرى العمودية ذات السلطة، ونظرة الشبكات للرأسمال الاجتماعي ترتبط كثيرا بأعمال مجموعة من الاساتذة :

¹ Woolcock.M and Narayan.D, «Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy » , December. 1999, World Bank, p.14

Burt (1992, 1997, 1998), Portes , (Portes and Sensenbrenner 1993; Portes 1995, 1997,1998), Massey (Massey and Espinosa 1997; Massey 1998), and Fafchamps (Fafchamps and Minten 1999).

3. النظرة الخاصة بالمؤسسات (الهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية): إن الدراسات

تشير إلى أن التنظيمات والمجموعات الاجتماعية والشبكات هي بشكل واسع نتيجة لعمل المؤسسات السياسية والقانونية، والرأسمال الاجتماعي بالنسبة لهذه المؤسسات بمنظور عملي تطبيقي هو متغير تابع وبالنسبة للنظرة الأولى والثانية للرأسمال الاجتماعي هو متغير مستقل تحكم على مستواه هل جيد أم لا، هذه النظرة تبين أن القدرة القسوى لعمل المجموعات مرتبطة بنوعية المؤسسات المنظمة، والدلالة عليها تكون بمستوى الثقة العامة (الممكن قياسها بالعوائد الضريبية المرتبة بالنمو الاقتصادي)، والولايات والإدارات ترتبط بخصوصية الارتباطات الداخلية فيها والكفاءة والمصداقية والأعمال التفسيرية أمام المجتمع المدني، وهذه النظرة لها اثنان من مؤشرات الدلالة عليها وهي تحصيل نفس النتائج¹:

المقارنة الزمنية التاريخية (Theda Skocpol (1995, 1996) بحيث اذا كانت الولاية تقوم بسياسات اقتصادية تتماشى مع الاقتصاد الدولي المعاصر وتقدم المبررات النظرية العلمية واعمالها، قائمة على تصحيح الاخطاء ومتابعة الانجازات مع الزمن وليس رجوع العمل الحكومي الى الصفر من جديد، وبالعكس يرى Skocpol توسع نجاح وازدهار المجمع المدني يعتمد بالضرورة على الأعمال المحفزة له والمشجعة من طرف الولاية.

الجانب الثاني هو دراسة أثر الحكومة الدائمة و الأقسام الاجتماعية على الديمومة الاقتصادية داخل مجال الرأسمال الاجتماعي ، و (Knack and Keefer (1995, 1997) مهد الطريق للدراسة بوضع مجموعة لقياس نوعية المؤسسات والمرتبطة بمتغيرات الاستثمار الوكالات ومجموعات حقوق الإنسان ونجد من ذلك الثقة العامة، اللوائح القانونية، الحريات المدنية، البيروقراطية.

4. نظرة المشاركة الاجتماعية والعمل التكاملية: هذه النظرة تبحث فيما بين عمل المؤسسات الحكومية وبين عمل الشبكات داخل المجتمع المدني [البنية الاجتماعية]².

¹ Woolcock.M and Narayan.D, op cit

² OCDE. 2001. P.70

المطلب الثاني: تحديد المؤشرات القياسية المتدخلة في صياغة وتراكم الرأسمال الاجتماعي.

إن البحث المتواصل والعمل النظري والقياسي المتواصل في الموضوع أثمر تمهيد كمي لقياس الرأسمال الاجتماعي، حيث يقدم لنا 6 ستة مؤشرات مختارة ومنتخبة بعناية، وهي متوافقة مع الطرح النظري السابق معنا ومع العمل القياسي التجريبي كما تقدم قريبا¹:

1. المجموعات والشبكات	Groups and networks
2. الثقة والتضامن	Trust and solidarity
3. العمل الجماعي والتعاون	Collective action and cooperation
4. المعلومة والاتصالات	Information and communication
5. الترابط الاجتماعي والإندماج	Social cohesion and inclusion
6. مشاركة السلطة والعمل السياسي	The responsibility and political action

إن المؤشرات القياسية المسطرة حول الرأسمال الاجتماعي تم طرحها لدى هيئة البنك الدولي:

لتغطية "المسح القياسي المعياري الحالي – Living Standards Measurement Survey (LSMS)، ذلك من خلال تقديم سلسلة من الاستبيانات والأسئلة تخص كل مؤشر على حدى، وهي قابلة للنقاش والتصحيح والتعديل لمراعاة البيئة المكانية والزمانية، ومراعاة الترجمة إلى لغات بلد القياس (كما تم العمل بها في ألبانيا ونيجريا)² وهي مهمة تحتاج الى التدقيق، ومراعاة اختيار الأساليب والزمن اللازم، وتحديث النماذج (المسح والبيانات) عبر تعدد الإصدارات المهمة، والمؤشرات مبرهن على فعاليتها وجدارتها ونفعيتها كما تبين معنا في المبحث السابق، ومن جهة اخرى لابد من النظر إلى درجة الارتباط بين المؤشرات فيما بينها عند إجراء التحليل وتطورات قياس المؤشرات، بمعنى استخدام متعدد المتغيرات، ويبقى تطوير آليات المسح وجمع البيانات كصيغة أولية³ هو على شكل قائمة من الأسئلة والاستجابات حول كل مؤشر قياسي، والمسح المذكور يركز على ثلاثة قواعد أساسية تعكس صورة الرأسمال الاجتماعي ومضمونه وأثاره وهي العضوية في التجمعات والشبكات، الثقة وقواعد الترابط ثم

¹ Grootaert.CH And all, "Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire", the world bank washington, D.C.the international bank for reconstruction and development, The World.Bank 1818 h street, N.W.Washington, D.C.20433, Printed on recycled paper 12 3 4 05 04 03 copyright ©, U.S.A, 2004.

² Idem

³ Grootaert.CH And all, op. cit. p.p 25-49

العمل الجماعي كنتيجة محصلة، ودراسة مسح المؤشرات موجهة للاستعمال من طرف الباحثين، المقيمين، المشرّين للمشاريع والبرامج والذين يطورون البرامج والاستراتيجيات الناقصة بوضع الأدوات اللازمة لإجراءات القياس.

إن الرأسمال الاجتماعي عند التعرض لمفهومه ليس هو وحدة واحدة في تحديده بل متغير الاتجاهات المختلفة، في طبيعته واتصالاته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويتكرر مرارا معنا عناوين: المجموعات، الشبكات، القواعد، الثقة، المعلومة والمساهمة وغيرها والموظفة للانتفاع بها في العمليات الإنتاجية، إن تنوع اتجاهات الرأسمال الاجتماعي بالضرورة يدفع لتعدد مؤشرات القياسية والمسطرة تبعا لذلك، ومن جهة أخرى نعلم أن الرأسمال الاجتماعي يتوزع على مستويات الجزئي Micro، الكلي Macro والمتداخل بينهما Méso، ولذا المؤشرات نجدها تعكس أوجه متعددة منها التكوين الكلي للرأسمال الاجتماعي سواءا التركيبي(بناء المسار)، المعرفي الإدراكي(المحتوى)، الدور العملي الوظيفي ثم النتائج المحصلة بدلالة المؤشرات:

1. **المؤشر الأول المجموعات والشبكات:** هذا المؤشر هو أكثر ارتباطا بمفهوم الرأسمال

الاجتماعي من ناحية البناء التركيبي «البنية structural»، والاستفهام حوله يبحث في تعدد التجمعات وكثافتها، ومعدل العضوية فيها¹، وطبيعة هذه العضوية وكثافة المساهمة للأعضاء في الشبكات ومختلف أصناف التجمعات والتنظيمات²، والهيئات والعطايا الممنوحة والزمن المستغرق في عمل العضوية لدى التجمع، ومنهجية اختيار الرؤساء وتغييرات العضوية عبر الزمن، وتوسع الاتصالات مع باقي المجموعات «Bridging»، والكثافة ترجع إلى حجم العضوية وتعدد الروابط الداخلية «Bonding»، ومن بين الامثلة عن البيانات نأخذ مثلا³:

- متى ما كان هناك قرار يتخذ على مستوى التجمع، كيف يتم العمل حوله؟

- القرار يفرض من المستوى الخارجي.
- المسؤول يقرر ويبلغ باقي الاعضاء.
- المسؤول يسأل الاعضاء ماذا يفكرون ثم يتخذ القرارات.
- الاعضاء يدخلون في نقاش ويقررون جميعا.
- منهجية اخرى..

- كيف يتم اختيار المسؤولين؟

- من طرف شخص او وحدة خارجية.

¹ Grootaert.Ch And Bastelaer.Th.V, op cit p. 23

² Idem.

³ Ibid

- المسؤول يختار من يخلفه/تخلفه.
 - من طرف مجموعة مصغرة للاعضاء.
 - من طرف قرارا/انتخاب لكل الاعضاء.
- هل هذا التجمع يعمل او يتفاعل مع باقي المجموعات المتماثلة الاهداف داخل القرية/الجوار؟
- لا - نعم أحيانا. - نعم بكثرة.
- هل هذا التجمع يعمل او يتفاعل مع باقي المجموعات المتماثلة الاهداف خارج القرية/الجوار؟
- لا - نعم أحيانا. - نعم بكثرة.
- هل هذا التجمع يعمل او يتفاعل مع باقي المجموعات المختلفة الاهداف داخل القرية/الجوار؟
- لا - نعم، أحيانا. - نعم، بكثرة.
- هل هذا التجمع يعمل او يتفاعل مع باقي المجموعات المختلفة الاهداف خارج القرية/الجوار؟
- لا - نعم، أحيانا - نعم، بكثرة.
2. المؤشر الثاني الثقة والتضامن: يتعلق بتكوين الرأسمال الاجتماعي من ناحية المحتوى المعرفي الإدراكي، وتدور حول الملاحظات والمواقف الاجتماعية الشخصية نحو الآخرين أشخاص ومجموعات ومؤسسات، والمؤشر يبحث الثقة نحو المتجاورين¹، الخدمات المقدمة، وضعية الأجانب، وتغير العطايا عبر الزمن، ومؤشر الثقة من المفاهيم النوعية الصعبة القياس، خاصة ولدينا أنواع من الثقة: الثقة في الإدارات، الثقة في الأعضاء والقريبين ثم الثقة المتعلقة بالأنشطة التجارية والمعاملات، ومن أمثلة الاستجابات المقترحة لقياسه:
- عموما هل تستطيع قول أن أكثر الناس يكونوا موثوقين، أو أنك لا تستطيع الحذر كليتا في تعاملتك مع الآخرين؟
- أكثر الناس يمكن الوثوق فيهم.
 - لا تستطيع الحذر كليا.
- عموما ، هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية؟
- موافق بقوة.
 - موافق الى حد ما.
 - لا موافق ولا غير موافق.
 - غير موافق الى حد ما أو أخيرا غير موافق بقوة.
- الاكثرية من الناس في القرية / الجوار هم مستعدين للمساعدة اذا احتجت لها.
- في هذه القرية/الجوار الشخص منهم له ان يحذرك أو يكون كعامل ايجابي لك.

¹ Grootaert.Ch And Bastelaer.Th.V, op. cit.

3. **المؤشر الثالث العمل الجماعي والتعاون:** هو المؤشر الوظيفي العملي للرأسمال الاجتماعي، بمعنى إن كل من المؤشر التركيبي للمجموعات والشبكات ومؤشر المحتوى المعرفي للثقة والتضامن ومؤشر السلطة والمسؤولية (فرضية العمل الجماعي داخل المشاريع) وكلها لها اتصال بهذا المؤشر وخدمته، حيث يبحث إلى أي مدى يستمر وكيف يتم العمل الجماعي، وقابلية الشخص له والدخول في المشاريع الجماعية¹، والتجاوب مع الانتقاد، وثالثا صنف الأعمال المنفذة جماعيا، ونتائج التعدي وأثره الجماعي على العوائد والتوقعات بالموازاة مع المساهمة، جميعها تخضع للنقاش والمساءلة والاستجواب لأخذ البيانات اللازمة حول المعايير الاجتماعية/الاقتصادية[السوسيوإقتصادية]، وعموما الأعمال توحى أن الكثافة العالية للتجمعات و/أو المستويات العالية للثقة تنتج مستويات مكثفة من العمل الجماعي والتعاون، والقابلية لذلك وهذا مهم.

4. **المؤشر الرابع المعلومة والاتصال:** وهو كذلك مؤشر عملي للرأسمال الاجتماعي، يتمثل في الوصول إلى المعلومة وقنوات انتقالها ووسائل نقلها(المراكز الرسمية، الهاتف، الجرائد، المذياع والتلفزيون)، ودرجة البحث فيها، ويكشف الطرق والمقاصد، وعلى نحو متزايد يتم التركيز عليه لخدمة التجمعات الفقيرة ووجود الصوت القوي لهم داخل القضايا المتعلقة بالرفاهية، والاستفادة من المعلومة والاتصالات في ذلك لأجل معرفة مستويات السوق وترقية الخدمات العامة، والوصول للاتصالات البنيوية ما يدل على ترابط هذا المؤشر مع المؤشر الأول التركيبي، ومهم في عقد المقارنات بين التجمعات وقوة الشبكات وفعاليتها في توفير المعلومة وتحديثها على نطاق المجموعات، وكذلك مقارنة نموذج الجزء التركيبي للرأسمال الاجتماعي والمحتوى المعرفي الإدراكي فيه، والمؤشر يظهر الأهمية النسبية للمجموعات والشبكات كمصادر للمعلومة الضرورية مقارنة بالمصادر الشخصية كمثل الجرائد والتلفزيون، ومن ناحية أخرى نوعية المعلومة التي تخدم الرفاهية والمرتبطة بعمل الحكومة والأسواق، وإحداث العوائد ومظاهر الرفاهية غير المادية، ومن بين الإستجابات في هذا الجانب نجد:

¹ Grootaert.Ch And Bastelaer.Th.V, op cit

- ما هي أكثر ثلاثة مصادر للمعلومة حول ما تعمله الحكومة (التوسع في الفلاحة، التشغيل، المخطط العائلي ..)؟

- نسيباً تتأتى من الاصدقاء والمجاورين.
- الاعلانات المنشورة داخل التجمع.
- السوق والمتاجر المحلية.
- الجرائد الاجتماعية او المحلية.
- الجرائد الوطنية.
- المذياع.
- التلفزيون.
- المجموعات والتجمعات.
- العمل او التجارات المشتركة.
- التجمعات السياسية.
- المسؤولين في المجتمع.
- العون في الحكومة.
- NGOs التنظيمات غير الحكومية التطوعية.
- الانترنت.

- ما هي أكثر ثلاثة مصادر للمعلومة التي تخص السوق (المهن، أسعار السلع أو المحاصيل)؟

- نسيباً، الاصدقاء والمجاورين.
- الاعلانات المنشورة داخل التجمع.
- السوق والمتاجر المحلية.
- الجرائد الاجتماعية او المحلية.
- الجرائد الوطنية.
- المذياع.
- التلفزيون.
- المجموعات والتجمعات.
- العمل او التجارات المشتركة.
- التجمعات السياسية.
- المسؤولين في المجتمع.
- العون في الحكومة.
- NGOs التنظيمات غير الحكومية.
- الانترنت.

5. المؤشر الخامس الترابط الاجتماعي والاندماج: المؤشر يعكس لنا نتيجة وحصيلة لعمل الرأسمال الاجتماعي (مؤشر المحتوى والتركيب) وكذلك المؤشر يتناول المساحة العريضة (المجتمع المدني) لبيان موقع عمل الرأسمال الاجتماعي، حيث أن "المجتمعات" نفسها ليست وحدة متجانسة كليا بل نجد انقسامات واختلافات تؤدي إلى الصراعات، والبحث في هذه الجزئية هو تعريف طبيعة وتوسعات هذه الاختلافات الاجتماعية، والآليات التي تسير عليها، والبحث في المجموعات المقصية والمهمشة والمقصية اجتماعيا من الخدمات والحقوق العامة، الاندماج هو محصل نتيجة الاستفادة من خدمات التعليم، الصحة والعدالة والحفاظ على الحقوق وغيرها، وبالمقابل الإقصاء منها أسباب محققة ومؤدية للعنف والصراع، والجانب الايجابي لدينا أن مؤشر العمل الجماعي والتعاون يغذي الترابط الاجتماعي داخل المجتمع لوجود التفاعل الاجتماعي "sociabilité"، سواء اليومي والمتكرر بالأماكن العامة، كدلالة على قوة الرأسمال الاجتماعي في المجتمع وهو ضد التهميش، وهكذا المساهمات في الأنشطة المختلفة والمناسبات والزيارات الاجتماعية، والأسئلة الممسوحة في هذا المؤشر لدينا التركيز على نوعية الرأسمال الاجتماعي المتغلب داخل المجتمع إما bonding أو bridging للإشارة إلى الانقسامات الداخلية في المجتمع (بين مختلف الأصناف: الأغنياء والفقراء، الرجل والمرأة، الانتماء العرقي والطائفي وغيرها..). ودرجة الترابط الاجتماعي، وعلى العموم إن توسع الصراع والميل نحو الإجرام والعنف اجتماعيا في مجال واسع للمجتمع هو معيار لتدني الثقة أو تدني كفاءة الرأسمال الاجتماعي لحل الصراعات أو الاثنان معا.

- أي اثنان من الاختلافات أكثر عرضة سبب للمشاكل ؟

- الفروق في التعليم.
 - الفروق تعاونية الارض.
 - اختلافات ملكيات الثروة /الوسائل.
 - الاختلافات في الوحدات-الدرجة- الاجتماعية.
 - الفرق بين الرجل والمرأة.
 - الفرق بين الشباب وجيل الكبار.
 - الفرق بين الاقدمين والحديثي الإقامة.
 - الانضمامات للحزب السياسي.
 - الاختلاف في المعتقدات الدينية.
 - الاختلاف في الخلفية العرقية، اللغوية، الطائفية، الاقليمية، العائلية والقبلية.
 - اختلافات اخرى.
- هناك عرض مختلف في الخصائص بين الأشخاص المقيمين في نفس القرية/الجوار مثل:
- الاختلاف في الثروة، العوائد، المرتبة الاجتماعية، الخلفية العرقية، الطائفية والقبلية، وكذلك

يمكن اختلافات في الديانات أو الإيمان بالسياسات، أو يمكن الاختلافات المتصلة بالسنة والجنس، في أي عرض من الاختلافات المميزة تتميز قرينك/الجوار؟ استعمل النقاط الخمسة:

- توسع كبير جدا.
- توسع كبير.
- لا توسع كبير ولا قليل.
- توسع قليل.
- توسع قليل جدا.

- هل هناك مجموعات الأشخاص في القرية/الجوار الذين يحرمون عن، أو عدم الوصول إلى أي شيء من التالي؟ نعم - لا ونسبة المحرومين من هاته الخدمات.

- التعليم/المدارس.
- الخدمات الصحية/المستوصف.
- الماء.
- العدالة.
- النقل..

6. المؤشر السادس مشاركة السلطة والعمل السياسي: المؤشر هذا كذلك مثل السابق يمثل مساحة عريضة لبيان فاعلية عمل الرأسمال الاجتماعي، والنتيجة المحصلة على هذا المستوى(المجتمع الحكومي)، حيث أن الأشخاص في "السلطة" لهم أدوات القياس والمراقبة على مستوى أعلى للمؤسسات، والتي تؤثر مباشرة على الرفاهية، والبحث هنا يكشف المشاركة والفعالية للتأثير على الأحداث المحلية، والحصيلة السياسية، واتخاذ القرارات والتوجيه، المؤشر له اتصال بالحياة اليومية والوظائف فيها، بما يتحكم فيها من الجانب العلوي للسلطة واتخاذ القرارات المؤثرة، والمشاركة في ذلك له أهميته المنتظرة، والأساليب والطرق المنفذة في ذلك، ومن الأهداف صناعة مؤسسات لولاية أكثر تجاوب للطبقة الفقيرة والمحتاجة، إزالة الحواجز الاجتماعية وإعطاء الفرص والمناسبات، وتشارك السلطة يوسع منافع وقدرات المساهمة، التفاوض، التأثير والمراقبة، وهو بتدقيق أكثر يعرف كقابلية التدخل لدى المجتمع المدني في صناعة القرارات التي تؤثر يوميا على العمليات والوظائف التي بدورها تؤثر على سلوكيات الأشخاص، والمؤشر هذا له أهمية عظيمة داخل الرأسمال الاجتماعي، والتي تظهر من خلال وساطة أثره على باقي المؤشرات السابقة باستعمال آليات تشارك السلطة والعمل السياسي، وأما العمل السياسي هو نوع خاص من تشارك السلطة يدعم قابلية المشاركة في

صناعة القرارات من خلال مثلا عريضة النقاش المطروحة، حضور الاجتماعات العمومية، الاجتماع مع المسؤولين السياسيين، المشاركة في التظاهرات والحملات وإجراء الانتخاب الاختيارية، وعليه نستخلص أن المشاركة المدنية في التنمية مع الولاية المسؤولية تتصل بمؤشر المجموعات والعضوية وتتوافق معها نسبيا، والعمل السياسي المشار إليه وإلى بعض أدواته هو من إختصاص هذا المؤشر الأخير لأجل بيان مستوى المشاركة المدنية ومدى فعاليتها سياسيا، وثقافة المجتمع المدني في مشاركة السلطة، ومن نماذج الاستجابات نجد:

- في 12 شهر الماضية، كيف يتم عرض الأشخاص في القرية/الجوار مبادرتهم الجماعية في

إرفاق عريضة حكومية رسمية أو الزعماء السياسيين لشيء ما مريح للمجتمع؟

- ابدأ.
- نادرة.
- مرات قليلة [$5 \geq$].
- مرات عديدة [$5 >$].
- هل مجموع العريضة كانت ناجحة؟
- نعم كلها كانت ناجحة.
- أكثريتها كانت ناجحة.
- أكثريتها كانت غير ناجحة.
- لم تنجح ولا واحدة.

- في 12 شهر الماضي، هل فعلت أحد الأعمال التالية؟

- حضور القرية/الجوار جلسة لدى الجمعية، اجتماع عام او مجموعة نقاش
- لقاء مع سياسي، اتصال به/بها، او ارسال رسالة.
- المساهمة في احتجاج او مظاهرة.
- تنبيه الجرائد، المذيع او التلفزيون لمشكلة محلية.
- ابلاغ الشرطة او الهيئة حول مشكل محلي.

إن المؤشر الأخير للرأس المال الاجتماعي وهو مشاركة السلطة وتقاسمها والعمل السياسي من طرف المجتمع المدني ينقسم عمليا إلى قسمين كما بيّنه البحث، حيث جزء منه يهتم بالمشاركة المدنية في السلطة وإتخذ القرار والمساهمة في توجيه البرامج والاستراتيجيات التي يكون فيها المجتمع المدني طرفا مهم، وهو من هاته الناحية مرتبط إرتباط وثيق بالمؤشر الأول من حيث معدل العضوية وما يتعلق بها، والجزء الآخر منه هو متابعة المجتمع المدني للعمل السياسي وقابلية المشاركة فيه.

المطلب الثالث: الدور العملي والاهمية لمؤشرات القياسية للرأسمال الاجتماعي.
الجدول 54 الدور والاهمية للمؤشرات القياسية

المؤشرات	وضعية المؤشر بالنظر للرأسمال الاجتماعي	أهمية قياسه في تكوين للرأسمال الاجتماعي
المجموعات والشبكات	مؤشر تكويني	الكثافة والتراكم
الثقة والتضامن	مؤشر تكويني	التراكم والمستوى
العمل الجماعي والتعاون	مؤشر وظيفي عملي	بيان الدور العملي
المعلومة والاتصالات	مؤشر وظيفي عملي مع أنه أداة ووسيلة	بيان الدور العملي وإتاحة إمكانية المعلومة والاتصال
الترايط الاجتماعي والاندماج	مؤشر نتيجة العمل	النتائج المحصلة
مشاركة السلطة والعمل السياسي	مؤشر النتيجة و الفعالية	النتائج ودرجة الفعالية والكفاءة المحصلة

المصدر:

Grootaert.Ch, Narayan.D, Jones.V.N And Woolcock.M, "Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire", the international bank for reconstruction and development, the world bank.1818.h.street, n.w. Washington, d.c. 20433, u.s.a. Printed on recycled paper copyright, 2004

الفصل السادس

دراسة قياسية للرأسمال الاجتماعي ودوره في عملية
التنمية في دول MENA

2015 - 1990

الفصل السادس: دراسة قياسية للرأسمال الاجتماعي ودوره في عملية التنمية في دول MENA
1990 - 2015

مقدمة الفصل:

ان دراسة النموذج القياسي في الدراسة التطبيقية يكون وفق معطيات ما يعرف بمؤشر التقدم الاجتماعي¹ ، **The Social Progress Index SPI** الذي له 5 خصائص أساسية، والتي تتركب ابتداء من جهود مسبقة لأجل تصنيفه نحو قياس التنمية والرفاهية²:

1. يتعلق بالمعايير النوعية غير الكمية الاقتصادية خاصة.
2. يتعلق بالمعايير ذات العوائد والايردات خاصة.
3. يتألف من عدد واسع من المؤشرات المجتمعة في ترتيب التطور الاجتماعي
4. النموذج هو سياق قياسي يحقق العلاقة بين المؤشرات، المكونات والمعايير الفرعية
5. عرض موسع للمعايير ينشأ نموذج وثيق الصلة ويتناسب مع مستويات العوائد لدى الدول.

ان استعراض المؤشر في مكوناته نلاحظ انها تتفق كثيرا مع مؤشرا البنك الدولي التي تم استعراضها في الفصل السابق، ولأجل ان مؤشر التقدم الاجتماعي قدّم لنا احصائيات لمعدلات المحاور والمتغيرات الفرعية المكونة لها، سهل لنا امكانية قياس مؤشر الراسمال الاجتماعي بتعويضه بمؤشر التقدم الاجتماعي كما يأتي بيانه

¹ Biondi-M.B, Chairman, Social Progress Imperative, socialprogressimperative , 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, 2015 feedback@social-progress.org, @socprogress

Social Progress Imperative calculation based on data from:Times Higher Education World University Rankings:

<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking>

QS World University Rankings:

<http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=+country=+faculty=+stars=false+search=>

Academic Ranking of World Universities:

<http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html>

². Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress p12

المبحث الاول دراسة مختلف جوانب وارتباطات وقياسات مؤشر التقدم الاجتماعي SPI
المطلب الاول مكونات مؤشر الراسمال الاجتماعي
الجدول 55 : محاور SPI مؤشر التطور الاجتماعي والمتغيرات التابعة لكل محور

مكونات فرعية	مكونات رئيسية	محاور الراسمال الاجتماعي
نقص التغذية	التغذية والطب	محور الاحتياجات الانسانية
عجز عن الغذاء		
معدل وفيات امهات الولادة		
وفيات المواليد	الماء والصرف الصحي	
وفيات الامراض		
وصول الماء للحنفية		
وصول النائية لمصادر الماء	المأوى	
وصول مجاري الصرف الصحي سهولة		
وصول مسكن لائق للعيش		
وصول الكهرباء	سلامة الاشخاص	
نوعية عرض الكهرباء		
تلوث الهواء المنزلي		
معدل جرائم القتل		
مستوى العمل الاجرامي		
نظرة الاجرام		
الجرم السياسي		
وفيات مرور حوادث	الحقوق الشخصية	اتاحة الفرص للاندماج والمشاركة
الحقوق السياسية		
حقوق الكلام		
حرية التجمع ووضع الجمعيات		
حرية الحركة		
حقوق الملكية الخاصة	الحرية الشخصية والاختيار	
حرية اختيار في الحياة		
حرية التدين		
زواج مبكر/ تاخر		
منع الحمل		
الفساد	التسامح والاندماج	
التسامح مع المغتربين		
التعامل مع مثليي الجنس		
التسامح الديني		
السلم الاجتماعي		
التمييز والعنف ضد الاقليات	الوصول للتعليم المتقدم	
سنوات نهاية الدراسة		
متوسط سنوات دراسة الامهات		
عدم العدل في تحصيل الدراسة		
مرتبة الجامعة العامة		

معدل تعليم الراشدين	الوصول لقاعدة التعليم	ركائز اساسية للرفاهية
تسجيل ابتدائي تعليم		
تسجيل ثانوي تعليم ادنى/ اعلى		
تسجيل عادل بين الجنسين ثانوي	الوصول للمعلومة والاتصال	
مسجلين مبايل تليفون		
مستعملي الانترنت		
معدل حرية الصحافة	التطور الصحي	
امل العمر والحياة		
الوفيات المبكرة غير متصل بأسباب		
معدل البدء		
التلوث بالخارج خارج البت		
معدل الانتحار	استدامة النظام البيئي	
انبعاث غازات الاحتباس الحراري		
معدل سحب المياه من المصادر		
التنوع البيولوجي والاحياء		

المصدر

Biondi-M.B, Chairman, Social Progress Imperative, socialprogressimperative , 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, 2015 feedback@social-progress.org, @socprogress

Social Progress Imperative calculation based on data from:Times Higher Education World University Rankings:

<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking>

QS World University Rankings:

<http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=+country=+faculty=+stars=false+search=>

Academic Ranking of World Universities:

<http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html>

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress

الشكل 40 المؤشرات المشتركة (تحتها سطر) بين مؤشر التقدم الاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية:

الرؤساء الاجتماعي		
ركائز أساسية الرفاهية	اتاحة الفرص للاندماج والمشاركة	محور الاحتياجات الانسانية
الوصول لقاعدة اولية للتعليم	الحقوق الخاصة	التغذية والعناية الطبية
- معدل تعليم الراشدين - تسجيل ابتدائي تعليم - تسجيل ثانوي تعليم ادني / اعلى - تسجيل عادل للجنسين تعليم ثانوي	- حقوق العمل السياسي والمشاركة - حرية الكلام - حرية التجمع/عضوية الجمعيات - حرية الحركة والتنقل - حقوق الملكية الخاصة	- نقص التغذية - عجز عن الغذاء - معدل وفيات الامهات الحوامل - معدل ولادة جنين ميت - وفيات الاطفال - وفيات من عدوى الامراض
الوصول للمعلومة والاتصال	الحرية الشخصية والاختيار	الماء والصرف الصحي
- مسجلين موبايل تليفون - مستعملي الانترنت - معدل حرية الصحافة	- حرية الاختيارات الحياة الخاصة - حرية التدنن - حرية تأخير الزواج - رضى الطلب عن منع الحمل - الفساد	- وصول الماء للحنفية - وصول النائية لمصادر الماء المهيأة - سهولة وصول للصرف الصحي المهيأة
التطور الصحي	التسامح والاندماج	المأوى
- امل العمر والحياة - الوفيات المبكرة غير متصل بعوى - معدل البدانة / السمنة - التلوث خارج الاقامة - معدل الانتحار	- التسامح مع المغتربين - التعامل مع المثليين - التسامح الديني - السلم الاجتماعي - التمييز والعنف ضد الاقليات	- اتاحة مسكن لائق للعيش - وصول الكهرباء - نوعية عرض الكهرباء - تلوث الهواء المنزلي الاقامة
استدامة النظام البيئي	الوصول للتعليم المتقدم	سلامة الاشخاص
- انبعاث غازات الاحتباس الحراري - معدل سحب المياه من المصادر - التنوع البيولوجي والبيئي	- سنوات الدراسة النهائية - متوسط سنوات دراسة الامهات - عدم العدل في تحصيل الدراسة - مرتبة الجامعة العامة	- معدل جرائم القتل - مستوى العمل الاجرامي - النظرة الاجرامية - الاجرام السياسي - وفيات حوادث المرور

المصدر:

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress, Figure 1.4 P32

الشكل 41 المميزات الرئيسية لتصميم مؤشر التقدم الاجتماعي مقارنة بالمؤشرات الأخرى:

المؤشرات	مؤشرات الاجتماعية وبيئية فقط	النتائج فقط	قدرة العمل	صلة جميع الدول
Social Progress Index مؤشر التقدم الاجتماعي	✓	✓	✓	✓
Human Development index مؤشر التنمية البشرية		✓		
Millenium Development Goals الأهداف الإنمائية للألفية			✓	
Multidimensional Poverty Index مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	✓	✓	✓	
OECD Better Life Index مؤشر الحياة الأفضل		✓	✓	
Bhutan Gross National Happiness السعادة الإجمالي وطني Bhutan			✓	
Happy Planet Index مؤشر الكوكب السعيد	✓	✓		✓

المصدر:

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress, Figure 1.3 P30

الملاحظات:

1. مؤشر التقدم الاجتماعي هو مؤشر اجتماعي وبيئي، وبالتالي يؤكد دلالاته على راسمال الاجتماعي
2. مؤشر التنمية البشرية لا يشار اليه في مؤشرات الاجتماعية البيئية بينما يشار اليه في النتائج وهو ما يدعم النموذج الدراسي وهو محاولة اثبات الدور الايجابي للراسمال الاجتماعي في تحقيق النتائج والتحصيل.
3. مؤشر التقدم الاجتماعي يؤشر على جميع الدول مايتيح لنا امكانية المقارنة والقياس الدولي

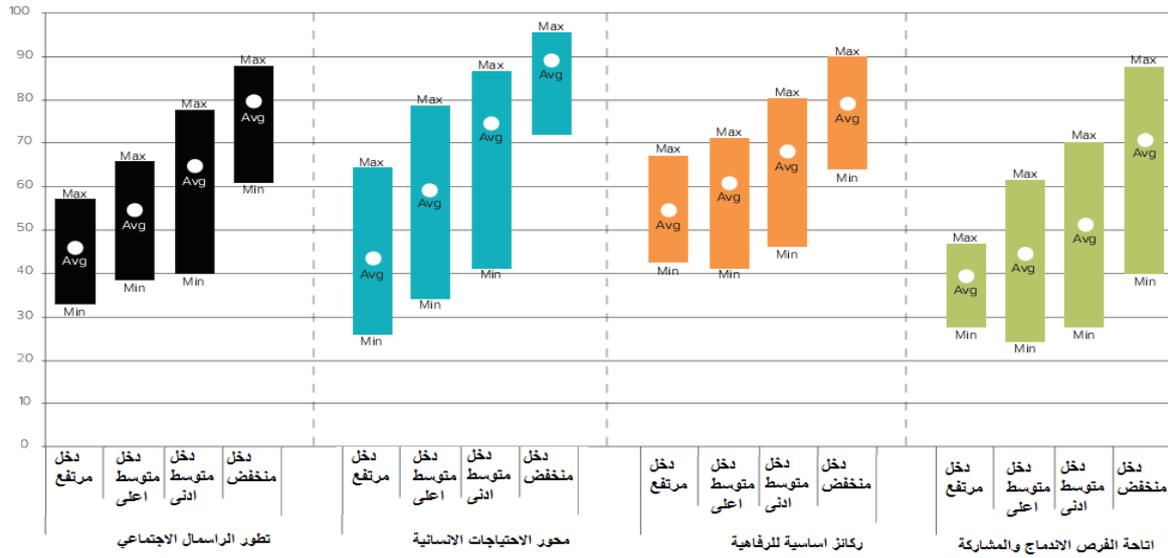
الجدول 56 مستويات نتائج القياس مؤشر التقدم الاجتماعي لـ Social Progress Index 2014

ترتيب	قيمة المؤشر	الدولة	تعادل القدرة الشرائية للفرد	ترتيب	قيمة المؤشر	الدولة	تعادل القدرة الشرائية للفرد	ترتيب	قيمة المؤشر	الدولة	تعادل القدرة الشرائية للفرد
1	88.24	New Zealand	25,857	40	70.66	Kuwait	40,102	92	57.34	Uzbekistan	3,095
2	88.19	Switzerland	39,293	41	70.61	Serbia	9,683	93	57.08	Kyrgyzstan	2,077
3	88.07	Iceland	33,880	42	70.59	Argentina	11,658	94	56.65	Iran	10,405
4	87.37	Netherlands	36,438	43	70.39	Jamaica	7,083	95	56.05	Tajikistan	1,920
5	87.12	Norway	47,547	44	70.24	Bulgaria	12,178	96	55.96	Ghana	1,764
6	87.08	Sweden	34,945	45	70.00	Malaysia	14,822	97	53.52	Senegal	1,671
7	86.95	Canada	35,936	46	69.97	Brazil	10,264	98	52.41	Laos	2,522
8	86.91	Finland	31,610	47	69.88	Tr. Tobago	23,260	99	52.04	Bangladesh	1,622
9	86.55	Denmark	32,363	48	69.13	Albania	8,123	100	51.89	Cambodia	2,150
10	86.10	Australia	35,669	49	68.33	Macedonia	9,323	101	51.58	Nepal	1,276
				50	68.15	Ecuador	8,443	102	50.24	India	3,341
11	85.11	Austria	36,200	51	67.72	Romania	11,444	103	50.20	Kenya	1,522
12	84.61	Germany	34,819	52	67.24	Colombia	9,143	104	49.88	Zambia	1,475
13	84.56	U.Kingdom	32,671	53	66.80	Montenegro	10,602	105	49.46	Rwanda	1,167
14	84.21	Japan	31,425	54	66.41	Mexico	13,067	106	49.11	Benin	1,364
15	84.05	Ireland	36,723	55	66.29	Peru	9,431	107	48.94	Lesotho	1,692
16	82.77	United States	45,336	56	65.86	Philippines	3,801	108	48.87	Swaziland	4,522
17	82.63	Belgium	32,639	57	65.60	Botswana	14,109	109	48.79	Malawi	660
18	81.65	Slovenia	24,483	58	65.20	Belarus	13,427	110	47.99	Congo of	3,815
19	81.28	Estonia	18,927	59	65.14	Thailand	8,463	111	47.75	Uganda	1,165
20	81.11	France	29,819	60	65.03	Armenia	7,374	112	47.33	BurkinaFaso	1,304
21	80.77	Spain	26,395	61	64.99	Bosnia.H	7,356	113	46.85	Mali	1,047
22	80.49	Portugal	21,032	62	64.91	Ukraine	6,394	114	46.06	Tanzania	1,380
23	80.41	Czech	23,815	63	64.70	El Salvador	6,125	115	45.95	Djibouti	2,051
24	78.93	Slovakia	21,175	64	64.62	Turkey	13,737	116	45.51	Cameroon	2,025
25	77.75	Costa Rica	11,156	65	64.38	Saudi Arabia	27,346	117	45.23	Mozambique	882
26	77.51	Uruguay	13,821	66	63.94	Georgia	5,086	118	44.84	Iraq	3,659
27	77.44	Poland	18,304	67	63.78	Venezuela	11,623	119	44.28	Madagascar	843
28	77.18	Korea	27,991	68	63.03	Dominican	8,794	120	44.02	Liberia	560
29	76.93	Italy	26,310	69	62.96	Sth.Africa	9,860	121	43.11	Mauritania	2,244
30	76.30	Chile	15,848	70	62.96	Tunisia	8,442	122	42.80	Togo	906
31	73.91	Latvia	15,826	71	62.90	Bolivia	4,552	123	42.65	Nigeria	2,335
32	73.87	Hungary	17,033	72	62.65	Paraguay	5,290	124	42.40	Pakistan	2,402
33	73.76	Lithuania	18,799	73	62.44	Azerbaijan	8,871				
34	73.68	Mauritius	13,056	74	62.33	Nicaragua	3,510	125	40.23	Yemen	2,145
35	73.43	Greece	20,922	75	61.92	Jordan	5,289	126	40.10	Niger	674
36	73.31	Croatia	16,005	76	61.37	Guatemala	4,397	127	39.93	Angola	5,262
37	72.92	U.A.Emirates	36,267	77	61.28	Honduras	3,657	128	38.45	Sudan	1,894
38	72.58	Panama	14,320	78	61.19	Namibia	6,520	129	37.41	Guinea	921
39	71.40	Israel	27,296	79	61.07	Cuba	n/a	130	37.33	Burundi	483
				80	60.79	Russia	15,177	131	34.17	C.African	943
				81	60.12	Moldova	2,951	132	32.60	Chad	1,870
				82	60.06	Guyana	2,930				
				83	60.05	Lebanon	12,592				
				84	59.97	Egypt	5,795				
				85	59.71	Sri Lanka	5,384				
				86	59.47	Kazakhstan	11,973				
				87	59.13	Algeria	7,400				
				88	58.98	Indonesia	4,272				
				89	58.97	Mongolia	4,708				
				90	58.67	China	7,958				
				91	58.01	Morocco	4,573				

المصدر:

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress, p15

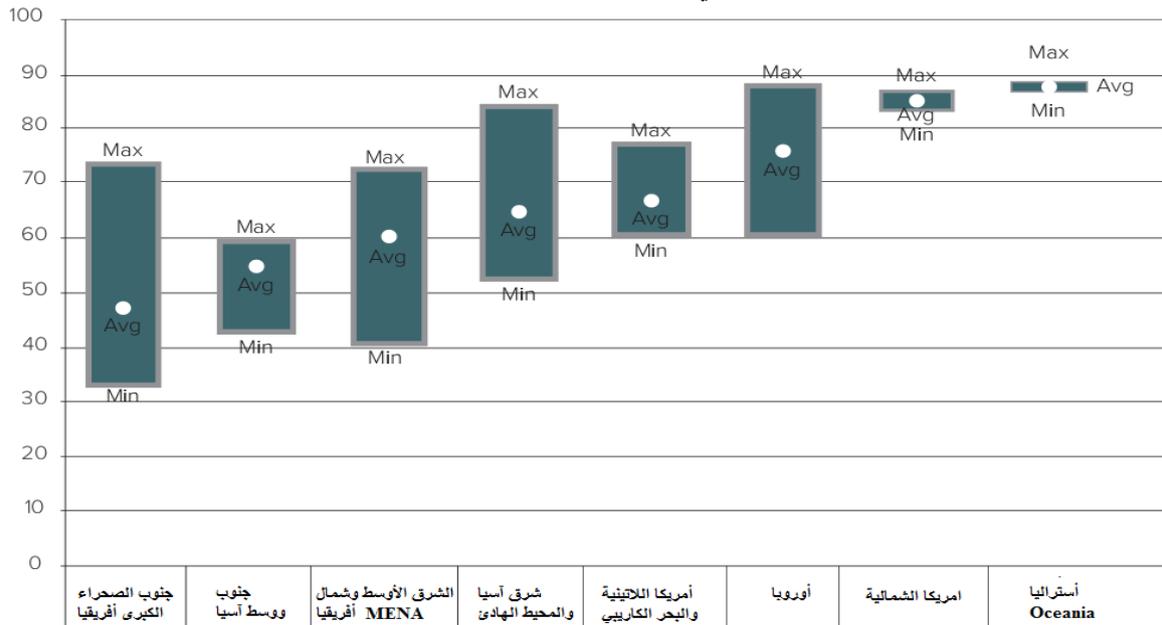
المطلب الثاني: قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي
الشكل 42 قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي ومحاوره المكونة له والمقارنة بينها



المصدر

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress, Figure 2.4 P54

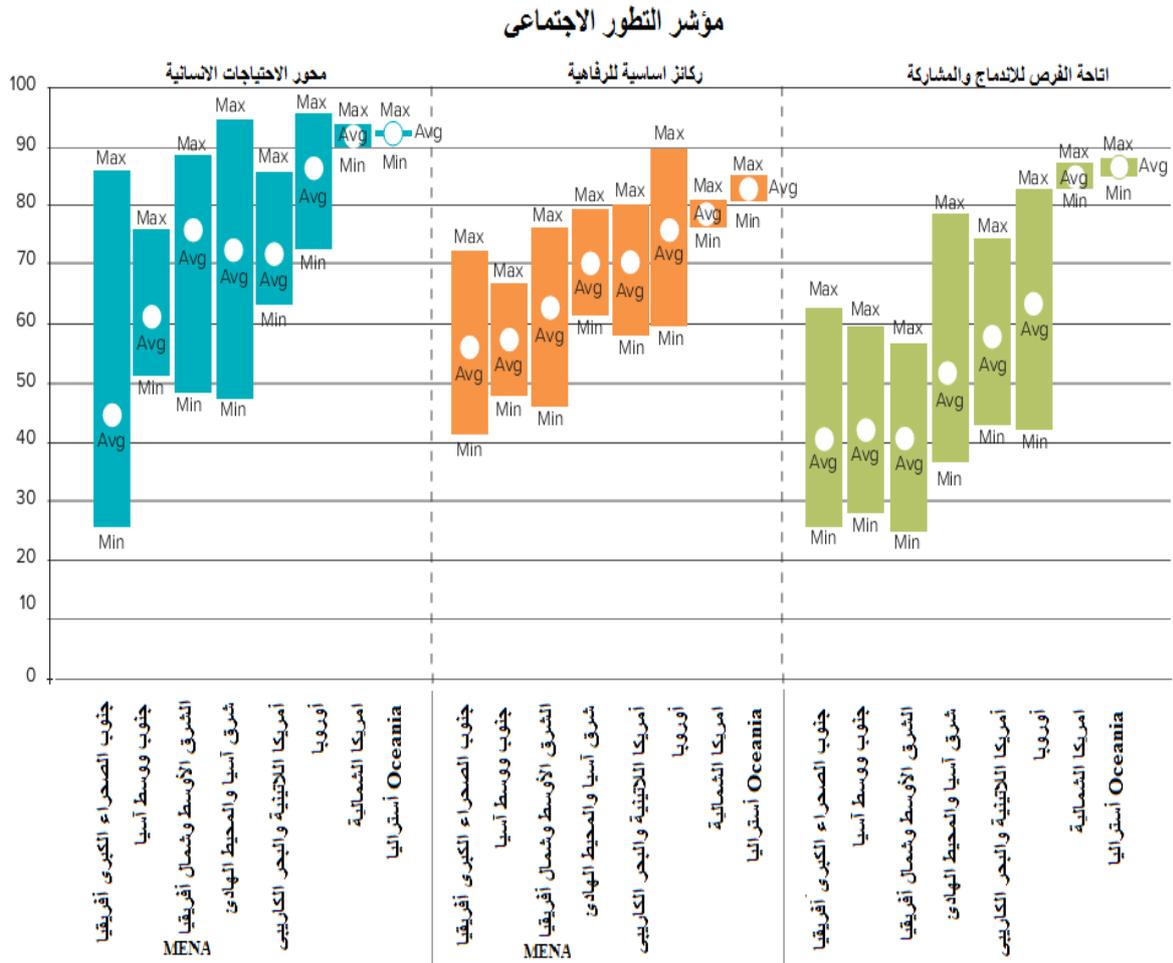
الشكل 43 مقارنة قياس المؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA مقارنة بالمجموعات الدولية والإقليمية



المصدر

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress Figure 2.1 P47

الشكل 44 يبين مقارنة تطور المحاور 3 لمؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA دوليا واقليميا



المصدر

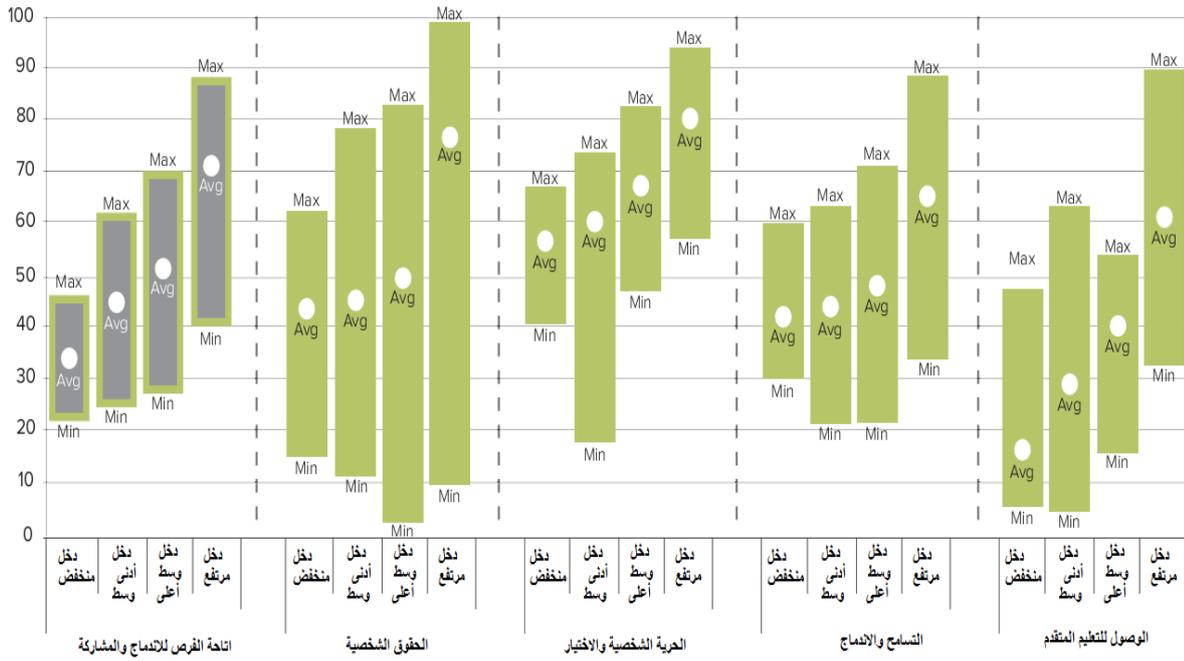
Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress Figure 2.1 P47

في الشكل تمثيل لأعلى قياس وادنى قياس والقيمة المتوسطة لكل مجموعة اقليمية، ومقارنة ذلك بين المجموعات الدولية المختارة في البيان، من اجل ذلك نلاحظ اتساع شريط القياس لـ MENA لمحور الاحتياجات الانسانية بين اعلى وادنى قياس له مقارنة بباقي المحاور لها، ولها قيمة معدل معتبرة بباقي المجموعات الاقليمية والدولية، بينما محور الفرص المتاحة للاندماج والمشاركة لـ MENA ضعيفة المستوى مقارنة بباقي المجموعات الاقليمية الدولية، بينما لديها مستوى محور ركائز اساسية للرفاهية تؤهلها للنجاح مقارنة بالمجموعات الاقليمية الدولية.

المطلب الثالث قياس محاور الراسمال الاجتماعي ومقارنة MENA

المحور الاول : محور اتاحة الفرص ومكوناته

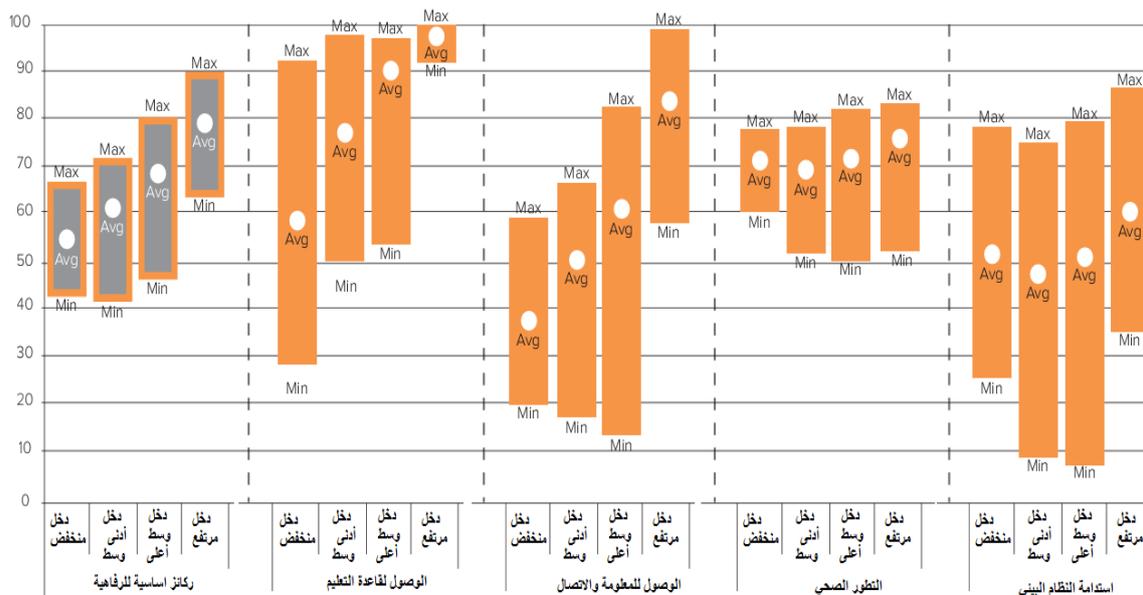
الشكل 45 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور اتاحة الفرص



المصدر

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress Figure 2.11 P 61

المحور الثاني محور الركائز الأساسية للتنمية الشكل 46 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الركائز الأساسية للتنمية



المصدر

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress Figure 2.9 P59

المحور الثالث: محور الاحتياجات الإنسانية الأساسية الشكل 47 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الاحتياجات الإنسانية الأساسية



المصدر

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress Figure 2.7 P57

المبحث الثاني: دراسة النموذج القياسي حول الراسمال الاجتماعي
المطلب الاول فرضيات الدراسة التطبيقية وتقديم النموذج
تعريف النموذج الدراسي:

1. النموذج الخطي¹: $HDI = P + SC + \varepsilon$ ، سواءا الخاص او العام بحيث:

HDI : مؤشر التنمية والرفاهية (يمثل النتائج والمحصلات).

P : مؤشر الالتزامات والواجبات المتحكمة، ناخذه العمل الحكومي العام.

SC : مؤشر الراسمال الاجتماعي

2. الراسمال الاج متغير خارجي² ، ومؤشر العمل الحكومي متغير خارجي، ومؤشر التنمية

والرفاهية متغير داخلي تابع.

فرضيات الدراسة التطبيقية

1. اهمية اشكالية البحث بحيث الهدف بحث الاثر الاجتماعي كمؤشر عام في تحقيق التنمية المعتمد

متغير مستقل في النموذج وكذلك العمل الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2. لاجل ذلك تم تفادي اعتماد المتغيرات الفرعية المكونة لكل مؤشر عام اجتماعي اقتصادي سياسي.

3. المتغيرات الفرعية المتفق عليها، تكون مترابطة فيما بينها، وبالتالي تؤثر على قوة الانحدار لدينا.

4. عدم ادخال متغيرات اقتصادية كمغيرات مستقلة الى جانب الراسمال الاجتماعي والعمل

الحكومي، لان اثرها واضح على التنمية الاقتصادية والرفاهية، بما لا شك فيه وانما المستهدف

بحث علاقة انحدارها على المؤشر الاجتماعي لذلك تم الاقتصار على مؤشر التنمية والرفاهية

البشرية HDI متغير تابع في النموذج، وعلاقته بالمدى الطويل الى جانب المؤشرين 1 و2

5. بما انه تم الاتفاق حول كفاءة المتغيرات الفرعية في تمثيل المؤشر المكونة له، سواءا كان

الراسمال الاجتماعي او العمل الحكومي - الحوكمة - ، كانت الاشكالية دراسة دور المؤشر في

احداث التنمية والرفاهية المستدامة، وليس الاقتصار على تكرار ما هو مقرر مسبقا من تخصيص

نموذج يبحث مدى اثر وفاعلية هذه المتغيرات الفرعية وكفائتها في تمثيل المؤشر المكونة له.

6. لان اثبات العلاقة الطردية بين الراسمال الاجتماعي ومكوناته، وبين العمل الحكومي ومكوناته

من متغيرات فرعية، اصبحت مقررة اكاديميا ومعتمدة في البحوث والدراسات، خاصة دراسات

واصدارات الهيئات والمنظمات الدولية.

¹ Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004 PP 45 - 32

² Idem Op Cit P 42

الصيغة العامة لنماذج بيانات بانل

$$y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2,\dots,T \quad \dots\dots(1)$$

بحيث ان:

T من سنة 1991 الى 2015

N 21 دولة من مجموعة MENA

1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2,\dots,T \quad \dots\dots(2)$$

2- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2,\dots,T$$

3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2,\dots,T$$

الخطوات المتبعة في الدراسة:

باستعمال برنامج EViews 8 تتم الدراسة وفق المراحل الآلية:

المرحلة الاولى: تقدير النموذج القياسي وتحديد نوع الانحدار

المرحلة الثانية: نماذج بانل والاستقرارية

لدراسة الاستقرارية في نماذج بانل بالنسبة لكل سلسلة بيانات زمنية فإننا نتحقق من وجود جذور الوحدة

(unit root) باستعمال عدة اختبارات وهي:

▪ اختبار Levin-Lin-Chu أو LLC

▪ اختبار Im-Pesaran-Shin أو IPS

▪ اختبار Maddala-Wu

▪ اختبار Breitung

▪ اختبار ADF/Fisher ,PP/Fisher

المرحلة الثالثة: نماذج بانل والتكامل المتزامن (المشترك)

لدراسة التكامل المتزامن في نماذج بانل للعلاقة طويلة المدى فإنه يتم إتباع الخطوات التالية:

1. دراسة استقرارية كل سلسلة واخذ السلاسل المستقرة من نفس الرتبة (متكاملة من نفس الرتبة

2. التحقق من التكامل المشترك باستعمال اختبارات، ويتم الحكم حسب نتيجة الأغلبية، وهي:

- اختبار Pedroni: ويتضمن 11 اختبار جزئي

- اختبار Kao

- اختبار Fisher .

المرحلة الرابعة: دراسة البواقي RESID

المرحلة الخامسة: اختبار السببية وفقا لـ Granger

المرحلة السادسة: نختبر العلاقة الانحدارية ما بين متغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية بطريقة

. cointegrated regression

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحديد نوع الانحدار

1. Pooled regression mode الانحدار التجميعي

Dependent Variable: HDI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/24/15 Time: 12:00				
Sample: 1991 2015				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 21				
Total panel (balanced) observations: 525				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.35356	2.359736	18.37221	0.0000
SCIAPRGRDEX	0.544579	0.035499	15.34076	0.0000
POLITICALGLOBALIZ	0.050630	0.030485	1.660837	0.0973
R-squared	0.315619	Mean dependent var		69.31259
Adjusted R-squared	0.312997	S.D. dependent var		14.73232
S.E. of regression	12.21098	Akaike info criterion		7.848246
Sum squared resid	77834.38	Schwarz criterion		7.872608
Log likelihood	-2057.165	Hannan-Quinn criter.		7.857786
F-statistic	120.3668	Durbin-Watson stat		0.234075
Prob(F-statistic)	0.000000			

2. Fixe effets or LSDV model التأثير الثابت

Dependent Variable: HDI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/24/15 Time: 12:04				
Sample: 1991 2015				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 21				
Total panel (balanced) observations: 525				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.44303	1.507803	35.44430	0.0000
SCIAPRGRDEX	0.125969	0.028440	4.429262	0.0000
POLITICALGLOBALIZ	0.177787	0.027777	6.400570	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.893705	Mean dependent var		69.31259
Adjusted R-squared	0.889047	S.D. dependent var		14.73232
S.E. of regression	4.907276	Akaike info criterion		6.062136
Sum squared resid	12088.84	Schwarz criterion		6.248914
Log likelihood	-1568.311	Hannan-Quinn criter.		6.135274
F-statistic	191.8512	Durbin-Watson stat		0.743818
Prob(F-statistic)	0.000000			

التاثير العشوائي Random effets model.3

Dependent Variable: HDI				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 08/24/15 Time: 12:10				
Sample: 1991 2015				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 21				
Total panel (balanced) observations: 525				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.43011	2.880157	18.55111	0.0000
SCIAPRGRDEX	0.139996	0.028023	4.995761	0.0000
POLITICALGLOBALIZ	0.168052	0.027280	6.160370	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			11.27546	0.8407
Idiosyncratic random			4.907276	0.1593
Weighted Statistics				
R-squared	0.184061	Mean dependent var		6.010485
Adjusted R-squared	0.180935	S.D. dependent var		5.460374
S.E. of regression	4.941759	Sum squared resid		12747.75
F-statistic	58.87698	Durbin-Watson stat		0.730193
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.130475	Mean dependent var		69.31259
Sum squared resid	98890.79	Durbin-Watson stat		0.201291

اختبار Test hausman الاختيار بين النموذجين الثاني والثالث fixe effets /random effets

H_0 null = random effets model

H_1 alt= fixe effets

إذا كانت ذات دلالة أي احتمال أقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية والا نقبلها

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.0093	2	9.361709	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.0039	0.000024	0.139996	0.125969	SCIAPRGRDEX
0.0628	0.000027	0.168052	0.177787	POLITICALGLOBALIZ
Cross-section random effects test equation:				

Dependent Variable: HDI Method: Panel Least Squares Date: 01/21/16 Time: 10:01 Sample: 1991 2015 Periods included: 25 Cross-sections included: 21 Total panel (balanced) observations: 525				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	35.44430	1.507803	53.44303	C
0.0000	4.429262	0.028440	0.125969	SCIAPRGRDEX
0.0000	6.400570	0.027777	0.177787	POLITICALGLOBALIZ
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
69.31259	Mean dependent var		0.893705	R-squared
14.73232	S.D. dependent var		0.889047	Adjusted R-squared
6.062136	Akaike info criterion		4.907276	S.E. of regression
6.248914	Schwarz criterion		12088.84	Sum squared resid
6.135274	Hannan-Quinn criter.		-1568.311	Log likelihood
0.743818	Durbin-Watson stat		191.8512	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

النتيجة: نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 اي نرفض random effets ونقبل fixe effets

تقدير نموذج الاثار الثابتة fixe effets باستعمال المتغيرات الدمية DUMMY

كتابة متغيرات الدمية = 20 متغيرة اي N-1

الفرضية العدمية H_0 : Pooled Regression Model اي كل متغيرات الدمية تكون = 0

الفرضية البديلة H_1 : Fixed effects model

Dependent Variable: HDI Method: Panel Least Squares Date: 01/20/16 Time: 18:09 Sample: 1991 2015 Periods included: 25 Cross-sections included: 21 Total panel (balanced) observations: 525 HDI=C(1)+C(2)*SCIAPRGRDEX+C(3)*POLITICALGLOBALIZ+C(4)*D2+C(5)*D3+C(6)*D4+C(7)*D5+C(8)*D6+C(9)*D7+C(10)*D8+C(11)*D9+C(12)*D10+C(13)*D11+C(14)*D12+C(15)*D13+C(16)*D14+C(17)*D15+C(18)*D16+C(19)*D17+C(20)*D18+C(21)*D19+C(22)*D20+C(23)*D21				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	23.52120	2.148412	50.53323	C(1)
0.0000	4.429262	0.028440	0.125969	C(2)
0.0000	6.400570	0.027777	0.177787	C(3)
0.0000	11.61888	1.784689	20.73609	C(4)
0.0000	-5.475259	1.408460	-7.711681	C(5)
0.0008	3.362249	1.655768	5.567103	C(6)
0.5225	-0.639920	1.504110	-0.962511	C(7)
0.0000	14.51830	1.555339	22.58088	C(8)
0.0140	2.465292	1.388773	3.423732	C(9)
0.0000	7.115330	1.912075	13.60505	C(10)

0.0000	4.802488	1.535268	7.373103	C(11)
0.0000	8.937007	1.542963	13.78947	C(12)
0.0000	-12.64821	1.623028	-20.52840	C(13)
0.0000	-8.537972	1.390407	-11.87126	C(14)
0.0000	4.474983	1.995608	8.930311	C(15)
0.0000	8.426033	1.918038	16.16145	C(16)
0.0000	4.657744	1.786380	8.320500	C(17)
0.0000	-14.72544	1.529017	-22.51545	C(18)
0.0097	2.595231	1.578588	4.096802	C(19)
0.4450	0.764412	1.390339	1.062791	C(20)
0.1192	1.560983	1.399469	2.184547	C(21)
0.0000	10.03235	1.757835	17.63521	C(22)
0.0000	-12.19957	1.702689	-20.77206	C(23)
69.31259	Mean dependent var	0.893705	R-squared	
14.73232	S.D. dependent var	0.889047	Adjusted R-squared	
6.062136	Akaike info criterion	4.907276	S.E. of regression	
6.248914	Schwarz criterion	12088.84	Sum squared resid	
6.135274	Hannan-Quinn criter.	-1568.311	Log likelihood	
0.743818	Durbin-Watson stat	191.8512	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

اختبار test wald لمتغيرات الدمية DUMMY
لاجل test wald نضع:

$c(4)=c(5)=c(6)=c(7)=c(8)=c(9)=c(10)=c(11)=c(12)=c(13)=c(14)=c(15)=c(16)=c(17)=c(18)=c(19)=c(20)=c(21)=c(22)=c(23)=0$

نتيجة test wald:

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(20, 502)	136.5071	F-statistic
0.0000	20	2730.142	Chi-square
Null Hypothesis: C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=C(18)=C(19)=C(20)=C(21)=C(22)=C(23)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
1.784689	20.73609	C(4)	
1.408460	-7.711681	C(5)	
1.655768	5.567103	C(6)	
1.504110	-0.962511	C(7)	
1.555339	22.58088	C(8)	
1.388773	3.423732	C(9)	
1.912075	13.60505	C(10)	
1.535268	7.373103	C(11)	
1.542963	13.78947	C(12)	
1.623028	-20.52840	C(13)	
1.390407	-11.87126	C(14)	
1.995608	8.930311	C(15)	
1.918038	16.16145	C(16)	
1.786380	8.320500	C(17)	
1.529017	-22.51545	C(18)	

1.578588	4.096802	C(19)
1.390339	1.062791	C(20)
1.399469	2.184547	C(21)
1.757835	17.63521	C(22)
1.702689	-20.77206	C(23)

Restrictions are linear in coefficients.

نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 اي قبول Fixed effects model
 حسب نتيجة Hausman Test و F-statistic لان الاحتمال اقل من 0.05
 يكون التأثير الثابت هو النموذج الأكثر ملائمة.

تقدير معاملات النموذج

Estimation Command:

LS

$$\text{HDI} = \text{C}(1) + \text{C}(2) * \text{SCIAPRGRDEX} + \text{C}(3) * \text{POLITICALGLOBALIZ} + \text{C}(4) * \text{D2} + \text{C}(5) * \text{D3} + \text{C}(6) * \text{D4} + \text{C}(7) * \text{D5} + \text{C}(8) * \text{D6} + \text{C}(9) * \text{D7} + \text{C}(10) * \text{D8} + \text{C}(11) * \text{D9} + \text{C}(12) * \text{D10} + \text{C}(13) * \text{D11} + \text{C}(14) * \text{D12} + \text{C}(15) * \text{D13} + \text{C}(16) * \text{D14} + \text{C}(17) * \text{D15} + \text{C}(18) * \text{D16} + \text{C}(19) * \text{D17} + \text{C}(20) * \text{D18} + \text{C}(21) * \text{D19} + \text{C}(22) * \text{D20} + \text{C}(23) * \text{D21}$$

Estimation Equation:

$$\text{HDI} = \text{C}(1) + \text{C}(2) * \text{SCIAPRGRDEX} + \text{C}(3) * \text{POLITICALGLOBALIZ} + \text{C}(4) * \text{D2} + \text{C}(5) * \text{D3} + \text{C}(6) * \text{D4} + \text{C}(7) * \text{D5} + \text{C}(8) * \text{D6} + \text{C}(9) * \text{D7} + \text{C}(10) * \text{D8} + \text{C}(11) * \text{D9} + \text{C}(12) * \text{D10} + \text{C}(13) * \text{D11} + \text{C}(14) * \text{D12} + \text{C}(15) * \text{D13} + \text{C}(16) * \text{D14} + \text{C}(17) * \text{D15} + \text{C}(18) * \text{D16} + \text{C}(19) * \text{D17} + \text{C}(20) * \text{D18} + \text{C}(21) * \text{D19} + \text{C}(22) * \text{D20} + \text{C}(23) * \text{D21}$$

Forecasting Equation:

$$\text{HDI} = \text{C}(1) + \text{C}(2) * \text{SCIAPRGRDEX} + \text{C}(3) * \text{POLITICALGLOBALIZ} + \text{C}(4) * \text{D2} + \text{C}(5) * \text{D3} + \text{C}(6) * \text{D4} + \text{C}(7) * \text{D5} + \text{C}(8) * \text{D6} + \text{C}(9) * \text{D7} + \text{C}(10) * \text{D8} + \text{C}(11) * \text{D9} + \text{C}(12) * \text{D10} + \text{C}(13) * \text{D11} + \text{C}(14) * \text{D12} + \text{C}(15) * \text{D13} + \text{C}(16) * \text{D14} + \text{C}(17) * \text{D15} + \text{C}(18) * \text{D16} + \text{C}(19) * \text{D17} + \text{C}(20) * \text{D18} + \text{C}(21) * \text{D19} + \text{C}(22) * \text{D20} + \text{C}(23) * \text{D21}$$

Substituted Coefficients:

$$\text{HDI} = 50.5332346211 + 0.125969023052 * \text{SCIAPRGRDEX} + 0.177787058525 * \text{POLITICALGLOBALIZ} + 20.7360864207 * \text{D2} - 7.71168107181 * \text{D3} + 5.56710326045 * \text{D4} - 0.962511010074 * \text{D5} + 22.5808789351 * \text{D6} + 3.42373202302 * \text{D7} + 13.6050470779 * \text{D8} + 7.3731034468 * \text{D9} + 13.789470653 * \text{D10} - 20.5284035619 * \text{D11} - 11.8712576537 * \text{D12} + 8.93031064983 * \text{D13} + 16.1614536339 * \text{D14} + 8.32049965907 * \text{D15} - 22.5154456793 * \text{D16} + 4.09680161156 * \text{D17} + 1.06279110328 * \text{D18} + 2.18454733691 * \text{D19} + 17.6352098982 * \text{D20} - 20.7720624914 * \text{D21}$$

دراسة الاستقرارية:

انواع الاختبارات المطبقة:

Levin lin and chu (2002)

الفرضية العدمية H_0 : البيانات لها جذر الوحدة = غير مستقرة، يفترض عملية جذر الوحدة المشتركة)
الفرضية البديلة H_1 : ليس لها جذر وحدة = مستقرة

Breitung 2000

الفرضية العدمية H_0 : البيانات لها جذر الوحدة = غير مستقرة (يفترض عملية جذر الوحدة المشتركة)
الفرضية البديلة H_1 : ليس لها جذر وحدة = مستقرة

Im, pesaran and shin 2003

الفرضية العدمية H_0 : البيانات لها جذر الوحدة = غير مستقرة يفترض عملية جذر الوحدة الفردية)
الفرضية البديلة H_1 : ليس لها جذر وحدة = مستقرة

Fisher type test using ADF and PP test (maddala and wu 1999 and choi 2001)

الفرضية العدمية H_0 : البيانات لها جذر الوحدة = غير مستقرة (يفترض عملية جذر الوحدة المشتركة)
الفرضية البديلة H_1 : ليس لها جذر وحدة = مستقرة

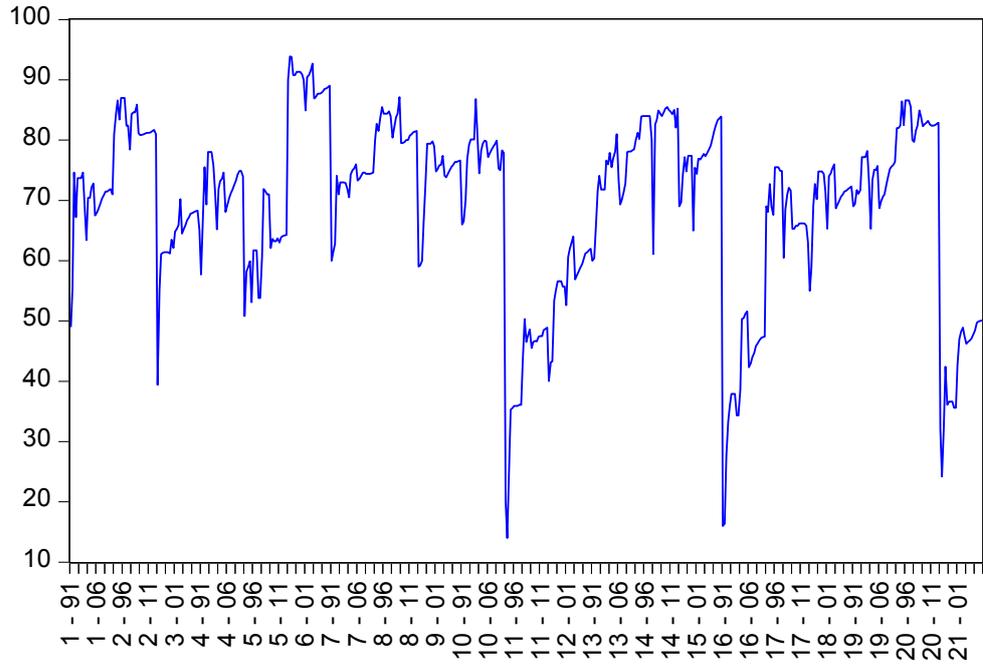
ضابط تفسير النتائج والقرار:

لدينا أخذ القرار يكون في حال الاحتمال اكبر من 0.05 نقبل العدمية ونرفض البديلة وفي حال الاحتمال اصغر من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة، ثم لدينا فيما ياتي انواع احتمال معاينة المذكورة، تاتي كل مرة حسب كل اعتبار من الثلاثة، وعليه نأخذ الاغلبية المعنوية من بين هذه الانواع للاحتمال، ثم في الاخير قرار حسب اكثر الاعتبارات ذات دلالة معنوية من بين الثلاثة اعتبارات لكل متغير ندرس استقراريته، واذا كانت غير مستقرة ننتقل للاختلاف اول 1st difference ، واذا كان غير مستقر ننتقل للاختلاف الثاني 2nd difference.

دراسة الاستقرارية للمتغير التابع: HDI

الملاحظة البيانية:

HDI



معينة الاستقرارية لمؤشر HDI عند المستوى level

اولا: اعتبار المقطعية Individual effects

Panel unit root test: Summary				
Series: HDI				
Date: 08/23/15 Time: 12:45				
Sample: 1991 2015				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.54219	0.0000	21	498
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.29181	0.0000	21	498
ADF - Fisher Chi-square	162.624	0.0000	21	498
PP - Fisher Chi-square	191.656	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual effects, individual linear trends

Panel unit root test: Summary					
Series: HDI					
Date: 08/23/15 Time: 15:21					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-6.70789	0.0000	21	489
	Breitung t-stat	-2.26749	0.0117	21	468
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.91930	0.0000	21	489
	ADF - Fisher Chi-square	140.787	0.0000	21	489
	PP - Fisher Chi-square	154.981	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

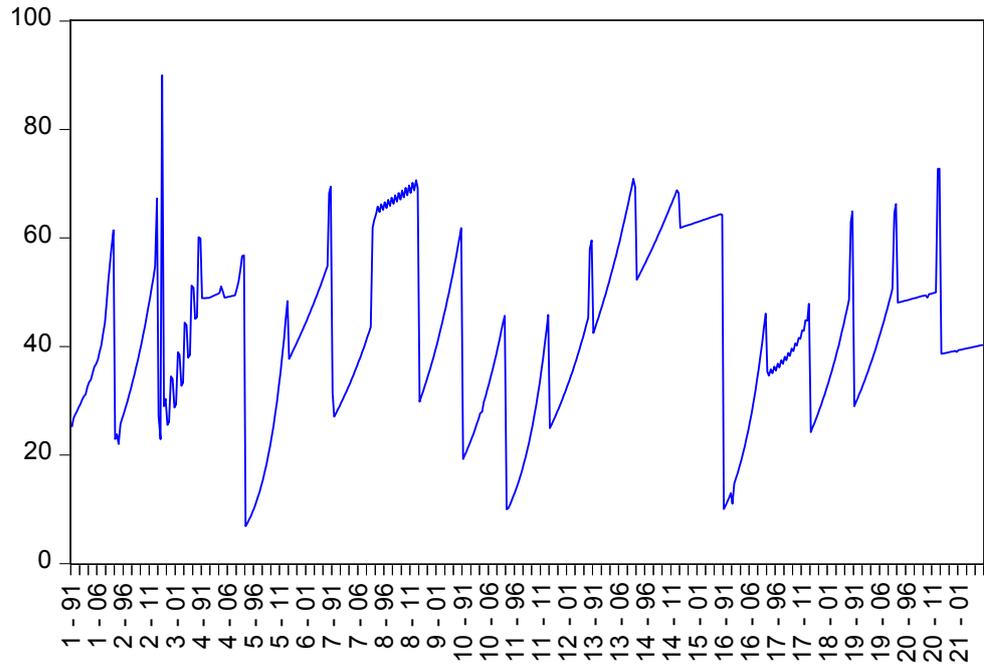
Panel unit root test: Summary					
Series: HDI					
Date: 01/21/16 Time: 22:22					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: None					
User-specified lags: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Balanced observations for each test					
	Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	483	21	0.8889	1.22058	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	483	21	1.0000	11.7412	ADF - Fisher Chi-square
	504	21	1.0000	9.21846	PP - Fisher Chi-square
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

النتيجة:

مؤشر HDI مستقرة حسب اغلبيه النتائج ذات الدلالة المعنوية للاختبارات المذكورة حسب الاعتبارين الاول والثاني، ماعدا الثالث الاخير

دراسة الاستقرارية للمتغير المستقل الراسمال الاجتماعي sc
العرض البياني

SCIAPGRDEX



معاينة الاستقرارية لمؤشر التقدم الاجتماعي عند المستوى level
اولا: اعتبار المقطعية Individual effects

Panel unit root test: Summary					
Series: SCIAPGRDEX					
Date: 08/23/15 Time: 15:08					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	56.3410	1.0000	21	478
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	67.8682	1.0000	21	478
	ADF - Fisher Chi-square	6.31651	1.0000	21	478
	PP - Fisher Chi-square	18.3630	0.9994	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

ثانياً: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual effects, individual linear trends

Panel unit root test: Summary					
Series: SCIAPRGRDEX					
Date: 08/23/15 Time: 15:39					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	14.8528	1.0000	21	476
	Breitung t-stat	8.62346	1.0000	21	455
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	14.1422	1.0000	21	476
	ADF - Fisher Chi-square	71.4682	0.0031	21	476
	PP - Fisher Chi-square	289.913	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

ثالثاً: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

Panel unit root test: Summary					
Series: SCIAPRGRDEX					
Date: 08/23/15 Time: 15:40					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: None					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	45.8668	1.0000	21	481
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	ADF - Fisher Chi-square	19.1658	0.9990	21	481
	PP - Fisher Chi-square	1.29925	1.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

النتيجة:

النتائج تدل على عدم الاستقرار نظراً لقبول الفرضية العدمية لأن اقلية الاحتمالات تفوق 0.05 في الحالات الثلاثة، خاصة في الاعتبار الاول والثالث، اما الاعتبار الثاني تتحقق الاستقرار فقط مع ADF - Fisher Chi-square و PP - Fisher Chi-square ، وعليه لا بد من ان يحول الى درجة اول اختلاف 1st difference وبحث الاستقرار من جديد، وندرس النتائج.

اعادة معاينة الاستقرارية لمؤشر التقدم الاجتماعي عند درجة اول اختلاف 1st difference

اولا: اعتبار المقطعية **Individual effects**

Panel unit root test: Summary					
Series: D(SCIAPRGRDEX)					
Date: 08/23/15 Time: 15:52					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	35.3206	1.0000	21	456
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	3.70360	0.9999	21	456
	ADF - Fisher Chi-square	76.3291	0.0009	21	456
	PP - Fisher Chi-square	725.408	0.0000	21	483
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

نلاحظ: تحقق الاستقرارية وفق معاينة ADF - Fisher Chi-square و PP - Fisher Chi-square

ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه **Individual effects, individual linear trends**

Panel unit root test: Summary					
Series: D(SCIAPRGRDEX)					
Date: 08/23/15 Time: 14:57					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-1095.44	0.0000	21	460
	Breitung t-stat	5.46322	1.0000	21	439
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-715.737	0.0000	21	460
	ADF - Fisher Chi-square	366.048	0.0000	21	460
	PP - Fisher Chi-square	1669.67	0.0000	21	483
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

نلاحظ تحقق الاستقرارية لكل ما عدا Breitung t-stat

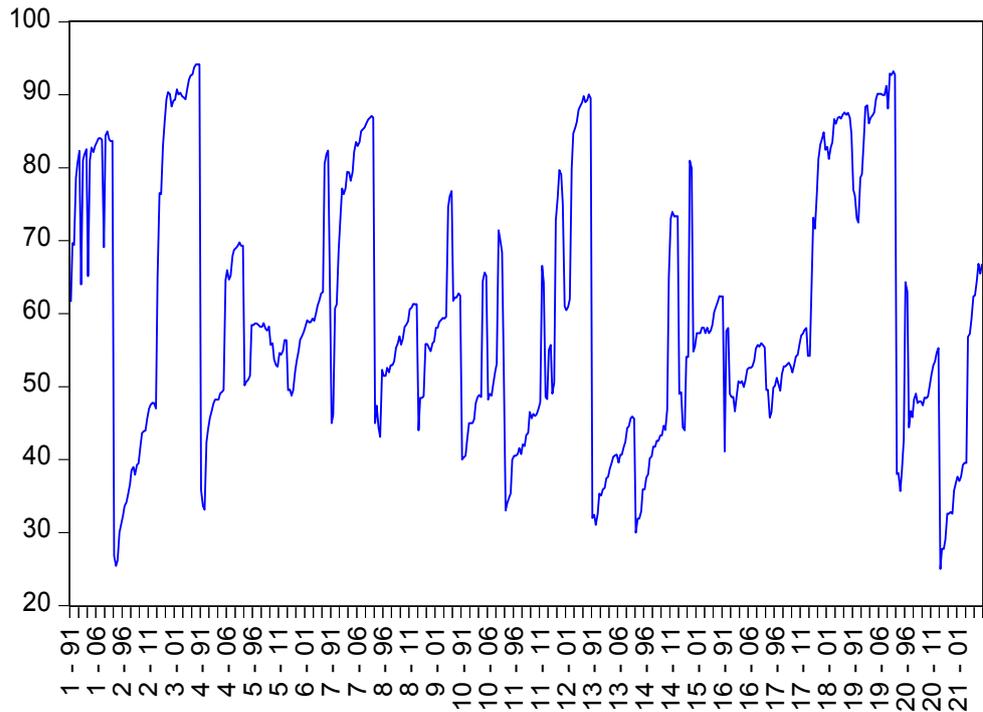
ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

Panel unit root test: Summary				
Series: D(SCIAPRGRDEX)				
Date: 08/23/15 Time: 15:53				
Sample: 1991 2015				
Exogenous variables: None				
User-specified maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	12.7978	1.0000	21	454
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	75.1604	0.0013	21	454
PP - Fisher Chi-square	206.644	0.0000	21	483
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

نلاحظ : تحقق الاستقرارية وفق معاينة ADF - Fisher Chi-square و PP - Fisher Chi-square النتيجة: مستقرة حسب اغلبيه النتائج ذات الدلالة المعنوية للاختبارات المذكورة حسب الاعتبارات 3

ثالثا: المتغير العمل الحكومي
العرض البياني

POLITICALGLOBALIZ



معينة الاستقرارية لمؤشر العمل الحكومي عند المستوى level

اولا: اعتبار المقطعية Individual effects

Panel unit root test: Summary					
Series: POLITICALGLOBALIZ					
Date: 08/23/15 Time: 15:12					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects					
User-specified maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-4.00121	0.0000	21	484
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.66403	0.0001	21	484
	ADF - Fisher Chi-square	105.724	0.0000	21	484
	PP - Fisher Chi-square	129.977	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

نلاحظ تحقق الاستقرارية لكل المعينات الاحتمالية لانها اقل من 0.05

ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual effects, individual linear trends

Panel unit root test: Summary					
Series: POLITICALGLOBALIZ					
Date: 08/23/15 Time: 18:09					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends					
Automatic selection of maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-2.49451	0.0063	21	483
	Breitung t-stat	-0.89054	0.1866	21	462
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.85437	0.0000	21	483
	ADF - Fisher Chi-square	125.059	0.0000	21	483
	PP - Fisher Chi-square	113.694	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

نلاحظ تحقق الاستقرارية مع الكل، ماعدا Breitung t-stat لانه اكبر من 0.05

ثالثاً: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

Panel unit root test: Summary					
Series: POLITICALGLOBALIZ					
Date: 08/23/15 Time: 18:10					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: None					
Automatic selection of maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	5.29105	1.0000	21	483
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	ADF - Fisher Chi-square	4.25475	1.0000	21	483
	PP - Fisher Chi-square	5.62703	1.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

نلاحظ عدم تحقق الاستقرارية مع هذا الاعتبار الاخير.

النتيجة: بيانات المؤشر مستقرة حسب اغلبيية النتائج ذات الدلالة المعنوية للاختبارات المذكورة حسب الاعتبارين الاول والثاني، ماعدا هذا الثالث الاخير.

دراسة التكامل المشترك حسب الانواع الاختبارات المذكورة والاعتبارات المتاحة لها

الفرضيات المعتمدة: لاجل اختبار التكامل:

- الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد تكامل
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد تكامل
- شرط اساسي مسبق لتطبيق التكامل هو ان المتغيرات غير المستقرة في المستوى level ، ولا بد ان تحول الى اول درجة تغير لتصبح مستقرة، ولدينا المتغيرات الثلاثة غير مستقرة اولاً في المستوى ولا بد من تحويلها الى درجة تغير لتكون مستقرة معا كليتنا.
- هناك 11 معاينة اي 11 احتمال للقرار حول معنوية التكامل لاجل رفض او قبول H_0 ، لكلاعتبار ندرس عليه، ثم نأخذ نتيجة اغلبيية الاعتبارات في النتيجة النهائية.
- اذا كان الاحتمال معنوي اي اقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة وهي وجود تكامل

اختبار التكامل لـ Pedroni Residual Cointegration Test

اولا: اعتبار المقطعية Individual effects

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ				
Date: 01/20/16 Time: 23:23				
Sample: 1991 2015				
Included observations: 525				
Cross-sections included: 21				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
Weighted				
Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	
0.6145	-0.290945	0.0433	1.713930	Panel v-Statistic
0.0003	-3.402286	0.0137	-2.204633	Panel rho-Statistic
0.0000	-6.237572	0.0000	-5.383460	Panel PP-Statistic
0.0000	-6.683522	0.0000	-5.896924	Panel ADF-Statistic
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Prob.	Statistic		
	0.0518	-1.627964		Group rho-Statistic
	0.0000	-6.694215		Group PP-Statistic
	0.0000	-7.155501		Group ADF-Statistic

نلاحظ 9 من 11 معنوية المعايير بالتالي الاغلبية اقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة وهي وجود تكامل.

ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual effects, individual linear trends

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ				
Date: 01/20/16 Time: 23:29				
Sample: 1991 2015				
Included observations: 525				
Cross-sections included: 21				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: Deterministic intercept and trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
Weighted				
Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	
0.9980	-2.872057	0.4608	0.098418	Panel v-Statistic
0.0530	-1.616450	0.2055	-0.822098	Panel rho-Statistic
0.0000	-6.405920	0.0000	-5.226677	Panel PP-Statistic
0.0000	-7.043185	0.0000	-5.707842	Panel ADF-Statistic
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Prob.	Statistic		
	0.7140	0.565017		Group rho-Statistic
	0.0000	-5.109013		Group PP-Statistic
	0.0000	-5.782348		Group ADF-Statistic

نلاحظ 6 من 11 معنوية المعايير بالتالي الاغلبية اقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة وهي وجود تكامل.

ثالثاً: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ				
Date: 01/20/16 Time: 23:36				
Sample: 1991 2015				
Included observations: 525				
Cross-sections included: 21				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic intercept or trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 5				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Weighted			
<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	
0.9985	-2.965568	0.9134	-1.361970	Panel v-Statistic
0.8310	0.958191	0.2039	-0.827694	Panel rho-Statistic
0.5943	0.238506	0.0178	-2.101944	Panel PP-Statistic
0.5616	0.154983	0.0100	-2.327608	Panel ADF-Statistic
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
		<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	
		0.1532	-1.022659	Group rho-Statistic
		0.0000	-4.451626	Group PP-Statistic
		0.0000	-4.726875	Group ADF-Statistic

نلاحظ من 4 من 11 معنوية المعاينة بالتالي اقل من 0.05 ، والباقي اكثر تقبل الفرضية العدمية وهي عدم وجود تكامل النتيجة: يوجد تكامل مشترك وفق الاختبار Pedroni.

اختبار التكامل لدى Johansen Fisher

Johansen Fisher Panel Cointegration Test				
Series: HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ				
Date: 08/23/15 Time: 18:47				
Sample: 1991 2015				
Included observations: 525				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Lags interval (in first differences): 1 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	346.7	0.0000	286.5	0.0000
At most 1	129.8	0.0000	91.46	0.0000
At most 2	111.0	0.0000	111.0	0.0000
* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.				

النتيجة: نرفض الفرضية العدمية الاولى ونمر للفرضية العدمية الثانية، نرفضها ونمر للثالثة ونرفضها، لان الاحتمال اقل من 0.05 لـ trace test و max-eigen test ، وبالتالي وجود تكامل بالكلية للمتغيرات.

اختبار التكامل لـ Kao Residual Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test Series: HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ Date: 01/21/16 Time: 23:50 Sample: 1991 2015 Included observations: 525 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic trend User-specified lag length: 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Prob.	t-Statistic			
0.0000	-7.971556	ADF		
	13.43722	Residual variance		
	12.51621	HAC variance		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RESID) Method: Least Squares Date: 01/21/16 Time: 23:50 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 483 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-12.76900	0.033782	-0.431366	RESID(-1)
0.5073	0.663563	0.039493	0.026206	D(RESID(-1))
0.185371	Mean dependent var		0.264180	R-squared
3.654521	S.D. dependent var		0.262650	Adjusted R-squared
5.129246	Akaike info criterion		3.138103	S.E. of regression
5.146554	Schwarz criterion		4736.738	Sum squared resid
5.136048	Hannan-Quinn criter.		-1236.713	Log likelihood
			1.978658	Durbin-Watson stat

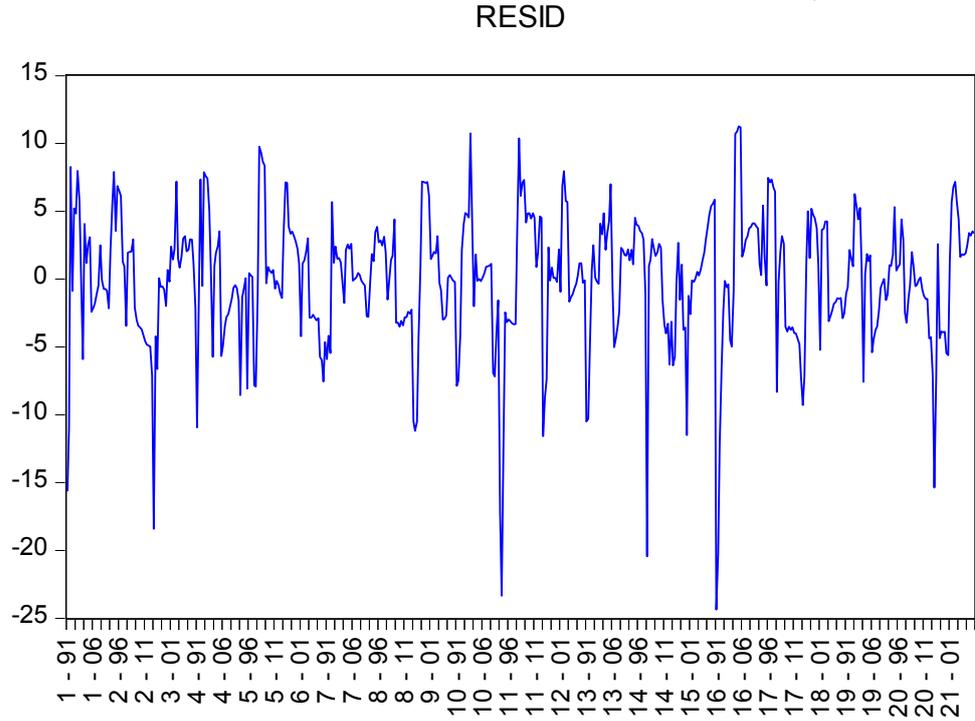
الملاحظة:

نلاحظ رفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة وهي وجود تكامل مشترك

النتيجة

تحقق التكامل حسب الاختبارات الثلاثة = تؤكد وجود العلاقة الطويلة المدى.

دراسة سلسلة البواقي:
 دراسة الاستقرارية:
 انشاء سلسلة البواقي والتحقق من جذر الوحدة فيها وعدم وجوده.
 العرض البياني:



اولا: اعتبار المقطعية Individual effects

Panel unit root test: Summary					
Series: RESID01					
Date: 08/24/15 Time: 12:50					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects					
User-specified lags: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Balanced observations for each test					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-5.96296	0.0000	21	483
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.29706	0.0000	21	483
	ADF - Fisher Chi-square	122.553	0.0000	21	483
	PP - Fisher Chi-square	128.680	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

ثانياً: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual effects, individual linear trends

Panel unit root test: Summary					
Series: RESID01					
Date: 08/24/15 Time: 12:53					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends					
User-specified lags: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Balanced observations for each test					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-5.15779	0.0000	21	483
	Breitung t-stat	-2.20967	0.0136	21	462
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.63063	0.0000	21	483
	ADF - Fisher Chi-square	118.466	0.0000	21	483
	PP - Fisher Chi-square	126.893	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

ثالثاً: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

Panel unit root test: Summary					
Series: RESID					
Date: 09/10/15 Time: 13:51					
Sample: 1991 2015					
Exogenous variables: None					
Automatic selection of maximum lags					
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					
	Levin, Lin & Chu t*	-6.48201	0.0000	21	494
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					
	ADF - Fisher Chi-square	124.247	0.0000	21	494
	PP - Fisher Chi-square	148.836	0.0000	21	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					

النتيجة:

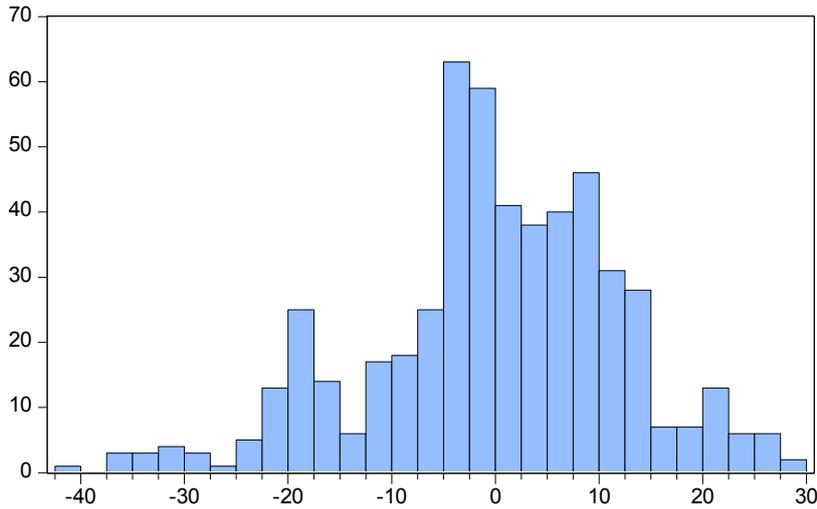
نلاحظ استقرار البواقي لكل الاختبارات واحتمالات كل الاعتبارات الثلاثة، وهذا فيه دلالة على وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وعليه وجود علاقة طويلة المدى بينها.

الترباط Correlation

Date: 01/22/16 Time: 02:06
 Sample: 1991 2015
 Included observations: 525

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.603	0.603	192.28	0.000
2			0.321	-0.067	246.90	0.000
3			0.145	-0.033	258.11	0.000
4			0.065	0.010	260.34	0.000
5			0.039	0.017	261.16	0.000
6			0.042	0.024	262.10	0.000
7			0.014	-0.038	262.21	0.000
8			0.020	0.034	262.42	0.000
9			-0.034	-0.084	263.04	0.000
10			-0.144	-0.146	274.12	0.000
11			-0.192	-0.042	293.98	0.000
12			-0.209	-0.061	317.57	0.000
13			-0.197	-0.042	338.45	0.000
14			-0.146	0.002	350.01	0.000
15			-0.106	-0.011	356.08	0.000
16			-0.112	-0.065	362.95	0.000
17			-0.107	-0.019	369.19	0.000
18			-0.113	-0.031	376.19	0.000
19			-0.106	-0.021	382.28	0.000
20			-0.089	-0.032	386.61	0.000
21			-0.073	-0.032	389.54	0.000

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



Series: Standardized Residuals
 Sample 1991 2015
 Observations 525

Mean -2.09e-14
 Median 0.174172
 Maximum 29.93919
 Minimum -41.64465
 Std. Dev. 12.18765
 Skewness -0.433512
 Kurtosis 3.405333

Jarque-Bera 20.03805
 Probability 0.000045

دراسة انخفاض التباين بين الأخطاء
وجود تباين ضعيف للبواقي في المعادلة لدينا

Null Hypothesis: RESID is a martingale

Date: 09/10/15 Time: 10:43

Sample: 1991 2015

Cross-sections included: 21

Total panel observations: 504 (after adjustments)

Heteroskedasticity robust standard error estimates

User-specified lags: 2 4 8 16 21

Summary Statistics

Statistics	Max z	Prob.	df
Fisher Combined	49.850	0.1894	42

Cross-section Joint Tests

Cross-section	Max z	Prob.*	Obs.
1	1.5968	0.4426	24
2	1.4683	0.5351	24
3	2.5669	0.0503	24
4	1.4774	0.5284	24
5	0.8272	0.9274	24
6	1.2317	0.7077	24
7	2.4660	0.0665	24
8	1.7637	0.3330	24
9	3.3216	0.0045	24
10	0.9990	0.8522	24
11	0.9237	0.8889	24
12	1.3944	0.5897	24
13	1.0637	0.8163	24
14	1.0418	0.8289	24
15	0.9914	0.8562	24
16	2.1104	0.1624	24
17	1.2097	0.7229	24
18	1.7110	0.3659	24
19	0.4159	0.9965	24
20	3.3677	0.0038	24
21	0.9540	0.8749	24

*Probability approximation using studentized maximum modulus with parameter value 21 and infinite degrees of freedom

Null Hypothesis: RESID is a martingale

Date: 08/24/15 Time: 18:41

Sample: 1991 2015

Heteroskedasticity robust standard error estimates

Stacked panel computation assumes homogenous cross-section means and variances

Total panel observations: 504 (after adjustments)

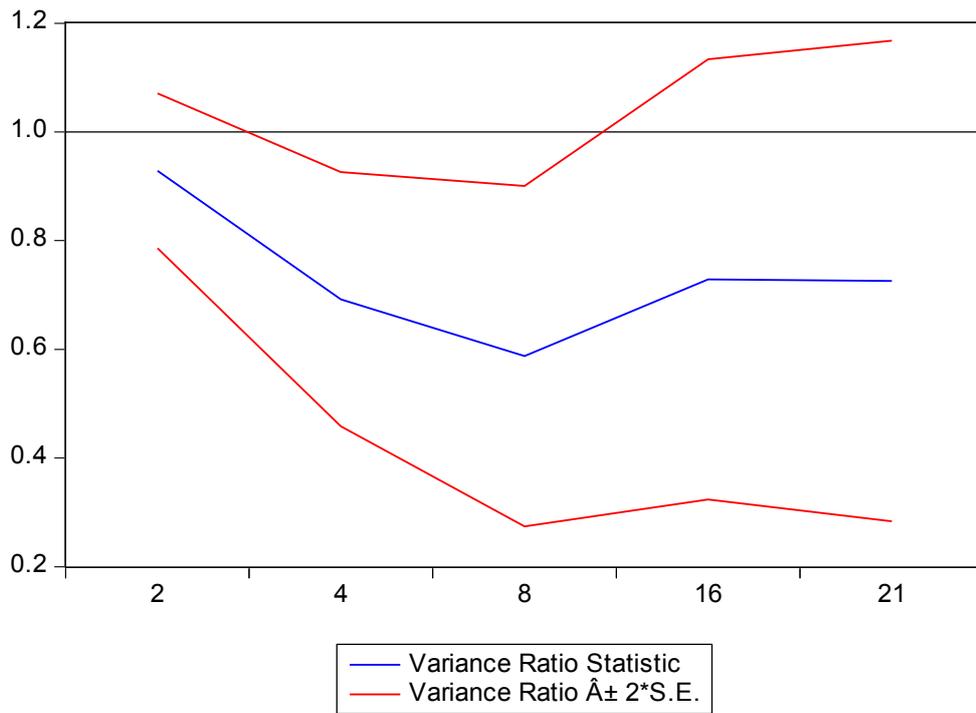
User-specified lags: 2

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.866393	0.084583	-1.579600	0.1142

Test Details (Mean = 0.262156259426)

Period	Variance	Var. Ratio	Obs.
1	13.8494	--	504
2	11.9990	0.86639	483

Variance Ratio Statistic for RESID with Robust $\hat{\Delta} \pm 2*S.E.$ Bands



اختبار السببية لـ granger

1. علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين مؤشر التنمية HDI ومؤشر الرأس المال الاجتماعي SC لان قيمة الاحتمال اقل من 0.05 مما يرفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Date: 01/26/16 Time: 15:03			
Sample: 1991 2015			
Lags: 2			
Prob.	Zbar-Stat.	W-Stat.	Null Hypothesis:
0.0129	2.48735	3.63479	SCIAPRGRDEX does not homogeneously cause HDI
0.0252	-2.23845	1.00379	HDI does not homogeneously cause SCIAPRGRDEX

2. علاقة احادية عند تأخير = 2 ومتبادلة عند تأخير = 4 بين المتغيرين مؤشر التنمية HDI ومؤشر العمل الحكومي

العمل الحكومي سبب للتنمية والرفاهية البشرية لان احتمال اقل من 0.05 ترفض الفرضية العدمية وتقبل البديلة.

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Date: 01/26/16 Time: 15:16			
Sample: 1991 2015			
Lags: 2			
Prob.	Zbar-Stat.	W-Stat.	Null Hypothesis:
0.0080	2.65023	3.72546	POLITICALGLOBALIZ does not homogeneously cause HDI
0.6421	-0.46477	1.99125	HDI does not homogeneously cause POLITICALGLOBALIZ

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests			
Date: 01/26/16 Time: 15:25			
Sample: 1991 2015			
Lags: 4			
Prob.	Zbar-Stat.	W-Stat.	Null Hypothesis:
0.0002	3.74982	8.47406	POLITICALGLOBALIZ does not homogeneously cause HDI
0.00005	4.04031	8.75868	HDI does not homogeneously cause POLITICALGLOBALIZ

التعليق والنتيجة

1. بما ان الاحتمال اقل من 0.05 نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل البديلة H_1 اي هي سبب ايجابي للرفاهية
2. النتائج تبرهن ان الرأسمال الاجتماعي سبب للرفاهية والتنمية وكذلك للعمل الحكومي (الحوكمة)
3. المعاملات والقيم لها دلالة على معنوية النموذج لدى MENA
4. تقدير النموذج يصبح كالتالي:

التقدير المترابط

=====

COINTREG HDI SCIAPRGRDEX POLITICALGLOBALIZ

Estimation Equation:

=====

$$\text{HDI} = \text{C}(1)*\text{SCIAPRGRDEX} + \text{C}(2)*\text{POLITICALGLOBALIZ} + [\text{CX}=\text{DETERM}]$$

Substituted Coefficients:

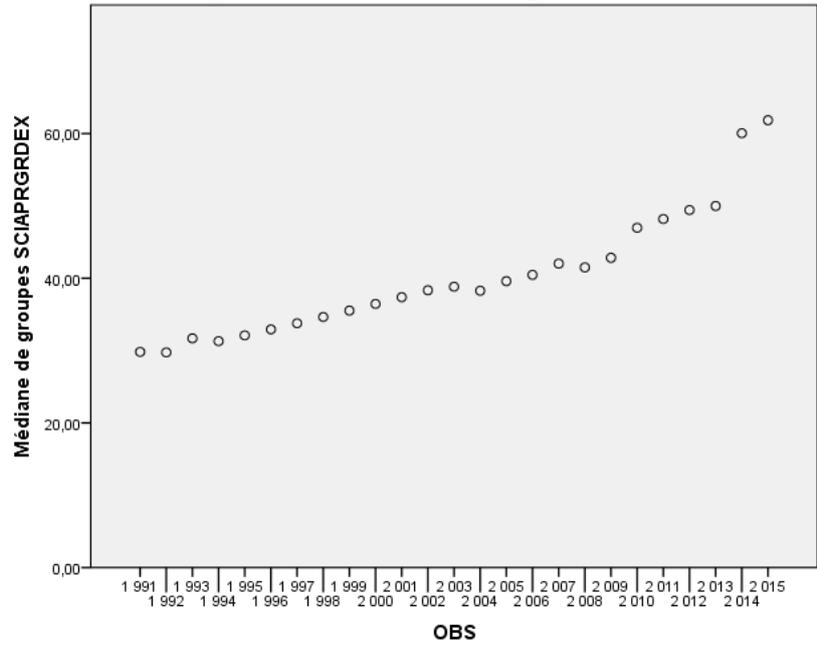
=====

$$\text{HDI} = 0.109346856484*\text{SCIAPRGRDEX} + 0.147111754747*\text{POLITICALGLOBALIZ} + [\text{CX}=\text{DETERM}]$$

Dependent Variable: HDI Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS) Date: 08/26/15 Time: 16:06 Sample (adjusted): 1992 2015 Periods included: 24 Cross-sections included: 21 Total panel (balanced) observations: 504 Panel method: Pooled estimation Cointegrating equation deterministics: C Coefficient covariance computed using default method Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SCIAPRGRDEX	0.109347	0.037201	2.939355	0.0034
POLITICALGLOBALIZ	0.147112	0.037851	3.886618	0.0001
R-squared	0.907125	Mean dependent var		69.77024
Adjusted R-squared	0.902877	S.D. dependent var		14.30038
S.E. of regression	4.456650	Sum squared resid		9553.493
Durbin-Watson stat	0.692371	Long-run variance		37.70452

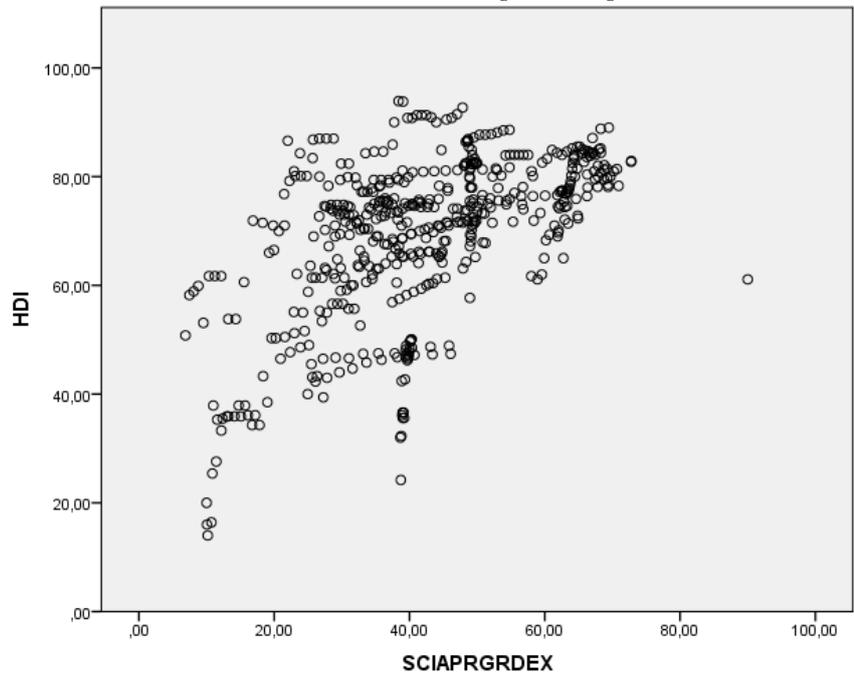
المطلب الثالث: التقدير البياني للنموذج محل الدراسة

الشكل 48 لتقدير احصائي تطور الرأسمال الاجتماعي خلال الفترة 1990/ 2015 لدى MENA



المصدر من اعدادنا

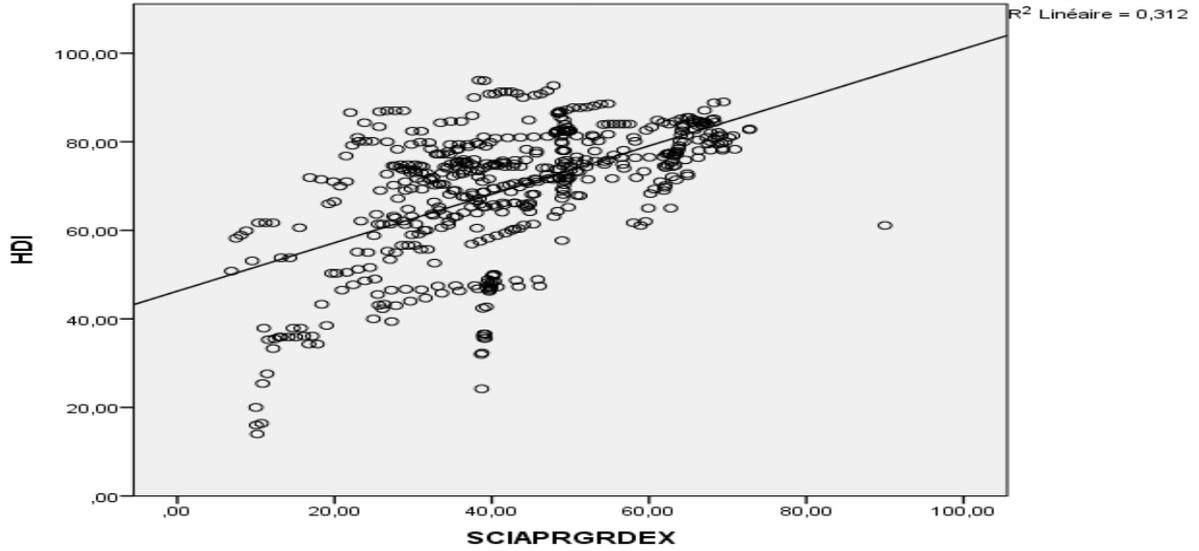
الشكل 49 تقدير قياسي للعلاقة بين الرفاهية والرأسمال الاجتماعي



المصدر من اعدادنا

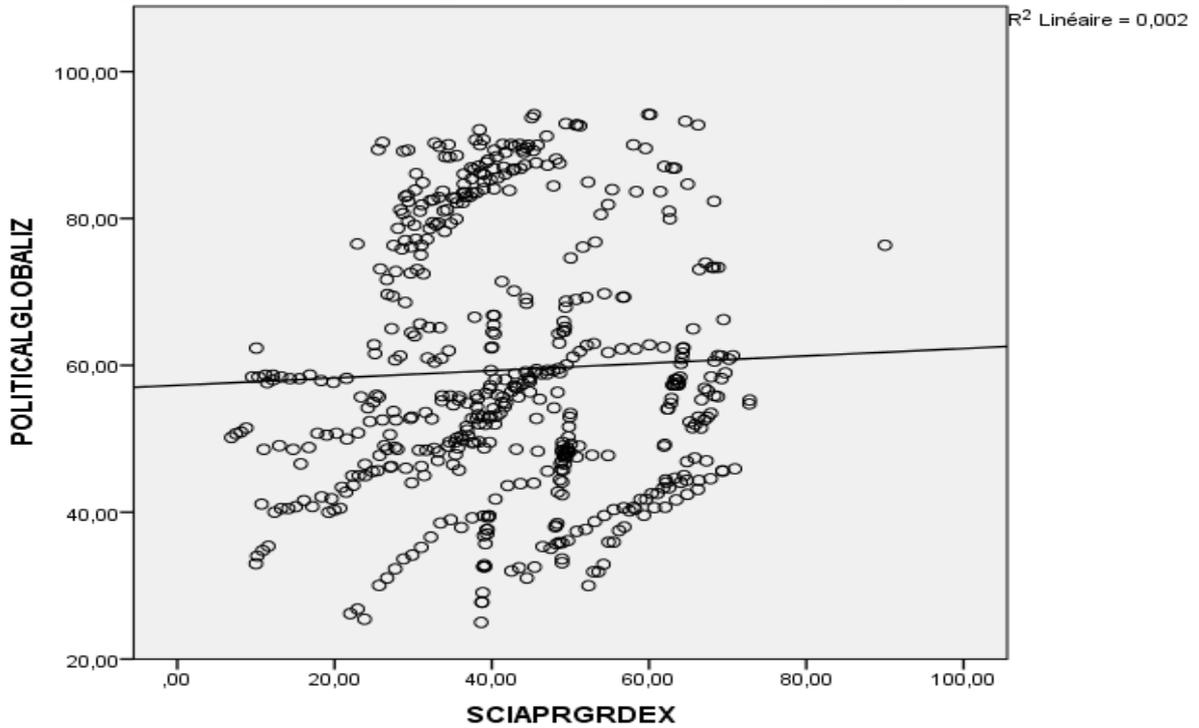
الشكل 50:

تقدير خطي للعلاقة الطردية بين الرأسمال الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية لدى MENA



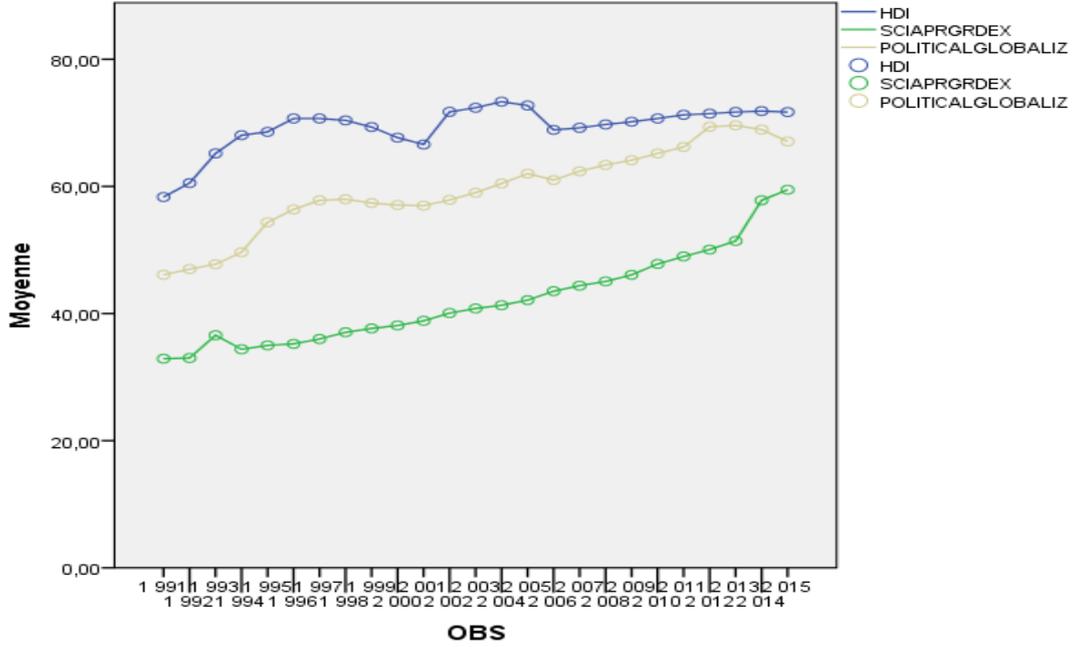
المصدر من اعدادنا

الشكل 51: تقدير احصائي بياني للعلاقة بين الرأسمال الاجتماعي والحوكمة/ العمل الحكومي MENA



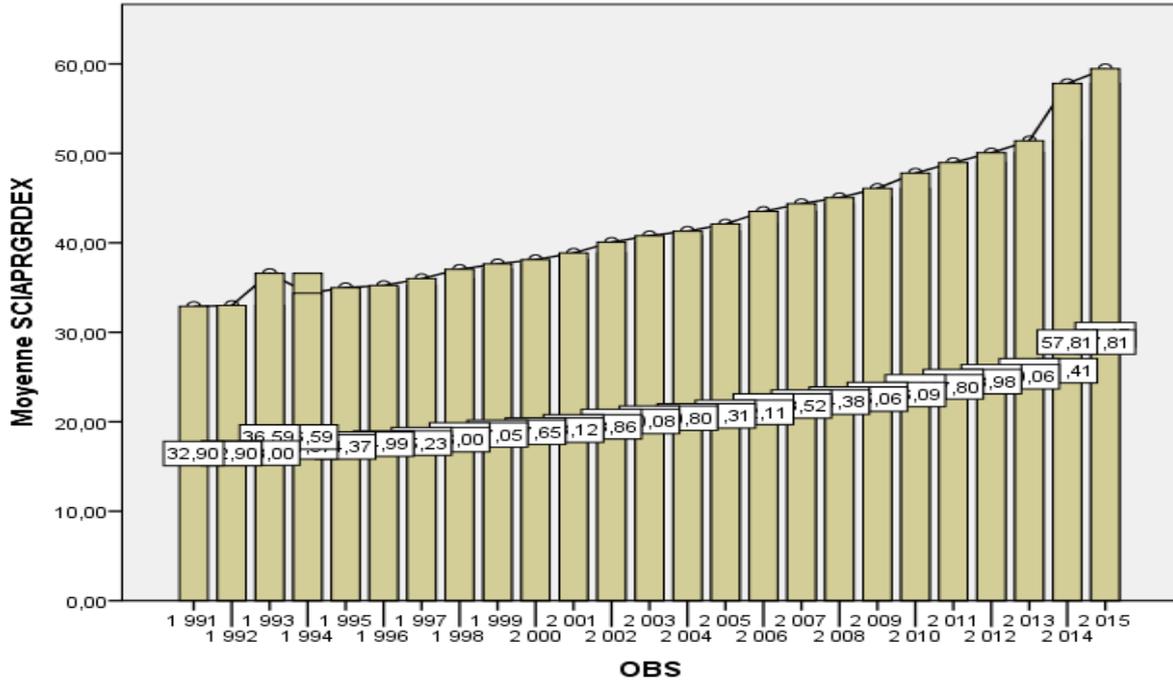
المصدر من اعدادنا

المبحث الثالث: قياس مؤشرات التنمية والرفاهية داخل MENA بين 1990 و2015
المطلب الاول مؤشرات الراسمال الاجتماعي
اولا: تطور مؤشرات النموذج
الشكل 52 تطور مؤشرات التنمية المكونة للنموذج التطبيقي



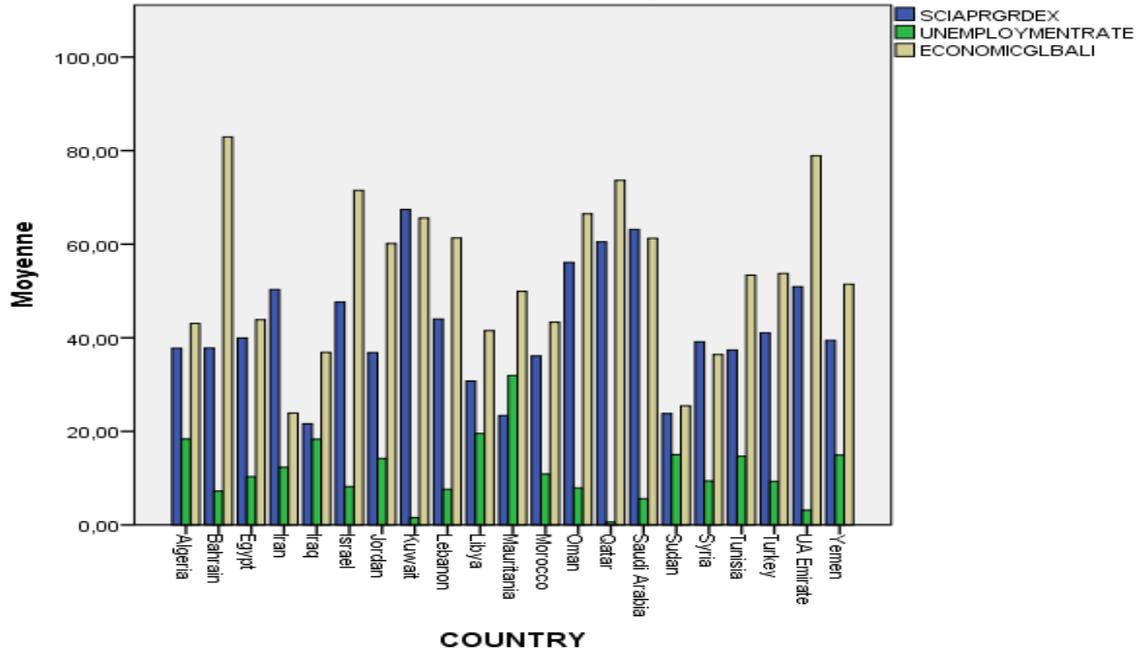
المصدر: من اعدادنا

ثانيا: تطور الراسمال الاجتماعي لدى MENA
الشكل 53 تطور الراسمال الاجتماعي لـ MENA الفترة 1991- 2015



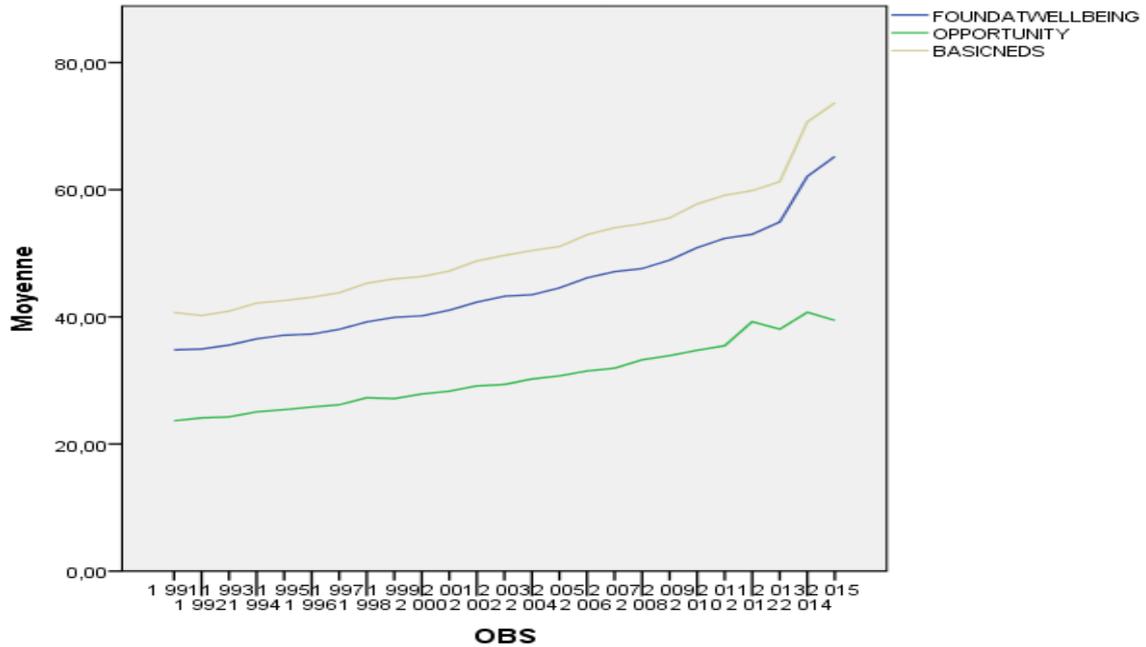
المصدر من اعدادنا

مقارنة تطور الرأسمال الاجتماعي بين دول MENA الفترة 1991- 2015
 الشكل 54 مقارنة تطور الرأسمال الاجتماعي بين دول MENA الفترة 1991- 2015



المصدر من اعدادنا

ثالثا: قياس محاور مؤشر الراسمال الاجتماعي لدى MENA الفترة 1990 و2015
 الشكل 55 قياس محاور مؤشر الراسمال الاجتماعي لدى MENA الفترة 1990 و2015

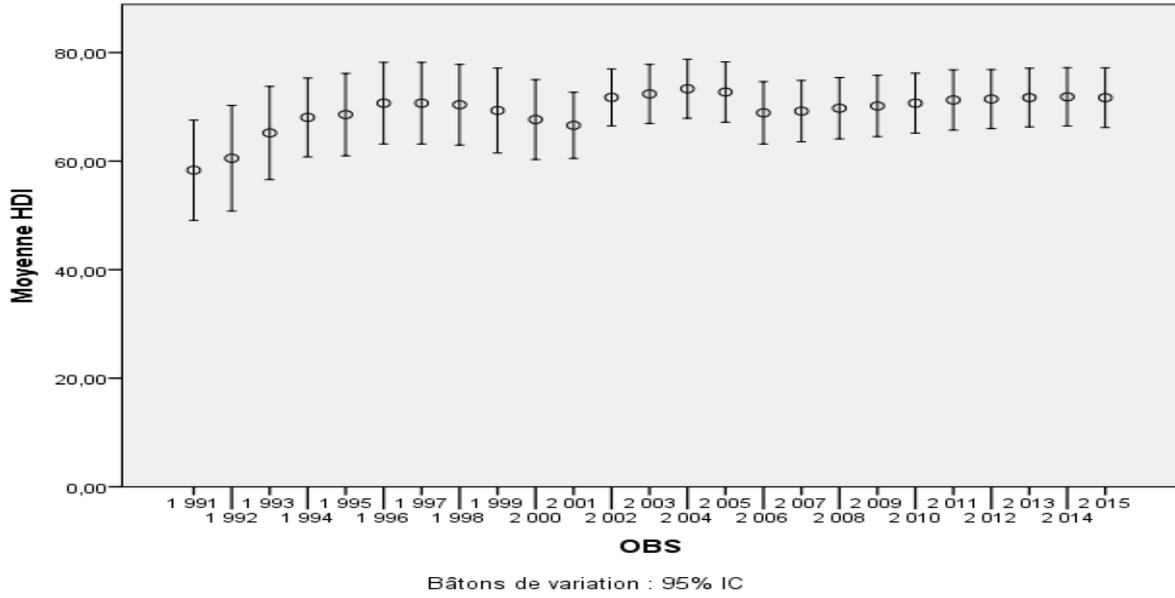


المصدر من اعدادنا

المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية

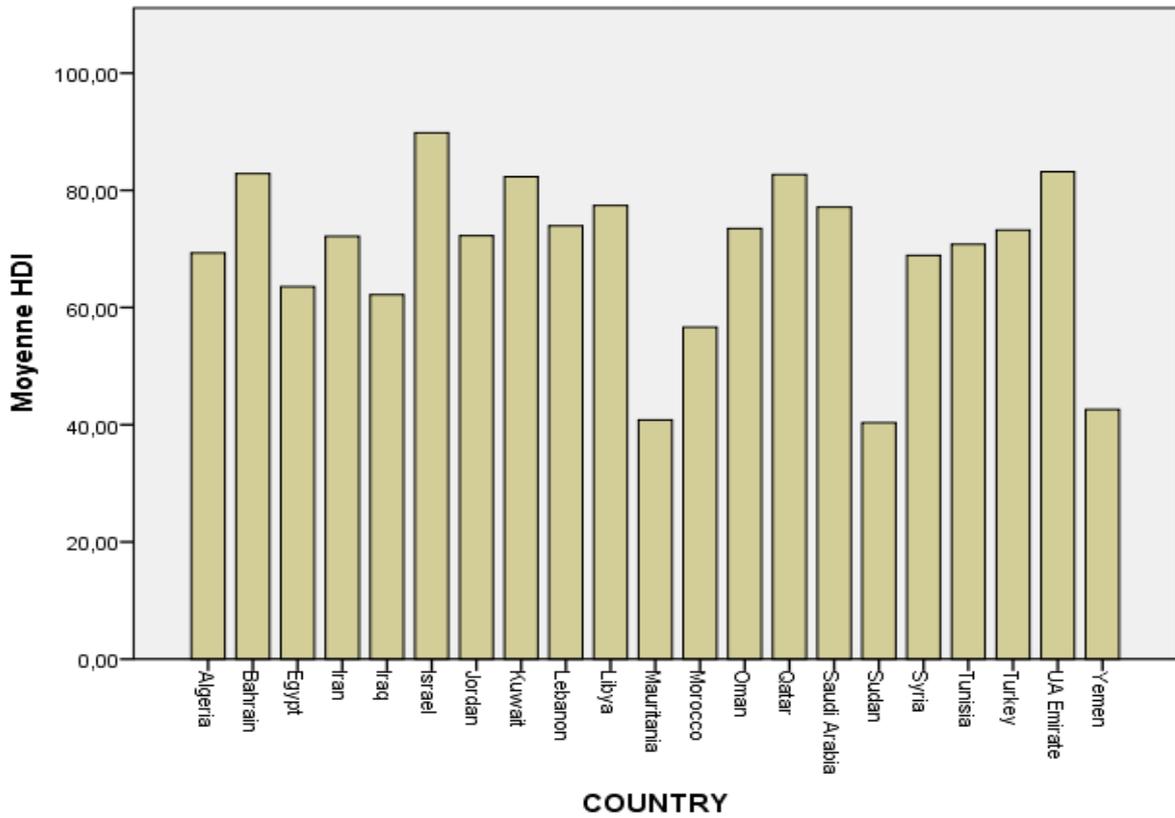
اولا: تطور مؤشر الرفاهية

الشكل 56 يبين تطور مؤشر الرفاهية البشرية لدى 2015-1991 MENA



المصدر: من اعدادنا

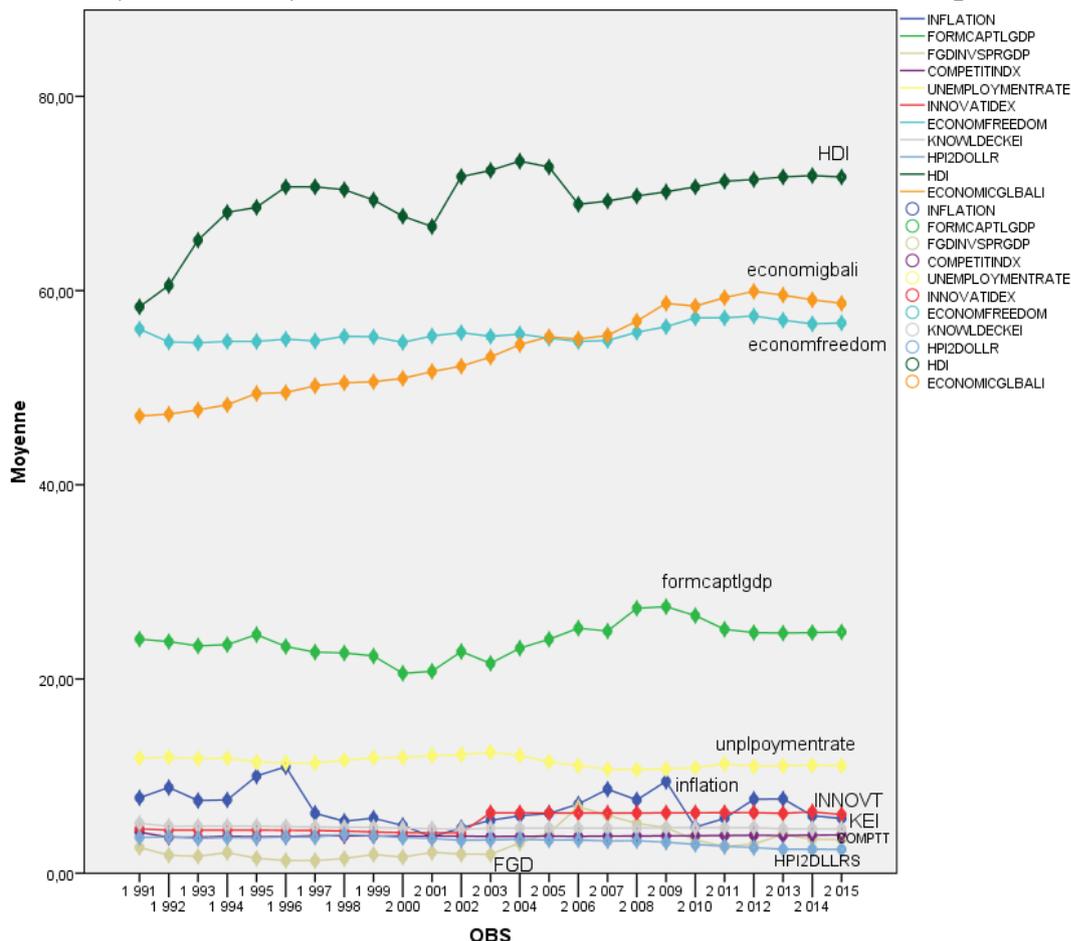
الشكل 57: تطور مؤشر الرفاهية البشرية مع مقارنة بين دول MENA الفترة 2015-1991



المصدر من اعدادنا

ثانيا: تطور انواع مؤشرات الرفاهية والتنمية الاقتصادية

الشكل 58 تطور انواع مؤشرات الرفاهية والتنمية الاقتصادية لدى MENA (1990 و2015)



المصدر من اعدادنا

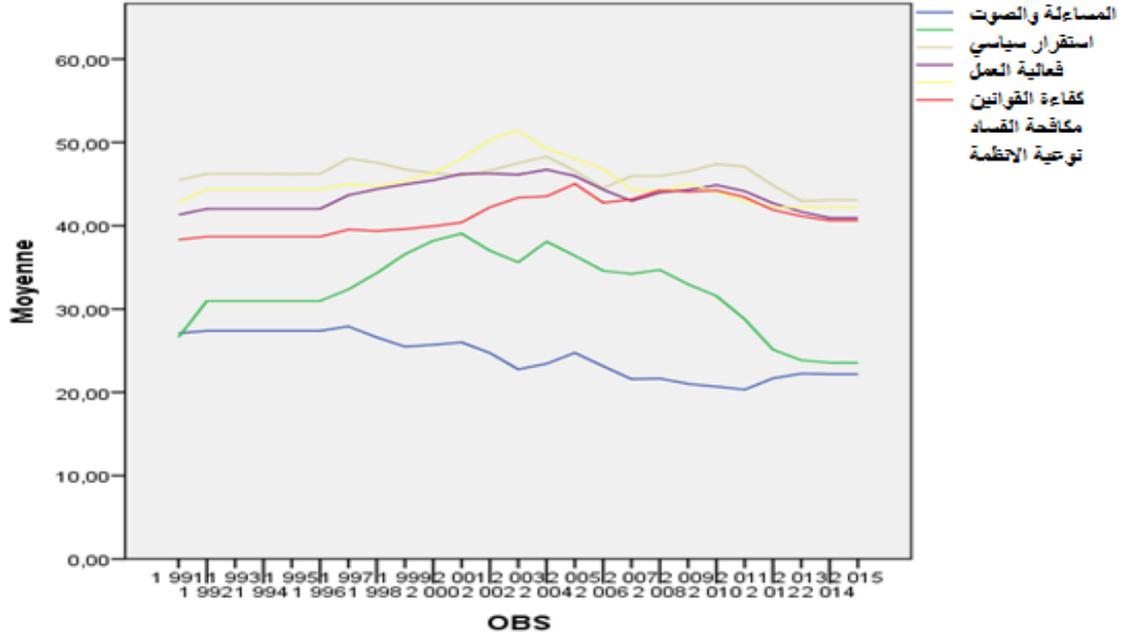
مؤشرات السوق الاقتصادي محل الدراسة والقياس

- مؤشر الاقتصادي المعرفي للرأسمال البشري KNOWLEDGE
- مؤشر الابتكار والابداع INNOVATION
- مؤشر الحرية الاقتصادية FREEDOM
- مؤشر التنافسية العالمي COMPETITIVE
- مؤشر التنمية البشرية والرفاهية IDH
- مؤشر التضخم INFLATION
- مؤشر البطالة unemployment
- مؤشر العولمة الاقتصادية economic globalization index
- مؤشر الفقر HPI2\$
- مؤشر الاستثمار الاجنبي FGD
- مؤشر تكوين راسمال capital formation

المطلب الثالث مؤشرات العمل الحكومي

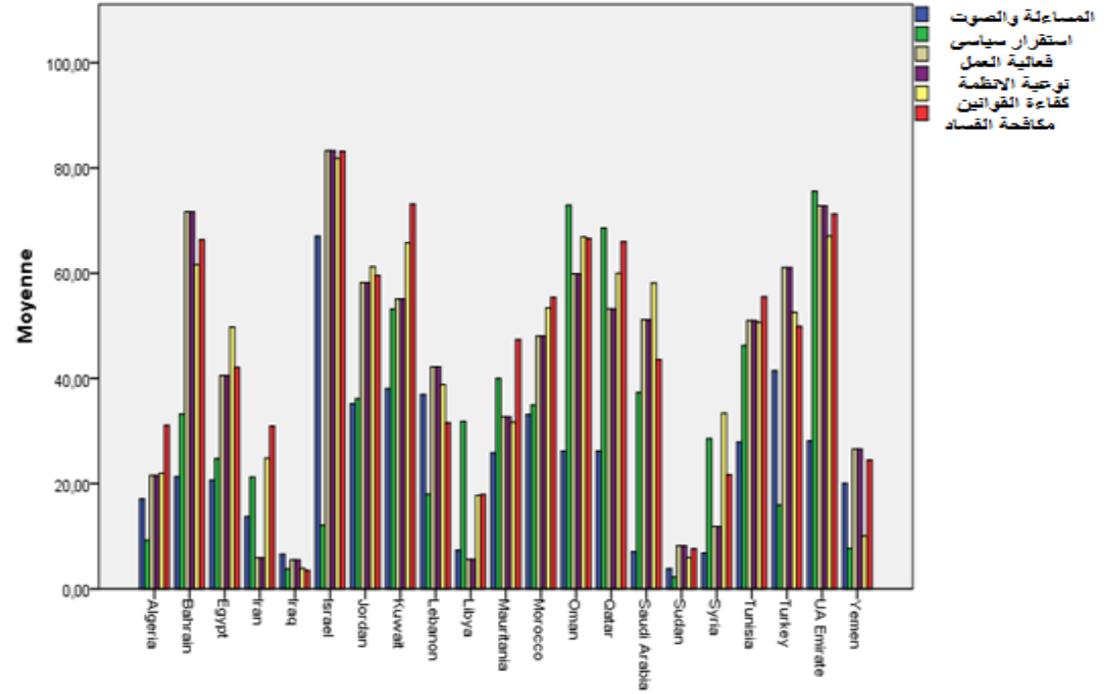
اولاً: تطور مؤشرات العمل الحكومي

الشكل 59 حقيقة تطور مؤشرات العمل الحكومي لدى MENA خلال الفترة 1990-2015



المصدر من اعدادنا

ثانيا: واقع الحوكمة او العمل الحكومي ومقارنته بين دول MENA خلال الفترة 1990-2015
 الشكل60 العمل الحكومي ومقارنته بين دول MENA خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من اعدادنا

الخاتمة العامة

ان الدراسة القياسية على MENA تؤكد قوة العلاقة بين التنمية والرفاهية البشرية كمؤشر تابع والرأس مال البشري كمؤشر تفسيري لها، وبالتالي تأكيد دور الرأس مال الاجتماعي الايجابي في العملية التنموية والرفاهية المستدامة، من خلال خفض معدلات البطالة وتوفير السلع العامة وصياغة الراسمال الفكري والبشري وشبكة علاقاته التي تجمع بين مختلف رؤوس الاموال، ومكافحة الفقر والتهميش، ودعم الاندماج والمشاركة وتوفير المعلومة،... وغيرها، وخاصة ان مؤشر الرأس مال الاجتماعي هو مؤشر يتميز بالتكوين والتعبئة الطويلة المدى، مما يدعم تفعيل التنمية المستدامة ويعزز الرفاهية.

وفي نفس السياق فانه من المتأكد كذلك وضع اعتبار مهم لطبيعة العلاقة ودرجة القوة والمشاركة بين المجتمع المدني والعمل الحكومي من اجل تعزيزه، كما اشار اليه الاسانذة في الدراسة المقدمة من (Narayan.D and Woolcock. M 1999 World Bank) التي شرح فيها بيانيا مختلف اصناف الرابطة بين الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية والمجتمع المدني، ومختلف حالات القوة والضعف لكل طرف في العلاقة العملية مع الطرف الاخر، وما يهمننا في ذلك هو العلاقة التكاملية او الاستبدالية بين الطرفين، اين الاصناف الاربعة تتغير بتغير قوة الإتصال بين المجتمع المدني والهيئات المؤسساتية والمدنية، وهو مفهوم المشاركة المدنية، وهو ما يعكس مستوى الرأس مال الاجتماعي Capital Social المنتج كحصيلة تراكمية للتفاعل الاجتماعي وتطوره عبر الزمن، وبظرة عامة يعكس لنا وجود للمشاركة المدنية أو تدهورها، من جهة ومن جهة مقابلة لها العلاقة بين المجتمع المدني والهيئات المؤسساتية تكون إما تكاملية أو تعويضة إستبدالية لأحد الطرفين للآخر، حيث نجد اولا الصنف الاول الصراعات: المجتمع المدني يتميز بوجود المجموعات في حالة إنعزالية وبالتالي تدهور الراسمال الاجتماعي، أي نلاحظ ضعف كبير في روابط Bridging، مع ضعف العمل الحكومي المتمثل في المستوى المتدني للهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، ثم ثانيا الصنف الثاني الإقصاء (سيطرة متحيزة): المجتمع المدني لايزال في مرحلة يحتوي فيها على مستوى متدني للرأس مال الاجتماعي، أين الترابط الاجتماعي والاندماج مفقود أو ضعيف تماما، وهو ما نتج عن غياب شبكات Bridging والعمل المتعاون والثقة الموسعة ودخول المجموعات في عزلة وصراع، وفي هذه المرحلة العمل الحكومي يتميز بسيطرة طبقية معينة تستفيد من الوضعية المسجلة، ثم الصنف الثالث تعويض الإدارة: هنا المجتمع المدني يتميز باستعدادات قوية لتوفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق تنمية محلية من خلال عمل المجموعات والشبكات المتوفرة كلا من صنف "Bonding" و" Bridging"، وارتفاع مستوى المشاركة المدنية وكثافتها، وبالمقابل نلاحظ قصور في العمل الحكومي لدى الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية أي ضعف روابط السلطة "Linking"، الصنف الرابع يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي مرحلة

من المستوى العالي جدا على مستوى المجتمع المدني، يترجمه كثافة الرأسمال الاجتماعي وعلى مستوى العمل الحكومي يترجمه فعالية أداء الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، وهذا الذي يعكس كثافة قوية لأنواع الشبكات والعضوية فيها أي كلا من روابط: Bonding, Bridging, Linking، والمدعمة لتوسع الثقة والعمل المتعاون وخدمة الترابط والاندماج وتوفير المعلومة والاتصالات، الى جانب هذا وبعد اثبات العلاقة الدور الايجابي للرأسمال الاجتماعي في احداث التنمية الاقتصادية والرفاهية المستدامة مما يفتح امامنا المجال من جديد لدراسة اشكالية الاقتصاد النظامي والاقتصاد غير النظامي، وما موقعه داخل العلاقة التبادلية/التكاملية بين المجتمع المدني والهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية.

ان فعالية الرأسمال الاجتماعي اتجاه التنمية وتحقيق الرفاهية في مجموعة MENA ، في ظل مجموعة المؤهلات التنموية التي تمتلكها المجموعة من مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وطبيعية وغيرها، تبقى رهينة هاته العلاقة ونوعها ودرجتها بين المجتمع المدني والهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية التي يترجمها مستوى العمل الحكومي – الحاكمية-.

قائمة الدول MENA والمجموعات الدولية وترميز اختصار أسمائها

الجزائر	Algeria	Algeria
البحرين	Bahrain	Bahrain
مصر، النائب العربي.	Egypt, Arab Rep.	Egypt,
جمهورية إيران الإسلامية.	Iran, Islamic Rep.	Iran,
العراق	Iraq	Iraq
إسرائيل	Israel	Israel
الأردن	Jordan	Jordan
الكويت	Kuwait	Kuwait
لبنان	Lebanon	Lebanon
ليبيا	Libya	Libya
موريتانيا	Mauritania	Mauritn
المغرب	Morocco	Morocco
سلطنة عمان	Oman	Oman
دولة قطر	Qatar	Qatar
المملكة العربية السعودية	Saudi Arabia	SaudiA
جنوب السودان	South Sudan	StSudan
سودان	Sudan	Sudan
الجمهورية العربية السورية	Syrian Arab Republic	Syrian
تونس	Tunisia	Tunisia
تركيا	Turkey	Turkey
الإمارات العربية المتحدة	United Arab Emirates	UAEmir
الضفة الغربية وقطاع غزة	West Bank and Gaza	WBGaza
اليمن، النائب	Yemen, Rep.	Yemen
العالم	World	World
دخل منخفض	Low income	Low inc
ذات الدخل المتوسط	Middle income	Middle
ذات الدخل المتوسط أقل	Lower middle income	Lw+mid
ذات الدخل المتوسط الأعلى	Upper middle income	Up mid
ذات الدخل المنخفض والمتوسط	Low & middle income	Lowmid
شرق آسيا والمحيط الهادئ	East Asia & Pacific	EAP
أوروبا وآسيا الوسطى	Europe & Central Asia	ECA
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	Latin America & Caribbean	LAC
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Middle East & North Africa	MENA
آسيا الجنوبية	South Asia	SA
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	Sub-Saharan Africa	SSA
ذات الدخل المرتفع	High income	Hincome
منطقة اليورو	Euro area	EA

صفحة	قائمة الجداول
47	الجدول 1 : جمع تعريف المنظمات والباحثين داخل الدراسات حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي
64	الجدول 2: مستويات الرؤية النظرية للرأسمال الاجتماعي
87	الجدول 3: تمثيل بياني آثار المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية والرفاهية
132	الجدول 4 : احصاء مؤشر الصراع الاجتماعي SHI و القيود الحكومية GRI لدول MENA
135	الجدول 5 يبين قياس الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية
140	الجدول 6: مؤشر تنوع اللغات و اللهجات حسب تواجد المقيمين داخل دول MENA
142	الجدول 7 بيان اللغات الرسمية والوطنية والاخرى المتحدث بها حسب كل دولة من MENA
144	جدول 8 معدلات توزيع اللغات واللهجات على انواعها داخل مختلف مناطق ودول MENA
145	جدول 9 يجمع معدلات اللغات واللهجات وتفرعاتها اللغوية وجذورها الاصلية العائلية
147	جدول 10 تنوع المسيحيين حسب الكنيسة في MENA
149	الجدول 11 : توزيع نسبي للاديان والعرقيات والطوائف لدى MENA
151	الجدول 12 بطاقة مختصرة عن الدول في مجموعة MENA
152	الجدول 13 يبين الديناميكية السكانية دول MENA
153	الجدول 14: متابعة اهداف التنمية للالفية الثالثة: تطور البيئة الاجتماعية لـ MENA
154	الجدول 15 يبين تطور متابعة اهداف الالفية الثالثة: تخص القضاء على الفقر والحرمان MENA
155	الجدول 16 اشكالية المرأة والتنمية في MENA
156	الجدول 17 يبين مستويات الفقر MENA
157	الجدول 18 معدلات الفقر وتوزيعها اجتماعيا لدى MENA
158	الجدول 19: مقارنة MENA في تطور معدلات الفقر ومستوياته على المستوى الدولي
160	الجدول 20 مؤشرات الاداء الاجتماعية والبنية جزء 1
161	الجدول 21 معدلات الانتاجية الفلاحية وانواعها لدى MENA
162	الجدول 22 معدلات انتاجية المياه وتوزيعها على السكان ومختلف القطاعات في MENA
163	الجدول 23 معدلات تطور انتاج واستخدام الطاقة على مستوى MENA
164	الجدول 24 مساهمة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي لـ MENA
165	الجدول 25: تطور معدلات حضرية السكان ووصول المرافق في MENA
166	الجدول 26: مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية جزء 2
167	الجدول 27: يبين هيكل الانتاج السلعي لـ GDP ومكوناته لدى MENA
168	الجدول 28 هيكل السلع الصادرات ومكوناتها لدى MENA
169	الجدول 29: هيكل الخدمات الصادرات ومكوناتها لدى MENA
170	الجدول 30: معدلات نمو الناتج GDP وقطاعاته لدى MENA
171	الجدول 31 بيان القيمة المضافة للتصنيع وهيكله لدى MENA
172	الجدول 32 يبين حجم الاقتصاد والنمو
173	الجدول 33: معدلات الاقتصاد الخاص في MENA
174	الجدول 34: يبين الوصول إلى الخدمات المالية ومدى الاستقرار والكفاءة المالية
175	الجدول 35 يبين تطور مؤشرات العرض النقدي واسعار الفائدة
176	الجدول 36 يبين سعر الصرف ومؤشرات الاسعار لدول MENA
177	الجدول 37 يبين معدلات الطاقة والاتصالات
178	الجدول 38 يبين درجة توفر المعلومة ومصداقيتها داخل المجتمع
179	الجدول 39: السياحة والسفر لدى MENA
180	الجدول 40 الميزان التجاري والمدفوعات
181	الجدول 41: حالة المواصلات وخدمات النقل لدى MENA
182	الجدول 42 معدلات تطور البحث والعلوم والتكنولوجيا في MENA

189	الجدول 43: تقييم بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA
190	الجدول 44: تطور المؤشرات المتكاملة في اطلاق الانشطة والعمليات الاقتصادية في MENA
191	الجدول 45: تطورات مؤشرات الاستثمار الاجنبي في دول MENA
192	الجدول 46: تطور معدلات الهجرة والحركة على الحدود لدول MENA
193	الجدول 47: معدلات توزيع المساعدات الصافية من قبل أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لـ MENA
203	الجدول 48 مؤشر الرأس مال الاجتماعي القياسي لـ Putnam
205	الجدول 49 نتائج الانحدار من رأس المال الاجتماعي والفقر في Minna Metropolis
206	الجدول 50 المؤشرات الاقتصادية-اجتماعية المعتمدة في Nigeria الفترة 1970 - 2008
208	الجدول 51 عوامل النجاح المهمة من منظور الحرفيين الناشطين
209	الجدول 52 محددات القيمة المضافة ومجموع المبيعات، وتوجيه طرق التعامل
215	الجدول 53 نموذج تطبيقي حول دراسة الثقة مسح استبيان: 1995 - 1996 world value study
238	الجدول 54 الدور والاهمية للمؤشرات القياسية
241	الجدول 55: محاور SPI مؤشر التطور الاجتماعي والمتغيرات التابعة لكل محور
245	الجدول 56 مستويات نتائج قياس مؤشر التقدم الاجتماعي لـ Social Progress Index 2014

صفحة	قائمة الاشكال
26	الشكل 1 يبين الشبكات المفتوحة والمغلقة
28	الشكل 2 يوضح اشكال الروابط المفتوحة والمغلقة بين الاباء والابناء في المجتمع
31	الشكل 3 العضوية داخل 32 فرع قاعدي وطني للمجموعات المتطوعة
32	الشكل 4 يوضح زيادة ثم تراجع العمل المتعاون والمساعد الموسع فترة 1929-1998
34	الشكل 5 انخفاض معدل الاجتماعات واللقاءات الدورية السنوية للنادي (1975-1999)
35	الشكل 6 يوضح نشاط وفاعلية التجمعات النشطة 1973-1994
36	الشكل 7 الثقة فترة مضت لدى الراشدين 1960-1999
37	الشكل 8 خلاصة السياق للأسس الاجتماعية تكونه وتراكمه ونتائج التحصيلات بعد توظيفه
43	الشكل 9 دور الشبكات والمجموعات في احداث المشاركة المدنية وتوفير السلع العامة وعلاقتها بالإدارة
51	الشكل 10: الرأس المال الاجتماعي ومختلف التكوينات والارتباطات حسب مستوى العرض والدور
53	الشكل 11: النموذج المفاهيمي لتكوين الرأس المال الاجتماعي التنموي وأثره على الرفاهية
65	الشكل 12 مخطط موجز لنظرية رأس المال الاجتماعي ومكوناته
70	الشكل 13: الرأس المال الاجتماعي وارتباطاته المتنوعة
72	الشكل 14 التقريب الترابطي للعلاقات في صورة تشير للاتصال المتشابك
72	الشكل 15 الإطار المفاهيمي ومستويات وأنواع رأس المال الاجتماعي
75	الشكل 16 أنواع الروابط المتشكلة (الداخلية والخارجية) وكثافة الشبكات داخل وبين المجموعات
79	الشكل 17 ضرورة إتحاد روابط bridge/bond المكونة للرأس المال الاجتماعي
80	الشكل 18 مفاهيم رأس المال الاجتماعي ووضعها والمؤشرات المكونة له
81	الشكل 19 التحول المسجل باستثمار الشبكات
95	الشكل 20 يوضح دول مجموعة MENA حسب تعريف البنك الدولي
133	الشكل 21 يبين مؤشر الصراع الاجتماعي ذو الدافع الديني
133	الشكل 22: تطور مؤشر القيود الحكومية وتضييق الحريات الدينية لدى مجموعة MENA والعالم
134	الشكل 23 يبين قياس الدول بين الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية
136	الشكل 24: يوضح نسبة الحريات السياسية والمدنية لمجموعة MENA
136	الشكل 25: دعائم أساسية تقوم عليها حقوق الإنسان ومعدل تمويلها
137	الشكل 26: يوضح التمويل الإقليمي المتمركز حول حقوق الإنسان
138	الشكل 27: حصة المستفيدين التمويل الإقليمية لحقوق الإنسان داخل كل منطقة.
150	الشكل 28: المجموعات الدينية ومعدلها داخل المجتمع المدني لـ MENA
150	الشكل 29: يبين متوسط العمر لدى دول المجموعة MENA
183	الشكل 30 يبين مخطط مؤشرات المعرفة المعتمدة في القياس لدى البنك الدولي
184	الشكل 31 يبين تطور مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) في دول MENA
185	الشكل 32: مقارنة دولية بين مؤشرات المعرفة وفق المخطط
195	الشكل 33 قياس ومقارنة الإقليمية الدولية لمؤشرات العمل الحكومي لمجموعة MENA 2002
211	الشكل 34 يوضح الثقة الشخصية والمؤسسية بين 2012 - 2013 في البانيا Albania
212	الشكل 35 مستوى الثقة في الشرطة والقضاء والحكومة بين 2012 - 2013 في Albania
212	الشكل 36 نسبة الاحترام والحب للوالدين 2004 و Albania 2008
213	الشكل 37 معدل الوقت الذي يقضيه مع الأصدقاء والأسرة وغيرهم 2008 في Albania
213	الشكل 38 يبين مستوى الرأس المال الاجتماعي بين 2012 - 2013 في البانيا Albania
214	الشكل 40 مستوى الثقة في البانيا اتجاه المؤسسات الدولية بين 2004 و 2008
243	الشكل 41 المؤشرات المشتركة (تحتها سطر) بين مؤشر التقدم الاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية:
244	الشكل 42 المميزات الرئيسية لتصميم مؤشر التقدم الاجتماعي مقارنة بالمؤشرات الأخرى

246	الشكل 43 قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي ومحاوره المكونة له والمقارنة بينها
246	الشكل 44 مقارنة قياس المؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA بالمجموعات الدولية والإقليمية
247	الشكل 45 يبين مقارنة تطور محاور مؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA دوليا وإقليميا
248	الشكل 46 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور اتاحة الفرص
249	الشكل 47 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الركائز الأساسية للتنمية
249	الشكل 48 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الاحتياجات الانسانية الأساسية
276	الشكل 49 لتقدير احصائي تطور الرأسمال الاجتماعي خلال الفترة 1990/ 2015 لدى MENA
276	الشكل 50 تقدير قياسي احصائي للعلاقة بين الرفاهية والرأسمال الاجتماعي
277	الشكل 51: تقدير خطي للعلاقة الطردية بين الرأسمال الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية لدى MENA
277	الشكل 52: تقدير احصائي بياني للعلاقة بين الرأسمال الاجتماعي والحوكمة/ العمل الحكومي MENA
278	الشكل 54 تطور الرأسمال الاجتماعي لـ MENA الفترة 1991- 2015
279	الشكل 55 مقارنة تطور الرأسمال الاجتماعي بين دول MENA الفترة 1991- 2015
279	الشكل 56 قياس محاور مؤشر الراسمال الاجتماعي لدى MENA الفترة 1990 و2015
280	الشكل 57 يبين تطور مؤشر الرفاهية البشرية لدى MENA 1991-2015
280	الشكل 58: تطور مؤشر الرفاهية البشرية مع مقارنة بين دول MENA الفترة 1991-2015
281	الشكل 59 تطور انواع مؤشرات الرفاهية والتنمية الاقتصادية لدى (1990 MENA و2015)
282	الشكل 60 حقيقة تطور مؤشرات العمل الحكومي لدى MENA خلال الفترة 1990-2015

قائمة المراجع:
المراجع الاجنبية:

Adler.P.S. ET Kwon.S.W.,”Social Capital: Prospects For A New Concept”, University Of Southern California, Academy Management, vol.27.No.1, 2002,

African Development Bank (2010) Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries 2010: ADB. African Development Report2010, Economic and Social Statistics Division Statistics Department African Development Bank Temporary Relocation Agency (TRA) BP 323, 1002 Tunis, Belvédère Tunis, Tunisia, Design/layout by Phoenix Design Aid, Printing by Scanprint, Denmark, ISO 14001 certified and EMAS-approved, Copyright © 2010 African Development Bank, ISSN 1563-437X

African Development Bank, Economic and Social Statistics on Africa. African Development Report 2008/2009, OXFORD UNIVERSITY PRESS, Oxford New York, ISBN 978–0-19-954894-1, pp82-98

Al-Sharif ‘Civil Society and Human Rights in Saudi Arabia.

Aristote, Ethique à Nicomaque , Livre de Poche, L.G.F.,Paris,1992, Ch.V, PP.248-249.

Ashiku.M, "Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania", Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482,

Atelier Sur Le Capital Social", Projet De Recherche Sur Les Politique PRP, Canada, juin.2003 Academic Ranking of World Universities:

Bain.K., and Hicks.N,"Building social capital and reaching out to excluded groups: The challenge of partnerships", in Paper presented at CELAM meeting on The Struggle Against Poverty Towards the Turn of the Millenium. Washington D.C,

Biondi-M.B, Chairman, Social Progress Imperative, socialprogressimperative , 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, 2015 feedback@social-progress.org, @socprogress

Bourdieu.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3,

Bruno.A, “Adam Smith Vie Oeuvre Concepts”, Edition De Ellipses Edition Marketing S A, 32 Rue Barque 75740 Paris Cedex.15.Isbn.2 7298 0743 8, France, 2001

Buddhajeans,<http://buddhajeans.com/sustainable-fashion-design-contents-page/diagram-downloads-library/social-capital-diagram-library/>

Burt.R.S.,”The Network Structure Of Social Capital”, University Of Chicago And Institute Européen D’administration D’affaires (INSEAD), Pre-Print For A Chapter In Research In Organizational Behavior, volume.22, Edited By Robert I Sutton And Barry M Staw Greenwich, Ct: Jai Press, 773-702-0848; fax 773-702-9919, May.2000

Coleman.J,"Capital Social In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, the university of chicago press, chicago.illinois.60637.JSTOR, 1988,

Darlauf. S.N. Et Fafchamps.M, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004

Delors.J Et D’autre, « Le Conseil De L’emploi, Des Revenus et De La Cohesion Sociale », Dossier N° 3 Du Cerc 113, Rue De Grenelle 75007, Paris, 2007.

Dima.J, Executive Director In Amman, Jordan (ICNL LLC Affiliate Office):, +962 6 554 8158 or djweihan@icnl.org.

Durkheim (É) (1893), De la division du travail social, étude sur l'organisation des sociétés supérieures, Thèse présentée à la Faculté des lettres de Paris, Alcan, Paris, Presses Universitaires de France (réédition 1978).

Dominique.C, Le Glaive et le fléau .Généalogie du fantasme et de la société civile, Paris Grasset ,1992

Dr.-Ing. Gürhan Özoguz, m-haditec GmbH & Co. KG, HRA 23526 Bremen, DE237875374, tel/ +49 (0) 421 1644646 fax/ +49 (0) 421 3331667 http://www.eslam.de/arab/allg_arab/impressum.htm, Email: marcel.fafchamps@economics.ox.ac.uk.

Ethnologue, ISO Country Names (ISO 3166-1), ISO Languages Names (ISO 639-1), African Academy of Languages (ACALAN) and others.

Fafchamps.M And Minten.B,” Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade”; Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven (K.U.Leuven), Kardinaal Mercierlaan 92, 3001 Heverlee (Leuven), Belgium, Department of Economics, Stanford University; currently at DECRG, MC3-535, the World Bank, 1818 .H .Street N.W., Washington DC, 20433 , March .1999

Fafchamps.M, "Social Capital, Trust And Development", Department of Economics, University of Oxford, Manor Road, Oxford, February.2002,

Forgues.E, "Capital Social, Gouvernance Et Rationalisation Des Pratiques Communautaires ; Outils Théoriques Et Méthodologiques", Chercheur Institut Canadien De Recherche Sur Les Minorités Linguistiques, Août.2004

Freedom House; "Freedom in the World", 1850 M Street NW, Floor 11 Washington, DC 20036, 120 Wall Street, Floor 26 New York, NY 10005, 202.296.5101; USA, 2015 , pp 21-27, info@freedomhouse.org

Geeney.k, Advisor.L,Middle East/North Africa, Washington, DC, International Center for Not-for-Profit Law (ICNL) 2015,

GeorgeT.A and Davoodi.H.R.,Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, © 2003 International Monetary Fund.

Glover.T.D, ParryD.C, & ShinenK.J, "Building relationships, accessing resources: Mobilizing social capital in community garden contexts", *Journal of Leisure Research*, 37(4), 450-474,(2005)

Graczyk.J, "Capital Social And Well Being", Produced By The Australian Bureau Of Statistics, Commonwealth Of Australia, August.2002,

Gregory L, Aftandilian Egypt's Bid for Arab Leadership: Implications for U.S. Policy, Council on Foreign Relations, 1993, ISBN 0-87609-146-X, pages

Grootaert.CH And Bastelaer.TH.V., "Understanding And Measuring Social Capital, Capital Social Initiative", The World Bank Social Development Family Environmentally and Socially Sustainable Development Network, Social Development Department, Social Capital Working Paper Series Attention Ms. Gracie M. Ochieng 1818 H Street, NW, Room MC 5-410 Washington, DC 20433, USA, April 2001,

Grootaert.Ch, Narayan.D, Jones.V.N And Woolcock.M, "Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire", the international bank for reconstruction and development, the world bank.1818.h.street, n.w. Washington, d.c. 20433, u.s.a. Printed on recycled paper copyright, 2004

Irish.L.E, Kushen.R, Simon.K.W, International Center for Not-for-Profit Law.ICNL, Open Society Institute, Library of Congress, USA, ISBN 1.891385.31.3 (pbk) 2004, www.icnl.org

Kamanzi.P.C., « D'influence Du Capital Humain Et Du Capital Social Sur Les Caracteristiques De L'emploi Chez Les Diplomes Postsecondaires », These Au Canada-Universite Laval Quebec –Canada, Quebec, avril .2006

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, 2003, "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996–2002," unpublished World Bank Discussion Paper. Available via the Internet: <http://www.worldbank.org/wbi/governance>.

Kjeilen.T and Zersen.D, " LookLex Encyclopaedia " North Africa and the Middle East"(CiAS), Norway , 2008 , 2015

Koppes.C.R. (1976), General Gordon and the origin of the term Middle East Middle East Studies 12: 95–98

Korotayev.A, Zinkina.J. "Egyptian Revolution: A Demographic Structural Analysis. Entelequia. Revista Interdisciplinar 13 (2011): 139-165

Laurence.S, Delphine.D, Cécile Cézanne.Etendue du capital social : Une proposition de mesures opérationnelles. Revue d'Economie Industrielle, De Boeck Supérieur, 2013, pp.177 - 204. <hal-00876002 <

Levesque.M et Deena.W, « Le Concept De Capital Social Et Ses Usages », Lien Social Et Politiques, n°.41, 1999, Erudit, Université De Montréal, p.p 23-33

Levesque.M, « Le Capital Social Comme Forme Sociale De Capital : Reconstruction D'un Quasi-Concept Et Application A L'analyse De La Sortie De L'aide Sociale », Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophi et Doctor (Ph.D.) en sociologie, Université De Montréal, Aout.2000

Lin.N And All," Structural Holes Versus Network Closure As Social Capital ", University Of Chicago And Institute Européen D'administration D'affaires (INSEAD), Ronald S.Burt, 773-702-0848, May.2000

Lin.N, "Building A Network Theory Of Social Capital", Dept Of Sociology, Duk University, connections 22(1): 28 51, insna.1999

Machiavel ,Œuvres complètes, N.R.F.,Bibliothèque de la pléiade ,Paris, 1964

Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014.. pp. 469-482

Marsida.A, Institutions, Economic Development and Social Capital in Albania, Journal of Economics and Development Studies, Published by American Research Institute for Policy

Development, Vol. 2, No. 2, ISSN: 2334-2382 (Print), 2334-2390, Copyright © The Author(s). June 2014..pp. 469-482,

Maxime.H et Philippe.P.R, « les sociétés civiles face au marché, Le changement social dans le monde post-colonial », Paris , Karthala,2000

Minna, Nigeria, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 12 [Special Issue – June 2012] The Special Issue on Contemporary Research in Arts and Social Science © Centre for Promoting Ideas, USA, pp 229-236,

Mukaila, Ijaiya.A and al, Social Capital and Poverty Reduction in Nigeria: A Case Study of Minna Metropolis, Department of Entrepreneurship and Business Studies Federal University of Technology, Minna, Nigeria,

Nahapiet.J And Ghoshal.S,” Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage”, The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, Apr.1998, p.p 242-266,

Ndayegamiye.A, “Elargir Le Champ De Conception Des Indicateurs Sociaux Proposition D’une Approche Relationnelle A Partir Du Contexte Socio-economique Des Annees 90 - Cas Du Burundi”, Universite Catholique De Louvain -Faculte Des Sciences Economiques, Sociales Et Politiques, Departement Des Sciences De Population Et Du Developpement (Sped), juin.2007

NYE.J, “Corruption and Political Development: A cost benefit analysis” American Political Science Review. P.417

"Objectifs du Millénaire pour le développement 2005", Publié par le Département de l’information de l’ONU - DPI/2390– 35.M, ONU, ONU mai .2015

OCDE, “Du Bien Etre Des Nations: Le Role Du Capital Humain Et Social”, 2 Rue André – Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001

Paul.L.M.,Simons.G.F and Fennig.Ch.D, "Ethnologue: Languages Of The World, Eighteenth Edition", SIL International Publications 7500 West Camp Wisdom Road, Dallas, TX 75236-5629 USA, Dallas, Texas: SIL International. : ISO 639-3 Copyright ©2015 SIL International, <http://www.ethnologue.com>T:972-708-740,F:972-708-7363,- Email/publications_intl@sil.org

Pew Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; 202.419.4300 | Main 202.419.4349 | Fax

Planche.J, « Accompagner l'émergence et le renforcement des sociétés civiles »,in Coopérer aujourd'hui , N° 38,Aout 2004.

Porter.M.E And Stern.SC with Green.M, Social Progress Index 2014, 2101 L Street NW, Suite 800 Washington, DC 20037 socialprogressimperative.org, feedback@social-progress.org, @socprogress

Putnam.P,"Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community", (New York: Simon and Schuster 2000), cite par Putnam.R, "Social Capital: Measurement and Consequences", Kennedy School of Government, Harvard University,2000,

Putnam.R, Leonardi.R And Nonetti. R.Y., "Making Democracy Work ; civic traditions in modern italy", Princeton University Press, 41 William Street Princeton, ISBN 0-691-07889-0, New Jersey 08540, the United Kingdom, 1993

Putnam.R,"Bowling Alone", Journal of democracy 6:1-1995, National Endowment For Democracy And The Johns Hopkins-University Press, Access Provided By Stony Brook University SUNY, 1995, p.p 65-78

Research Center ; Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities; 1615 L Street, NW, Suite 800 Washington, DC 20036; February 26, 2015; 202.419.4300|Main 202.419.4349 | Fax Salaj.B, 2006, Social trust: Croatia 1995-2003, Politicka misao, Vol.XLII, No.5, pp.77-98, Pregledni članak,323.21(497.5), Priljeno: 20. kolovoza 2006

Qasseimi.Civil Society in the Gulf.

Scott.S ET Liden.R, "A Social Capital Theory Of Career Success", Academy Of Management Journal, vol. 44, n.2, (2001), p.p 219-237, Cite Par Projet Du PRP," Atelier Sur Le Capital Social", Canada, Juin.2003

Siisiäinen.M," Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam", Department of Social Sciences and Philosophy, University of Jyväskylä, Ireland, July.2000

Tamaschke.L, "The Role Of Social Capital In Regional Technological Innovation: Seeing Both The Wood And The Trees", The University of Queensland, Australia.

The Foundation Center, "Advancing Human Rights",Foundation Center. 79 fifth avenue,new york, ny 10003(800) 424-9836 ufoundationcenter.org, isbn 978-59542-505-8,usa, copyright © 2015

The International Human Rights Funders Group,"Advancing Human Rights", International Human Rights Funders Group uc/o Liquidnet 498 7th Avenue, 15th FL uNew York, NY 10018 (646) 381-7580 uwww.ihrfg.org, ISBN 978-59542-505-8,USA, Copyright © 2015,

The Nations Online Project, let's care for this planet © Copyright | 1998-2015 Privacy Policy, etc. | Contact: www.nationsonline.org, mail2@nationsonline.org

Woolcock.M And Narayan.D," Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy ", World Bank, December.1999,

Woolcock.M, « Le Role Du Capital Social Dans La Comprehension Des Resultats Sociaux Et Economique », Revue Canadienne De Recherche Sur Les Politiques ISUMA, vol. 2, No.1, 2001, p.p 11-18, Cité Par "Atelier Sur Le Capital Social, Les Concepts, La Mesure Et Les Incidences Sur Les Politiques", Le Projet De Recherche Sur Les Politique Initiative RPR, Canada, Join.2003

Yitzhac.B et David.Ph, "Indicators of Social Quality and Social Exclusion at National and Community Level", Social Indicators Research50, 329-350, 2000

Sites:

<http://data.worldbank.org/data-catalog/KEI>

http://databank.worldbank.org/data/Views/Reports/ReportWidgetCustom.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n

<http://donnees.banquemondiale.org/2015>

<http://nshr.org.sa/Portals/0/9.pdf>

<http://timelesshonored.blogspot.com/2011/03/how-to-respond-to-revolutions-in-north.html>

<http://www.banquemondiale.org/fr/region/mena>

<http://www.afswj.com/media/ebooks/worldRules/15.pdf>

<http://www.banquemondiale.org/fr/region/mena>

<http://www.ichr.ps/pdfs/mab5.pdf>

<http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf>

<http://www.icnl.org/research/library/index.php>

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx>

<http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html>

<http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html>

<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking>

<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking>

[http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region="+country="+faculty="+stars=false+search="](http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=)

[http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region="+country="+faculty="+stars=false+search="](http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=)

[http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region="+country="+faculty="+stars=false+search="](http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=)

[http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region="+country="+faculty="+stars=false+search="](http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=)

king of World Universities:

<http://www.wfirt.org/humanrts/arab/am2.html>

https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar

World Development Indicators 2015: Population dynamics, The World Bank, ©2014 The World Bank Group, All Rights Reserved. <http://wdi.worldbank.org>

Worldbank, Knowledge Economy Index (KEI) 2012 Rankings

[Www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015](http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015)

[Www.Icni.Org/Knowledge/Library/Index.Php](http://www.Icni.Org/Knowledge/Library/Index.Php)

[Www.Worldbank.Org/Kam](http://www.Worldbank.Org/Kam)

Wikipedia, the free encyclopedia.htm

المراجع العربية:

- اماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، دار نويار، القاهرة ، مصر 2004.
- الامم المتحدة ، مجلس حقوق الانسان – الدورة العشرون 2012
- تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الانسان، رقم 64 / 226 / A، الفقرة 13.
- الجريدة الرسمية العدد رقم (665) بتاريخ 2000/2/15م " قانون الجمعيات الأهلية"مرسوم سلطاني رقم (2000/14م) صدر في : 7 من ذو القعدة سنة 1420 هـ الموافق : 13 من فبراير سنة 2000م
- الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر بتاريخ 27 نوفمبر 1958، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية، ص 2849.
- دليل القوانين المؤثرة. في. منظمات المجتمع المدني" ترجمة د.احمد محمد شومان
- قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية، رقم (33) لسنة 1966 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 1927 بتاريخ 11-6-1966
- قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م (نشر هذا القانون في العدد (32) من مجلة الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ 2000-2-29م).اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صدر بمدينة غزة بتاريخ 2000/1/16 ميلادية الموافق 9 شوال 1420 هجرية، فلسطين
- قانون الجمعيات اللبنانية عدد مواد التشريع: 20 مادة. ملاحظة: قانون عثماني صادر في 1325/8/3- 1909 المصدر :
- www.arablegalportal.org استناد معدل بموجب :القانون الصادر بتاريخ 1931/06/04 والمرسوم الاشتراعي رقم 41 تاريخ 1932/09/28
- القانون رقم 07-09 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-09-39 بتاريخ 18 فبراير 2009 ج ر عدد 5712 بتاريخ 26 فبراير 2009 ص 614، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية.
- القانون رقم 29-11 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-166 بتاريخ 22 أكتوبر 2011 ج ر عدد 5989 بتاريخ 24 أكتوبر 2011 ، ص 5172، الامانة العامة للحكومة، المملكة المغربية
- المجتمع المدني في العالم العربي التطور – الاطار القانوني والادوار، ICNL 2013
- محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، د.م: مجلة المستقبل العربي، عدد176 ،
- مؤتمر الشعب العام صدر في سرت بتاريخ 14 شوال الموافق: 28/الكانون(ديسمبر)/1369 وفاة الرسول (2001)

صفحة	الفهرس
	المقمة العامة
9	الجانب النظري
10	الفصل الأول : مدخل إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالرأسمال الاجتماعي social capital
10	المبحث الأول: المجتمع المدني والبناء الاجتماعي Construction The Civil Society And The Social
10	المطلب الأول : مفاهيم متعددة حول الرأسمال الاجتماعي
10	المفهوم الليبرالي-الكلاسيكي للمجتمع المدني
12	المفهوم الماركسي للمجتمع المدني
14	المفهوم الليبرالي- الجديد للمجتمع المدني
16	تعريف المجتمع Society
17	المطلب الثاني: البناء الاجتماعي Social Structure
17	مفهوم البناء الاجتماعي
18	خصائص البناء الاجتماعي
19	المبحث الثاني: الاطار النظري للرأسمال الاجتماعي لدى Bourdieu و Coleman و Putnam
20	المطلب الأول: الطرح النظري لـ Bourdieu
20	مفهوم الرأسمال الاجتماعي
21	بيان المفهوم النظري
23	المطلب الثاني: الطرح النظري لـ Coleman
23	مفهوم الرأسمال الاجتماعي
24	الطرح النظري
26	الشكل 1 يبين الشبكات المفتوحة والمغلقة
28	الشكل 2 يوضح اشكال الروابط المفتوحة والمغلقة بين الاباء والابناء في المجتمع
29	المطلب الثالث الطرح النظري لـ Putnam
29	مفهوم الرأسمال الاجتماعي
30	بيان putnam الطرح النظري للرأسمال الاجتماعي
31	الشكل 3 العضوية داخل 32 فرع قاعدي وطني للمجموعات المتنوعة
32	الشكل 4 يوضح زيادة ثم تراجع العمل المتعاون والمساعد الموسع فترة 1929- 1998
34	الشكل 5 انخفاض معدل الاجتماعات واللقاءات الدورية السنوية للنادي (1975- 1999)
35	الشكل 6 يوضح نشاط وفعالية التجمعات النشطة 1973-1994
36	الشكل 7 الثقة فترة مضت لدى الراشدين 1960-1999
37	الشكل 8 خلاصة السياق للرأسمال الاجتماعي تكونه وتراكمه ونتائج التحصيلات بعد توظيفه
38	المبحث الثالث الطرح النظري لـ Fafchamps ولدى المنظمات الدولية
38	المطلب الأول الطرح النظري لـ Fafchamps
38	تقييم M.Fafchamps للمفاهيم المتقدمة للرأسمال الاجتماعي
39	طرح M.Fafchamps للرأسمال الاجتماعي ومعايير المتنوعة
40	الرأسمال الاجتماعي ودرجة الثقة وكفاءة التبادل الاجتماعي
42	العمل وتسهيل البحث واثر الشبكات الاجتماعية
42	الرأسمال الاجتماعي وتوفير السلع العامة وترقيتها
43	الشكل 9 دور الشبكات والمجموعات في احداث المشاركة المدنية وتوفير السلع العامة وعلاقتها بالإدارة
44	الرأسمال الاجتماعي والعدالة الاجتماعية
45	الرأسمال الاجتماعي وتنوع الشبكات (المشاركة والمساهمة الاجتماعية)
47	المطلب الثاني: الطرح النظري لدى المنظمات الدولية BM, FMI, OCDE والباحثين المعاصرين
47	تعريف الرأسمال الاجتماعي حسب الدراسات والبحوث المقدمة

47	الجدول 1 : جمع تعاريف المنظمات والباحثين داخل الدراسات حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي
50	الفصل الثاني
51	الفصل الثاني: دراسة نظرية تفصيلية للرأسمال الاجتماعي
51	المبحث الاول: الرأسمال الاجتماعي وأبعاده المهمة في الدراسة والبحث
51	المطلب الاول اهمية الرأسمال الاجتماعي وارتباطاته
51	الشكل 10: الرأسمال الاجتماعي ومختلف التكوينات والارتباطات حسب مستوى العرض والدور
53	الشكل 11: النموذج المفاهيمي لتكوين الرأسمال الاجتماعي التنموي وأثره على الرفاهية
54	المطلب الثاني الرأسمال الاجتماعي والعمل الجماعي المتعاون
54	الرأسمال الاجتماعي والترابط الاجتماعي (The Social Cohesion)
58	المبحث الثاني: الرأسمال الاجتماعي ; المحددات والمصادر
58	المطلب الاول: مصادر نشأة الرأسمال الاجتماعي
60	المجتمع المدني
60	الأسرة
60	المدرسة (الهيئات التعليمية الاجتماعية)
61	المجموعات الاجتماعية المتنوعة (المنتظمة ، النوعية، العدد والتواصل)
62	المؤسسات الرسمية (المنظمة)
62	القطاع العام
63	مختلف الطوائف والانتماءات العرقية
63	الدور الوظيفي (الرجل - المرأة) المتكامل والمتبادل
64	الجدول 2: مستويات الرؤية النظرية للرأسمال الاجتماعي
65	الشكل 12 مخطط موجز لنظرية رأسمال الاجتماعي ومكوناته
65	المطلب الثاني: انواع محددات الرأسمال الاجتماعي
65	القواعد والقيم المشتركة الفاعلة
67	الواجبات، الالتزامات والتطلعات
67	السلع العامة ومشاركة السلطة: Coleman
68	المعلومة
70	الشكل 13: الرأسمال الاجتماعي وارتباطاته المتنوعة
71	المطلب الثالث: المعايير التكوينية للرأسمال الاجتماعي
71	التكوين الاجتماعي والبناء structural
71	شبكة العلاقات والاتصالات relational
72	الشكل 14 التقريب الترابطي للعلاقات في صورة تشير للاتصال المتشابه
72	الشكل 15 الإطار المفاهيمي ومستويات وأنواع رأسمال الاجتماعي
74	المحتوى المعنوي (الادراكي، مثل الثقة) cognitif
75	المبحث الثاني: انواع واشكال الرأسمال الاجتماعي
75	المطلب الاول: أشكال (انواع / مستويات) الرأسمال الاجتماعي.
75	الشكل 16 أنواع الروابط المتشكلة (الداخلية والخارجية) وكثافة الشبكات داخل وبين المجموعات
76	تنوع الرأسمال الاجتماعي حسب نوعية شبكة العلاقات
76	الشبكات الموحدة BONDING
77	الشبكات BRIDGING الرابطة
78	شبكات السلطة LINKING الجسرية
78	تنوع الشبكات المكونة وضرورة اتصالها مع بعض
79	الشكل 17 ضرورة إتحاد روابط bridge/bond المكونة للرأسمال الاجتماعي
80	الشكل 18 مفاهيم رأسمال الاجتماعي ووضعتها والمؤشرات المكونة له

81	الشكل 19 التحول المسجل باستثمار الشبكات
81	المطلب الثاني: أنواع الرأسمال الاجتماعي حسب شبكة العلاقات
81	الرأسمال الاجتماعي الموحد
81	الرأسمال الاجتماعي الرابط
81	الرأسمال الاجتماعي الإدماجي
82	الرأسمال الاجتماعي العام والرأسمال الاجتماعي الخاص
82	الرأسمال الاجتماعي الشخصي الخاص
83	الرأسمال الاجتماعي العام
84	المطلب الثالث ابراز اهمية الرأسمال الاجتماعي وأثره الايجابي
87	الجدول 3: تمثيل بياني آثار المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية والرفاهية
88	الاستنتاجات
90	الفصل الثالث
91	الفصل الثالث دراسة الخصائص الاجتماعية لمجموعة دول MENA والرأسمال الاجتماعي
91	مدخل (حول تاريخ المجموعة MENA وتطورات الاحداث)
95	الشكل 20 يوضح دول مجموعة MENA حسب تعريف البنك الدولي
96	المبحث الأول: الخصائص الاجتماعية المشتركة للمجموعة
96	المطلب الأول: تركيبة البناء الاجتماعي للمجموعة Social Structure
98	الواقع القانوني الممنوح لجمعيات المجتمع المدني دول MENA
98	تركيا
100	جمهورية مصر العربية
101	العراق
101	سوريا
101	تونس
101	الاردن
101	الجزائر
102	السعودية
102	البحرين
102	قطر
103	اليمن
103	الكويت
103	إيران
105	ليبيا
106	المغرب
107	موريتانيا
108	السودان
108	فلسطين
109	لبنان
109	عمان
112	المطلب الثاني الاتفاقيات الدولية والاقليمية حول اهمية المجتمع المدني ومكانته ودوره
112	اولا: الاعلان العالمي لحقوق الانسان
112	ثانيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
114	ثالثا: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
115	رابعا: الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

116	خامسا: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان
117	سادسا : الميثاق العربي لحقوق الانسان
117	عملية تسجيل المنظمات
117	اولا التأسيس (التسجيل) الجمعيات
118	الشروط والوثائق والمعلومات المطلوبة في عملية التسجيل
118	الشروط المتعلقة بالأشخاص المؤسسين
118	شرط الاستقامة
118	شرط السن
118	شرط الجنسية
119	الحد الأدنى من الأشخاص المؤسسين
119	الوثائق المطلوبة في عملية التسجيل
119	طلب التسجيل
119	النظام الاساسي للمنظمة
120	قائمة اسماء اعضاء الهيئة المشرفة على ادارة المنظمة
120	وثيقة اثبات الجنسية
120	السجل العدلي
120	التفويض وشهادة عدم التعرض
120	طريقة التسجيل
121	الجهات المتدخلة في عملية التسجيل
121	رسم التسجيل
121	المدة الزمنية المحددة للتسجيل
122	طبيعة الانشطة القانونية للمنظمات
123	ثالثا: مالية منظمات المجتمع المدني
123	مصادر تمويل مالية المنظمات
123	التمويل الذاتي
124	مبالغ الانخراط والاشتراكات
124	عوائد الانشطة التجارية والاقتصادية
125	التمويل المحلي
125	التمويل الحكومي
125	صفة المنفعة العامة
126	الاعفاءات الضريبية
128	الاعانات
129	تمويل خاص
129	التمويل الاجنبي
131	المطلب الثالث: الصراع الاجتماعي والحقوق والحريات داخل MENA
131	الأسباب والدوافع
131	المستوى الداخلي
131	المستوى الخارجي
132	الجدول 4 : احصاء مؤشر الصراع الاجتماعي SHI و القيود الحكومية GRI لدول MENA
133	الشكل 21 يبين مؤشر الصراع الاجتماعي ذو الدافع الديني
133	الشكل 22: تطور مؤشر القيود الحكومية وتضييق الحريات الدينية لدى مجموعة MENA والعالم
134	الشكل 23 يبين قياس الدول بين الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية
135	الجدول 5 يبين قياس الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية

136	الشكل 24: يوضح نسبة الحريات السياسية والمدنية لمجموعة MENA
136	الشكل 25: دعائم أساسية تقوم عليها حقوق الإنسان ومعدل تمويلها
137	الشكل 26: يوضح التمويل الاقليمي المتمركز حول حقوق الانسان
138	الشكل 27: حصة المستفيدين التمويل الإقليمية لحقوق الإنسان داخل كل منطقة.
139	المبحث الثاني اللغة والدين والطوائف والعرقيات
139	المطلب الاول: اللغات والديانات والطوائف في MENA
140	الجدول 6: مؤشر تنوع اللغات و اللهجات حسب تواجد المقيمين داخل دول MENA
141	المطلب الثاني: انواع اللغات الموجودة لدى MENA وحسب لهجات كل عائلة لغوية
142	الجدول 7 بيان اللغات الرسمية والوطنية والاخرى المتحدث بها حسب كل دولة من MENA
144	جدول 8 معدلات توزيع اللغات واللهجات على انواعها داخل مختلف مناطق ودول MENA
145	جدول 9 يجمع معدلات اللغات واللهجات وتفريعاتها اللغوية وجذورها الاصلية العائلية
146	المطلب الثالث : انواع الديانات في دول MENA
146	انواع الاعتقادات الدينية المتنوعة فيها
147	جدول 10 تنوع المسيحيين حسب الكنيسة في MENA
149	الجدول 11 : توزيع نسبي للاديان والعرقيات والطوائف لدى MENA
150	الشكل 28: المجموعات الدينية ومعدلها داخل المجتمع المدني لـ MENA
150	الشكل 29: يبين متوسط العمر لدى دول المجموعة MENA
151	المبحث الثالث الخصائص الاجتماعية السكانية
151	المطلب الاول الديناميكية السكانية ومميزاتها
151	الجدول 12 بطاقة مختصرة عن الدول في مجموعة MENA
152	الجدول 13 يبين الديناميكية السكانية دول MENA
153	المطلب الثاني تطور البيئة الاجتماعية حسب اهداف برنامج الالفية الجديدة
153	الجدول 14: متابعة اهداف التنمية للالفية الثالثة: تطور البيئة الاجتماعية لـ MENA
154	الجدول 15 يبين تطور متابعة اهداف الالفية الثالثة: تخص القضاء على الفقر والحرمان MENA
155	المطلب الثالث واقع متغيرات اخرى ذات دلالة اجتماعية
155	دراسة حالة المرأة الاجتماعية
155	الجدول 16 اشكالية المرأة والتنمية في MENA
156	حالة الفقر الاجتماعي
156	الجدول 17 يبين مستويات الفقر MENA
157	الجدول 18 معدلات الفقر وتوزيعها اجتماعيا لدى MENA
158	الجدول 19: مقارنة MENA في تطور معدلات الفقر ومستوياته على المستوى الدولي
159	الجانب التطبيقي
160	الفصل الرابع : الحالة الاقتصادية والسياسية لدى مجموعة MENA وواقع التنمية
160	المبحث الاول: نظرة عامة عن الاقتصاد لدى دول MENA
160	المطلب الاول مؤشرات الاداء الاجتماعية والبنية
160	الجدول 20 مؤشرات الاداء الاجتماعية والبنية جزء 1
161	الجدول 21 معدلات الانتاجية الفلاحية وانواعها لدى MENA
162	الجدول 22 معدلات انتاجية المياه وتوزيعها على السكان ومختلف القطاعات في MENA
163	الجدول 23 معدلات تطور انتاج واستخدام الطاقة على مستوى MENA
164	الجدول 24 مساهمة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي لـ MENA
165	الجدول 25: تطور معدلات حضرية السكان ووصول المرافق في MENA
166	المطلب الثاني : مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية
166	الجدول 26: مؤشرات الاداء الاقتصادية المحلية والدولية جزء 2

167	الجدول 27: يبين هيكل الانتاج السلعي لـ GDP ومكوناته لدى MENA
168	الجدول 28 هيكل السلع الصادرات ومكوناتها لدى MENA
169	الجدول 29: هيكل الخدمات الصادرات ومكوناتها لدى MENA
170	الجدول 30: معدلات نمو الناتج GDP وقطاعاته لدى MENA
171	الجدول 31 بيان القيمة المضافة للتصنيع وهايكلة لدى MENA
172	المطلب الثالث حجم الاقتصاد والنمو وحجم الاقتصاد الخاص
172	الجدول 32 يبين حجم الاقتصاد والنمو
173	الجدول 33: معدلات الاقتصاد الخاص في MENA
174	المبحث الثاني تطور المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة التنموية لدى MENA
174	المطلب الاول دلالة المؤشرات المالية والمعلوماتية
174	الجدول 34: يبين الوصول إلى الخدمات المالية ومدى الاستقرار والكفاءة المالية
175	الجدول 35 يبين تطور مؤشرات العرض النقدي واسعار الفائدة
176	الجدول 36 يبين سعر الصرف ومؤشرات الاسعار لدول MENA
177	الجدول 37 يبين معدلات الطاقة والاتصالات
178	الجدول 38 يبين درجة توفر المعلومة ومصداقيتها داخل المجتمع
179	المطلب الثاني المؤشرات والسلع الخدماتية
179	الجدول 39: السياحة والسفر لدى MENA
180	الجدول 40 الميزان التجاري والمدفوعات
181	الجدول 41: حالة المواصلات وخدمات النقل لدى MENA
182	المطلب الثالث: مؤشرات البحث والمعرفة والتطوير والتنافسية
182	الجدول 42 معدلات تطور البحث والعلوم والتكنولوجيا في MENA
183	منهجية تقييم المعرفة KAM لدى البنك الدولي
183	الشكل 30 يبين مخطط مؤشرات المعرفة المعتمدة في القياس لدى البنك الدولي
184	الشكل 31 يبين تطور مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) في دول MENA
185	الشكل 32: مقارنة دولية بين مؤشرات المعرفة وفق المخطط
185	مؤشر المعرفة الكلي
185	مؤشر التعليم
186	مؤشر الابتكار
186	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا
187	المؤشر المؤسسي الاقتصادي
187	مؤشر المعرفة
188	مؤشر التنافسية العالمي GCI
189	المبحث الثالث: العمل السياسي او الحكومي – الحوكمة في MENA
189	المطلب الاول: بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA
189	الجدول 43: تقييم بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية النشطة في دول MENA
190	الجدول 44: تطور المؤشرات المتحركة في اطلاق الانشطة والعمليات الاقتصادية في MENA
191	الجدول 45: تطورات مؤشرات الاستثمار الاجنبي في دول MENA
192	المطلب الثاني المساعدات الانمائية المتلقاة والهجرة من الخارج
192	الجدول 46: تطور معدلات الهجرة والحركة على الحدود لدول MENA
193	الجدول 47: معدلات توزيع المساعدات الصافية من قبل أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية لـ MENA
194	المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية والمؤسسية MENA
195	الشكل 33 قياس ومقارنة الإقليمية الدولية لمؤشرات العمل الحكومي لمجموعة MENA 2002
196	العوامل المؤثرة في أداء المنطقة

197	الفصل الخامس
198	الفصل الخامس استعمالات الرأسمال الاجتماعي في الدراسات التطبيقية والمؤشرات القياسية المتعلقة به
198	مقدمة الفصل
202	المبحث الاول تقديم دراسات ونماذج تطبيقية لقياس اثر ودور الرأسمال الاجتماعي حسب الدراسات
203	المطلب الاول دراسة تطبيقية PUTNAM للولايات المتحدة الامريكية
203	الجدول 48 مؤشر الرأسمال الاجتماعي القياسي لـ Putnam
204	المطلب الثاني الدراسة التطبيقية على نيجيريا Nigeria
204	النموذج التطبيقي ومعالمه
205	الجدول 49 نتائج الانحدار من رأس المال الاجتماعي والفقر في Minna Metropolis
205	الخلاصة والتوصيات
206	الجدول 50 المؤشرات الاقتصادية-اجتماعية المعتمدة في Nigeria الفترة 1970- 2008
207	المطلب الثالث الدراسة التطبيقية على Madagascar و خلاصة الدراسة على Albania
207	اولا: دراسة تجريبية لـ M.FAFCHAMPS لبيان فاعلية الاجتماعي في مدغشقر
208	الجدول 51 عوامل النجاح المهمة من منظور الحرفيين الناشطين
209	الجدول 52 محددات القيمة المضافة ومجموع المبيعات، وتوجيه طرق التعامل
211	ثانيا: الدراسة التطبيقية على البانيا Albania
211	الشكل 34 يوضح الثقة الشخصية والمؤسسية بين 2012 - 2013 في البانيا Albania
212	الشكل 35 مستوى الثقة في الشرطة والقضاء والحكومة بين 2012 - 2013 في Albania.
212	الشكل 36 نسبة الاحترام والحب للوالدين 2004 و 2008 Albania
213	الشكل 37 معدل الوقت الذي يقضيه مع الأصدقاء والأسرة وغيرهم 2008 في Albania
213	الشكل 38 يبين مستوى الرأسمال الاجتماعي بين 2012 - 2013 في البانيا Albania
214	نتيجة الدراسة على Albania:
214	الشكل 39 مستوى الثقة في البانيا اتجاه المؤسسات الدولية بين 2004 و 2008
215	خاتمة المبحث
215	مثال قياس للثقة احد مؤشرات الراسمال الاجتماعي دوليا
215	الجدول 53 نموذج تطبيقي حول دراسة الثقة مسح استبيان: 1995 - 1996 world value study
216	المبحث الثاني اهم دراسات رأسمال الاجتماعي والمؤشرات القياسية دوليا
216	المطلب الاول دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى PERS/MICRO
216	اولا: دراسات رأسمال الاجتماعي في دول متقدمة على المستوى PERS/MICRO الخاص
218	ثانيا : دراسات الرأسمال الاجتماعي على المستوى الجزئي MICRO / PER في دول OCDE
221	المطلب الثاني: دراسات رأسمال الاجتماعي على المستوى MACRO / PUB
221	اولا: امثلة دراسات المستوى الكلي MACRO / PUB للرأسمال الاجتماعي
223	ثانيا : دراسات تكوين وكثافة الرأسمال الاجتماعي
226	المبحث الثالث: استعمالات الرأسمال الاجتماعي
226	المطلب الاول: الراسمال الاجتماعي دوره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:
230	المطلب الثاني: تحديد المؤشرات القياسية المتدخلة في صياغة وتراكم الرأسمال الاجتماعي
231	المؤشر الأول المجموعات والشبكات:
232	المؤشر الثاني الثقة والتضامن
233	المؤشر الثالث العمل الجماعي والتعاون:
233	المؤشر الرابع المعلومة والاتصال:
235	المؤشر الخامس الترابط الاجتماعي والاندماج
236	المؤشر السادس مشاركة السلطة والعمل السياسي
238	المطلب الثالث: الدور والاهمية لمؤشرات القياسية للرأسمال الاجتماعي

238	الجدول 54 الدور والاهمية للمؤشرات القياسية
239	الفصل السادس
240	الفصل السادس: دراسة قياسية للرأسمال الاجتماعي ودوره في عملية التنمية في دول MENA 1990 - 2015
240	مقدمة الفصل:
241	المبحث الاول دراسة مختلف جوانب وارتباطات وقياسات مؤشر التقدم الاجتماعي SPI
241	المطلب الاول مكونات مؤشر الراسمال الاجتماعي
241	الجدول 55: محاور SPI مؤشر التطور الاجتماعي والمتغيرات التابعة لكل محور
243	الشكل 40 المؤشرات المشتركة (تحتها سطر) بين مؤشر التقدم الاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية:
244	الشكل 41 المميزات الرئيسية لتصميم مؤشر التقدم الاجتماعي مقارنة بالمؤشرات الأخرى
245	الجدول 56 مستويات نتائج قياس مؤشر التقدم الاجتماعي لـ Social Progress Index 2014
246	المطلب الثاني: قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي
246	الشكل 42 قياس مؤشر التقدم الاجتماعي SPI العالمي ومحاوره المكونة له والمقارنة بينها
246	الشكل 43 مقارنة قياس المؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA بالمجموعات الدولية والإقليمية
247	الشكل 44 يبين مقارنة تطور محاور مؤشر الاجتماعي SPI لـ MENA دوليا وإقليميا
248	المطلب الثالث قياس محاور الراسمال الاجتماعي عالميا ومقارنة MENA
248	المحور الاول : محور اتاحة الفرص ومكوناته
248	الشكل 45 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور اتاحة الفرص
249	المحور الثاني محور الركائز الاساسية للتنمية
249	الشكل 46 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الركائز الاساسية للتنمية
249	المحور الثالث: محور الاحتياجات الانسانية الاساسية
249	الشكل 47 مستويات تطور كل متغير مكون لمحور الاحتياجات الانسانية الاساسية
250	المبحث الثاني: دراسة النموذج القياسي حول الراسمال الاجتماعي
250	المطلب الاول فرضيات الدراسة التطبيقية وتقديم النموذج
250	تعريف النموذج الدراسي
250	فرضيات الدراسة التطبيقية
251	الصيغة العامة لنماذج بيانات باتل
251	الخطوات المتبعة في الدراسة
252	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحديد نوع الانحدار
252	1. Pooled regression mode
252	2. Fixe effets or LSDV model
253	3. Random effets model
253	اختبار hausman Test اختيار بين النموذجين الثاني والثالث fixe effets /random effets
254	تقدير نموذج الاثار الثابتة fixe effets باستعمال المتغيرات الدمية DUMMY
255	اختبار test wald لمتغيرات الدمية DUMMY
256	تقدير معاملات النموذج
257	انواع الاختبارات المطبقة:
257	ضابط تفسير النتائج والقرار:
258	دراسة الاستقرارية للمتغير التابع: HDI
258	الملاحظة البيانية
258	معاينة الاستقرارية لمؤشر التقدم الاجتماعي عند المستوى level
258	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
259	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
259	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None

260	دراسة الاستقرارية للمتغير المستقل الراسمال الاجتماعي sc
260	العرض البياني
260	معاينة الاستقرارية لمؤشر التقدم الاجتماعي عند المستوى level
260	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
261	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
261	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None
262	اعادة معاينة الاستقرارية لمؤشر التقدم الاجتماعي عند درجة اول اختلاف 1st difference
262	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
262	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
263	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None
263	ثالثا: المتغير العمل الحكومي
263	العرض البياني
264	معاينة الاستقرارية لمؤشر العمل الحكومي عند المستوى level
264	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
264	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
265	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None
265	دراسة التكامل المشترك حسب الانواع الاختبارات المذكورة والاعتبارات المتاحة لها
265	الفرضيات المعتمدة
266	اختبار التكامل لـ Cointegration Test Pedroni Residual
266	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
266	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
267	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None
267	اختبار التكامل لدى Johansen Fisher
268	اختبار التكامل لـ Cointegration Test Kao Residual
269	دراسة سلسلة البواقي:
269	دراسة الاستقرارية:
269	العرض البياني:
269	اولا: اعتبار المقطعية Individual effects
270	ثانيا: اعتبار المقطعية والاتجاه Individual linear trends effects, individual
270	ثالثا: عدم اخذ اعتبار المقطعية والاتجاه None
271	الترابط Correlation
271	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
272	دراسة انخفاض التباين بين الاخطاء
274	اختبار السببية لـ granger
276	المطلب الثالث: التقدير البياني للنموذج محل الدراسة
276	الشكل 48 لتقدير احصائي تطور الراسمال الاجتماعي خلال الفترة 1990/ 2015 لدى MENA
276	الشكل 49 تقدير قياسي احصائي للعلاقة بين الرفاهية والراسمال الاجتماعي
277	الشكل 50: تقدير خطي للعلاقة الطردية بين الراسمال الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية لدى MENA
277	الشكل 51: تقدير احصائي بياني للعلاقة بين الراسمال الاجتماعي والحوكمة/ العمل الحكومي MENA
278	المبحث الثالث: قياس مؤشرات التنمية والرفاهية داخل MENA بين 1990 و2015
278	المطلب الاول مؤشرات الراسمال الاجتماعي
278	اولا: تطور مؤشرات النموذج
278	الشكل 52 تطور مؤشرات التنمية المكونة للنموذج التطبيقي

278	ثانيا: تطور الرأسمال الاجتماعي لدى MENA
278	الشكل 53 تطور الرأسمال الاجتماعي لـ MENA الفترة 1991-2015
279	مقارنة تطور الرأسمال الاجتماعي بين دول MENA الفترة 1991-2015
279	الشكل 54 مقارنة تطور الرأسمال الاجتماعي بين دول MENA الفترة 1991-2015
279	ثالثا: قياس محاور مؤشر الرأسمال الاجتماعي لدى MENA الفترة 1990 و2015
279	الشكل 55 قياس محاور مؤشر الرأسمال الاجتماعي لدى MENA الفترة 1990 و2015
280	المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية
280	اولا: تطور مؤشر الرفاهية
280	الشكل 56 يبين تطور مؤشر الرفاهية البشرية لدى MENA 1991-2015
280	الشكل 57 تطور مؤشر الرفاهية البشرية مع مقارنة بين دول MENA الفترة 1991-2015
281	ثانيا: تطور انواع مؤشرات الرفاهية والتنمية الاقتصادية
281	الشكل 58 تطور انواع مؤشرات الرفاهية والتنمية الاقتصادية لدى (1990 MENA و2015)
281	مؤشرات السوق الاقتصادي محل الدراسة والقياس
281	مؤشر الاقتصادي المعرفي للرأسمال البشري KNOWLEDGE
281	مؤشر الابتكار والابداع INNOVATION
281	مؤشر الحرية الاقتصادية FREEDOM
281	مؤشر التنافسية العالمي COMPETITIVE
281	مؤشر التنمية البشرية والرفاهية IDH
281	مؤشر التضخم INFLATION
281	مؤشر البطالة unemployment
281	مؤشر العولمة الاقتصادية economic globalization index
281	مؤشر الفقر HPI2\$
281	مؤشر الاستثمار الاجنبي FGD
281	مؤشر تكوين رأسمال capital formation.
282	المطلب الثالث مؤشرات العمل الحكومي
282	اولا: تطور مؤشرات العمل الحكومي
282	الشكل 59 حقيقة تطور مؤشرات العمل الحكومي لدى MENA خلال الفترة 1990-2015
283	ثانيا: واقع الحوكمة او العمل الحكومي ومقارنته بين دول MENA خلال الفترة 1990-2015
283	الشكل 60 العمل الحكومي ومقارنته بين دول MENA خلال الفترة 1990-2015
284	الخاتمة العامة
286	قائمة دول MENA واختصارات اسماء المجموعات الدولية
287	قائمة الجداول
289	قائمة الاشكال
291	المراجع
301	الفهرست

المخلص:

ان تحقيق التنمية والرفاهية المستدامة يرتبط بالتغيرات الحاصلة داخل المجتمع المدني ومنظمات الأعمال والسوق الاقتصادية والمالية وتداولها، خاصة مع بداية الألفية الجديدة وواقع مختلف الدول والمجموعات الاقليمية والدولية مثل MENA، والتي تتحكم بشكل كبير في مسار تطوير النظرية الاقتصادية والتوجه الإيديولوجي من فكر رأسمالي حر إلى اجتماعي تعاوني للأهداف المشتركة- (P.Bourdieu.1980; J.Colman.1988; R.Putnam.1993-2000; M.Fafchamps.2002-2004; WOOLCOCK.M.2004; OCDE 2001) ، إن شبكة العلاقات المكثفة وما تحصله من موارد مادية ومالية مكونة للرأسمال الاقتصادي، أو ما تحمله من موارد معنوية كاللتنوع والعمل الجماعي والثقة والاندمج والمعلومة والمبادئ المشتركة المكونة للرأسمال الاجتماعي والفكري البشري، تجعلها قنوات دمج ونقل تلك الموارد الاقتصادية والمالية والاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

الكلمات الافتتاحية : الرأسمال الاجتماعي، شبكة العلاقات، الموارد، للتنمية المستدامة.

Abstract :

To achieve sustainable development and well-being is linked to changes within civil society and business organizations in economic, financial, market and its internationalization, especially with the beginning of the new millennium and the reality of various countries and regional groups and international such as MENA; and that control dramatically in the course of the development of economic theory and the ideological orientation of the thought; from the free capitalist to a social cooperative for the common goals (P.Bourdieu.1980; J.Colman.1988; R.Putnam.1993-2000; M.Fafchamps.2002-2004; WOOLCOCK.M.2004; OCDE 2001). The network intensive relations and receives resources of the material and The financial component of economic capital, or what was done to the moral resources such as cooperation, teamwork, trust, integration, information and common principles, consisting of social human and intellectual capital, makes channels of the integration and transfer of those economic, financial and social resources between the various agents economists.

Keywords: Social Capital, Network Of Relationships, Ressources; Sustainable Development.

Résumé

Le développement durable et le bien-être est lié à des changements au sein de la société civile et les organisations professionnelles, dans les domaines économique, financier, du marché et son internationalisation, en particulier avec le début du nouveau millénaire et la réalité des différents pays et groupes régionaux et tels internationale comme la région de MENA; et que le contrôle de façon spectaculaire au cours de l'élaboration de la théorie économique et l'orientation idéologique de la pensée; de la libre capitaliste à une coopérative sociale pour les objectifs communs (P.Bourdieu.1980; J.Colman.1988; R.Putnam.1993-2000; M.Fafchamps.2002-2004; WOOLCOCK.M.2004; OCDE, 2001). Les réseaux intensive reçoit des ressources composante financière du capital économique, et les ressources morales telles que la coopération, le travail d'équipe, la confiance, l'intégration, l'information et des normes communs, constitué de capital social et intellectuel, fait canaux de l'intégration et le transfert de ces ressources économiques, financières et sociales entre les différents agents économistes.

Mots-clés: Capital social, réseaux, ressources, développement durable.